الملف العراقي

IRAQI FILE
A Documentary and Political Review

No. 27

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 27 - March 1994

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق
السنة الثالثة - آذار/مارس ١٩٩٤
رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

عراق ديمقراطي مزدهر : ضمان لكويت مستقل ديمقراطي

د. غسان العطية

لم تقلق الحرب العراقية الايرانية حكام الكويت، بل كان في استمرارها حسب تصورهم اشغال وانهاك لكلا الدولتين حيث تشكل ايديولوجياتهما- البعثية او الاسلامية- مصدر خطر وتوسع. فالكويت شجعت واستبشرت بالهجوم العراقي على ايران في ١٩٨٠ بامل كسر شوكة المد الثوري الاسلامي الايراني، وعندما ظهر وكأن العراق سيحقق نصرا سريعا خاف حكام الكويت من تعاظم قوة العراق على حساب ايران، ولكن عندما اخذت كفة ايران ترجح بعد عام ١٩٨٢ انحازت الكويت تماما لصالح العراق خوفا من نصر ايراني ينتهي على حدودها البرية. وفي الوقت الذي كان العراق وايران يستنزفان بعضهما البعض، شهد اقتصاد الكويت ازدهارا يشهد عليه تنامي المخزون المالي الاحتياطي للكويت خلال الثمانينات.

وما ان وضعت الحرب اوزارها بين العراق وايران حتى تغير سلوك الكويت مع بغداد بدافع الخوف من تنامي قوة العراق دون وجود طرف خليجي قوي معارض له، خاصة وان علاقة صدام كانت على احسن مايرام مع حكام السعودية.

كتب ملتن فيورست، الكاتب السياسي المختص لعدة عقود بشؤون الشرق الاوسط، كتابا بالانكليزية تحت عنوان، "قصور من الرمل - سعي العرب من اجل عالم حديث"، صدر في شباط ١٩٩٤،

Milton Viorst, Sandcastles: The Arabs in Search of the)
Modern World, 1994)

تكمن اهمية الكتاب في شخص المؤلف و سعة مصادره، وان صدوره بعد مضي ثلاث اعوام على انتهاء الحرب يعطيه بعدا زمنيا لصالح الموضوعية.

يتوصل المؤلف بعد استعراض طويل للاحداث التي سبقت الغزو العراقي للكويت الى وجود تنسيق- مباشر او عفوي- بين حكام الكويت والولايات المتحدة بشان التعامل مع العراق.

قال طارق عزيز للمؤلف ان العراق لمس تحولاً في موقف الولايات المتحدة منذ صيف ١٩٨٨ عندما اخذت المصادر الامريكية تتحدث عن استخدام العراق للغازات السامة ضد الاكراد وتحذر المسؤولين الخليجيين العرب من خطر العراق، وعقدت المخابرات الامريكية الصلة بالمعارضين العراقيين مؤكدة لهم ضرورة سقوط صدام، وفيما بعد اخذت الصحافة الغربية تثير زوبعة بشأن التسلح العراقي ومنها المدفع العملاق، وهو امر كما كشفت تحقيقات لجنة سكوت كان يتم على علم من السلطات البريطانية.

انعكس هذا التغيير الامريكي-البريطاني في التعامل مع بغداد على علاقة حكام الكويت مع العراق. فقد تصلب الموقف الكويتي لحد التحدي للعراق خلال المفاوضات بين البلدين في مطلع عام ١٩٩٠ حول شكوى العراق من زيادة انتاج الكويت للنفط عن حصتها المقررة باوبك، واستغلالها لابار الرميلة المشتركة بين الكويت والعراق.

وتشير الوثائق التي كشفت عنها الحكومة الامريكية في عام ١٩٩٢ الى ضغط امريكا المتواصل خلال السنوات العشر السابقة على السعودية والكويت من اجل زيادة الانتاج النفطي بهدف تخفيض سعره. ويقول فيورست بان سلاح النفط، من خلال اغراق الاسواق وبالتالي تخفيض سعره، استخدم بفعالية لأرغام ايران على قبول قرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار مع العراق. وبالنسبة لصدام كانت زيادة الانتاج النفطي للكويت في وقت يعاني العراق من ضائقة مالية

خانقة بمثابة مؤامرة، اشار اليها بصراحة في قمة بغداد في ايار ١٩٩٠ عندما تحدث عن "قطع الاعناق ولا قطع الارزاق". رغم ان زيادة ضخ الكويت والامارت للنفط لم يكن السبب المباشر في انخفاض سعره من ٢١ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٨٩ الى ان وصل ١١ و ١٢ دولارا فقط في ربيع ١٩٩٠، الا ان بغداد ربطت بين الاثنين مما جعلها تعيش هاجس وجود مؤامرة ضدها.

وانسجاما مع سياسة التصلب مع العراق، رفضت الحكومة الكويتية خلال مفاوضات عام ١٩٩٠ تقديم اي تنازل بشأن حقل الرميلة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين البلدين، بل زادت من تشددها بان طالبت العراق بدفع ديونه المتراكمة للكويت في وقت تصور العراق بان الغاء هذه الديون هو اقل مايمكن ان تقدمه دول الخليج العربية للعراق على تضحياته في درء الخطر الايراني.

وتصلبت الحكومة الكويتية كذلك في قضية جزيرتي وربه وبوبيان المؤديتان لميناء ام قصر الوحيد للعراق على الخليج العربي. فقد عرض العراق استئجار الجزر او اي صيغة اخرى ولكن الكويت كانت مصرة على رفضها، وهنا يقول فيورست ان كثير من العرب اخذوا يتساءلون فيما اذا لم يكن التصلب الكويتي مبعثه خدمة المصالح الامريكية التي وجدت ان الوقت مناسب لها في اعتماد قوات بحرية دائمة في الخليج بعد ان اخذ الاتحاد السوفيتي بالتلاشي. واكدت مصادر كويتية مسؤولة لمسؤولين عرب بانهم لايخشون خطر صدام لان الولايات المتحدة ستدعمهم وتحميهم من اي خطر، وهذا الانطباع تأكد لفيورست من خلال لقاءه، بعد انتهاء الحرب، بوزير الخارجية سالم الصباح ووزير النفط علي الخليفة.

ان التعنت الكويتي لايبرر غزو صدام للكويت ولكنه بدون شك يلقي شكوكا حول اسلوب التعامل الكويتي الحكومي بقضايا تمس مصالح الشعب الكويتي، دع عنك العراقي. والسؤال الذي اثاره الكثيرون من القادة السياسيين الكويتيين المعارضين لحكم ال صباح هو ، الم يكن بمقدور الدبلوماسية الكويتية ان تتحاشى الحرب؟

يقول احمد السعدون، رئيس المجلس النيابي الكويتي، في حديث مع فيورست تم بعد نهاية الحرب،- ادرج نص ترجمته،

(ان الحكومة لم تعط الشعب صورة عن حقيقة الازمة. لقد اختارت الحكومة ان تبقينا في الظلام. كانت وسائل الاعلام العالمية تحذر من خطر، والبعض منا الذي كان يتابع الاخبار ناقش المسؤولين ولكن الحكومة كانت تصر على ان تهديدات العراقيين مجرد تخويف.

كان ال صباح في الماضي حاذقون دبلوماسيا، وبرعوا بالمناورة من اجل ابعاد الخطر عن البلاد. ان تلك البراعة هي التي ابقت الكويت بمنأى من جيران اقوياء - العراق، ايران، السعودية، وقبل ذلك الاتراك. ان دبلوماسية ايام زمان كانت نتيجة مجتمع مفتوح حيث كان للرأي العام شيء من التاثير. اما الان فان الحكومة تصر على الانفراد بأدارة الامور. هناك رجلان او ثلاثة فقط هم الذين يتخذون كل القرارات، وبالتالي من المؤكد ان يخطاوا. ان من يريد تحدي العراقيين عليه ان يفكر كذلك في الطريقة التي ينفس ذلك الغضب. كانت المواجهة مع العراقيين خطأ بالغ).

و ذكر احمد الخطيب وجاسم القطامي، من القادة التاريخيين للحركة الوطنية الكويتية، في حديث لهما مع مجلة الميدل ايست (اكتوبر ١٩٩٠)، ان تحدي الحكومة الكويتية للعراق بزيادة الانتاج النفطي وضخ نفط الرميلة كان عملا استفزازيا للعراق وما كان يجب ان يتصرف الشيخ سعد العبد الله، ولي العهد ورئيس الوزراء، بذلك الغرور والتعنت خلال لقاءه مع عزة ابراهيم في جدة قبل الحرب بايام.

ان هذه القناعة ليست محصورة بعدد محدود من رجال السياسة المعارضين، بل تشمل شخصيات اقتصادية كجاسم السعدون ومفكرين جامعيين كالدكتور خلدون النقيب والدكتورة مسيماء المبارك وغيرهما، تلتقي جميعها في التساؤل عن مبرر نهج الحكومة الكويتية المتعنت مع العراق؟ وهل لم يكن بالامكان تحاشي الحرب ؟

ان خطأ دبلوماسية الكويت لا يبرر باي شكل من الاشكال خطيئة غزو الكويت. ولكن النتيجة في كلا الحالتين هي واحدة، التفريط بمصلحة الشعبين الكويتي والعراقي في غياب الديمقراطية.

لقد اخطأ حكام الكويت في تقدير رد فعل صدام، حيث كانوا على قناعة بان تهديداته للتخويف وعلى اسوء احتمال لا تتجاوز احتلال مناطق حدودية محدودة ستجبره امريكا على الخروج منها.

مستقبل علاقة الكويت بالعراق

حاولت من قراءة حديث الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية بتاريخ ٦ شباط ١٩٩٤، والاستماع للمؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح في لندن بتاريخ ١٧ شباط ١٩٩٤، ان اضع يدي على معالم السياسة الخارجية الكويتية الجديدة.

أود ابتداء ان اوضح اني اكتب من موقع المعارض لنظام الحكم في العراق بسبب ديكتاتوريته، وبذات الوقت من موقع الاختلاف مع الكويت الرسمي في تعامله مع الشعب العراقي.

صحيح قول وزير الخارجية الكويتي "ان السياسة مصالح"، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، مصالح من؟؟ السلطة- حزبا كانت ام عائلة- او الشعوب. كما ان هناك مصالح ضيقة وآنية واخرى شاملة وبعيدة الامد؟ من المفارقات ان الشيخ صباح الاحمد هو ذاته كان وزيرا للخارجية الكويتية ومهندس دبلوماسية التفاوض مع العراق قبل الغزو، تلك الدبلوماسية التي ادانتها الاوساط الكويتية الشعبية واعتبرتها مضرة بمصالح الكويت.

وان انحياز الكويت الرسمي لصالح صدام، لم يكن اضطرارا، كما يريد وزير الاعلام الكويتي اقناعنا، بل كان خيارا سياسيا املته قناعة الحكم انذاك رغم تحذير ومعارضة الاوساط الشعبية الكويتية. وايران الامس هي ذاتها التي يقول الوزير الكويتي اليوم بان علاقة بلاده بها جيدة فياترى مالذي تغير سوى ارقام لعبة التوازن.

التقى النظامان العراقي والكويتي - مع التفاوت بالدرجة- في كبت الحريات والغاء المؤسسات الديمقراطية والدستورية، مما حرم البلدين من معارضة ديمقراطية قادرة على ردع الحاكم ومنع اقدامه على مغامرات سياسية او عسكرية تعرض بلديهما للخطر.

ان تمتع الشعب الكويتي اليوم بالممارسة البرلمانية هي ثمرة التجربة المرة التي عاشتها الكويت، وللكويتي الحق ان يفتخر بهذا الانجاز رغم فداحة الثمن الذي دفعه ولكن مسيرة التحول الديمقراطي في الكويت لاتزال في بداية طريقها، والخوف كل الخوف من انتكاسها. وان بعض اوساط الصحافة الكويتية التي كانت اداة مدح واطراء لصدام حسين، عادت بعد حرب الخليج الثانية لتصب غضبها على كل العراقين تحت عنوان "اللهم لا تبق فيها حجرا على حجر".

اما شعبنا العراقي-فهو من ناحية ضحية نظام استبدادي، ومن الناحية الاخرى ضحية نهج حكومات عربية كالحكومة الكويتية والغرب وامريكا الذين تحالفوا مع صدام حسين طوال الثمانينات، ولم تتذكر هذه الاطراف انتهاك حقوق الانسان في العراق الا عندما رآت في العراق خطرا على مصالحها.

ان لغة التعالي ليست بديلا عن مواجهة الحقائق، وعندما يتحدث وزير الاعلام الكويتي بانه ليس بحاجة للرأي العام الاردني او الفلسطيني لان العالم اجمع مع الكويت، يتجاهل ان العالم كان ضد الغزو ولكنه لم يكن ابدا مع نهج الحاكم الكويتي في حل البرلمان او في التعامل مع ابناء البلد او المقيمين فيه ولنا في تقرير منظمة العفو الدولية المؤرخ في ١٩٩٤/٢/٢٤ ادانته صريحة للممارسات اللانسانية للسلطات الكويتية مع ابناء البلد والمقيمين فيه.

وقول وزير الخارجية الكويتي "من الخطأ الاعتقاد ان الاخرين سيقفون معنا الى الابد" اكثر واقعية، فالدول الكبرى في حمايتها للكويت كانت وراء مصالح مادية بحته، وأشير هنا الى تساؤل المرشح للانتخابات الرئاسية في امريكا، بيرو، عندما قال، هل كانت ستتدخل الدول الكبرى في الخليج لو كانت الكويت تنتج جزراً بدل النفط"؟

وكان يؤمل ان تستفيد الحكومة الكويتية من تجربة التعامل مع صدام، لتحاول ان تكسب المواطن العراقي الذي يشعر بحق انه كان ضحية تواطوء الكويت وغيرها من الدول مع صدام حسين طيلة الثمانينات. وان ارسال شحنة بضائع لاتزيد قيمتها عن بعضة عشرات الالاف من الدولارات الى الاكراد ومهجري الاهوار لاغراض اعلامية، لاتغير من حقيقة اصرار الكويت على سياسة تشديد الحصار على هذا الشعب.

وعلى عكس ماجاء في مقرارات المؤتمر الشعبي الكويتي (١٩٩٠/١٠/١٥)، تتجه الحكومة الكويتية لتحميل الشعب العراقي مسؤولية تصرفات صدام حسين عندما تصر على استمرار الحصار على العراق، وهي تعرف جيدا ان المتضررالاول من ذلك هو الشعب العراقي وليس النظام. ثم باي حق تستخدم اي جهة دولية او سياسية معاناة هذا الشعب لاغراض سياسية لم يؤخذ رأيه فيها. واذا كانت الحكومة الكويتية تعتقد بحق بان الحصار سينهي صدام فلماذا لم ترض به من اجل تنفيذ قرار الامم المتحدة بانسحاب العراق من الكويت بدلا من شن الحرب على العراق.

وقد يكون من دوافع الاصرار على ابقاء حظر تصدير النفط العراقي هو الخشية من خسارة المكاسب النفطية التي تحققت لعدد من دول الخليج النفطية من جراء غياب النفط العراقي، ولكن اذا كان في ذلك مصلحة انية للحكومة الكويتية فانه حتما ليس من مصلحة الشعبين العراقي والكويتي على الامد البعيد.

لقد تجاهلت حكومة الكويت معاناة الشعب العراقي المضطهد من صدام عندما تحالفت معه لمحاربة ايران الاسلامية. واليوم تكرر تلك الحكومة ذات الخطأ باستخدام جوع الانسان العراقي لتحقيق انتصار على صدام لم يحققه الغرب في حرب الخليج الثانية.

وان الشرعية الدولية باسم قرارات الامم المتحدة ليست بديلا عن علاقات حسن الجوار بين شعبين شقيقين حكم التاريخ والجغرافية عليهما بالتعايش كجيران. ان الطريقة التي صدرت بها هذه القرارت واسلوب تنفيذها قد تكرس العداء بين الشعبين الجارين.

ترسيم الحدود الجديدة والمطالبة بالتعويض

تطالب الحكومة الكويتية بموجب قرارات الامم المتحدة الشعب العراقي بالتعويض، في وقت يعتقد المواطن العراقي انه أحق بالتعويض من تلك الدول التي تحالفت ودعمت صدام وساعدت على توريط المنطقة بحرب ضروس.

وحديث المسؤولين الكويتيين عن تقديم الدعم للمعارضة العراقية بشروط الاعتراف بترسيم الحدود الجديدة، يذكرنا بمهزلة تقديمها المال لحكومة الانقلاب البعثي الاول عام ١٩٦٣ مقابل الاعتراف بالكويت. واقتبس ما كتبه غراهام فولر، المحلل الامريكي القريب من الاوساط الاستخبارية الامريكية في تقرير بعنوان"العراق في العقد القادم" صدر عام ١٩٩٢، يقول فيه، "يفتقر العراق لمنفذ هام على الخليج، ومن المؤكد انه لن يصبح قوة بحرية رئيسية في الخليج، بعكس السعودية وايران- وبعد حرب الخليج تبدو الكويت منهمكة في اعادة ترسيم الحدود بشكل يضعف اكثر فاكثر امكانية العراق الملحة للوصول الى البحر، واذا ما حدث ذلك، فان قضية الكويت ستكون سببا شبه مؤكد لحروب مستقبلية حول قضايا اكثر اهمية من النزاع حول ابار نفطية على الحدود".

واكد فولر في مقابلة نشرتها مجلة (Middle East Policy) الامريكية المختصة بتاريخ ١١ اكتوبر ١٩٩٣، ذات المعنى بقوله،

((اعتقد ان اعادة رسم الحدود العراقية الكويتية هو عمل سلبي، تم اتخاذه لمعاقبةالعراق. علينا ان ندرك باننا يجب ان نعيش مع العراق للابد. وان صدام ليس هو مستقبل العراق. والحقيقة الجيوبولتيكية الاساسية هي ان العراق بحاجة الى ممر بحري اوسع، وان الكويت ستكون حتما قصيرة النظر اذا ما قبلت مزيد من الاراضي بما يقلص اكثر منفذ العراق للبحر. وحتى العراق الديمقراطي سيبقى يطالب بهذه الاراضي وبتحسين منفذه البحري. ان هذا الاجراء بمثابة قنبلة موقتة ونصيحتي للولايات المتحدة بتعطيل هذا الفتيل)).

ان ظروف العراق ومعاناة شعبه من الدكتاتورية والحصار يعطي الكويت فرصة تاريخية لبناء جسور الثقة والمحبة بين الشعبين وذلك من خلال دعم جهود الشعب العراقي للتخلص من الدكتاتورية واقامة الديمقراطية، وتأمين السبل لمستقبل مزدهر اقتصاديا في العراق.

ان الحماية الحقيقية للكويت هي في عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر، وليس في ابقاءه ضعيفا مجزأ في ظل نظام مفروض عليه. ولنا في مقارنة تعامل اوربا مع المانيا بعد الحربين الاولى والثانية خير مثال. فرضت اوربا بعد الحرب الاولى على المانيا نظاما ضعيفا واقتصادا خربا واقتطعت بعض اراضيه مما زرع قنابل موقوتة انفجرت بولادة النازية وهتلرالامر الذي ساق اوربا مجددا للحرب. ومن حسن حظ اوربا انها استفادت من ذلك الدرس بعد الحرب العالمية الثانية فمدت يد العون لشعب المانيا لبناء اقتصاده عبر مشروع مارشال الذي وفر الاساس لحياة ديمقراطية، جعلت من مصلحة الشعب الالماني العيش بسلام مع جيرانه. ان تكرار مثل هذا التجربة في العراق يتطلب محيطا اقليميا ديمقراطيا، ولذا من مصلحة الشعب العراقي ان يرى الكويت دولة مستقلة بحدود امنة تزدهر فيها الديمقراطية. كما ان للشعب الكويتي المصلحة كل المصلحة في عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر، وان عراق اليوم قد لايحتاج لمشروع مارشال امريكي بقدر ما يحتاج الى نظام ديمقراطي و فك القيود المفروضة عليه. ■

وثائق السياسية الامريكية بشأن العراق

نص رسالة موجهة من رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ

٣١.١.١٩٩٤

عزيزي الرئيس،

تمشيا مع قرار تخويل استعمال القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام 102-1)، و كجزء من جهودي في ابقاء الكونغرس على علم بمجريات الامور، اقدم فيما يلي تقييما للجهود المبذولة في ارغام العراق على تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة.

لقد تمكنت هيئة الامم المتحدة الخاصة بالعراق (UNSCOM) و الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ايقاف برنامج التسلح النووي العراقي على المدى القصير، كما تمكنت الامم المتحدة من تدمير منصات اطلاق الصواريخ العراقية و المنشآت المساندة لها اضافة الى جزء كبير من قابلية العراق الذاتية على انتاج الصواريخ الممنوعة. اضافة لذلك، فقد تمكنت الامم المتحدة من الحد من قابلية العراق على انتاج الاسلحة الكيمياوية، و تستمر فرق UNSCOM في توثيق و تدمير الاعتدة الكيمياوية. لقد فتشت الامم المتحدة و سوف تستمر في مراقبة عدد من المنشآت التي اقر العراق بأن لها القابلية في دعم برنامج للتسلح البيولوجي.

لقد كان قبول العراق الرسمي لقرار مجلس الامن الدولي ٧١٥، و الخاص بالمراقبة طويلة الامد، في نوفمبر الماضي خطوة مهمة على الرغم من كونها اتت متأخرة جدا. انه لمن الضروري التأكد من ان لا ينكث العراق وعوده فيما يخص الرقابة طويلة الامد كما فعل في العديد من المرات في الماضي فيما يخص الامور الاخرى.

تعتبر اليقظة ضرورية لأننا على يقين من ان صدام حسين ينوي اعادة بناء قابلياته لانتاج اسلحة الدمار الشامل و خاصة الاسلحة النووية، كما تثير التناقضات و التساؤلات التي تفتقر الى الاجابة فيما يخص قابليات العراق التسليحية قلقنا ايضا.

لذا، فإنه من الضروري جدا ان يستمر المجتمع الدولي في بذل جهوده لانشاء نظام المراقبة طويلة الامد المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٧١٥، فمع ان العراق قد ابدى استعداده للاستجابة لهذا القرار، لازالت امامه خطوات مهمة يجب عليه القيام بها بضمنها توفير معلومات جديدة حول مصادر تسليحه و القبول - على ارض الواقع - ببرنامج رقابة مستمر طويل الامد. لقد قام العراق باعطاء بعض المعلومات الاضافية حول مصادر تسليحه تقوم UNSCOM بدراستها حاليا.

قام رولف اكيوس - رئيس UNSCOM - بابلاغ العراق بأن عليه السعي للحصول على سمعة جيدة فيما يخص تقيده بالقرارات الدولية قبل ان يتمكن هو - اكيوس - من اعطاء تقرير مرضي الى مجلس الامن. بدورنا، نؤيد هذا التوجه بقوة و نرفض التقيد بجدول زمني يتم بموجبه الحكم على تقيد العراق بالقرار ٧١٥، يجب مضي فترة من التقيد المستمر و الكامل و اللامشروط بخطط الرقابة.

تتيح منطقتي الحظر الجوي فوق شمال العراق و جنوبه الفرصة لمراقبة تقيد العراق بقراري مجلس الامن الدولي المرقمين ٦٨٧ و ٦٨٨، لقد منعت منطقة حظر الطيران الشمالية العراق من القيام بعمليات عسكرية واسعة في ذلك الجزء من البلاد. اما في الجنوب، فمنذ الاعلان عن اقامة منطقة الحظر الجوي فيه امتنع العراق عن استعمال قوته الجوية ضد السكان، الا ان الجيش العراقي قد صعد من قصفه المدفعي ضد قرى الاهوار.

نشر ماكس فان دير ستويل مقرر الامم المتحدة الخاص بالعراق تقريرا في شهر نوفمبر ١٩٩٣ وصف فيه اضطهاد الجيش العراقي المستمر للسكان المدنيين في منطقة الاهوار، و قد استنتج المقرر بأن العراق يخالف القرار ٦٨٨ الذي يطالبه بالامتناع عن اضطهاد مواطنيه المدنيين و السماح لمنظمات الاغاثة الانسانية الدولية بوصول كل من يحتاج الى الاغاثة في كافة انحاء العراق. قامت حكومات الولايات المتحدة و بريطانيا و روسيا و فرنسا بتوجيه تحذير الى الحكومة العراقية في ٤/١/١٩٩٤، نددت فيه بشدة قمعها للشعب العراقي.

تتعاون الولايات المتحدة تعاونا وثيقا مع الامم المتحدة و المنظمات الاخرى و ذلك لتوفير الاغاثة الانسانية لسكان شمال العراق على الرغم من محاولات الحكومة العراقية عرقلة سير هذه الاغاثة. قمنا بتوفير المولدات الكهربائية المؤقتة و الادوات الاحتياطية و التي تهدف الى اعادة التيار الكهربائي الذي قطعته الحكومة العراقية عن المنطقة في ٥/٨/١٩٩٣، كما نستمر في دعم جهود الامم المتحدة للبدء ببرنامج اغاثة يشمل سكان بغداد و الجنوب، شرط ان لا يتم تحويل مواد الاغاثة الى الحكومة العراقية. لانزال نعمل باتجاه وضع مراقبين لحقوق الانسان في العراق كما اقترح ذلك مقرر الامم المتحدة الخاص، و نؤيد تأسيس هيئة تابعة للامم المتحدة يكون الغرض منها التحقيق في جرائم الحرب العراقية و المخالفات الاخرى للقانون الدولي و اجهارها.

أصدر رئيس مجلس الامن الدولي في ١٨/١/١٩٩٤ - بعد استعراض لما نفذه العراق من قرارات مجلس الامن - تقريرا لاحظ فيه عدم وجود اجماع من شأنه تغيير نظام العقوبات المعمول به حاليا. يستثني هذا النظام المواد الدوائية، كما انه، و في حالة الاغذية، لا يطلب سوى ان يتم اعلام لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة بشحنات الاغذية. كما تستمر لجنة العقوبات في دراسة طلبات استيراد المواد الضرورية للاستهلاك المدني و الموافقة على ما تعتبره كناسبا. في المقابل تمارس الحكومة العراقية حصارا كاملا ضد محافظات البلاد الشمالية و تقوم بتوزيع مواد الاغاثة على مؤيديها و افراد الجيش فقط.

مازالت الحكومة العراقية ترفض بيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط كان مجلس الامن قد وافق على بيعها في قراريه ٧٠٦ و ٧١٢، و لم تتوصل المحادثات بين العراق و الامم المتحدة حول تنفيذ هذين القرارين الى نتيجة مرضية.

بإمكان العراق الاستفادة من عوائد عملية البيع هذه في شراء الاغذية و الادوية و المواد الضرورية لاستهلاك سكانه من المدنيين، على ان

يتم بيع النفط و توزيع المواد المشتراة تحت اشراف الامم المتحدة للتأكد من عدالة توزيع هذه المواد في كل انحاء البلاد و بضمنها المنطقة الشمالية. تتحمل السلطات العراقية المسؤولية كاملة عن المعاناة التي تحصل في العراق و الناتجة عن رفضها تطبيق القرارات ٧٠٦ و ٧١٢. إضافة لذلك، فإن العوائد الناتجة عن بيع النفط سوف تستخدم في تعويض الاشخاص المتضررين جراء احتلال العراق غير المشروع للكويت. لقد استلمت لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة حوالي المليونين من الطلبات لحد الآن، و تتوقع ان يصلها ٥٠٠,٠٠٠ طلب آخر.

قامت الحكومة الامريكية الآن بتقديم ما مجموعه ثمانية مجاميع من الطلبات المتفرقة الى اللجنة، و يصبح بذلك مجموع الطلبات الامريكية المقدمة حوالي ٣٠٠٠ طلب تبلغ قيمتها الاجمالية ما يناهز ٢٠٥ مليون دولار. ناقش المجلس الحكومي التابع للجنة في اجتماعه يوم ١٣/١/١٩٩٤ كيفية توزيع الاموال على المطالبين، الا انها لم تتوصل الى نتائج. في نفس الوقت، ابتدأت هيئة من المقررين العمل على دراسة التعويضات الخاصة بأول مجموعة من الطلبات المتعلقة بالاضرار البدنية الجسيمة و حالات الوفاة، و من المتوقع ان تقدم تقريرا الى المجلس الاعلى في الربيع القادم.

يسمح قرار مجلس الامن المرقم ٧٧٨ بإستخدام جزء من اقيام النفوط العراقية المجمدة في تمويل فعاليات الامم المتحدة الضرورية المتعلقة بالعراق و التي تتضمن المساعدات الانسانية و فعاليات -UN SCOM و لجنة التعويضات، و سوف يتم اعادة هذه المبالغ اضافة الى الفوائد التي تترتب عليها من عوائد النفط العراقي حال عودة العراق الى تصدير النفط. ان الولايات المتحدة على استعداد لتحويل مبالغ الى حد ٢٠٠ مليون دولار من الاموال العراقية النفطية المجمدة و التي تحتفظ بها المؤسسات المالية الامريكية على شرط ان لا تتجاوز المساهمة الامريكية 50% من المبلغ الكلي. لقد نجحنا إي جمع ما مجموعه ١٠٧ مليون دولار من المساهمات المقابلة لحد الآن.

لم يفي العراق لحد الآن بالتزاماته تجاه المواطنين الكويتيين و مواطني الدول الاخرى الذين احتجزهم خلال الحرب، كما لم يقوم العراق بأي خطوات ملموسة للتعاون مع المنظمة الدولية للصليب الاحمر - كما ينص القرار ٦٨٧ - على الرغم من استلامه لاكثر من ٦٠٠ ملف تخص الاشخاص المفقودين. نستمر في العمل باتجاه ضمان ايفاء العراق بالتزاماته.

لقد تم تعيين الحدود العراقية الكويتية، و تستمر بعثة الرقابة التابعة للامم المتحدة على الحدود العراقية الكويتية (UNIKOM) في مراقبة الحدود. الا ان الحكومة العراقية لاتزال تصر على الاشارة الى الكويت على انها "محافظة" تابعة للعراق.

هناك امثلة اخرى على عدم التعاون و عدم الامتثال العراقيين في ميادين اخرى: فعلى سبيل المثال، قامت القوات العراقية في ٢٣/١٢/١٩٩٣ بمهاجمة دورية للتحالف مكونة من ٤ عجلات قرب نقطة تفتيش (فايده) في اول حادث تعرض تقوم به القوات العراقية ضد قوات التحالف منذ نهاية حرب الخليج. قمنا - بمعية الفرنسيين و الانكليز - بتحذير الحكومة العراقية من عواقب تكرار مثل هذا العمل.

ليس بامكان العراق الالتحاق بركب الدول المتحضرة الا من خلال الاصلاحات الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و معاملة كافة مواطنيه بشكل متساوي و الالتزام بالحد الادنى من قواعد التصرف الدولي. يجب ان تمثل حكومة العراق كل الشعب العراقي و ان تكون ملتزمة بوحدة البلاد الاقليمية. يحترم "المجلس الوطني العراقي" هذه المبادئ التي يصبح العراق بتطبيقها مصدر استقرار في منطقة الخليج.

أشكر دعم الكونغرس لجهودنا.

بوش : قرار الحلفاء إنهاء الحرب عمل صائب

السياسة الكويتية ٣٠/١/١٩٩٤

واشنطن، كونا- قال الرئيس الامريكي السابق جورج بوش ان حرب تحرير الكويت من الغزاة العراقيين مسك الختام لعهد رئاسته الذي استمر اربعة اعوام مضيفا بان قوات الحلفاء قامت بعمل الصواب عندما قررت انهاء الحرب في الوقت الذي حدد لها.

جاء ذلك في اول حديث كامل لجورج بوش منذ خسارته في انتخابات الرئاسة الاميريكية في عام ١٩٩٢، اجراه معه الصحفي الاميريكي فيكتور جولد في عدد شهر فبراير من مجلة الواشنطنين الامريكية.

وقال بوش لقد شكلنا تحالفا دوليا فريدا من نوعه لاننا جمعنا الدول العربية مع حلفائنا التقليديين مقرونا بالجهود الدبلوماسية التي بذلها فريقنا مما اثمر نتائج مذهلة.

وقال بوش الذي يعيش حاليا في مدينة هيوستن في ولاية تكساس الامريكية انه يستمتع بوقته بعيدا عن الجو الصاخب في واشنطن مضيفا انه سيستمر في اقناع ومجادلة اولئك الذين يقولون بان عاصفة الصحراء انتهت باكرا وقبل اوانها.

واضاف بوش يقول كانت نظرتي تنص منذ البداية على ان مهمتنا تهدف الى وضع حد لهذا الاعتداء العراقي وطردهم من الكويت وايضا وضع حد للتهديدات العراقية على السعودية وقد نجحنا في ذلك كما انني لم اكن ارغب في رؤية ابنائنا وبناتنا متورطين في حرب اهلية في بغداد.

وقال الرئيس السابق بوش بان توسيع نطاق الحرب الى ما وراء اطار مهمة الامم المتحدة كان من الممكن ان يعرض قوة وتلاحم التحالف الدولي العظيمة للخطر بصورة سيئة.

واضاف بوش يقول في حالة توسيع نطاق الحرب الى ابعد من قرار الامم المتحدة فان التحالف الدولي كان سينهار تلقائيا اذ ان دول العالم العربي ما عدا الكويت والسعودية كانت ستنسحب من التحالف وكنا سنكون لوحدنا وكان من الممكن ان يحول صدام حسين هزيمته المهينة الى انتصار.

سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق

رونالد نيومان

مدير مكتب شؤون شمال الخليج في وزارة الخارجية الامريكية

فيما يلي نص خطاب القاه رونالد نيومان مدير مكتب شؤون شمال الخليج في وزارة الخارجية الامريكية و ذلك في مركز مريديان الدولي في واشنطن في ١٩٩٤/١/٢٧ .

تمشيا مع تقليد واشنطن في الايجاز، اذكر ادناه النقاط الاساسية التي سوف اتحدث فيها هذه الليلة.

تصر الولايات المتحدة على التزام العراق الكامل بكافة قرارات مجلس الامن المعنية و بضمنها القرارات ٦٨٧ و ٧١٥ و ٨٣٣ و ٦٨٨ و التي سوف آتي الى شرحها لاحقا.

نحن متمسكون بالاستمرار في اتخاذ الخطوات التي من شأنها اجبار العراق على تنفيذ هذه القرارات و مستعدون لمواجهة اية تحديات جديدة اذا ما اختارت بغداد سلوك هذا المنحى.

نؤيد قيام نظام حكم ديكقراطي في العراق يمثل كافة العراقيين و بامكانه العيش بسلام مع مواطنيه و جيرانه.

نساند المؤتمر الوطني العراقي الموحد باعتباره يمثل تيار توحيد في المعارضة و باعتباره عنصر مهم في السعي نحو مستقبل ديمقراطي.

نؤمن بأن حكومة لا تمارس الاضطهاد يسهل عليها الامتثال لقرارات الامم المتحدة.

لا نعتقد بأن صدام حسين بإمكانه الاستمرار في السلطة في حال امتثاله للقرار ٦٨٨

يعتمد برنامجنا للاغاثة في شمال العراق على قرار انساني و ليس سياسي، و يجري هذا البرنامج ضمن مجمل سياستنا العراقية التي تشمل تأييدنا لوحدة العراق الاقليمية. لقد منع هذا البرنامج حصول كارثة انسانية.

نعتقد بأن النظام الحاكم في بغداد لا تزال لديه الرغبة في تهديد جيرانه و المصالح الامريكية. لا يبدي العراق اية نية للتخلص من اصراره على اعادة بناء ترسانته من اسلحة الدمار الشامل او لتنفيذ التزاماته تجاه المجتمع الدولي.

لا يزال التحالف الدولي متماسكا و مصرا على الاستمرار في فرض العقوبات لحين امتثال العراق الكامل.

تزداد الحالة في العراق تدهورا و تنكمش قاعدة التأييد التي يعتمد عليها صدام، فهو باق في الحكم بفعل الاضطهاد القاسي فقط. مع ذلك، لا يمكننا التكهن بالوقت الذي يمكن فيه التخلص من صدام.

كانت سياسة الولايات المتحدة و لاتزال فعالة في المحافظة على المصالح الامريكية و الدفاع عن قواعد التصرف الدولية. رغم التحديات المستمرة، بامكاننا ان نفتخر بالنجاح الذي حققناه في تشكيل و ادامة تحالف دولي عريض.

دعوني الآن اذكركم ببعض الاحداث التي حصلت في الماضي القريب و ببعض العبارات التي سترد مرارا في هذا البحث:

في ١٩٩١/٤/٣، و في نهاية حرب الخليج، اعتمد مجلس الامن الدولي قراره الشهير المرقم ٦٨٧ لوقف اطلاق النار و الذي وضع نهاية للقتال على اساس قبول العراق لشروط اعتبرت ضرورية لاعادة الامن و السلام الى المنطقة.

استدعى هذا القرار من العراق التخلي عن اسلحة الدمار الشامل التي بحوزته، و اعادة الممتلكات الكويتية الى اصحابها، و الافصاح عن المحتجزين الذين يحتفظ بهم و التخلي عن الارهاب اضافة الى الاعتراف بالحدود العراقية الكويتية الجديدة التي عينتها الامم المتحدة، كما نص القرار على تشكيل قوة (UNSCOM) لحفظ السلام في منطقة الحدود.

لم تمر الا فترة وجيزة على صدور القرار ٦٨٧ حتى ادت موجة من الاضطهاد في العراق الى صدور القرار ٦٨٨ الذي يطالب الحكومة العراقية بوضع نهاية للاضطهاد ن يدعوها الى التعاون مع جهود الاغاثة الانسانية. قمنا بدور قيادي في توفير الحماية للسكان في شمال العراق من خلال عملية .(Provide Comfort)

كان القرارين ٦٨٧ و ٦٨٨ اساسا بنيت عليهما العديد من القرارات الاخرى، و بضمنها القرار ٧١٥ الذي يفصل تفصيلا مسهبا ما نص عليه القرار ٦٨٧ حول المراقبة طويلة الامد لاسلحة الدمار الشامل العراقية و القرار ٨٣٣ الذي يؤكد على ان الحدود العراقية الكويتية التي قامت بتعيينها لجنة الامم المتحدة غير قابلة للطعن و تعتبر نهائية و مضمونة من قبل مجلس الامن.

اود الآن ان اتعمق في النقاط التي اوردتها في بداية الحديث في ضوء هذه النبذة التاريخية.

سياسة الولايات المتحدة

تميزت سياستنا بالحزم و الوضوح منذ مجئ الادارة الحالية الى السلطة. نستمر في المطالبة بالالتزام العراقي التام بكافة قرارات مجلس الامن ذات العلاقة (والمذكورة اهمها اعلاه). كما ان عزمنا اكيد على مواصلة العمل بالاجراءات التي من شأنها اجبار العراق على تنفيذ هذه القرارات و التي تتضمن:

١- عقوبات الامم المتحدة الاقتصادية ضد العراق.
٢- قوة التفتيش الدولية للتحقق من التقيد بالعقوبات.
٣- مناطق حظر الطيران في شمال و جنوب العراق.
٤-حكاية دولية للمنطقة الامينة في شمال العراق.

توجد لدينا قوات كافية في المنطقة للقيام بهذه المهمات تساندها العديد من الدول الاقليمية بالاضافة الى المشاركة الفعالة لبريطانيا و فرنسا و تركيا (في حالة شمال العراق). ان التمارين العسكرية المشتركة التي تقوم بها قواتنا مع اصدقائنا الخليجيين ترمز الى تمسكنا بأمن الخليج بشكل عام و الكويت بشكل خاص. تضمن عدد من قرارات مجلس الامن حدود الكويت.

الاغاثة الانسانية

من الضروري التنويه الى ان الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لا تستهدف الشعب العراقي. بامكان العراق استيراد (و

يستورد فعلا) المواد الغذائية و الادوية و المواد الضرورية للاستهلاك المدني. لقد شاركنا في صياغة القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يسمحان للحكومة العراقية ببيع ما قيمته ١،٦ بليون دولار من النفط لتمويل شراء مواد الاغاثة الانسانية تحت رقابة الامم المتحدة. ان اختيار الحكومة العراقية عدم الاستفادة من هذه القرارات امر مؤسف و يعرض الشعب العراقي الى صعوبات لا داعي لها تقع مسؤوليتها كليا على عاتق حكومة بغداد. و في حقيقة الامر، ذهبت الحكومة العراقية الى ابعد من ذلك، فقد فرضت حضرا على المناطق الشمالية من البلاد منعت فيه وصول المواد الغذائية و الادوية و الوقود. كما قامت الحكومة بقطع التيار الكهربائي عن محافظة دهوك منذ خمسة اشهر، وكاد الامر ان يؤدي الى كارثة صحية لولا قيامنا و الامم المتحدة بتوفير مولدات كهربائية اضطرارية.

الامر المهم هو ان محنة الشعب العراقي سببها صدام حسين و ليس المجتمع الدولي، اذ توجد آلية يمكن باستعمالها ازالة المعاناة التي يرزح تحتها الشعب، الا ان صداما مستمر في رفضها. كما ان سياسات صدام و ليس المجتمع الدولي هي السبب في فصل شمال البلاد اقتصاديا عن باقي العراق. ان التهديد الحقيقي لوحدة العراق الاقليمية مصدرها تصرفات صدام حسين.

الاغاثة في المنطقة الشمالية

فيما يتعلق بشمال العراق، لم نعمل في سبيل اعادة اكثر من مليون من اللاجئين الى تلك المنطقة لنسلمهم الى القمع و الابادة التي عودهم عليها صدام حسين. لقد قمنا باستحداث سياسة انسانية للشمال متوافقة مع قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٨ و متماشية مع سياستنا لعموم العراق التي تهدف الى المحافظة على وحدة البلاد الاقليمية و على اوضاع مستقرة في المنطقة. ان سياستنا متوافقة كذلك مع البحث عن حكومة تمثيلية تعددية بامكانها العيش بسلام مع شعبها.

ليست هذه بالمهمة السهلة، حيث تتطلب هذه السياسة ان لا تتعارض الاغاثة الانسانية مع العقوبات او تضعفها. انها تتطلب معاملة الاكراد و الآثوريين و التركمان بالعدل، كما تتطلب التنسيق مع السلطات المحلية في الشمال في امور مثل الامن، دون اعطاء الانطباع باننا نؤيد تقسيم البلاد. كما يستلزم جهد دولي كبير في مجال الاغاثة لاجل افشال الضغط الذي تمارسه بغداد ضد المنطقة الشمالية. تثبت جهودنا للعراقيين بان الحياة ممكنة خارج قبضة صدام حسين. بفضل التعاون الدولي و الاقليمي يمكننا القول باننا بصدد بلوغ اهدافنا. و بودي ان اذكر بالتقدير قيام البرلمان التركي بتجديد العمل بعملية (Provide Comfort) الضرورية.

-اسلحة الدمار الشامل و عدم امتثال العراق -

اما فيما يخص اسلحة الدمار الشامل، فلا نشاهد اي علامة تدل على تخلي العراق عن اصراره على الاحتفاظ بهذه الاسلحة باساليب الخداع و الاخفاء. لذلك نصر نحن على ان الامتثال بالفقرات المتعلقة بالاسلحة يجب ان يكون دقيقا و على المدى الطويل. لذلك فعلى خطة المراقبة طويلة الامد التي تعتمدها UNSCOM ان تكون واسعة المدى و تدخلية و ذلك للتأكد من عدم وجود اماكن آمنة يستطيع العراق فيها اعادة بناء اسلحته النووية و الكيمياوية و البيولوجية و صواريخه بعيدة المدى. نحن على ايمان بأن خطط UNSCOM سوف تجتاز هذا الامتحان. كما سيكون من الضروري انقضاء فترة اختبار طويلة للتأكد من نجاح المراقبة. فبالنظر لسجل صدام الطويل من الوعود الكاذبة، يجب ان تصر الامم المتحدة على امتثال عراقي كامل و مستمر و يمكن التأكد منه، قبل الحكم على النوايا العراقية. لن يمكننا - و حسب موافقة رولف اكيوس رئيس UNSCOM - اعتبار العراق ممتثلا للفقرات الخاصة بالاسلحة الواردة في القرارات ٦٨٧ و ٧١٥ قبل تطبيق هذه الشروط. كما انه من السابق لاوانه الحديث عن زمان و كيفية رفع جزء القرار الخاص بالعقوبات حتى يثبت امتثال العراق.

لايزال عزم التحالف الدولي المكون من العديد من الدول المختلفة المصالح و السياسات اكيدا في اصراره على منع حصول العراق على الاسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية و الصواريخ بعيدة المدى. قرر مجلس الامن الدولي الاستمرار بالعقوبات في اجتماعه يوم ١٨/ ١/١٩٩٤ بدون معارضة، و انا اعتقد بأن هذا الحال سوف يستمر طالما يرفض العراق الامتثال لقرارات المجلس.

في الوقت الذي يحاول العراق جاهدا التظاهر بالامتثال في مجال الاسلحة، لا تحاول بغداد حتى ان تتظاهر ولو شكليا بالتقيد ببقية الالتزامات التي وافقت عليها عندما وافقت على القرار ٦٨٧ فلا تزال التصريحات العراقية تدعي ملكية الكويت، مما يثير التساؤل حول جدية العراق في الاعتراف بسيادة الكويت ناهيك عن الاعتراف بحدودها الجديدة. كما امتنع العراق منذ زمن بعيد عن حضور اجتماعات الصليب الاحمر الدولي الخاصة بمناقشة امر الكويتيين المفقودين منذ الغزو و يستمر في الامتناع عن الادلاء بأي معلومات عن مصيرهم.

يعتبر امر اضطهاد الحكومة العراقية للسكان امرا معلوما للجميع. ان تدمير الاهوار الجنوبية من خلال البزل و الحرق و الفعاليات العسكرية امر معروف و موثق انه خرق فاضح للقرار ٦٨٨، و نحن نستنكره كما نستنكر فعاليات الاعدام و التعذيب و السجن المستمرة و التي اصبحت جزء من مقومات حياة اليومية للفرد العراقي.

المستقبل

لدينا تصور لمستقبل العراق: فنحن نود رؤية حكومة تمثيلية و تعددية في بغداد باستطاعتها ان تحكم الامة العراقية برمتها ضمن حدودها الحالية و تعيش بسلام مع مواطنيها. نحن نعلم بأن تحقيق هذا الهدف يعتبر امر صعب، فالعراق يتكون من العديد من المجاميع القومية و الاثنية التي قلما عاشت بسلام مع بعضها في الماضي. و في الوقت الحاضر، يقوم صدام حسين بنفسه بتعميق الهوة بين ابناء الشعب العراقي بحيث يصبح خوف الطائفة من الاخرى عاملا يبقيه في السلطة.

نحن على الما م بهذا التاريخ الصعب، كما ان الحاضر لا يقل صعوبة. لذلك فنحن على يقين من ان شكل و طبيعة الحكومة العراقية المستقبلية سوف يقرره الشعب العراقي. على الشعب التوصل الى الصيغة التي تسمح لمختلف الطوائف ان تتعايش بسلام في عراق ما بعد صدام، و ليس بامكاننا املاء اسلوب او شكل هذا الحل.

الا اننا بامكاننا تشجيع التوجهات الايجابية، و هذا احد اسباب لتأييدنا للمؤتمر الوطني العراقي الموحد المعارض. نحن نرى في استمرار المؤتمر الوطني طوال سنتين املا في ان شخصيات عراقية معارضة متباينة الخلفيات يمكنها التعاون للمرة الاولى منذ سنين عدة و يمكنها الاتحاد رغم اختلافاتها. نحن لا نبالغ في تقديرنا لقوة هذا

التجمع، و في نفس الوقت على الآخرين عدم المبالغة في تقدير ضعفه. سنمضي قدما في تأييدنا القوي للمؤتمر و نحث الآخرين بالحذو حذونا.

عدا امر نظام الحكم في العراق، فنحن نتطلع الى اليوم الذي يتبوأ فيه العراق مكانه في المجتمع الدولي، متمتعا بالحقوق و متحملا المسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات الشرعية. ان العراق بلد مهم في منطقة الخليج و الشرق الاوسط و في الساحة الدولية بشكل عام. إنه بلد غني بموارده الطبيعية و بشعبه الموهوب الخلاق الذي يستحق ان يلعب دورا ايجابيا في المجتمع الدولي تحت قيادة افضل من تلك التي يرزح تحتها الآن.

وضع العراق الحالي

تتدهور الاحوال بشكل مستمر داخل العراق، فقد بلغت نسبة التضخم ما يعادل 250% من نسبتها قبل الحرب، كما ان البطالة متفشية، و هبط مستوى المعيشة الى نصف ما كان عليه قبل الحرب. لم تؤدي العقوبات وحدها الى هذه الاوضاع، بل ساهمت في ترديها سياسات صدام الاقتصادية الرديئة و القهر الاجتماعي الذي يمارسه: فقد كان لخطوته في الغاء عملة الـ٢٥ دينار اثر كبير في ارتفاع نسبة التضخم، كما ادى اعدامه للتجار الى اثارة الذعر بين رجال الاعمال و الى اختفاء البضائع من الاسواق. تتعرض الطبقة المتوسطة من المجتمع العراقي الى ضغوط متزايدة، و لا يبدو في الافق اي تحسن للوضع الاقتصادي.

حصل بعض التقدم في ميدان اعادة البناء معتمدا على الطاقات الخلاقة للشعب العراقي و المخزون الكبير للادوات الاحتياطية. فقد اعيد بناء العديد من الجسور كما اعيد مستوى انتاج الطاقة الكهربائية الى معدله قبل الحرب. الا ان هذه الانجازات انما تمت باستخدام الموارد الموجودة و بتفكيك بعض المنشآت لاستخدامها في اصلاح اخرى. اضافة لذلك، فإن معظم ما تم اصلاحه يتركز في بغداد و بذلك يعطي انطباعا خاطئا عن مدى عمليات اعادة البناء في باقي انحاء البلاد. يستمر امر الحصول على الادوات الاحتياطية يشكل معضلة كبرى، فعلى سبيل المثال يجري ترقيع الرقع التي على الاطارات. في حالة كهذه، يكون خطر العطب مستديما.

من الناحية الامنية، تستمر قاعدة التأييد التي يعتمد عليها النظام بالتقلص. فقد سمعنا قبل سنتين بضعف الروح المعنوية في صفوف الجيش و بحصول محاولات لقلب نظام الحكم. تبعت هذه التطورات مشاكل داخل الحرس الجمهوري، ثم حملات اعتقالات واسعة شملت عشائر الجبور - و هي عشائر سنية رئيسية في وسط العراق و مصدر تقليدي للمنتسبين الى الحرس الجمهوري و قوى الامن. جرت حملات اعتقالات و اعدامات اخرى في الصيف الماضي شملت هذه المرة التكريتيين انفسهم مما سوف يؤدي الى صراعات جديدة.

مع ذلك، يستمر صدام في تمسكه بالسلطة، و هو مستعد للتضحية بأي شئ و اي شخص في سبيل المحافظة عليها. لا يمكن التكهن بالفترة الزمنية التي سوف يبقى فيها في الحكم او بالوسيلة التي سوف تتم ازاحته بها. من الممكن القول بأن الولايات المتحدة على استعداد للتعاون مع حكومة جديدة في العراق تمتثل لقرارات مجلس الامن ذات العلاقة و تعيش بسلام مع شعبها و جيرانها. نعتقد، بوجود حكومة تؤمن بهذه المبادئ، ان اتفاقات يمكن الوصول اليها بسرعة لحل المشاكل العالقة و رفع المعاناة التي يرزح الشعب العراقي تحتها.

خلاصة

خلاصة الكلام ان الوضع يبقى صعبا بشكل عام، الا اننا حققنا نجاحات في الامور التالية:

تم تدمير ترسانة واسعة للاسلحة الكيمياوية و الصواريخ

تم تدمير الجزء الاعظم من برنامج العراق النووي و الذي كان يوشك ان ينتج سلاحا نوويا.

لن يكون بامكان العراق معاودة انتاج الاسلحة التدميرية ما دامت UNSCOM تتمتع بقابلية غير محدودة لتنفيذ مهمتها التي تشمل الرقابة الدولية طويلة الامد.

عادت للكويت حريتها و تم تعيين حدودها التي اعترف بها المجتمع الدولي و ضمنها مجلس الامن.

يتمتع المواطنين الذين ساهمنا في اعادة اسكانهم في شمال العراق بالامن.

لايزال التحالف الدولي الذي يسمح لنا بالعمل على احتواء الخطر العراقي صلبا.

لايزال التحالف الدولي في مجلس الامن متماسكا، و الذي يمثل قوة تطالب العراق بالامتثال للقرارات الدولية.

الشئ الاهم اننا مستمرون في احتواء التهديد الذي يمثله العراق بالنسبة لجيرانه و لمصالحنا. لم تحصل هذه الامور لوحدها، و لا تستمر في الحدوث لوحدها. انها حصيلة جهود حثيثة تتضمن عمليات اولئك الذين يقومون باحكام منطقتي الحظر الجوي و الحصار الاقتصادي. تدعم جهودنا الدبلوماسية المستمرة في الامم المتحدة - بالتعاون الوثيق مع حلفائنا - هذه السياسة. تساهم دول و منظمات عديدة في هذا الجهد، الا انني استطيع القول بدون تردد بأننا نقود هذا الجهد الذي ما كان له ان يستمر بدون القيادة الامريكية القوية.

ان هذا نجاح كبير للسياسة الامريكية: فقد حافظنا على مصالحنا و صداقاتنا. لقد فعلنا ذلك بثمن معقول و باستمرارية و باجماع شمل الحزبين الذي هو اساس لسياسة فعالة. الا ان القصة لم تنتهي بعد. ان جهودنا مستمرة، الا انني اعتقد ان ضرورة الاستمرار يجب ان لا نقلل من النجاح الباهر الذي حققناه الى الآن. ■

باربرة شل المسؤولة في الخارجية الامريكية تلتقي قادة المؤتمر الوطني العراقي في صلاح الدين

قال مصدر في كردستان العراق لـ الحياة (١٩٩٤/٢/٤) ان الولايات المتحدة جددت دعمها للمؤتمر الوطني العراقي. واضاف ان باربرة شل المسؤولة في وزارة الخارجية الامريكية والمستشارة السياسية للقائد الامريكي لقوة التحالف الغربي المرابطة في تركيا لحماية الاكراد في اطار عملية "بروفايد كومفورت" اوضحت لقادة المؤتمر الوطني المجتمعين في صلاح الدين ان الولايات المتحدة تساند المؤتمر "باعتباره قوة موحدة للمعارضة وعنصرا مهما في التحرك نحو مستقبل ديمقراطي" للعراق. وسلمت المسؤولة الامريكية قادة المؤتمرنص تقرير القاه في واشنطن قبل اسبوع رون نيومان مدير مكتب شمال الخليج في وزارة الخارجيةالامريكية "يحدد سياسة واشنطن تجاه العراق والمعارضة".

الديمقراطية والحصار ومستقبل العراق : وجهة نظر امريكية

حوار مع غراهام فولر

نشرت مجلة (Middle East Policy) الجزء ١١ العدد ٣ - ١٩٩٣ حواراً مع غراهام فولر،احد المحللين الاقدمين في مؤسسة راند، و قد اجريت هذه المقابلة يوم ١٩٩٣/١٠/١١ من قبل توماس ماتاير محلل السياسات في مجلس سياسات الشرق الاوسط.

- ماهي احتمالات ان تنتهي عزلة العراق الدولية بوجود صدام حسين في السلطة؟ و كم يجب ان يستمر فرض العقوبات الدولية و نظام المراقبة على العراق؟

□ بصراحة، اتمنى ان تستمر كل العقوبات و برامج المراقبة حتى يسقط صدام. انا اعلم انه من الخطورة ان نركز اهتمامنا على شخص واحد، الا اني اعتقد ان صدام يمثل كل ما هو بشع في العراق تحت حكم البعث. بعبارة اخرى، اذا اخفقنا في اسقاط صدام حسين، فاننا سوف نشهد استمرار نظام عراقي بشع للغاية و لفترة طويلة جدا، نظام متشف و غير ديمقراطي و هدام للوحدة الوطنية للعراق، و باعتقادي سوف يؤدي استمرار هذا النظام الى تقسيم العراق، على الاقل بانفصال الاكراد. لا توجد ثمة شروط يؤدي تنفيذها الى تخفيف الضغط عن هذا النظام عدا سقوط صدام الذي لابد ان يكون على يد احد العسكريين الذي يعي ان عودة العراق الى حظيرة الدول المتمدنة مرهون باجراء الانتخابات و كتابة دستور جديد و اعادة البرلمان.

- هل تعتقد بوجود امل في السماح للنفط العراقي بالعودة للاسواق، اذا اخذنا بنظر الاعتبار الصعوبة التي واجهتها (اوبك) في الاتفاق على سقف انتاجي للحد من تدهور الاسعار، و ان هذا الاتفاق مرهون لحد كبير بموافقة الكويت على حصة تبلغ مليونا برميل في اليوم؟

□ الامر الذي لا يختلف فيه اثنان هو ان قلة من منتجي النفط سيرحبون بعودة العراق الى التصدير، هذا اذا كان سيرحب به احد على الاطلاق. هناك اذن موانع ذاتية تعمل ضد اي تهاون مع الانتاج العراقي في المستقبل. انا آمل ان لا يعود العراق الى السوق العالمية الا اذا تقيد صدام بقرارات الامم المتحدة التي تخوله بيع كميات محدودة من النفط تذهب عوائدها للتعويضات و الامور الاخرى المتعلقة بالحرب. انا لا اعلم بأية جهة تطالب بعودة العراق الى التصدير فيما خلا تركيا التي تتأثر مباشرة بسبب اغلاق انبوب النفط العراقي المار عبر اراضيها.

- يطالب العراق برفع العقوبات المفروضة عليه مشيرا الى المعاناة التي تسببها شحة الاغذية و الادوية. هل يمتلك العراق احتياطيات مالية مخفية و عملة صعبة و عوائد نفط تمكنه من شراء ما يحتاجه من هذه المواد؟ هل يستطيع العراق التحجج بالمعاناة الانسانية في الوقت الذي يفرض هو حصارا على المناطق الشمالية و الجنوبية من البلاد، و يستمر في رفض شروط قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢؟

□ اولا: لدى العراق القابلية على تجاوز العقوبات، فالنفط العراقي يجري تصديره بصورة غير رسمية الى ايران و ربما الى الاردن و دول اخرى مما يشكل عونا للاقتصاد العراقي. ثانيا: لدى العراق القابلية على انتاج و تصفية النفط لاستهلاكه الداخلي. النتيجة باعتقادي ان العقوبات لا يتم تطبيقها بالسعة و الشمول الذي يسمح لها بخنق الاقتصاد العراقي. ثالثا: ان صداما يستغل العقوبات التي تسببها العقوبات ليدعي بأن المجاعة قد تمكنت من العراق و ان اطفاله يموتون جوعا. هناك بلا شك صعوبات جمة في العراق نتيجة العقوبات، الا ان صدام لديه الوسائل الكفيلة بعلاج قسط كبير منها اذا ما اختار ذلك. في نفس الوقت، لديه القدرة على مضاعفة هذه الصعوبات لاغراض الدعاية اذا ما اراد ذلك. ان انطباعي هو ان صدام يستغل الصعوبات المتأتية عن العقوبات الى اقصى حد املا منه في اضعاف الاصرار الدولي على ابقاء العقوبات. من الواضح ان صدام مسؤول عن مضاعفة المعاناة التي ترزح تحتها المنطقتين الكردية و الشيعية، الا انه في غياب المجاعة الحقيقية و الانعدام الكلي للادوية - و هي امور لا اظنها حاصلة الآن، الا باختيار صدام نفسه - لا ارى سببا لتخفيف الضغط على النظام.

- وردت تقديرات متباينة جدا حول اموال صدام المخفية. فقد قدر مكتب السيطرة على الاموال الاجنبية التابع لوزارة المالية الامريكية هذه الاموال بما يتراوح بين 30-10 بليون دولار، بينما قدرتها مؤسسة كرول اسوشييتس بـ 5-3 بليون دولار. هل لديك فكرة عن حجم المبالغ التي تتوفر لدى العراقيين ليحلوا بها ازمتهم؟

□ ليس بامكاني التعليق بشكل واف على هذا الموضوع الا بالقول بأن مراقبة الوضع في العراق تعطي انطباعا بأن النظام يستخدم اموالا من مصدر ما، و انا افترض بأن جزءً من هذه الاموال على الاقل مصدرها حسابات خارجية.

- و ربما تكون اولويات النظام هي اعادة بناء البنية التحتية عوضا عن توفير الغذاء و الدواء؟

□ لا اظن ان احد هذين الامرين بديل عن الآخر. فهو يبذل بالتأكيد جهد كبير في اعادة بناء البنية التحتية، الا اني اعتقد بأن صدام بامكانه تحسين الوضع الغذائي و الدوائي كذلك اذا اختار ذلك و خصص الاموال اللازمة. الا ان العراق كان دائما بلدا مجيشا و ليس توفر الاموال هو اساس المشكلة. فالازمة المالية الشديدة التي وجد العراق نفسه فيها عند نهاية الحرب العراقية الايرانية - و هي الازمة التي دفعت صدام الى احتلال الكويت - كان من اهم اسبابها قيامه بانفاق الأموال الطائلة في اعادة بناء جيشه. فالمسألة كانت دائما مسألة نظام البعث. انها ليست فقط شخصية صدام البشعة، بل ان شخصية هذا النوع من الانظمة مكرسة للاسلوب العسكري و الايديولوجي و الصدامي. ان هذا النظام، باعتقادي، سوف يستمر في جلب الاهوال حتى يحين الوقت الذي يحصل فيه تغيير جوهري يستطيع العراق فيه ممارسة الحد الادنى من الديمقراطية.

- ما هي العوامل التي تجعل مستقبل وحدة العراق مثارا للتساؤلات؟ و ماذا سيكون تأثير تجزئة البلاد؟

□ اولا: لا اعتقد بامكانية بقاء الاكراد ضمن العراق على المدى البعيد دون قيام نظام ديمقراطي او ربما فدرالي. اذا لم تتم الاستجابة

لمطالب الاكراد و احتياجاتهم، فسوف يبقى العراق معرضا للتآمر الخارجي يكون الاكراد واسطته، و بالنتيجة سوف تكون الحكومة حكومة عسكرية دائمية تبغي البلاد موحدة بالقوة. يمكن ان تنجح هذه العملية لفترة ما و لكن لا يمكنها الاستمرار الى الابد. ثانيا: لن ينفصل الشيعة عن العراق، فهم العراق بالاساس، الا ان نظالهم في سبيل الهيمنة و ترجمة تفوقهم العددي في اللعبة السياسية سيستمر حتى تتحقق اهدافهم هذه - اي حتى ظهور نظام ديمقراطي يسمح لهم ببسط سلطتهم بما يتناسب و عددهم. حتى حصول ذلك، سيبقى العراق عرضة للتمزق في هذين الاتجاهين على الاقل، و عرضة للتدخل الخارجي من قبل ايران و غيرها.

- ما هو برأيك شكل المستقبل المنظور للاكراد العراقيين: الحكم الذاتي في دولة عراقية فدرالية او المزيد من البطش من قبل حكومة بغداد؟

□ هناك اختياران فقط بالنسبة للعراق: اما استمرار النظام الايديولوجي القمعي العسكري الذي يستخدم القوة في الحفاظ على وحدة البلاد - و هي سياسة قد تنجح الى حين، الا انها ليست سياسة ناجحة على المدى البعيد، و من شأنها ابقاء البلاد في حالة دائمة من التململ و الحرب و العصيان و التدخلات الخارجية. اما الاختيار الثاني فهو الوصول الى اتفاق يرضي كل العناصر المكونة للدولة، و احد الاطراف الذي يجب ارضائه و طمأنته، بالمناسبة، هم العرب السنة و الذين على الرغم من كونهم القوة المسيطرة على مقاليد الامور في البلاد، فهم في آخر الامر اقلية يجب حماية حقوقها الانسانية و السياسية، لا ارى مناصا، اذا اردنا الحفاظ على وحدة العراق، من الاستجابة لاحتياجات و آمال الاطراف المختلفة، و لا يتم ذلك الا من خلال دستور ديمقراطي يمثل كل هذه الاطراف بشكل كامل ربما ضمن علاقة فدرالية - على الاقل بالنسبة للاكراد. يمكن قيام 6-4 مناطق فدرالية مختلفة، الا ان قيام منطقة فدرالية كردية اكثرهم الحاحا بسبب الفروقات اللغوية و الاثنية.

- كيف سيكون مستقبل الاكراد في تركيا و ايران و سوريا اذا حصل اكراد العراق على كيان فدرالي او كيان مستقل او انضموا الى تركيا؟

□ لاسلوب حل المسألة الكردية في العراق تأثيرات خطيرة بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام لانها تثير قضايا عديدة كالفدرالية و الديمقراطية و ممارستها و حقوق الانسان و حقوق الاقليات الخ. فاذا اختار العراق، على المدى القصير، العنف كحل للمسألة، فسوف يكون في ذلك اشارات واضحة لتركيا و ايران. تعاملت ايران مع القضية الكردية (و لحد الآن) باستخدام اسلوب العنف، اما تركيا، فهي في خضم فترة انتقالية مهمة جدا، و هي تتحرك نحو اعتراف بالمشكلة الكردية (و هو امر كانت تنفي وجوده لفترة طويلة). ان فلسفتي السياسية الاساسية - و آمل ان تكون كذلك السياسة الامريكية - هي اننا لا نريد ان تتفكك الكيانات اذا لم يكن ذلك ضروريا. ان الحفاظ على وحدة كل من هذه البلدان امر مرغوب، الا ان هذه الوحدة يجب ان تكون حقيقية. يجب ان تكون عضوية تتقبلها كافة العناصر المكونة لكل من هذه المجتمعات. فاذا فشلت الانظمة في تطبيق سياسات من شأنها ارضاء كل هذه العناصر، كان تفكك هذه الدول امر محتم و لن تفلح سوى القوة في ابقائها موحدة - و هو امر غير مرغوب فيه و مزعزع للاستقرار. لذلك، فانا افضل رؤية عراق موحد ديمقراطي فدرالي. اعتقد ان نظام حكم كهذا يسهل له العيش مع جيرانه في المنطقة و من شأنه ان يكون عضوا فعالا في المجال الدولي.

كذلك، فانا لا ارغب في رؤية تفكك الدولة التركية، و لو اني اعتقد ان الوضع في تركيا اقل خطورة منه في العراق لان صدام و حزب البعث قد اجبروا الاكراد على سلوك طريق العنف لفترة طويلة. لدى تركيا عدد من النقاط في صالحها و التي تدفعني الى الاعتقاد بانها تدير مشكلتها الكردية باسلوب افضل بكثير من العراق. اولا: ان تركيا في الاساس بلد ديمقراطي تأتي الحكومات فيه الى السلطة عن طريق الانتخابات. ثانيا: الصحافة التركية صحافة حرة بشكل كبير يقل نظيرها في الشرق الاوسط، و يتم فيها مناقشة الامور بحرية. انا اعتقد بأن هذا شرط ضروري لحل اي مسألة اثنية. لقد كان امر الاعتراف العلني بالمسألة الكردية صعبا بالنسبة لتركيا، فقد كانوا ينفون حتى وجود الاكراد. الا ان الامر الآن قد تغير بشكل كبير: فكلمة "كردي" تستعمل في الصحافة بشكل طبيعي و تتم مناقشة المسألة. يعطي هذا بعض الامل في ان تركيا سوف تتعامل مع الوضع باسلوب سياسي ديمقراطي عوضا عن الاسلوب العسكري الصرف. الا ان تركيا تواجه مشكلة خطيرة جدا تمثلها منظمة ارهابية عسكرية متطرفة الـ PKK و التي اصبحت الصوت السياسي الوحيد الذي يمتلكه الاكراد. انا لا اظن ان غالبية الاكراد يؤيدون الـPKK، الا انه في غياب البدائل، يشعر الكثيرون بأنها الصوت الوحيد الذي يتكلم باسمهم. و تجد تركيا نفسها مضطرة للتعامل مع منظمة ارهابية متطرفة مثل الـPKK باسلوب عنيف عند الضرورة لمكافحة الارهاب بالارهاب. و لكن اذا اغفلت الحكومة التركية وجود مشكلة سياسية عميقة الجذور، و لم تتعامل معها باسلوب منفتح حال فراغها من حل المشاكل العسكرية، فانها تسير في هذه الحالة الى كارثة.

- تركيا تسير نحو اعتراف كامل بالاكراد.

□ تمر السياسة التركية في حالة تغير في الوقت الحاضر، فلا يزال الجيش و الجهات الامنية يفضلون الحل العسكري للمسألة الكردية، و انا قلق لأن الحل السياسي لم ينل القسط الذي يستحقه من النقاش، الحل الذي يتضمن السماح للاكراد بحرية تعبير اكبر و تكوين التنظيمات السياسية و الحديث عن مطامحهم في البلاد و عن الحلول الممكنة. ليس من الضروري ان يكون الحل حلا فدراليا، فقد يكون حلا اقليميا او حكما ذاتيا او تمثيلا سياسيا كمجموعة كردية، او قد يكون بصيغة حقوق اقتصادية و ثقافية خاصة للمناطق الاكثر تخلفا. هناك العديد من الحلول الممكنة، الا ان على جميعها ان تكون حلولا سياسية حيث لن تنجح الا اذا كانت كذلك. فايران على سبيل المثال تمارس اسلوب القمع و سحق الاكراد.

يعتبر التطور الذي مرت به الآراء التركية حول اوضاع الاكراد في شمال العراق مسألة مثيرة للاهتمام. ففي بداية الامر، انتاب الاتراك الفزع من ظهور كيان كردي مستقل في شمال العراق، الا انهم الآن يرون ان علاقاتهم مع شمال العراق لم تكن في السابق على المستوى الذي هي عليه اليوم. فقد اظهرت حكومة اقليم كردستان حساسية تجاه الاحتياجات التركية و هم يتعاونون مع الاتراك في سبيل منع استعمال الاراضي العراقية من قبل الـ PKK في عملياتها ضد

الاهداف التركية. تعلم حكومة اقليم كردستان ان اقامة علاقات ودية مع تركيا تعتبر امرا حيويا بالنسبة لاستمرارها ككيان مستقل حتى مجئ نظام ديمقراطي فدرالي في العراق ككل. و قد بدأ الاتراك يتفهمون بأن نفوذهم في شمال العراق تخدمه العلاقات الطيبة اكثر مما تخدمه المواقف العدائية.

لايستطيع احد التكهن بالمنحى الذي سوف تسلكه السياسات الكردية على المدى البعيد، و املي ان لا تتفكك اي من دول الشرق الاوسط: لا العراق و لا تركيا و لا ايران، و ان الاكراد في هذه الدول الثلاث سوف يكتفون بالترتيبات الداخلية، و لكن اذا لم تتمكن هذه الدول من اعطاء الاكراد ما يريدون، فانا اعتقد ان قيام حروب عصابات يصبح امر لا مفر منه، و يكون من شأن هذه الحروب تهديد الديمقراطية في تركيا و المشروع الديمقراطي المأمول في العراق و زعزعة استقرار ايران و تشجيع الحركات الانفصالية الاخرى فيها.

▪ ربما تكون الديمقراطية - حيث يتمتع الاكراد بالحكم الذاتي و الفدرالية - اكثر الحلول استقرارا و افادة. و لكن كيف سترد تركيا اذا ما استقل الاكراد عن العراق؟ و اذا ما انظم الاكراد العراقيون الى تركيا، فكيف سيكون رد ايران؟

□ لا استطيع ان اتخيل ظرف يستقل فيه الاكراد العراقيون استقلالا تاما سوى استمرار سوء الادارة للدولة العراقية من قبل نظام البعث او نظام جديد شبيه به. لا اعتقد ان ثمة دولة في المنطقة سترحب بكيان كردي مستقل استقلالا كاملا في شمال العراق. لكن اذا حصل ذلك، فإن الدولة الجديدة سوف تسعى الى اقامة علاقات مع الاكراد في باقي دول المنطقة. لا اقصد بذلك انهم سوف يدعون بشكل علني الى قيام كردستان موحدة حيث ان دعوة من هذا النوع تعتبر امرا محفوفا بالمخاطر. فبإمكان تركيا ان تسبب متاعب جمة للدولة الكردية اذا ما دعت هذه الى انفصال الاكراد الاتراك، كما اني استصعب تخيل استيعاب تركيا للدولة الكردية الا في حالة طلب الاكراد انفسهم ان يصبحوا اقليما فدراليا تركيا. هذا امر افتراضي، و لكن لو طلب الاكراد ذلك، فسيضعون تركيا في مأزق: فمن جهة، يشكل جمع 5-4 ملايين كردي من العراق و تركيا اخلالا خطيرا في الميزان الديمغرافي داخل تركيا نفسها، مما قد يجده الاتراك امرا غير مقبول. من جهة ثانية، و اذا كانت تركيا نفسها دولة فدرالية، يمكنها عندئذ التأقلم مع هذا الوضع، الا ان هذا الحل ايضا لن يكون مقبولا، فايران سوف تصاب بالهلع من خطوة كهذه. يشوب ايران قلق من ان تركيا تسعى الى تفكيكها، و يثير الاهتمام التركي باذربيجان و العلاقات التركية-الاذربيجانية الحميمة خوفا ايرانيا من احتمال نشوء حركة انفصالية داخل اذربيجان ايران. اذا شوهدت تركيا و كأنها ترحب بضم كردستان العراق اليها، فإن ذلك سيعتبر نموذجا خطرا للتوسع التركي، و سوف يؤدي الى اثارة مخاوف السوريين و الدول العربية الاخرى من ان تركيا تحاول خلق امبراطورية جديدة. انا اعتقد ان خطوة من هذا النوع تعتبر خطوة سلبية و تعطي فكرة بأن لتركيا نوايا توسعية، و حتى في منطقة البلقان، سوف تفهم على انها تصرفات قوة توسعية ذات نوايا لا تتحدد بالشعوب التركية بل تتعداها.

▪جاء في كتاباتك بأن حزب البعث لايزال في الطور الستاليني من تطوره و لم يصل بعد المرحلة الغورباشوفية. هل بإمكان هذا الحزب ان يعـود ان يلعب دورا في حكم العراق في المستقبل؟ هل بزوغ الحزب الشيوعي الى الصدارة؟

□ اشك في قابلية حزب البعث على اصلاح نفسه، فانا اعتبره حزبا متعلقا جدا بسياسة استخدام القوة، و لا اعتقد انه يمتلك ايديولوجية متماسكة كما كان الحزب الشيوعي. اشك جدا في امكانية ان يطور حزب البعث نفسه الى مرحلة اكثر ليبرالية. ربما عليه ان ينهار و يفسح المجال لاحزاب اخرى و التي يمكن ان تتضمن احزابا ذات توجهات اشتراكية و قومية. يمكن اعادة الحياة باشكال اخرى الى الافكار التي ينادي بها البعث، الا انني اظن ان البعث نفسه قد اصبح قوة هدامة و رمز لماضي قبيح يجب ازالته. لا اتوقع "اخضرار" او "لبرلة" حزب البعث.

▪ هل هناك احتمال في ان يبزغ حزب شيوعي ثانية؟

□ كما تعلم، فإن مقالتي قد اوضحت بأن الحزب الشيوعي كان حركة سياسية مهمة جدا في العراق. اعتقد ان العراق و السودان كانتا الدولتان اللتان كانت فيهما احزاب شيوعية قوية جدا. الا ان عودة الحزب الشيوعي مرهونة بما سيحصل للحركة الشيوعية العالمية. و لكن حتى اذا لم يعود الحزب الشيوعي، فإن الافق السياسي فيه مجال لحزب مثله، حزب يؤيد مصالح الطبقات العاملة و سيطرة الدولة على وسائل الانتاج و ذو توجه اشتراكي، و معاداة الامبريالية. سوف يتسع الافق السياسي العراقي لحزب من هذا النوع لفترة طويلة قادمة كما في غالبية الدول العربية. اتوقع ان نرى احزابا من هذا النوع تظهر على الساحة في المستقبل، سواء سمت نفسها احزابا شيوعية ام لا، و لكن في الحال الحاضر، يمثل الاسلام القوة الفكرية الطاغية. ما دام هناك افق سياسي، فهناك احزاب لملئ الفراغ فيه، و انا اعتقد بوجود فراغ في اليسار في معظم الدول العربية و بضمنها العراق.

▪ ما هي آفاق استمرار الحكم السني و ابعاد الشيعة عن السلطة في العراق؟ ما هي اهمية زيادة التمثيل في الحكم بالنسبة للشيعة؟

□ يجب ان يكون للشيعة تمثيلا كاملا اذا كان للعراق ان يصبح بلدا ديمقراطيا في المستقبل. لا استطيع تصور استثناء الشيعة او اضعاف نفوذهم في البلاد. يصعب على السنة العرب الذين هيمنوا على الدولة العراقية منذ نشوءها استيعاب هذه الحقيقة. يصعب عليهم مواجهة الحقيقة القائلة بأنهم سوف يمثلون اقلية في الدولة الديمقراطية المستقبلية. هنا تظهر اهمية الديمقراطية و حقوق الانسان، حيث يجب على السنة العرب ان يكونوا في طليعة المدافعين عن حقوق الاقليات و حقوق الانسان في دولة المستقبل لانهم هم سيكونون المستفيدين الرئيسيين منها. لا ارى سببا او اسلوبا لجعل نفوذ الشيعة اقل مما يمليه ثقلهم الديموغرافي.

▪ هل تعتقد بأن القادة العسكريين العراقيين سوف يستنتجون بأن حزب البعث هو اصل المشكلة و بأن الهيمنة السنية لا يمكن ان تدوم، و بحتمية ان يمنح الشيعة و الاكراد حقوق اكثر؟ هل تعتقد بأنهم سوف يجرون الانتخابات و يحققون رؤيتك في حال مجيئهم للسلطة؟

□ من الصعب التكهن بهذا الامر. لايستطيع احد الكتابة او حتى الكلام. انا اعتقد بوجود العديد من الاشخاص في الجيش العراقي يعلمون بحقيقة الوضع في العراق اكثر مما نتصور، الا ان احدا لن يتفوه بكلمة قبل ان يشعرون بالامان. لكن يصعب على الجيش

كمؤسسة ان يتوصل الى هذه النتيجة، لذا افضل استمرار العقوبات لكي يفهم العراقيون بأن العراق سوف يراوح في مكانه طالما استمر صدام في السلطة.

▪ استنتج من كلامك بأنك تؤيد استمرار فرض مناطق حظر الطيران اضافة الى العقوبات الاخرى.

▫ انا اؤيد الاستمرار في كافة العقوبات السياسية و العسكرية و الاقتصادية. قد ينظر الى بعض العقوبات على انها مضرة، الا انني افضل الاستمرار بكافة اشكال العقوبات الفعالة حتى نستطيع استجلاب التغيير في النظام العراقي و نجعله يعود الى دوره كعضو معتدل و فعال في العالم العربي. على القيادة العراقية ان تقتنع بأن ازاحة صدام امر ضروري، و انا اعتقد بأنهم الذين سيقومون بازاحته. سوف يضطر اي شخص يقضي على صدام - و انا اعتقد بأنه سيكون احد المقربين اليه - ان يستمين فورا بالجيش لكون القوة الوحيدة القادرة على انجاز خطوات التغيير التالية. لذلك فانا اعتقد بأنه من المهم للقيادة العسكرية العليا ان تعلم بأن الغرب و دول عربية عديدة سترحب بنهاية صدام، الا ان هذا ليس بالامر الكافي: لن ترفع العقوبات حتى يعلن المسؤولون الجدد عن انفتاح البلاد في تحرك مبرمج نحو دستور جديد و اصلاح للاحزاب السياسية و الانتخابات و اعادة البرلمان و غيرها من الخطوات. لا يمكن المجئ بكل هذه الامور بين ليلة و ضحاها، الا ان الحكام الجدد يجب ان يبدأون في وضع اسسها. يجب ان يعلمون انهم لا يمكنهم استبدال صدام بنظام بمثي اقل عدوانية او بدكتاتور عسكري. اعتقد ان هذا سيكون تحسن بسيط - و لكنه ليس تحسنا جذريا - في الحالة. سوف يستمر العراق في تشكيل خطورة بالنسبة لجيرانه، و سوف يستمر الاكراد في التسبب في تهديد لوحدة البلاد، و سوف يستمر الشيعة في الشعور بالجزع و سوف تستمر البلاد عرضة للتدخلات الخارجية تماما كما كانت في السابق. انه ليس بحل.

▪ اين سيكون موقع الحرس الجمهوري في وضع كهذا؟ هل سيتفهم قادة الحرس الجمهوري الامور التي ذكرتها، ام انك تعتقد بأنهم سوف يقاومونها؟

▫ يعتمد هذا الامر على الشخصيات، و لا اظن ان احدا يستطيع التكهن. اتوقع ان يكون الحرس الجمهوري اكثر ولاء الى صدام لأن مصيره مرتبط بمصير صدام، الا ان هذا امر لا يمكن التكهن به بدقة. قد يكون هناك آمرين يتحينون الفرص للانقضاض على صدام، و يعلمون ان هذا الرجل يدمر البلاد و هم يتفرجون، الا ان اي قائد ينوي التحرك ضد صدام لن يعلن عن ذلك بأي طريقة.

▪ سمعت مؤخرا اشاعة مفادها ان تحركا عسكريا ضد صدام حصل في الشهر الماضي، الا ان الولايات المتحدة لم تؤيده. هل سمعت بذلك؟ (كانت الوول ستريت جورنال قد كتبت في ٢٩/١٢/١٩٩٣ بأن محاولة فاشلة لاغتيال صدام قد جرت في ٢٤/٩/١٩٩٣، و بأن الشكوك تحوم حول عدد من اعوان صدام المقربين بالمشاركة فيها).

▫ اسمع العديد من الاشاعات بين الحين و الآخر. ان المنطق يقول لنا بأن الآمرين الذين يفكرون يعلمون بأن صدام يقوم بتدمير البلاد منذ اكثر من عقد من الزمن، و يعلمون بأن هذا الرجل يمثل اكبر خطر و مأساة لمستقبل العراق، و هم ينتظرون الفرصة التي تمكنهم من عمل شئ ما. اما من هو الشخص الذي سيقضي على صدام، و كيف، و متى، و ماذا سيكون برنامجه، فهذه امور لا نستطيع حتى التكهن بها، فلن يكون هناك انذار مبكر - سوف نستيقظ من النوم ذات صباح و نسمع بأن صدام قد قتل.

▪ لماذا لا تؤيد الولايات المتحدة ذلك؟

▫ انا متردد في التكهن حول هذا الموضوع لانني لا اعلم حقيقة ما حدث و الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة. لا استطيع التخيل ان واشنطن لا ترغب في رؤية نهاية صدام. اعتقد ان اي شخص آخر سيكون افضل من صدام، و لكن لو كان البديل نظام عسكري يحكم البلاد باسلوب ديكتاتوري، يجب ان يكون جواب واشنطن بأن هذا غير كاف و اننا نتوقع منكم اكثر من ذلك. و اذا كان السؤال "هل ترفع العقوبات اذا قمنا بانقلاب"، يجب ان يكون الجواب بأن هذا غير كافي، و بأن العقوبات لن ترفع اذا كان الامر مجرد استبدال ديكتاتورية عسكرية بأخرى.

▪ هل هناك دور تستطيع القيام به كل من الولايات المتحدة و الامم المتحدة في الترويج للاصلاح الديمقراطي في العراق؟ لقد اضعنا فرصة في نهاية حرب الخليج، و لكن بعد خبرتنا في الصومال، هل بإمكاننا القيام بمهمة بهذا الحجم؟

▫ لا اظن ان احدا قد تدارس بصورة مستفيضة ما قد يحدث بعد غياب صدام. و يعتبر قيام حرب اهلية احتمالا قائما اذا حاول العسكريين السنة بسط السيطرة العسكرية السنية العربية على البلاد و سحق الشيعة في الجنوب اعادة تكوين دولة مركزية. ستكون هذه الحرب خطرة و بشعة، و لا استطيع تصور تدخل من قبل الولايات المتحدة او الامم المتحدة لانهائها تحت هذه الظروف. سوف يغري الوضع العديد من الدول الاقليمية بالتدخل بطريقة ما، و هو امر مخيف. لذلك فمن المهم الآن بالنسبة للولايات المتحدة و للغرب عموما الاعلان عن الشروط التي يتمكن بموجبها العراق من الاستمرار. يجب ان لا يفاجأ الحكام الجدد بالاختيارات التي تنتظرهم. اما السيناريو الافضل فهو ان يأتي قائد عسكري ما الى الحكم و هو عليم بالشروط التي يجب تنفيذها من اجل رفع العقوبات، و يقوم بتهيئة الاوضاع لاستلام حكومة مؤقتة للسلطة - و هو امر قد يخضع للكثير من التشاور على النطاقين العراقي و الدولي.

▪ ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه المؤتمر الوطني العراقي الموحد؟

▫ نجح المؤتمر الوطني العراقي الموحد، و لاول مرة في تاريخ العراق الحديث، في جمع كافة عناصر الدولة و المجتمع العراقيين في مكان واحد، لمناقشة مشاكل العراق و اختياراته المستقبلية باسلوب صريح و حر. حتى لو لم يشارك اي من اعضاء المؤتمر الوطني العراقي الموحد في حكومة عراقية مستقبلية، فإن مناقشتهم للمسائل و طرحها على بساط البحث سيكون ذا فائدة لاي حكومة عراقية مستقبلية. فللمرة الاولى يستمع السنة العرب الى ما يقوله الاكراد و الشيعة، و يستمع الشيعة الى الاكراد و الاكراد الى الجميع. باختصار، يمكن اعتبار المؤتمر الوطني العراقي الموحد برلمانا مصغرا يتحدثون فيه عن مشاكل و معاني الفدرالية. لا يعني هذا انهم يوافقون على ما يطرح، و لكن على الاقل يتحدثون عنها - عن معنى الديمقراطية و حقوق الانسان. من الافضل مناقشة هذه الامور الآن في لندن و فيينا و واشنطن من ان تتم مناقشتها في بغداد في خضم انقلاب. يضع المؤتمر الوطني العراقي الموحد هيكل للدولة العراقية المستقبلية يعتبر

افضل ما وضع الى الآن، و اعتقد انه اكبر مساهمة يقوم بها المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

- هل تعتقد ان الاعتراف الامريكي بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد مناسب و يفي بالغرض؟

□ اعتقد ان التأييد الامريكي كان متأخرا، و السبب ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد لم يرتب اموره لفترة طويلة. يجب الاعتراف بأن المؤتمر الوطني العراقي الموحد قد تمكن من توحيد فصائله بصورة جيدة جدا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان عمره لا يتجاوز السنتين، و تعترف واشنطن الآن بذلك. لايزال البعض - و خاصة السنة العرب - لا يعترفون بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد، الا انه يصبح بمرور الايام تنظيما اكثر مصداقية. لا نريد واشنطن ان تقول للمؤتمر الوطني العراقي الموحد "بأنك حكومة المستقبل في العراق"، حيث سيكون في هذا الامر خطورة. فإذا قام انقلاب في العراق و ظهر الى المقدمة قائد يفعل الاشياء الصحيحة، لا نستطيع ان نقول له "سوف نفرض عليك المؤتمر الوطني العراقي الموحد." ان اعتراف الولايات المتحدة بالخواص البناءة التي يمثلها المؤتمر الوطني العراقي الموحد و تشجيع ذلك كاسلوب لاثارة التفكير فيما بين القادة العراقيين و غيرهم امر ايجابي جدا.

- اذا كان التمثيل الشيعي عادلا، هل يصبح العراق اسلاميا او ديمقراطيا او كليهما؟

□ لا اتوقع ان يكون العراق الذي يمثل الشيعة فيه العنصر السياسي المهيمن دولة اسلامية. هناك العديد من التيارات السياسية بين الشيعة. كما تعلم، فإن الحزب الشيوعي كان قويا جدا بين الشيعة في الماضي لكونه احد الوسائل القليلة التي يمتلكونها للتعبير السياسي. اعتقد ان الحركات الاسلامية تعتبر وسائل للتعبير السياسي بالنسبة للشيعة لاسباب مشابهة. انا متأكد ان الحركات السياسية الشيعية سوف تتسم بمحتوى ديني قوي، الا انني لا اعتقد ان العراق سوف يصبح بلدا دينيا. يجب على الشيعة ان يعلموا انهم لا يمكنهم فرض حكومة عربية شيعية على الاكراد و السنة - فإن هذا الامر سوف يكون من السوء ما يشابه صدام.

- لو تحول الشيعة الى اكثرية لها تمثيل يوازي ثقلها السكاني و كانت هناك اساليب و مؤسسات ديمقراطية في العراق، فما هو تأثير ذلك على دور العراق الاقليمي و علاقاته؟ كيف ستنظر الكويت و السعودية و ايران الى دولة كهذه؟

□ كانت السعودية دائما تعارض قيام الحكومات الديمقراطية في المنطقة لان ذلك سوف يقوي بعض التيارات التي لا يريدون التعامل معها. و يعتبر شعور الكويت مشابها للسعودية. اما ايران، فهي تخشى الحركات الانفصالية، و قد يشجع الانفتاح الديمقراطي في العراق الى ما يوازيه في ايران مما يتهدد ليس الحكم الديني فحسب، بل يعني تمثيلا للمجاميع الاثنية و الدينية المختلفة في ايران و هو امر تعارضه الحكومة. ان نموذجا من هذا النوع سوف يكون مثيرا للقلق، الا انه من الناحية الاخرى سيكون للعراق الديمقراطي حدودا في التصرف تحد من السياسات المغامرة التي قد يقدم عليها. يعتبر هذا الامر القوة الاساسية للنظام الديمقراطي: حيث يحد هذا النوع من الحكم النزعات المغامرة اكثر مما يفعله اي نظام آخر. انه لا يقضي عليها تماما، و لكنه يحجمها. فعلاقات عمل حميمة بين الدولة العراقية الديمقراطية و الجمهورية الاسلامية الايرانية لن تكون ممكنة لأن الاكراد و السنة يعارضونها، و لذلك لن تكون هذه سياسة ممكنة التحقيق. من الناحية الاخرى، فإن الاكراد و الشيعة (الى درجة اقل) سوف يعارضون السياسات التوسعية المغامرة. لذا فانا اعتقد ان دولة عراقية من هذا النوع سوف تكون اقل تهديدا لجيرانها من اي حكومة عراقية في ربع القرن الماضي.

- ما هو رأيكم في الطريقة التي قامت بها الامم المتحدة باعادة ترسيم الحدود العراقية الكويتية، و ماذا يعني ذلك بالنسبة للعلاقات المستقبلية بين البلدين؟

□ اعتقد ان اعادة ترسيم الحدود العراقية-الكويتية كان عملا سلبيا تم لمعاقبة العراق بشكل اساسي. يجب علينا ان ندرك بأن علينا التعامل مع العراق الى الابد، و بأن صدام ليس مستقبل العراق. ان الحقيقة الجيوبوليتيكية الاساسية هي ان العراق يحتاج الى منفذ اكبر الى البحر مما لديه الآن. انا اعتقد ان الكويت تثبت قصراً شديدا في النظر اذا استولت على ارض عراقية من شأنها تحديد منافذ العراق البحرية. ان العراق سيحاول استرداد هذه الاراضي حتى لو جاء فيه حكم ديمقراطي. انها قنبلة موقوتة و من مصلحة الولايات المتحدة العمل على نزع فتيلها.

- هل هناك افق للتعاون بين العراق و ايران المتنافسين الجيوبوليتيكيين الطبيعيين اللذان حاربا بعضهما طوال الثمانينات؟

□ اعتقدك على صواب في الامر الجيوبوليتيكي. كانت حرب امدها ٨ سنوات، كما نستطيع التحدث عن حرب امدها ٣٠٠٠ سنة على طول الخط الفاصل بين الحضارة العراقية العربية السامية و الحضارة الفارسية الايرانية. اعتقد ان هذا سبب توتر شديد جدا في الشرق الاوسط. هذا لا يعني ان تعاونا تكتيكيا بين هذين الندين مستحيل الحصول، خصوصا في ظروف الحكم اللاديمقراطي. بعبارة اخرى، بامكان الديكتاتوريين القيام بالتراجعات التكتيكية اذا اقتضت الضرورة. لقد رأينا صدام يفعل ذلك، كما تكلم الايرانيون مؤخرا عن تحبيذهم قيام تعاون بين العراق و ايران لانهما ضحيتا سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية. تروق هذه الالاعيب لايران لكي توحي بأن اتحادا عراقيا ايرانيا ممكن الحصول اذا حاولت الولايات المتحدة معاملتهما بالتساوي و فرض القيود عليهما. من شأن هذا الامر اثارة القلق الشديد في واشنطن، كما سوف يقلق له الاتراك و الدول الاخرى في المنطقة و يجعلهم يفكرون في رفع القيود عن ايران، كما سيستفيد العراق من هذه السياسة لانه يستطيع عندئذ القول بأن سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية سوف تضر بالمصالح الغربية. باختصار، استطيع تصور تعاونا مؤقتا بين العراق و ايران يدوم ٦ اشهر او عام واحد يكون من شأنه اثارة القلق في المنطقة و في الغرب، الا انني لا اتوقع ان يدوم طويلا، اذا ان التناقضات بينهما قوية جدا.

- هل يمكن ان يكون الهدف من تحالف مؤقت كهذا افشال الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني الاخير؟

□ قد يكون هكذا. انا اعتقد ان لصدام امور اكثر اهمية تسترعي انتباهه من معارضة جهود السلام، الا انني لا اعتقد ان صدام يحبذها. فقد استفاد الحكام الدكتاتوريين من الصراع العربي-الاسرائيلي لعقود طويلة. يشعر العراق بأن الفلسطينيين قد خسروا

اكثر مما ربحوا في الاتفاق الاخير و ان صداما يميل نحو تأييد الجهات الفلسطينية الرافضة للاتفاق اذا كان عليه الاختيار. الا انني لا اعتقد ان هذا الامر يشكل اولوية قصوى بالنسبة لصدام. فهو مهتم اكثر بامور اعادة البناء و التخلص من عقوبات الامم المتحدة و سوف يركز جهوده التكتيكية على هذه الاهداف....

- كيف تجيب على الذين يقولون بأن الضغط المستمر على العراق و ايران انما يمارس لمصلحة "اسرائيل"؟

◻ لا اعتقد ان الضغط على العراق و ايران من الضروري تبريره بسبب المصالح الاسرائيلية. صحيح ان اسرائيل تقلقها قوة هذين البلدين، و لكن دول عديدة اخرى مهتمة بهذا الامر كذلك. لا اظن ان الامر له علاقة باسرائل على الاطلاق. ان المنطقة بحاجة الى الابتعاد عن اساليب الحكم الاستبدادية نحو اساليب الحكم الديمقراطية. سوف يرحب الجميع بالتغير السياسي في العراق الذي يجب ان يتم عن طريق العقوبات بسبب فداحة ما فعله العراق بالمنطقة. هذا هو سبب فرض هذه العقوبات القاسية على العراق: بسبب معاملته لمواطنيه من استعمال الغازات السامة و ابادة الاكراد و اشعال فتيل حربين ضد جيرانه. هذه هي الاسباب التي ادت الى فقدان العراق لسيادته لهذه الفترة. ان ما يزعجني فيما يخص سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية هو ان هذين البلدين يمثلان شكلان مختلفان من التهديد، و بالتالي فإن التعامل معهما يجب ان يكون مختلفا. يجب ان لا يظن صدام بأننا سوف نتحرك ضد اي بلد في المنطقة مناوئ للولايات المتحدة، كما على الايرانيين ان لا يعتقدوا بأنهم و العراقيين سواء في نظر الولايات المتحدة و يجب التعامل معهما بصورة موحدة. من شأن سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية هذه ان تدفع العراق و ايران الى التقارب فيما بينهما و خلق شعور مشترك بالعداء للولايات المتحدة و الغرب. ■

مسؤول امريكي يرد على افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز

جاء في رد لمسؤول في وزارة الخارجية الامريكية على افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز في عددها ١٩٩٤/٢/١٨، دعت فيها الادارة الامريكية الى تطبيق سياسةالحوافز على العراق لحمله على تنفيذ القرارات على غرار السياسة التي تتبعها اتجاه كوريا الشمالية.

وقال المسؤول الامريكي ان العراق يواصل منذ عامين تحديه للامم المتحدة واخذ يتظاهر في الاونة الاخيرة بانه يتعاون في مجال الاسلحة بينما استمر في اخفاء مواد تسليحية ومطالبته بالكويت ورفضه اعادة النظر في مسألة المحتجزين الكويتيين.

ولاحظ ان المسألة ليست "في ما نفعله نحن بل ما يفعله العراق" واعتبر ان "النقاش في شأن رفع العقوبات سابق للاوان. والمسألة هي هل ينوي العراق التزام الشروط الواردة في القرار ٦٨٧، خصوصا ان المراقبة الطويلة الامد بمقتضى القرار ٧١٥ لم تبدأ اصلا بعد وان العراق لايزال ينتهك متطلبات القرار ٦٨٧. وعليه ان يثبت تقيده (بالقرار) لفترة طويلة".

ثلث اطفال العراق يعانون من فقر دم ومعظمهم لايعرفون الفطور

بغداد-اف ب (٦/٥ شباط ١٩٩٤)، كشفت دراسة علمية اعدتها الجمعية العراقية لدعم الطفولة ان الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الامن على العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات ادى الى انعكاسات صحية ونفسيه واجتماعية وتغييرات سلبية كبيرة في سلوك الاطفال العراقيين يحتاج الى فترة طويلة لتقويمها. وقد اجريت الدراسة . . على عينة من الفي طفل وطفلة في خمسين مدرسة ابتدائية في محافظة بغداد تترواح اعمارهم بين ٦ و ١٥ سنة. وجاء في الدراسة ان ٣٦,٢ في المئة من الاطفال يأتون صباحا الى المدرسة من دون ان يتناولوا اي طعام وان ٥٨ في المئة ممن يتناولون الطعام صباحا يكتفون بكوب من الشاي مع بعض الخبز. وتبين ان ٧٦ في المئة من الاطفال لا يحملون معهم اي طعام لتناوله في المدرسة وان ٦٣,٤ في المئة لا يحملون اي نقود على الاطلاق.

وحول الجوانب النفسية للحصار على الاطفال اظهرت الدراسة ان حالات السرقة بين الاطفال التي لم تكن تتعدى ٢٠,٩ في المئة ازدادت بنسبة ٢٣٣ في المئة. واشارت الدراسة ايضا الى ازدياد شعور الاطفال بالخوف والقلق بسبب تعرضهم المستمر للاحباط والكبت والاضطرابات اضافة الى قلة الانتباه والتركيز بسبب سوء التغذية. واظهرت الدراسة في هذا المجال ان ٣٠,٨ في المئة من الاطفال يعانون من فقر الدم.

الحكومة العراقية تسمح للبنوك بشراء وبيع الدولارات بسعر السوق

بغداد- رويتر (٧ شباط ١٩٩٤)، من ليون برخو، سمح العراق الذي يحتاج بشدة الى العملة الصعبة للبنوك المملوكة للدولة ببيع وشراء العملة الصعبة بسعر قريب من سعر السوق السوداء. وجاء الاجراء المفاجيء بعد سنوات من الالتزام بالسعر الرسمي الذي يبلغ ٣,٢ دولار للدينار. وكانت العملة المحلية قد انهارت في الاسابيع القليلة الماضية مقابل الدولار الذي بلغت قيمته في مرحلة من المراحل ٢٦٠ ديناراً.

مصادر في عمان تؤكد مقتل ٣٠ صرافاً في بغداد

اف ب- (الاثنين ١٤ شباط ١٩٩٤) اكد مسافرون قادمون من العراق لوكالة فرانس برس في عمان امس ان نحو ٣٠ صرافا عراقيا قتلوا وسط بغداد في ٢٤ كانون الثاني الماضي في عملية قامت بها اجهزة الامن العراقية.

وقالت المصادر نفسها ان الصرافين كانوا موجودين في منطقة الحارثية وسط العاصمة العراقية، المعروفة بانها مركز التعامل الحر في صرف العملة، شاهدوا رجال الامن قادمين نحوهم فحاولوا الفرار باتجاه المباني المجاورة بحثا عن ملجأ. واضافت ان رجال الامن العراقيين تعقبوا الفارين واطلقوا النار نحوهم فقتل نحو ٣٠ صرافاً واعتقل نحو ١٠ واودعوا السجن.

نجاة لاجئين عراقيين من الاختناق في باخرة

اب- (٢١ شباط ١٩٩٤) افادت وكالة الانباء السويدية ان ٦٤ لاجئا غالبيتهم من الاكراد العراقيين نجوا من الموت اختناقا في باخرة خلال محاولة لتهريبهم من استونيا الى السويد. واوضحت ان اللاجئين ادخلوا في حاوية وضعت على سيارة فوق سطح الباخرة التي اتجهت من مدينة تالين في استونيا وكان مقررا ان تصل الى ستوكهولم. واخرج طاقم الباخرة هؤلاء وتبين ان بينهم ٢٦ طفلاً و ١٤ امراة و ٢٤ رجلا كادوا يختنقون. وان اللاجئين ظلوا داخل الحاوية تسع ساعات، ويعتقد انهم اكراد عراقيون ارادوا طلب اللجوء السياسي في السويد.

البلاغ الختامي للاجتماع المشترك للمجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

صلاح الدين - ٧ شباط ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد المجلسان الرئاسي والتنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد اجتماعهما السادس المشترك في المركز الرئيسي للمؤتمر في مدينة صلاح الدين وذلك خلال الفترة ٦/١ شباط ١٩٩٤ ميلادي والمصادف ١٩-٢٤ شعبان ١٤١٤ هجري.

افتتح الاجتماع بتلاوة معطرة من الذكر الحكيم، ثم تلا السيد رئيس المجلس التنفيذي تقرير اعمال المؤتمر لعام ١٩٩٣، ومن ثم تم تثبيت جدول اعمال الاجتماع، الذي تضمن بحث التطورات والمستجدات داخل العراق وفي المجالين الاقليمي والدولي بما يتعلق بالقضية العراقية.

درس المجتمعون تقرير السيد رئيس المجلس التنفيذي، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل عدة لجان لبحث الامور بالتفصيل، وهي،

لجنة العلاقات العربية والاسلامية، لجنة القضايا الدولية، اللجنة المالية، لجنة الادارة والتنظيم، ولجنة خطة العام ١٩٩٤.

وقد بحثت لجنة العلاقات العربية والاسلامية سبل تطوير علاقات المؤتمر الوطني العراقي الموحد (I.N.C) مع دول الجوار والدول العربية والعالم الاسلامي بما يخدم قضية الشعب العراقي للتصدي للدكتاتورية في العراق، واتخذت عدة توصيات بهذا الشأن.

وتناولت لجنة القضايا الدولية تطور القضية العراقية في المؤسسات الدولية والدول الاجنبية، واتخذت توصيات بما فيها سعي المؤتمر لتطبيق قراري مجلس الامن الدولي (٧٠٦) و (٧١٢)، الذي من شأنه توفير الاغذية والادوية للشعب العراقي وتخفيف معاناته دون ان تتدفق الاموال على النظام الدكتاتوري.

ودرس المجتمعون التوجهات الدولية الجديدة لتطبيق قرارات منظمة الامم المتحدة وبصورة خاصة قرار مجلس الامن الدولي (٦٨٨) الذي يطالب بأنهاء القمع والاضطهاد ضد الشعب العراقي واكد المجتمعون العمل على حماية حقوق الانسان والمطالبة بتوسيع منطقة الحظر الجوي لتشمل العراق كله وايجاد منطقة امنة في الجنوب. ولاحظوا كذلك بان الاتجاهات الدولية تسير نحو التشدد إزاء نظام صدام حسين الدكتاتوري، ودعم التوجهات لاقامة بديل وطني ديمقراطي في العراق يحترم ارادة الشعبين العربي والكردي في اختيار شكل النظام القادم في العراق.

اما اللجنة المالية ولجنة الادارة و التنظيم فقد تدارستا القضايا المالية والادارية والتنظيمية، وقد عالجت الاوراق المعدة الامور المالية والادارية والتنظيمية حيث جرت مناقشتها ومن ثم اقرارها في الاجتماع.

كما اتخذ المجتمعون القرارات والاجراءات الضرورية لتفعيل المجلس الاستشاري الدستوري.

واكدت لجنة خطة العام ١٩٩٤ على مواصلة برنامج المؤتمر وخطط عمله للتصدي للنظام الدكتاتوري، واقامة البديل الديمقراطي وتناول الخطة المحاور الرئيسية في الصراع ضد الدكتاتورية، وخاصة المحور السياسي الذي استهدف تدقيق الخطاب السياسي للمؤتمر بالتاكيد على البديل الوطني الديمقراطي الذي نسعى اليه وتوطيد التجربة الديمقراطية في كردستان والحرص على وحدة العراق التي يهددها نهج النظام الدكتاتوري واستمراره، وبالتاكيد على تعزيز الاخوة العربية الكردية وضمان الحقوق القومية الادارية والثقافية للتركمان والاشوريين والسعي لاقامة عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي يعزز وحدة البلاد.

كما اكدت الخطة على توظيف التعاطف الاقليمي والدولي والاستفادة من هذا التعاطف مع شعبنا بما يخدم قراراته الذاتية ونضاله ضد الدكتاتورية وتأكيد الاعتماد على ارادة شعبنا في اقامة البديل الذي يختاره.

واستهدفت الخطة ايضا تعزيز مبادرات المؤتمر على الاصعدة العربية والاسلامية والدولية لكسب الاهتمام المتزايد للرأي العام الى جانب القضية العراقية.

واكد المحور الخاص بحقوق الانسان على وضع تصور متكامل لتفعيل وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم (٦٨٨)، وبضمنه ارسال مراقبين دوليين لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان في العراق، ونشر حراس منظمة الامم المتحدة في جميع انحاء العراق والتصدي لأعمال القمع التي يمارسها النظام ورفع الحصار الداخلي عن كردستان المحررة وعن مناطق الجنوب، واستثناء اقليم كردستان العراق من الحصار الدولي لتخفيف معاناة الشعب وللمساعدة في انجاح التجربة الديمقراطية في الاقليم، والعمل بكل الوسائل لمنع النظام من مواصلة سياستة وفق لائحة التجريم التي اعدها المؤتمر الوطني العراقي الموحد، والتي قدمها الى الامم المتحدة والمؤسسات الدولية.

وفي مجال الاعلام اكدت الخطة على اعتماد سياسة اعلامية في الداخل والخارج تستهدف تطبيق التوجهات السياسية للمؤتمر وتطوير الاجهزة الاعلامية ورصد الاحتياجات الضرورية لها.

كما قرر المجتمعون اعتبار جميع الاوراق المقدمة الى الاجتماع، من قبل اللجان المختصة بعد اقرارها، جزءاً من خطة عام ١٩٩٤.

وقد اطلع الاجتماع المشترك للمجلسين على بعض جوانب العمل الميداني ونتائجه، ووضعت الجهات المعنية في المؤتمر خطة العمل الميداني لعام ١٩٩٤.

هذا وجرت دراسة المشاكل والبرامج وخطة العمل بروح عالية وشعور عميق بالمسؤولية حيث تم التوصل الى قرارات وتوصيات بناءة وعملية بأسلوب ديمقراطي اكد القناعات المشتركة في جميع المجالات.

واطلع المجتمعون على نتائج اجتماع وزراء خارجية سوريا وايران وتركيا في انقرة وهم في الوقت الذي يرحبون بقرار الاجتماع الذي طلب رفع الحصار الداخلي عن اقليم كردستان والجنوب واعادة التيار الكهربائي الى دهوك وترك الامور للشعب العراقي ليقرر مستقبله بارادته الحرة، فانهم يؤكدون على ان نظام صدام حسين واستمراره هو التهديد الحقيقي لوحدة البلاد، واننا نحن العراقيين احرص

الناس على وحدة شعبنا ووطننا.
واكد المجتمعون الحرص والسعي لاقامة عراق ديمقراطي يعزز الامن والاستقرار في المنطقة ويساهم في توطيد علاقات حسن الجوار وتنمية اقتصاديات شعوب المنطقة.
وحيا المجتمعون الذكرى الثالثة للانتفاضة الشعبية المجيدة التي اندلعت في شعبان/آذار ١٩٩١، التي كانت تعبيراً عن ارادة الشعب ضد الدكتاتورية تصويتاً شعبيا ضد بقائها، ومجدوا شهداء الانتفاضة وذكرى بطولات ابنائها وعاهدوهم على مواصلة الكفاح حتى تحقيق اهدافهم في الاطاحة بالدكتاتورية.

ان الاجتماع المشترك للمجلسين الرئاسي والتنفيذي للمؤتمر اذ يدين الاعمال القمعية والاجرامية التي يمارسها النظام يشيد بصمود ابناء الشعب العراقي المجيد وتضحياته وبمقاومة الشعب الكردي في حفاظه على تجربته الديمقراطية والمكاسب التي حققها للعراق كله، كما يشيد بصمود ومقاومة شعبنا في الجنوب والوسط وبقية انحاء البلاد، ويدعو العسكريين ومنتسبي الحزب الحاكم الى التخلي عن الطاغية، والى الانضمام الى صفوف الشعب في الكفاح، وتصعيد وتيرنه على شتى الاصعدة للاطاحة بالنظام الدكتاتوري واقامة النظام الوطني الديمقراطي. ■

بغداد وطهران تتفقان على مواصلة المباحثات لحل المشاكل وتطوير العلاقات

طهران- رويتر (١٩٩٤/٢/٢٤)، في ختام خمسة ايام من المفاوضات العراقية الايرانية في طهران ان البلدين قررا مواصلة المحادثات "لخلق مناخ ثقة متبادلة" يمهد لحل الخلافات بينهما.
وتركزت هذه المفاوضات الاولى من نوعها منذ تشرين الاول الماضي على مسألة الاسرى الذين لم يتم تبادلهم بعد رغم مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب بين البلدين.
وانتهت المحادثات بلقاء بين وزير الخارجية الايرانية علي اكبر ولايتي ووكيل وزارة الخارجية العراقية سعد عبد المجيد الفيصل.
ولا يبدو ان هذه المحادثات حققت تقدما ملموسا في ملف الاسرى الذي تعتبره ايران شرطا مسبقا لاي تطبيع للعلاقات مع بغداد. وتؤكد ايران ان العراق لايزال يحتجز ثمانية الاف ايراني الامر الذي تنفيه بغداد، بينما تؤكد بغداد ان عشرين الف عراقي لايزالون محتجزين في ايران.
ونقلت مصادر مطلعة عن ولايتي قوله ان على البلدين "حل مشاكلهما ومواصلة المفاوضات لخلق مناخ من الثقة المتبادلة ضروري لتطوير العلاقات" وشدد مجددا على رفض ايران لاي تقسيم للعراق.
ومن جهته شدد الفيصل ايضا على رغبة بغداد في "تسوية جميع المشاكل وتطوير العلاقات الثنائية". ودعا ولايتي الى القيام بزيارة رسمية الى بغداد تعمل على "فتح صفحة جديدة" في العلاقات بين البلدين. واضافة الى مسألة الاسرى تطرق الطرفان الى مسألة المفقودين. وكررا رغبتهما في القيام بعمليات بحث مشتركة في مناطق القتال في الاراضي العراقية للعثور علي اي اثر لهم.
من جهة ثانية قال المتحدث باسم وزارة الخارجية محمود محمدي ان الوفد العراقي تطرق الى ملف الطائرات العراقية التي نقلت الى ايران في شباط ١٩٩١ لحمايتها من هجمات القوات الحليفة خلال حرب الخليج. وتقول بغداد ان ١٤٨ طائرة عراقية (١١٥ عسكرية و ٣٣ مدنية) لاتزال حاليا في ايران. الا ان طهران تؤكد انها لم تستقبل سوى ٢٢ طائرة.
والمح محمدي الى ان طهران ليست مستعجلة لفتح هذا الملف. وافادت وكالة الانباء الايرانية "نظرا الى المسائل المختلفة التي لاتزال عالقة بين البلدين منذ انتهاء حرب الخليج من البديهي ان تستغرق (مسألة الطائرات) الكثير من العمل واللقاءات".
كما وضعت طهران شرطين اخرين قبل تطبيع العلاقات مع العراق، توقف بغداد عن تقديم الدعم الى حركة مجاهدي الشعب الايرانية المعارضة التي تتخذ من العراق مقرا لها، وقيام العراق بدفع تعويضات الحرب الى ايران التي ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨. وقدرت الامم المتحدة هذه التعويضات بحوالي مئة مليار دولار. وعلم من مصادر مطلعة ان المسؤولين الايرانيين اثاروا مسألة حوالي ١٢٨٠ ايرانية متزوجة من رجال دين في مدينة النجف يبدو انهن معرضات للطرد، وطالبوا بغداد باطلاق سراح ١٠٢ من رجال الدين الشيعة الايرانيين والعراقيين محتجزين منذ ١٨ شهرا في العراق.

بيان مشترك في اسطنبول تعهد سورية وايران وتركيا بـ"التصدي" لاي محاولة لتفتيت العراق

رويتر - ٦ شباط ١٩٩٤، وجدد وزراء خارجية سورية وايران وتركيا اثر اجتماعهم في اسطنبول التزامهم وحدة العراق وسلامة اراضيه واعتبروا تقسيمه "مهددا لامن المنطقة وسلام العالم". وقالوا انهم يعارضون "اي تدخل خارجي في شؤون العراق". واعلن الوزراء الثلاثة ان بلدانهم "ستتصدى لاي عمل يهدف الى تفتيت العراق تحت اي ذريعة"، وشددوا على ان مستقبل هذا البلد " تحدده فقط الارادة الحرة لشعب العراق بأسره". لكنهم حضوا بغداد على تطبيق جميع قرارات مجلس الامن و "انهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب". ونقلت وكالة "رويتر" عن الوزير التركي حكمت تشيتين قوله في مؤتمر صحافي مشترك اثر اللقاء الرابع منذ تشرين الثاني عام ١٩٩٢، ان الوزراء الثلاثة اتفقوا على عدم دعم اي حركة كردية انفصالية في شمال العراق. من جهته اكد الوزير الايراني علي اكبر ولايتي "اننا لن نسمح لاي دولة بالتدخل في شؤون العراق الحساسة".
كذلك تعهد الوزراء بعدم تقديم اي دعم للثوار الاكراد في البلدان الثلاثة. ونفي الشرع مجددا ان دمشق تقدم المساندة لحزب العمال الكردستاني.
وجاء في البيان الذي اصدره الوزراء الثلاثة ان "تصريحات ونشاطات بعض المجموعات في بعض الدول الغربية التي تهدف الى تشجيع الانفصال ليست مقبولة ويجب ان تتوقف".

اتفاق الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراق

صلاح الدين ١٧-٢-١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين اتفاق سلام بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراق.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد،

فقد حملت الانباء الى شتى انحاء العالم ما وقع من اقتتال بين الحركة الاسلامية في كردستان العراق وبين الاتحاد الوطني الكردستاني حزن كل غيور ومخلص بسبب هذا الاقتتال الذي اضعف الطرفين المتقاتلين كما اضعف من قوة المعارضة العراقية التي نرجو خلاص العراق كله من صدام وعصبته واقامة عراق حر موحد تحت راية الاخاء والعدل والسلام.

ولا ريب ان اضعاف الاخوة الاكراد، وهم من اركان المعارضة العراقية واعمدتها انما هو تقوية لصدام وعصبته وتأخير ليوم النصر المأمول عليه.

من اجل ذلك ومن اجل الحفاظ على الدماء التي يعلي الاسلام من شأنها ويحث على صيانتها، ومن اجل تقديم نموذج حضاري واخلاقي لما ينبغي ان تكون عليه المعارضة حين تختلف من قدرة على تجاوز المشكلات واعلاء معاني الحوار والتعددية واحترام الراي الاخر، تنادى وفد شعبي عراقي من المهتمين بالقضية وبادر بالاتصال مع الاستاذ جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني وهو في دمشق وكذلك بالاستاذ مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والشيخ عثمان عبد العزيز المرشد العام للحركة الاسلامية في كردستان العراق، فرحب الجميع بالوفد وشكروا حسن المبادرة.

وفي مدينة صلاح الدين في كردستان العراق حل الوفد ضيفا على الاستاذ مسعود البارزاني الذي قام بواجب الضيافة خير قيام ورحب بالوفد احسن ترحيب وقدم له كل ما يحتاج من تسهيلات، فضلا عن المشاورة وتبادل الرأي في كل ما يؤدي الى انجاح الوفد ومهمته.

ثم قام الوفد بزيارة كل من الاستاذ جلال الطالباني والشيخ عثمان عبد العزيز حيث رحبا بالوفد وشكرا له جهوده وابديا له الروح الطيبة التي تعينه في انجاح مهمته.

وبعد محاولات ومداولات تشكلت لجنة ثلاثية تمثل الاتحاد الوطني الكردستاني ولجنة ثلاثية اخرى تمثل الحركة الاسلامية في كردستان العراق، وتحاور الجميع مع الوفد الذي رأى ان يحمل خلاصة مالديه الى الاستاذ جلال الطالباني في مقر اقامته في قلاجولان في مدينة السليمانية لمحاورته والتفاهم معه حيث لقى منه كل تكريم وسعة صدر وشعور بالمسؤولية.

وان الوفد اذ يشكر كل من اعانه على انجاح مهمته وفي مقدمتهم الاستاذ مسعود البارزاني ولاينسى بحال من الاحوال الجهود الخيرة التي قام بها اخوة اخرون من المجلس الاسلامي الاعلى والمؤتمر الوطني العراقي الموحد وحزب الرفاه الاسلامي التركي وسواهم.

هذا ويطيب لنا ان نعلن بان هذا الاتفاق يأتي بادىء ذي بدء استجابة لقول الله عز وجل "وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما" وقوله تعالى "والصلح خير" وتأكيدا لاخوة الاسلام الجامعة بين كل الاطراف باعتبارها الدافع الاكبر الذي كان وراء هذا الاتفاق الذي يسعدنا ان نتقدم به الى الناس.

موادالاتفاق

١- يتعهد الجميع بالعمل على طي صفحة الماضي المؤسف، والاتجاه نحو المستقبل بروح من الاخوة والثقة، وتشجيع الجميع على بناء كردستان العراق ماديا واديبا بحيث تقدم النموذج العملي للتعددية والايجابية بكل ابعادها القانونية والانسانية والاخلاقية الحضارية.

٢- يدين الجميع الاتهامات المتبادلة بالكفر والالحاد والاباحية والماسونية والصهيونية والصليبية والتجسس والعمالة والارتزاق وخدمة الاجنبي وغيرها، ويتعهدون بالتزام الصداقة والاستقامة في علاقاتهم السياسية وغيرها.

٣- اطلاق سراح جميع الاسرى الموقوفين وايقاف المتابعات واصدار عفو عام.

٤- اعادة فتح المكاتب والفروع للحركة الاسلامية اسوة ببقية الاحزاب الاخرى.

٥- اعادة المتيسر من الممتلكات المفقودة الى اصحابها.

٦- تكريم علماء الدين وتوقيرهم، وتعميق مكانتهم بين الناس، واحترام رسالة المسجد في العبادة والتربية والتثقيف الاسلامي، وعدم توظيفها حزبيا لاي طرف كان، وضمان حرية العبادة واداء الواجب الديني لعلماء الدين كافة.

٧- يلتزم الجميع بكافة القوانين والانظمة والقرارات الصادرة من المجلس الوطني الكردستاني وحكومة اقليم كردستان العراق وتعزيز التجربة الديمقراطية السائدة الان وتطويرها.

٨- تشارك الحركة الاسلامية في حكومة اقليم كردستان العراق ومؤسساتها بالاتفاق مع الاطراف المشاركة في الحكم.

٩- يلتزم الجميع بالقوانين والتعليمات التي تنظم عملية الدخول والخروج من كردستان العراق واليها.

١٠- تخصيص حصة مالية للحركة الاسلامية من قبل حكومة الاقليم وفق قانون الاحزاب.

١١- تتولى حكومة اقليم كردستان العراق باشراف المجلس الوطني الكردستاني مهمة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه وتشكيل لجنة لمراقبة التنفيذ من الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد والاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراق ووفد المصالحة والمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

والله ولي التوفيق

(توقيع) مسعود البارزاني ، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

احمد الجلبي ، رئيس المجلس التنفيذي

فليح السامرائي ، رئيس وفد المصالحة

عثمان عبد العزيز، المرشد العام للحركة الاسلامية في كردستان العراق

جلال الطالباني ، امين عام الاتحاد الوطني الكردستاني

حزب الدعوة الاسلامية
والموقف من امريكا وفك الحصار والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية

جاء في صحيفة "صوت العراق" الناطقة باسم حزب الدعوة الاسلامية، بتاريخ ١٩٩٤/٢/١، التالي،

حول رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، كتب عبد الكريم مهدي،

((.. ان التساؤل المطروح من لدن العراقيين في الخارج والداخل على حد سواء هو أي دور واي موقف للمعارضة العراقية يستلزم اتخاذه فيما لو وافق مجلس الامن على رفع العقوبات عن نظام صدام في نهاية العام الحالي، او حتى قبل ذلك.

وواضح ان بعض الاطراف يعد العدة منذ الان، للتصالح مع النظام، تحت لافتة تطبيق القرار ٦٨٨، هذا الطرف من المعارضة العراقية "وهو طرف طفا على السطح بعد عملية غزو صدام للكويت" لايشترط ابداً ازاحة صدام حسين من سدة السلطة لاعادة الاوضاع الطبيعية في العراق.

وهناك طرف اخر يرتكز اساساً على فلسفة ان الارادة الدولية هي الكفيلة بتغيير الاوضاع في العراق، وهذا الطرف ايضا مع عدم امتلاكه اية قاعدة جماهيرية للنظام، سيجد نفسه ايضاً، اما شريكاً ثانوياً مع الجبهة الكردستانية في مفاوضتها مع النظام مستقبلاً، او منفياً في عواصم اوربا من جديد، اما الاطراف والتجمعات الهزيلة المشبوهة فهذه هي الاخرى خارج حدود التساؤل والمساءلة ايضاً.

السؤال اذن موجه، لكل طرف يمتلك ثقلاً شعبيا في الداخل ورصيداً سياسياً لايمكن تجاوزه على الصعيدين الاقليمي والدولي، وليس لاحد ان يقول، ان السؤال هو استباق للاحداث والوقائع، انما استشراف لواقع قادم لامحالة.

ولسنا هنا في موقع الاجابة اصالة او نيابة عن الطرف المعني بهذا السؤال الملح والهام، الا انه من باب التذكير، والتذكير ليس الا مع علمنا بان -اليوم المتوقع- يوم عودة العلاقات بين نظام صدام والعالم- هذا اليوم سيكون بداية النهاية للكيانات الوليدة والهزيلة التي طالما اربكت الساحة السياسية العراقية في الخارج بادعاءاتها وطوباويتها.

وبقدر ما أضرت حقبة السنوات الاخيرة بالعمل العراقي المعارض الا انها ستضيف دون شك رصيداً وخزيناً هائلاً من التجربة السياسية الى العمل العراقي المعارض للدكتاتورية والاستبداد والتسلط بكل فصائله ومشاربه وليبدأ طور جديد من العمل الدؤب لاسقاط نظام صدام)).

الدور الامريكي في العراق، كتب د. موفق الربيعي، تحت عنوان "والذي خبث لايخرج الا نكدا"، يقول،

((تناقلت ابناء المعارضة العراقية خبر زيارة السيد ستيفن سالش مسؤول دائرة العراق في وزارة الخارجية الامريكية الى كردستان العراق، وكان هدف الزيارة كما اعلن عنها استطلاعا لاستكشاف آراء المعارضة العراقية حول جملة من القضايا، وشاعت الفرحة والغبطة المزوجة بالامل لدى البعض من ان الاهتمام الامريكي عاد الى القضية العراقية وان الملف العراقي اعيد فتحه بعد اكثر من عام على وضعه على الرف وتراكم الاتربة عليه. وكانت هذه الامال واضحة وجلية في العيون اولاً ثم عبرت عنها الاحاديث الشخصية عند من لايزال يؤمن ان امريكا يمكن ان تعمل شيئاً في العراق للاطاحة بصدام. وجال المندوب الامريكي في ربوع وروابي كردستان والتقى حكومة الاقليم وبعض المسؤولين من الاحزاب والحركات الكردية ومسؤولين آخرين من غير اخوتنا الكرد ثم قفل راجعاً الى واشنطن وفي طريق العودة التقى بعض اطراف المعارضة العراقية في لندن.

ورشحت عن تلك الزيارة انباء ليست غريبة على التفكير الامريكي مفادها ان المندوب الامريكي قد اكد للأخوة الكرد ان مصيرهم يكمن داخل عراق وانهم لا يمكن ان يستمروا هكذا. واضاف ان الاحوال الاقتصادية في كردستان سوف تزداد سوءاً يوماً بعد يوم وهو لايرى اي منفذ يمكن اتباعه لتحسينها، وعند جمع هاتين "الحقيقتين" يمكن لاي مراقب ان يستنتج ان الادارة الامريكية تشجع الاخوة الكرد على فتح الحوار مرة اخرى مع صدام.

وعن لقائه ببعض اطراف المعارضة غير الكردية في كردستان اشار المبعوث الامريكي ان المعارضة للنظام ينبغي ان تكون سياسية واعلامية فقط واضاف ولايسمح باية معارضة تستعمل وسائل العنف واضاف متسائلاً وبلهجة لا تخلو من تشجيع على استكشاف امكانية الحوار مع النظام، هل يمكن اجبار صدام على اجراء بعض التعديلات الديمقراطية في العراق، مما يكشف نوايا الادارة الامريكية تجاه شعبنا، الا ان ذلك لا يفاجئنا لانه من ثوابت السياسية الامريكية منذ البدء. فبعد ان قصت امريكا اجنحة عميلها المتمرد صدام ونتفت ريشه حتى اصبح غير قادر ليس على الطيران، ولكن حتى على المشي فلا خوف منه ولا قلق من وجوده لانه بات لايشكل خطراً على المصالح الامريكية بل على العكس يمكن استعماله كسلاح ذي حدين ضد ايران لاشغالها من جهة وتخويف الدول الخليجية من اجل شراء المزيد من الاسلحة من الغرب من جهة اخري. وتطبيقا لمقولة كيسنجر بتعزيز التواجد الامريكي في اي منطقة في العالم تتمتع بأهمية ستراتيجية من وجهة نظر امريكية، تلك المقولة التي سماها "التأزيم والحماية"، واذا كان "الشرق الاوسط" يتمتع بأهمية استثنائية لاعتبارات اقتصادية وسياسية وجغرافية فيبدو ان امريكا تعتقد ان هذه المنطقة خير مصداق للعمل بهذه المقولة.

همسة اخوية الى كل الذين لا يزالون يعتقدون ان في امريكا شيئا من الخير لشعبنا وامتنا، لنقول لهم، والذي خبث لا يخرج الا نكداً.

دور المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، كتب حامد الرميثي تحت عنوان" وحدة الموقف الاسلامي" يقول،

((.. تجسد الاهتمام من قبل الحركة الاسلامية بوحدة الصف الاسلامي في العديد من المناسبات، كما شكلت مادة ثابتة على جدول اعمال المؤتمرات العديدة التي عقدها حزب الدعوة الاسلامية منذ مطلع الثمانينات، وهو الامر الذي انعكس بشكل واضح في البيان الختامي لمؤتمره الاخير، حيث جرى التأكيد، "على ضرورة تلاحم القوى والخنادق الاسلامية"...

الا ان الوحدة الاسلامية، لا تتحقق الا من خلال فهم واع، يدرك ان

مسألة الأختلاف امر طبيعي في مسيرة الانسان، وان تحقيق الوحدة بين الاسلاميين لا يتأتى من خلال مصادرة آراء الاخرين، او السعي لاذابة الوجودات الاسلامية الفاعلة، بل يتم ذلك، من خلال الاتفاق على القواسم المشتركة التي تجمع مختلف الاطراف، وهي في حالة الاسلاميين كثيرة، تبدأ من المنطلقات الفكرية وتمتد الى الاهداف الاسلامية العامة.

كما ان السعي الى وحدة الاسلاميين العراقيين، يجب ان يضع في حسابه استحقاقات الزمن، وقيمة التجارب الماضية، وان يعي الظروف المستجدة التي تحيط بالاسلاميين خاصة وبالقضية العراقية بشكل عام.

ومن هنا جاء تأكيد البيان الختامي على ضرورة، "اعادة النظر في انماط الترابط، وبناء اطر التكتل الاسلامي لمواجهة التطورات والمستجدات، وتمتين بنية الموقف الاسلامي، وتوحيد الخطاب".

فلم يعد مقبولاً اصرار البعض على التمسك باطر وصيغ لتحالف الاطراف الاسلامية، ربما كان مقبولة في ظروف نشأتها وانبثاقها، او كانت تعبيراً عن مستلزمات مرحلة تجاوزتها الاحداث، وبرزت ظروف وتطورات جديدة مختلفة تماماً تتطلب اطراً وصيغاً تتلائم وحجم التحديات الجديدة، وتستوعب تجارب الماضي وتعمل على تجاوز سلبياتها.

والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، والذي اعلن عن تأسيسه عام ١٩٨٢، كان واحداً من التجارب التي حاولت توحيد الفصائل الاسلامية في اطار عملي يستهدف حشد الطاقات وتوجيهها صوب الاطاحة بنظام صدام، وبعد التطورات الكبيرة التي شهدتها القضية العراقية.

ان اعادة النظر في انماط الترابط وبناء اطر التكتل الاسلامي، التي يشير لها البيان الختامي لمؤتمر حزب الدعوة الاسلامية، يترجمه بشكل واضح، تصور المؤتمرين لضرورة ايجاد صيغة جديدة، شكلاً ومضموناً، تتناسب والظروف والتطورات، وتتخطى اخطاء الماضي وسلبياته، وان الاصرار على انضواء الاسلاميين تحت خيمة المجلس الاعلى من جديد، لايعبر عن حرص على وحدة الصف الاسلامي. ■

نداء من اجل رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي وتطبيق قرار ٦٨٨

يا أحرار العالم اجمع،

يامن تدافعون عن حقوق الانسان في كل مكان

طالبوا برفع الحصار الظالم عن الشعب العراقي

منذ نهاية حرب الخليج الثانية، والشعب العراقي يواجه ظروفا قاسية ومريرة بسبب سياسة الارهاب والابادة الجماعية التي يمارسها النظام الحاكم على مرأى ومسمع من انظار العالم، وكذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من قبل الدول العظمى، تحت حجة معاقبة النظام الجائم على صدر العراق.

وجراء ذلك تحول الشعب العراقي الى شعب يبطش به الجوع والمرض والتخلف، في حين تناقش تلك الدول بين فترة واخرى امكانية فتح نوافذ سياسية لمساعدة النظام في العودة الى احضان المجتمع الدولي بدلا من تقديم رأس النظام الى المحاكمة وارغامه على ايقاف حملات التصفية والتعذيب والارهاب ضد المواطنين العراقيين جميعا، لذلك نتوجه الى كافة الشعوب والحكومات العربية والاجنبية للضغط على الامم المتحدة من اجل تطبيق القرار ٦٨٨ لحماية الانسان العراقي من بطش النظام ورفع الحصار الاقتصادي عنه لتمكينه من ممارسة حياته وتأمين متطلباته الغذائية والدوائية والعمل على ايقاف هذا الضرب من ضروب العقاب لشعب مسلوب الارادة والرأي.

ونهيب بالامم المتحدة باعتبارها المؤسسة الدولية المعنية بمصير الشعوب والدول، بان تلزم النظام الدكتاتوري في بغداد بتطبيق المادة السابعة من القرار ٦٨٨، وبذلك تسدي مساعدة هامة للشعب العراقي الذي يعمل معتمدا على قواه الذاتية للاطاحة بهذا النظام ومتطلعا الى المساعدة المادية والمعنوية من لدن المجتمع الدولي للخلاص من كابوسه المروع، كذلك نتوجه اليها من اجل ان تعيد النظر بسرعة الممكنة بقرار الحصار الاقتصادي وتشديد الحصار السياسي والدبلوماسي بدلا عنه لعزل النظام وانتشال شعب العراق من هذا الواقع المرير الذي لايمكن بأي حال من الاحوال ان يكون وجها ايجابيا في تعامل الامم المتحدة مع القضية العراقية.

لندن ١٦/٢/١٩٩٤

نسخة الى الامين العام للامم المتحدة،

نسخة الى الحكومات العربية عبر سفاراتها في لندن

نسخة الى الصحف العربية والاجنبية

الموقعون، محمد رشيد(محامي) لندن، د. مهدي السعيد (اقتصادي وصحفي) لندن، د. اسامة مهدي (صحفي) لندن، د. مناف حسن علي (دبلوماسي سابق) لندن، عبد الامير محمد (استاذ جامعي سابق) لندن، د. عصام الجبوري (اقتصادي) لندن، سعدي عبد اللطيف (كاتب وصحفي) لندن، مظهر المفرجي (كاتب) لندن، فلاح هاشم (شاعر وفنان مسرحي) لندن، كفاح حسن الوائلي (ضابط عسكري سابق) لندن، ماجد حسن (تاجر) لندن، د. جودت علي (باحث في القانون الدولي) لندن، باز البازي (صحفي) براغ، عصام الصفار (صحفي) كندا، سرود عادل مصري (مهندس) براغ، عبد الرحمن الجابري (فنان تشكيلي) المانيا، حيدر طالب (مهندس) لندن، اسماعيل السامرائي (مهندس) المانيا، احمد طالب محمد (طبيب) لندن، ناطق البياتي (مدرس) لندن، سعيد حميد (فنان تشكيلي) كندا، جمال حيدر (كاتب وصحفي) لندن، حسان شلش (مهندس) النمسا، يونس الجبوري (شاعر) لندن، سمير اموري (موسيقي) لندن، ثائر التميمي (موسيقي) لندن، نزار البصري (شاعر) لندن، د. رياض رمزي (اقتصادي) لندن، د. حسين مزعل (طبيب) لندن.

الحركة الوطنية العراقية ومستلزمات النهوض

منظور عراقي يساري

علي الجوي

ان عمق تيار الحركة اليسارية في العراق، وارتباطها المبكر بالنسيج الاجتماعي للوطن، وتبنيها الاولي، للمسألة الوطنية بكل تفاصيلها، جعل مناقشة ازمة الحركة اليسارية الان، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالازمة الوطنية الشاملة للعراق.

هنالك علاقة وثيقة بين ثوابت التراث الوطني الحديث وثوابت التراث اليساري المعاصر. ومن اجل مواجهة ومناقشة هذه الثوابت والتمسك بها والدفاع عنها والنضال في سبيل تحقيقها، يستلزم، وضوح ودقة ومصداقية الرجوع المتواصل الى الثوابت الفكرية والسياسية والنضالية لسياسة اليسار التاريخية ازاء مشكلات الوطن والشعب، فالعلاقة بين الموقفين الوطني والاجتماعي متلازمة، متفاعلة، وواضحة في كل انتصارات الحركة او اخفاقاتها.

يبدو جلياً ان الموقف الحالي يتطلب مباشرة كافة فصائل اليسار والقوى الوطنية والقومية والاسلامية، والذين ساهموا بشكل او بآخر في نشاطات الحركة الوطنية العراقية وفعالياتها المختلفة طيلة العقود المنصرمة، الى الاسهام من اجل اعادة بناء هذه الحركة وعلى اسس جديدة ديمقراطية نزيهة تأخذ بنظر الاعتبار المستجدات العديدة التي ظهرت وتفاعلت على المستويات العالمية والعربية والعراقية.

ان الحفاظ على وحدة الارض والشعب مرتبط بالحفاظ على وحدة الحركة الوطنية، والعكس صحيح ايضاً، والتمسك بالمواقف الاجتماعية والفكرية السليمة للحركة الوطنية يعني بالضرورة التمسك بالثوابت الوطنية للحركة ازاء الشعب والوطن.

ان الالتزام بخط سياسي وطني شعبي حاليا، لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار القوى القائمة فعليا، وهذه القوى من الناحية العملية هي :

- قوى العدوان الامبريالي، والتكتلات والطوابير المنضوية تحت رايتها والتي تنشط تحت مايسمى بالمعارضة العراقية ومركز جذبها الاساس (المؤتمر الوطني العراقي).
- النظام الدكتاتوري الانعزالي القائم في العراق.
- القوى والعناصر الوطنية التي ابدت بوضوح موقفها تجاه العدوان على شعبنا ووطننا مع تمسكها المبدئي الحازم بضرورة مواجهة دكتاتورية السلطة.
- قوى متعددة ومختلفة بمواقفها ومتباينة بمنطلقاتها والنتائج والقراءات التي توصلت اليها، وهناك اقسام منها تبدو بعيدة كل البعد عن المعارضة المرتبطة بالقوى الاجنبية الا انها مازالت مصرة على نهجها التقليدي في مواجهة السلطة بالتآمر والتكتل والابتعاد الصارخ عن اي برنامج وطني متكامل.
- قوى وشرائح اجتماعية وطنية وضعتها ظروف وشروط وآليات العدوان وعوامله في حالة سياسية مدافعة عن النظام القائم لكونه - ظاهرياً وفوقياً وحسب قناعاتها - المتعرض للعدوان والقادر فعلا - اي النظام - على مواجهة قوى الامبريالية، مع اخذها بنظر الاعتبار اهتمامات - لاتبدو جدية - بمسائل الديمقراطية السياسية وحقوق الانسان الاساسية وحقوق القوميات الاخرى. ولكن هذه القوى لم تتمكن فعلاً من صياغة برنامج سياسي وطني.

ما هي توجهات اليسار؟ ونطرح هنا للنقاش بعض الملاحظات :

- بعض القوى السياسية، بضمنها اليسار، سمت في نضالها البرنامجي من اجل التحالف مع السلطة دون ان تضع مسافة محددة بينها وبين النظام. فكانت المساحة الكاملة مع تيار النظام الشامل قد اساءت وعرقلت عملياً التطور الوطني السليم - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا- واعاقت تطور الحركة الوطنية.
- بعض القوى انخرطت في حالة اندفاع كامل بالتضاد مع السلطة السياسية وخسرت - مرحلياً - كل مواقع المرونة والنضال المطلبي والبرامج المتدرجة لصالح شعار مركزي ثابت هو ، اسقاط السلطة وبمختلف السبل المتوفرة، وهذا ما دفع بالعديد من تلك القوى وفي سبيل تحقيق شعارها المركزي اللجوء حتى الى القوى الامبريالية والاقليمية الرجعية والطامعة.

ان الموقف الذي تطرحه تجربتنا الحالية، ويمثل - في رأينا- اعادة صياغة التقاليد الجبهوية وثوابت التحالفات الوطنية والاستفادة من تجربة الحركة اليسارية والوطنية عموماً ابان العهد الملكي البائد ولكن باشكال تتجنب الحزبية الضيقة واكثر عمقاً من الناحية السياسية والعملية. وعملية انضاج وصياغة برنامج وطني متكامل تستدعي من الناحية الاجتماعية مثلاً، الدعوة الفعالة للتسوية التاريخية الحضارية بين الدولة من جهة والمجتمع العراقي من جهة اخرى. والتسوية هذه - في اعتقادنا - تشكل القاعدة الموضوعية للنشاط الذاتي اللاحق، الذي يمكن ان نسميه بالتسوية التاريخية بين السلطة السياسية والمعارضة السياسية وحسب تقاليد وطنية ديمقراطية.

- الموقف العملي، نتيجة لتلك التسوية التاريخية، ينبغي ان تقود وتستند الى علاقة مهمة وجذرية بين الحركة المعارضة الوطنية والسلطة السياسية القائمة، واي تغيير جدلي جديد في القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتمثل في العلاقة الثنائية المترابطة بين الطرفين على اساس الثوابت الوطنية والديمقراطية.
- ان التطورات السياسية والاجتماعية الحالية واللاحقة ستؤثر حتماً على كل الصيغ التي طرحت وتطرح، سلباً او ايجاباً، آخذين بعين الاعتبار علاقة هذه التطورات بالمسائل التالية :
- مواقف السلطة اليومية (ميول المساومة، اية ذريعة للتمسك بالمواقف الوطنية واستثمارها).
- مواقف قوى الامبريالية (عدوان، استمرارية الحصار، انقلاب عسكري).
- الاصطفاف المتحرك للقوى المختلفة سواء اكانت في صفوف المعارضة المرتبطة بالاجنبي، او القوى السياسية الوطنية، واخيرا القوى المترددة وغير الحاسمة لموقفها السياسي والتاريخي الوطني.
- الحالة الجماهيرية ، كمزاجها السياسي، واوضاعها الاقتصادية وتحركاتها الاجتماعية وتطلعاتها القومية والعرقية وانضواءاتها

المذهبية. هذه الحالة الجماهيرية ستظل هي الهاجس الاساسي لاي برنامج وطني شعبي، وهي ايضا، القاعدة التي نرجع اليها في كل تصوراتنا وخططنا المرسومة مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم الوقوع بوهمين:

١- الانجرار وراء هذه التحركات بدون وعي وخارج الاطار الوطني.
٢- القيادة المنفردة لهذا التحرك وبدون التعاون والتحالف الفعلي مع قوى اجتماعية واثنية وسياسية فاعلة ولها حضور في داخل المجتمع العراقي.

معالم البرنامج الوطني العراقي

هناك خيط رفيع جداً بين المغامرة والاختيار، ومن اجل ان نصل الى اعتاب تحالف وبرنامج وطني يستنهض الهمم الشعبية نرى الاشارة الى النقاط التالية:

- استنهاض ثوابت النضال الوطني لشعبنا وللحركة التقدمية العراقية ضد الامبريالية، وعلى رأسها الامريكية، والرجعية المحلية والعربية والصهيونية.

- الالتزام الكامل والشامل بقضايا الجماهير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- النضال بوضوح وجلاء ضد التسلط والقمع والارهاب ومن اجل اقامة الدولة القانونية الدستورية في العراق.

- النضال الدؤوب ضد الحصار الاقتصادي، ومن اجل المساهمة بدعم شعبنا وانهاض الاقتصاد الوطني على اسس جديدة.

- النضال الثابت ضد الطائفية والشوفينية والعنصرية او اية محاولة تستهدف النيل من وحدة الوطن ارضاً وشعباً، والدفاع عن استقلال وسيادة ووحدة البلاد.

- العمل من اجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل لكردستان ضمن جمهورية عراقية واحدة. إلا ان هذا التوجه المرحلي لايعني اننا لانؤيد قيام كردستان كبرى ديمقراطية موحدة، ونعتبر الحكم الذاتي الديمقراطي الكامل لكردستان العراق لبنة واساس مرحلي لذلك.

- النضال السياسي الثابت - وان اقتضى الامر المقاومة الشعبية - من اجل تحرير كافة اراضي البلاد من الوجود والهيمنة العسكرية الانية الامبريالية والاقليمية الطامعة.

- ان الالتزام بالتسوية التاريخية التي طرحت ستكون المدخل الواضح والمحدد في كل النشاطات المقبلة مع كافة القوى والشخصيات السياسية الوطنية.

- الاهتمام الجدي والدقيق بالوضع الجماهيري واخذ المبادرة باستمرار وبالتعاون مع القوى الوطنية. ان التحركات الجماهيرية هي الرافد الاساس للحركة الوطنية، وتلكم التحركات هي الوحيدة القادرة على الحفاظ لما يمكن الحفاظ عليه وطنياً واجتماعياً.

ان السلطة بممارساتها القمعية ومنذ الانقلاب الامريكي الدموي في العام ١٩٦٣ اضعفت واعاقت القوى الجماهيرية-ديمقراطية، قومية، اسلامية - وعرقلت نشاطاتها السياسية والاجتماعية، واصرار السلطة الحالية على ماضيها وتاريخها الحافل بالتسلط والقمع يشكل عقبة موضوعية شائكة في فتح الطريق امام النشاطات الحزبية الوطنية والممارسات الجماهيرية، واصرار السلطة كذلك للانفراد بخوض المعارك العسكرية او السياسية، يضعف باستمرار وضعها ويجعلها خارج الاطار الجماهيري و الوطني ويعرضها باستمرار للأنزلاق في بئر المساومة والخضوع للقوى الاجنبية والانصياع لمصالحها ومخططاتها السياسية والاقتصادية.

ان الدفاع عن وحدة الوطن واستقلاله، ورفع الحصار، واعادة البناء الاقتصادي بشكل سليم، لايمكن ان يتم مالم يتحقق الاجماع الوطني. وفي ضوء تحالف سياسي-اجتماعي عريض يكون للجماهير الشعبية وقياداتها الاساسية دوراً فعالاً ورئيسياً.

- ان فشل قيام انقلاب عسكري مرتبط بالمخططات الاستعمارية لازالة السلطة القائمة والابقاء على النظام مرتبطاً بالدول الاطلسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، هذا الفشل قد يدفع الامريكان (اصحاب السياسات الذرائعية المختلفة والخيارات المفتوحة) الى تجربة اسلوب الحرب الاهلية من اجل المزيد من تفتيت الوطن ودفع القوى الاجتماعية والسياسية الى الانحطاط والتدمير. ان الامريكان في حالة ضمانهم مصالحهم الاساسية قد تكون لديهم الصورة واضحة ومنتجة في حالة صياغة سياسة جديدة، تستند على قاعدة (حرب الجميع ضد الجميع) و (اللبننة).

ان توجه بعض القيادات في الاستعانة بالاجنبي لأحداث تغييرات في العراق له اسباب عديدة نذكر منها:

- عدم ثقة تلك القيادات بقدرتها في الوصول الى السلطة بدون سند خارجي.

- عدم وجود قواعد وتنظيمات مدنية او عسكرية.

- عدم نضوج الوضع الداخلي للتغيير الجماهيري ويأس الجماهير من تلك القيادات.

- العلاقات المشبوهة للقيادات بالقوى الاجنبية قبيل قيام الحدث.

- توجه القيادات للحصول على المال والوجاهة السياسية الموهومة متناسية ان لكل شيء آفة، وآفة المرتزقة: المال.

- التخبط الفكري والسياسي والسلوك الاجتماعي المخالف لاعراف المجتمع.

- عدم ديمقراطية القيادات لركونها الى انظمة دكتاتورية ورجعية لاحداث التغييرات.

- عدم وجود بديل او ميثاق اجتماعي وطني متكامل يحقق الاجماع الوطني.

أولوية الشأن العراقي

ان الحفاظ على اصالة وواقعية الثوابت التقدمية والديمقراطية وربطها بتراثنا الثوري الوطني العراقي لايعني ابداً استقلالية وانعزالية تامة عن الثوابت القومية التقدمية او الاممية الانسانية التاريخية الهادفة الى خير وتقدم البشرية جمعاء.

يحرضنا سلوك وسياسات بعض القيادات الحزبية والمؤسساتية المنحرفة، على استنباط علاقات وتبني سياسة تعنى، اولاً، وبشكل اساس، بالشأن العراقي، ومن ثم تتنامى وتتوسع في اوساط الحضن القومي والاممي. ان اعتزازنا الوطني العراقي لايتعارض ابداً مع المشاعر القومية والاممية التي نكنها، ولايعني هذا استصغارا لعلاقاتنا التاريخية في هذين المجالين.

من المؤكد اننا إذ اخذنا في الدفاع عن مبادىء وقيم واخلاقيات اجدادنا ابان ثورة العشرين، فاننا، في الوقت نفسه، نستلهم كل القيم والتجارب الوطنية والقومية والروحية التي خاض غمارها اولئك السلف، ونعتقد اذا لم توحد الظروف الراهنة التي يمر بها وطننا

والمنطقة بل والعالم باسره، القوى الديمقراطية والقومية (العربية، الكردية، واقليات اخرى) والاسلامية، فاننا - وهذا ليس قنطاً - نجد صعوبة في توافر قواسم مشتركة وكما هي الان، في مراحل اخرى لاحقة.

اننا اذ ننطلق من كون اليسار الديمقراطي العراقي جزءا لايتجزأ من حركة التحرر الوطني العراقية والعربية والاممية، فان وعينا لمسؤوليتنا يتجاوز ويتخطى هموم الظروف الراهنة الى آفاق عدالة قضية شعبنا وامتنا وكل شعوب العالم لكبح جماح الامبريالية الامريكية وافشال مخططاتها العدوانية وقبرها بالتعاون مع كل القوى. ان الحذر ينبغي ان يتضاعف من المحاولات الامبريالية وتوجهات القوى الشوفينية من التسلل بين صفوف الفئات الاجتماعية في العراق. ان تيار اليسار الديمقراطي العراقي الوطني، ماضيا وحاضراً ومستقبلاً، الذي تشبع بالماركسية وبالثقافة الماركسية التي كونت وعيه الاجتماعي والنفسي، رفض ويرفض التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية، والعسكرية ولاريب ان التربية الماركسية الاصيلة قد عمقت وجذرت من وعي اليسار وطنيا وقوميا ناهيكم اممياً.

ان الثقافة التقدمية هي الشاهد الاكثر صدقا على الظلم والاستلاب الاجتماعي الذي تعيشه شعوب امتنا، والثقافة التقدمية هي التي ستعيد للحياة الوانها، ونبض الكتابة الحقيقية المتصفة والمعبرة عن تطلعات الجماهير. واليسار الديمقراطي يستنكر ويدين ممارسات "قيادة الحزب" الشيوعي الخارجية-الشراة، ويواصل، في الوقت نفسه، الدفاع بمشروعية وحق عن تراثنا الفكري والسياسي والاجتماعي، ويواصل، ايضا، نضاله لتنمية المسار العام للمحتوى التقدمي لحركة التحرر الوطني العربية. ان من تخلى والقى بسلاح النضال المناهض للامبريالية والقوى المتواطئة معها ينبغي عليهم - قبل فوات الاوان- ان يعودوا الى رشدهم وينبذوا السياسات والمواقف الخاطئة التي تخدم مواقع اعداء الجماهير. اننا نري ضرورة تحالف اليسار التقدمي واليمين الوطني وترك اختيار السلطة لاستفتاء الشعب والاحتكام الى ارادته، ونعتبر ذلك ضرورة وطنية وقومية آنية.

ان اعتراف البعثيين الايديولوجيين بالمعارضة الوطنية الديمقراطية سيسهم الى حد كبير في امكانات التنسيق والفرز الوطني بين فصائل "المعارضة" المرتبطة بالجهات الدولية والاقليمية وبين المعارضة الوطنية، وانطلاقا من هذا التوجه فسيكون بمقدور المعارضة الوطنية تصعيد الدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية في الظروف المتضاربة و المتعارضة والمعقدة التي تسود الساحة السياسية وسيكون ذلك التصعيد عاملاً فاعلاً في تعميق انقسامات المعارضة المرتزقة، ونشرذم وهامشية ادوارها على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

ان الفراغ السياسي، يطلب، اكثر من اي وقت مضى، لان ندعو القوى الوطنية العراقية بالتحرك الى التعبير وملء التخلخل التاريخي في واقع المجتمع العراقي والمبادرة الى وضع محنة الوطن ومعاناة الشعب في الصدارة، واصطلاح واستنباط مداخل جديدة تتوافق والمرحلة الراهنة.

لاننكر انه يمكن للبعض ان يدين المعارضة المتواطئة، ويمكن للبعض الاخر ان يؤيدها، لكننا عموما ينبغي الا نتجاهل دورها التخريبي في الأساءة الى سمعة قوى شعبنا كما ان ظروف الارهاب والقمع والانفراد بالسلطة والفردية في اتخاذ القرارات المصيرية وكل الممارسات الدكتاتورية، ساهمت في تهميش وتدمير القوى الوطنية في الداخل.

ان من يريد ان يتصدى للمشاريع والمخططات الامبريالية والكولونيالية والصهيونية والرجعية عليهم، اولاً واخيراً، الاستناد الى جماهير الشعب وقواها الطليعية المخلصة، ويثير حفيظتنا كثيرا التخبط والحيرة الفكرية، والزعم بان الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان هي مفاهيم "غربية" او "شرور استعمارية" فالعينات التي حاربت التجارب الاشتراكية توجه نيرانها الان على المتخندقين في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان، والانظمة التي مولت بعض القيادات السلفية لمحاربة القوى الديمقراطية والوحدوية اخذت الان بنصب اعواد المشانق في الساحات العامة وفي دهاليز الزنازين لاولئك الذين خدعوا بخطابات تلك الانظمة.

ان الامبريالية باعتبارها دورة وعهد رأس المال في مرحلة الاحتكار، استخدمت التراكم المالي لشحذ قدرتها العسكرية الواسعة الانتشار والتأثير على الاقتصاد العالمي - ومن ضمنه اقتصاد البلدان الاشتراكية سابقاً - ومهدت لسيادة المفاهيم الثقافية والايديولوجية والتلفزيونية الاستعمارية واتسع نفوذها السياسي بشكل لاتستطيع الاجيال الحاضرة تذكر مثيل له. يبقى انه لم تتمكن اية امبراطورية وعلى مر التاريخ البشري من الصمود بوجه رياح التقدم والسلم والحرية والعدالة الاجتماعية. اخيراً نقر ان الحركة الوطنية في العراق تعاني اشد مراحل نضالها ضعفاً وتفتتاً وتيهاً، لكن الحلول الاسترضائية والتوفيقية لجمع شملها بدعاوى لاحصر لها، لم ولن يخدم حاضر ومستقبل الحركة، ورفع شعار عفا الله عما سلف، ومحاولات رد الاعتبار للمرتدين لن يزيدها الا ضعفاً وتفتتاً وتيهاً وعدم المصداقية لدى الجماهير صاحبة الشأن الحقيقية ■

عرض عسكري لقوات (بدر) التابعة للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في ايران

بثت وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء، الايرانية الرسمية (٦ شباط ١٩٩٤) ان المعارضة الشيعية العراقية نظمت عرضا عسكريا اول من امس في جنوب ايران لمناسبة "ذكرى الانتفاضة الشعبية" في جنوب العراق التي اعقبت حرب الخليج.

واضافت ان "خمس فرق من المدرعات والمشاة" التابعة لقوات "بدر" شاركت في العرض في منطقة الاهواز في اقليم خوزستان المتاخم للحدود مع العراق. وحضر السيد باقر الحكيم العرض الذي يعد الاكبر من نوعه منذ سنوات.

طائرة هليكوبتر عسكرية ايرانية هبطت في كردستان العراق - اخبار عن لجوء احد طياريها وايران تنفي

كشف مسؤول كردي رفيع المستوى لـ للحياة (١٩٩٤/٢/٢١) ان طائرة هليكوبتر عسكرية ايرانية هبطت صباح اول من امس في قرية مالومة في منطقة ماوت في كردستان العراق، وطلب احد طياريها الاثنين من الحكومة الكردية منحه اللجوء السياسي. ولكن ايران ذكرت (٢/٢٣) بان طائرة هيلكوبتر ايرانية هبطت هبوطا اضطراريا في شمال العراق وطلبت من بغداد معلومات عن مصير طاقمها المؤلف من شخصين.

عوني القلمجي، الناطق باسم التحالف الوطني العراقي، يرد على على مقال غسان العطية بعنوان (التيار الديمقراطي المستقل وازمة المعارضة العراقية)

بعد التحية،

في العدد الخامس والعشرين من (الملف العراقي) الصادر في كانون الثاني ١٩٩٤، نشرتم افتتاحية بعنوان "التيار العراقي الديمقراطي المستقل وأزمة المعارضة العراقية". ونظراً لأهمية المقال الذي يعالج موضوعاً حيوياً يحظى باهتمام العراقيين، وتعرضت فيه الى تقييمات تخص التيارات والمحاور السياسية، ووضعت حلولاً للخروج من الازمة التي وصلت اليها المعارضة أخيراً، وجدت لزاماً على ان اسجل بعض الملاحظات بإختصار شديد مراعاة لضيق صفحات "الملف العراقي".

١- أشرتم في البداية الي ان ساحة العمل السياسي قد شهدت نشاطاً محموماً خلال السنوات الثلاثة الماضية، وهذه أفرزت محاور وتيارات واضحة المعالم بعد ان تلاشت أحزاب وتنظيمات أخرى لعدم تمكنها من الصمود، وحصرتم عددها بأربعة، ومن المفيد ان انقل ما كتبتم، "شهدت ساحة العمل السياسي العراقي المعارض نشاطا محموماً خلال السنوات الثلاثة الماضية اختلطت به العامل الذاتي بالمصالح الاقليمية والدولية، وتكاثرت التنظيمات العراقية، منها من صمد ومنها من تلاشى او لم يبقى منها سوى الاسم . . لتتم بذلك عملية فرز سياسي لهذه القوى ضمن محاور او تيارات واضحة المعالم وهي، المؤتمر الوطني العراقي، لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي، الخط السعودي، القوى الاسلامية الشيعية". بيد انكم اسقطتم من هذه الساحة محوراً وطنياً هاماً سبق انبثاقه تواريخ تشكيل بعض المحاور المذكورة بشهور عديدة حسب التواريخ المثبتة في المقالة، اضافة الى ان بعض اطراف هذا المحور يعود تاريخ تأسيسها الى عشرات السنين، واعني به التحالف الوطني العراقي.

حاولت في البداية ان اجد تبريرا لذلك في العبارات التي مهدت لهذا التعداد، ولكن مع الاسف لم اجد ما يبرر هذا التجاهل الا في حالة واحدة وهي قصدكم بأن المحاور المذكورة هي تلك التي "اختلط به العامل الذاتي بالمصالح الاقليمية"، وان التحالف الوطني العراقي لايدخل ضمن هذا الاطار كونه لم يرتبط بجهة اقليمية او دولية وعندها يصبح التميز صحيحاً. ولكن حين يتم أكمال النص بـ "وتكاثرت التنظيمات العراقية، منها من صمد ومنها من تلاشى او لم يبق منها سوى الاسم. . ." فأنني والقارىء معاً لايجد تفسيراً سوى ان الكاتب ادخل التحالف الوطني العراقي قسراً ضمن المحاور "التي لم يبق منها سوى الاسم"، في حين ان التحالف الوطني العراقي يحظى بتأييد واسع من قبل جماهير شعبنا داخل العراق الذي يرتبط وإياهم بالوطن والدفاع عنه والحفاظ على وحدته ضد دول التحالف العدوان وهذه حقيقة. ومما زاد من اسفي لهذا التجاهل، انكم واكبتم عن بعد انبثاق التحالف ونشرتم بعضاً من ادبياته في الملف العراقي والتقيتم ببعض ممثليه المتواجدين في لندن، اضافة الى كونكم واحدا من خيرة العارفين بتاريخ أحزابه ورموزهم ومواقفهم البعيدة والقريبة. وهنا استثني النيات الحسنة فان القائل في نفس المقال "والطريق الى جنهم ممهد بالنيات الحسنة".

٢- ذكرتم تحت عنوان "حول الاسباب التي تعيق ظهور التيار العراقي المستقل" عددا من الاسباب يتوفر فيها قدراً كافيا من الصحة، وما يهمني منها تلك التي تتعلق ببعض الاحكام التي اصدرتموها على المعارضة الوطنية العراقية، واعتقد ان تعميم هذه الاحكام فيه نوع من التجني، ويكفي في هذا الصدد ان انقل هذا النص، "الطبيعة الدكتاتورية والارهابية للنظام العراقي حالت دون قيام تنظيمات عراقية معارضة على ارض الوطن، وحكمت على المعارضة بالهجرة للخارج وبالتالي خضوعها لاعتبارات اللجوء وأحكام الدول المضيفة"، وللأمانة التاريخية ولكوني من الرعيل الاول للمهاجرين لابد من توضيح مايلي،

آ- ان مقولة أو وصف المعارضة الوطنية العراقية بـ "المعارضة المهاجرة" عممها النظام العراقي وسوغت لها أطراف من حركة التحرر الوطني العربية المؤيدة للنظام، وشارك في ترويجها قسماً كبيراً من العراقيين المتواجدين في الخارج حين وضعوا مقياساً لقوة هذا الحزب او ذاك يتناسب مع عدد أعضائه ومؤيديه خارج الوطن، في الوقت الذي لايتجاوز عدد اللاجئين السياسيين من قادة الاحزاب واعضائها أكثر ممن تضمهم السجون والمعتقلات داخل العراق من هذه الاحزاب.

ب- ان عدداً كبيراً من احزاب المعارضة وبالذات الاصيلة منها لم "تخضع لاعتبارات اللجوء واحكام الدول المضيفة". فالجبهة الوطنية القومية الديمقراطية المعروفة باسم "جوقد" قد خسرت جميع مواقعها في سوريا بسبب تعاكساتها المستمرة مع السياسة السورية بما فيها اغلاق مكتبها الرئيسي واعتقال العديد من أعضائها بسبب الموقف من الحرب العراقية-الايرانية حيث رفضت الجبهة التعاون مع ايران لاسقاط النظام وأدانت الاحتلال الايراني لأراضي عراقية وكانت هذه ضد رغبة سوريا وليبيا وعلى لسان قادة البلدين حافظ الاسد ومعمر القذافي.

ج- يتواجد عدد من عناصر التحالف الوطني العراقي القيادية خارج الوطن، ولكنهم لايخضعون لاحكام تلك الدول المضيفة رغم التعاكس التام في المواقف تجاه الحرب العدوانية ضد العراق.

٢- ورد تحت عنوان "لماذا التيار الديمقراطي العراقي المستقل" مقطع يمهد الى الحاجة لظهور التيار المذكور، وينص المقطع على، "ولكن الفشل الذي منيت به معارضات ما بعد غزو الكويت يجب ان لايعني كما يرغب البعض القبول بدكتاتورية النظام بحجة الرضى باهون الشرين، لأن دكتاتورية النظام الحاكم في بغداد تتحمل المسؤولية الاولى فيما وصل اليه العراق اليوم. ومن الناحية الثانية لايصحح تبرير أخطاء هذه المعارضات بحجة ليس بالامكان خير مما كان".

وهنا لا استطيع ان احسم حول عبارة "معارضات ما بعد غزو الكويت" هل انها تشكلت بعد الغزو؟ او انها موجودة قبل الغزو، لكن مواقفها اصبحت جديدة بعده؟ واذا عدنا لبقية النص سنجد ان قصدكم يعني، ان المعارضات بجميع فصائلها يجب ان لا تتخذ -بسبب فشلها-- من مبدأ "اهون الشرين" كي تقبل بالدكتاتورية وهنا لا استطيع ان اصور

حزبا يقبل بالدكتاتورية ويكون في نفس الوقت معارضا لها لانه في هذه الحالة عليه فعلاً ان يقبل "اهون الشرين" ويكون جزءاً من النظام. وفي المقابل فاني لا أستطيع التصور ايضا بان تعاون المعارضات مع الدول العدوانية علانية وفي وضح النهار، بانه "خطأ لايصح تبريره" قام على مبدأ "ليس بالامكان خيرمما كان"، وانما هو قبول بالعمالة لدول اجنبية ولايجوز تسميتها بالمعارضة. ولكي أكون أكثر وضوحاً، اذا أراد احد ان يضعني بين خيارين، القبول بالدكتاتورية او العمالة سيكون خياري الدكتاتورية دون تردد.

ولكن كما ذكرت لي "ألا يوجد خياراً ثالثا؟" نعم انه موجود وانا من ضمنه، فنحن نحارب دول العدوان ومخططاتهم الغادرة ضد العراق بجميع الوسائل المتاحة، ونناضل في نفس الوقت من أجل تحقيق النظام الديمقراطي المنشود سواءً مع السلطة، على مبدأ المصالحة الوطنية وفق شروط تستند اساسا على مبدأ التعددية الحزبية وسيادة القانون او من خارجها بتعبئة الجماهير العراقية لاجبار النظام على تلبية طموحها بالمشروع الديمقراطي، وهذا الطريق نستبعد منه شعار اسقاط النظام في ظل استمرار الهجمة الامبريالية الشرسة، فهو يصب في النهاية في طاحونة دول التحالف الغربي التي تسعى منذ اندلاع الحرب ولحد الان على تحقيقه وهذا الطريق الثالث اكده التحالف الوطني ايضا في احدى فقرات ميثاقه السياسي، حيث نصت الفقرة الخامسة منه على :

(٥- إدانة الممارسات والاساليب الدكتاتورية التي يمارسها النظام في العراق مع النضال باصرار من اجل اشاعة الديمقراطية وبناء مؤسساتها وانهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والنضال الدؤوب لانجاز سيادة القانون واستقلال القضاء وضمان كافة الحريات الشخصية . . .)

كما نصت الفقرة الاولى على (إدانة كافة اشكال العدوان والتدخل والتآمر الامبريالي-الصهيوني على وطننا العراق، ورفض القرارات الدولية التي صاغتها واصدرتها الدوائر الامبريالية الامريكية باسم الشرعية الدولية. . .)

واذا أكملنا النصوص الاخرى في مقالكم فسوف نصل الى جوهر الموضوع، الا وهو التيار الديمقراطي الذي كثر الحديث عنه وهنا لا أجد فيه أي موقع للخلاف خاصة وانه يثبت تحديد هويته بوجوب الانتماء للوطن، وهذه مسألة هامة في عصرنا الراهن، عصر الانحطاط وفقدان الارادة المستقلة والتدافع امام ابواب السفارات الاجنبية ودوائر مخابراتها.

٣- تحت عنوان، هل هناك فرصة للبديل العراقي الديمقراطي، يجد القارىء بأنه وضع في زاوية مظلمة حيث "الأمل بعراق ديمقراطي يبقى أقرب الى الحلم منه الى الواقع، وفي عالم الاستبداد او التبعية للأجنبي تصبح حريتنا في أحلامنا"، بينما كان المفروض ان تضعوا حلولاً او مقترحات لبناء عراق ديمقراطي وهو أمر ممكن رغم صعوبته. فنحن شعب كبقية الشعوب التي رزحت تحت رحمة الواحد واستطاعت رغم القمع والارهاب ان تفوز بنظام التعددية الحزبية والسياسية والمشاركة في القرار، وهنا يأتي دورك في المساهمة مع جميع القوى الخيرة التي تناضل من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي المنشود، فشعبنا الذي حقق المعجزات عبر تاريخه الطويل، قادر ان يحقق الديمقراطية مهما طال الزمن، فبضع سنوات اخرى لاتعني شيئاً في حسابات التاريخ.

الدنمارك ١٩٩٤/٢/٨

دي لابيليير يحذر من خطر تنامي قدرات العراق العسكرية في المستقبل

الشرق الاوسط، لندن ١٩٩٤/٢/٧، حذر الجنرال بيتر دي لابيليير، قائد القوات البريطانية في حرب الخليج، من تنامي القدرة العسكرية العراقية على المدى البعيد، لان هذه القدرة ضمن مصادر خطر اخرى تشكل تهديدا لامن دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان الجنرال دي لابيليير يتحدث في محاضرة له امام اجتماع اللجنة البحرينية في لندن. واوضح ان خسائر ايران في الحرب مع العراق ثم اندحار العراق في حرب تحرير الكويت اوجدا وضعا امنيا للاستقرار في المنطقة على الأجلين القصير والمتوسط، وهو يقدر المدى المتوسط بنحو خمس سنوات.

ومضى دي لابيليير يقول، ولكن يجب ان تعلموا ان العراق قد اعاد بناء جهازه العسكري فانشأ مطارات جديدة في العديد من المواقع مما يعطي العراق القدرة على الضرب في عدة اتجاهات في الشمال والشرق والغرب والجنوب وبعض هذه المطارات اضعاف يعادل اربعة اضعاف مساحة مطار هيثرو. فضلا عن ان نظام الاتصالات متقدم جداً ولا يقل كثيراً عن طاقة وقدرة ما يملكه حلف شمال الاطلسي بالاضافة الى ان العراق يملك نظام اتصالات مأمون تحت الارض ذا طاقة تكنولوجية متقدمة جداً. ولكن لا اعتقد ان اياً من ايران او العراق قد يشكل تهديداً عسكريا هاما خلال الاعوام الخمسة المقبلة.

وقال دي لابيليير ان هناك ثلاثة مصادر اخرى للتهديد. اولها الطاقة النووية، وباستثناء اسرائيل، فقد تحصل احدى الدول على طاقة نووية تهدد بها استقرار المنطقة، اما مصدر الخطر الثاني فهو الهند حيث سيتضاعف عدد سكانها بانتهاء هذا القرن وتصبح تحت ضغط شديد لاستيعاب واعالة هذا العدد الهائل من السكان ولا يجب ان ننسى ان هناك جالية هندية كبيرة في المنطقة.

الخطر الثالث يقع ضمن هذه المنطقة من جانب الحركات الاصولية على سبيل المثال.

وعلى نطاق الشرق الاوسط الاوسع، اكد الجنرال ان مستقبل المنطقة مرتبط بالاستقرار العسكري. واوضح ان النزاع العربي - الاسرائيلي هو اهم المشاكل ذات الصلة، ثم قال، ان المفاوضات الحالية تبعث على الامل اكثر من اي وقت مضى ولكن يجب ان نعلم تماما ان التفاؤل لايساوي التوصل الى الحلول في هذه الحالات. ان القبول الاسرائيلي بدون شروط مقابل السلام سيكون نتيجة للضغط الذي ستمارسه الولايات المتحدة والذي سيكون معظمة في الخفاء وليس علانية او بصورة ظاهرة.

بعد كوارث الحرب والحصار: اي مشروع للعراق؟
الخيمة العراقية اولاً

د. عزيز الحاج

ان اي مشروع جديد للعراق يجب ان يحدد اولا اهدافه الاساسية، المرحلية، والاستراتيجية وتبرز في المقدمة، انقاذ وتعزيز السيادة الوطنية ووحدة الارض، ورفع الحظر والحصار، واعلاء سلطة القانون وحقوق الانسان، وحل المشكلة الكردية، والانتقال الهادىء والمضمون، باشراف دولي نزيه ومحايد (عدد من دول عدم الانحياز، وبعض المنظمات الدولية الانسانية) الى حياة برلمانية ديمقراطية تعددية على اساس الانتخابات واطلاق الحريات السياسية والصحافية. واذا كانت المطالبة بالاشراف الدولي النزيه تبدو طلبا للتدخل الخارجي، فقد حددت شروط هذا الاشراف وطبيعة المكلفين به، وهو يختلف عن محاولة اقحام الامم المتحدة في الشؤون السياسية الداخلية للبلد، لان معنى ذلك التدخل الانكلوسكسوني لاغير، ومثل هذه المطالبة "النزاهة، والحياد"، موقف تمليه اجواء اللائقة وعوامل تصدع الوحدة الوطنية، وكاجراء استثنائي بحت.

وثانيا، لابد لاي مشروع قيامه على التحليل العلمي والواقعي للمجتمع ومشكلاته المركبة، وتركيب سكانه، القومي-الاثني والمذهبي، والعشائري-المدني، ولطبقات الشعب وما جرى من تعديل عليها بسبب سنوات الحصار (اكثرية ساحقة كادحة او شبه كادحة، واقلية ذات شرائح متنوعة وتناقضات خاصة، تتمتع بوسائل الثراء والامتيازات).

ولابد ثالثا من اخذ الدروس والتطورات الدولية والاقليمية في السنوات القلائل الماضية بالحسبان الدقيق، ولا سيما سقوط الانظمة الشمولية، وانفجار الصراعات العرقية، والتفرد الامريكي بالغطرسة، و "مفاوضات السلام" في منطقتنا وما تؤدي اليه من تكييف تام لمسار النضال العربي في القضية الفلسطينية، وما تلغيه، بالضرورة، من "واجبات" قومية كان العراق الرسمي يعلن عنها، بما في ذلك الاخذ ببرنامج عسكري طموح يتجاوز مهمة الدفاع عن الوطن اذا تعرض لعدوان خارجي.

ورابعا، لابد من اتفاق عام على ان المنطلق الاول والاخير هو مصلحة الوطن، وشعبه، ومن اجل ذلك تهون التسويات والتنازلات. فاستلام السلطة او البقاء فيها لا يجب ان يكون الغاية المحورية لا بالنسبة للفئة الحاكمة ولا لاطراف المعارضة الوطنية (غير المرتزقة وغير العميلة). وفي رأيي، المتواضع، انه اذا كان التحليل السياسي الطبقي ضروريا، فان من القصور الاكتفاء به، وانما يجب مراعاة كل خصائص المجتمع، وانشطاراته، ومتناقضاته، ووضع اليد على سائر الولاءات الفرعية المتضاربة التي تكمن في اعماق الشخصية العراقية، واذا كان العلامة د. علي الوردي قد تحدث مرارا عن "الانفصام في الشخصية العراقية" وعن صراع البداوة والحضارة، فان العالم العراقي عبد الجليل الطاهر يقدم (في ١٩٦٩) نظرية مفادها ان الشخصية العراقية، "خليط عجيب من النماذج النفسية والاجتماعية التي لم تستطع ان تتخلص من الصراع المستمر بين تلك النماذج، فهي تقوم بعدد من الادوار المتناقضة المتعارضة شكلا ومضمونا". ويتحدث الطاهر عن "استمرار الولاءات الفوقية المتكلة المتحجرة التي بقيت عالقة في وجدانات الافراد - في اعماق الشخصية العراقية- تسيطر على سلوكيتها، ونشاطها، وتطلعاتها، وتمارس انواع الضغوط الشعورية واللاشعورية عليها". ويقول الطاهر ان "الانتماء الفوقي المتحجر الى الاسرة او المحلة، او القبيلة، او الطبقة او الطائفة وغيرها من الانتماءات الجزئية المقطعية تجر وجدان العراقي جرا غير متناسق الى بؤرلائية مليئة بالمياه الآسنة من الاحقاد، تختلف في عفونتها وعمقها، تؤدي الى تصدع البناء النفسي للشخصية والبناء الاجتماعي للمجتمع" (المثقف العربي، عدد ١١، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩).

ويقول الطاهر ايضا:

"لقد اسبغ كل من "القلق" و "الفوقية" على الشخصية العراقية لونا معينا، وجعل لها طعما خاصا، واضاف لها رائحة خاصة -هي- لون وطعم ورائحة العراقي عبر الزمان والمكان، تعايشت في اعماق وجدانه اعداد من القواقع الولائية -الانتمائية التي يرجع تاريخها الى الماضي السحيق". ونظرا لان الشخصية العراقية هي حصيلة التفاعل والتناقض بين مختلف "القواقع الولائية" فقد اصبحت ينبوعا لا ينضب من الحركة، والقدرة على التغير، والاصالة، والابداع، الاجتهاد، وصلابة الرأي، وقابليته على تعريق (اي -طبعه بطابع الشخصية -او- الذاتية العراقية) كل وجوه النظر، استطاعت هذه الشخصية ان تطبع كل الاقوام التي وطأت ارض الرافدين، وكل التيارات الحضارية-الفلسفية-الدينية واللغوية والعلمية والفنية بطابعها الخاص".

لذلك فليس من الصواب كما يرى الباحث المذكور "اتهام هذه الشخصية بانشطار الوجدان".

ولاشك ان هذه التحليلات القيمة (الوردي والطاهر) لابد ان تتكيف لافرازات الحربين الخليجيتين وحالة الحصار الشامل وانعكاسات ذلك على الشخصية العراقية، (الحاكمة والمحكومة).

وينطلق الكاتب هادي العلوي من تشوه الاقتصاد العراقي كاساس للتشوه في المجتمع، ويشير الي ما طرأ من تغير كبير في التركيب السكاني منذ الغزو المغولي فالعثماني. فقد استوطنت العراق اثر ذلك جاليات وادارات تنتمي الى امم اقل تحضرا من عراق العباسيين، وعمل ذلك على ركود المجتمع والى عطل في الانتاج الفكري والعلمي المبدع، الى انحسار مد الحركات الاجتماعية لصالح العشائرية والطائفية، والى انتشار ما يسميه الباحث بظاهرة "العنف الاستزلامي القائم على القمع التنازلي" (اي من فوق لتحت تدرجا) ويستشهد ايضا بنماذج من تنويمات وترقيصات الاطفال العراقيين المفترض ارتباطها بالحب والسلام، بينما هي تحفل بالدعاء بالمرض والموت للعدو، الذي قديكون ام الزوج او اخته او قريبا حسودا.

واذا كان العدوان الخارجي (القصف الامريكي) قد زاد من عرى التضامن بين الناس، فان احداث اذار (مارس) ١٩٩١ لعبت، على

العكس، دورا سلبيا للغاية، واوقعت شروخا سياسية ونفسيه يصعب معالجتها الا بالحكمة وروح المسؤولية الوطنية.

فقد قويت النزعات الطائفية (بشكلها الشيعي والسني)، وتنامت الميول الانفصالية في الشمال. غير ان هذه العقبات ليست قدرا لا مفر منه كما يريد ايهامنا بعض عناصر المعارضة، والمؤسسات (انظر مثلا دراسة، هل سيبقى العراق لغاية عام ٢٠٠٢؟ لغراهام فولر- من منشورات الملف العراقي - لندن).

وكلما تغلب الولاء الاكبر (للوطن العراقي، وللخيمة العراقية) وكلما ابعد المخلصون التأثيرات الخارجية على المواقف السياسية، امكن التوصل وبرغم الصعوبات الى حلول واقعية للمشكلات الملتهبة في اطار عراق ديمقراطي، سيد نفسه، ومعافى بعد دمار الحرب وعواقب الحظر والحصار، ان العراقية هي الانتماء الاكبر الذي يستطيع ان يلف حوله كل الوطنيين المخلصين من معارضة وحكام، وهنا اتفق مع المقال الواقعي الحكيم للدكتور غسان العطية حول الخيمة العراقية (التيار الديمقراطي العراقي المستقل وازمة المعارضة العراقية- الملف العراقي، عدد ٢٦). فلا المنطلق "الاممي" وارد وهو قد سقط اصلا بانهيار المعسكر الاشتراكي، ولا المنطلق العروبي الفضفاض الذي يطرح هدف الوحدة قبل بناء المجتمع العراقي ونشر الرخاء والديمقراطية فيه. وها هي احداث اليمن تشير الى مدى تعقيد الوحدة حتى بين شطري بلد واحد فكيف بمجموعة اجزاء الوطن العربي. صحيح ان هدف الوحدة يجب ان يظل كهدف بعيد، لان في الوحدة قوة وبالوحدة يستطيع العرب اشغال دور كبير في الساحة الدولية. اما ان يطرح كهدف مرحلي قريب فان كل المعطيات والتجارب الجديدة والقديمة تخطىء ذلك، وارجو ان لايفهم القارىء من هذا التاكيد دعوة الى انعزالية قطرية او تقوقع عراقي ضيق، كلا ابدا، فالتضامن العربي، في مجالات الثقافة والسياسة والاقتصاد، واجب قومي من الدرجة الاولى. وقد آن الاوان لتخطي جروح المرحلة الاخيرة الناجمة عن ازمة الخليج، وان استمرار الخلل الكبير في تضامن الصف العربي يسمح باستفراد اقطارنا واحدا واحدا، وبخلق المشاكل وتعميقها للجميع.

ان خيمة الولاء للعراق والانطلاق من هموم العراق ومن آلام شعبه ومطامحه، ومن الوضع الصعب الذي يعيش فيه، يعنيان رسم برنامج او شروع واقعي لانقاذ البلد، واعادته الى طريق التقدم والازدهار، والى مكانته الدولية. وذلك سيكون قوة للامة العربية كلها، صحيح ان الكثيرين من افراد شعبنا يشعرون بالمرارة والاحباط لمشاركة جيوش عربية في الحرب، ولاصرار العديد من الانظمة على الحظر، كما ان بعض السياسات الخاطئة للحكم (كما في لبنان) واستنزاف الملايين والملايين من الخزانة العامة على اعلام عربي كان يبوق، ويصفق، وسرعان ما ترك الساحة عند الازمة - اقول ان هذا كله وغيره يغذي مشاعر المرارة، وردود الفعل، ويشجع نزعات التقوقع القطري. وثمة معارضون عرب لهذا النظام او ذاك يواصلون التصرف وكان العراق يجب ان يكون "كبش نطاحهم" ضد النظام الذي يعارضون. وثمة مرتزقة كثيرون لايزالون يتعيشون على اموال العراقيين، وهم لايستحقون. ومنهم من قد يتظاهر بالتأييد لرفع الحصار لتقديم فواتير ثمن التأييد. وثمة ظواهر مؤلمة اخرى. ولكن ما سيحول بين تحول مشاعر الاحباط والمرارة الى تقوقع قطري فعلي هو وعي الاكثرية من افراد شعبنا بالمصير العربي المشترك، وانتصار قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسطيني والعربي لقضية شعبنا وتنديدها بالعدوان والحصار، والاصوات التي تزداد ارتفاعا، حتى بين عدد من مسؤولي دول الخليج نفسها، منادية بوجوب التخفيف من معاناة شعبنا، ورفع الحظر عنه. . كل هذه عوامل قوة، ونقاط ايجابية، تشكل ضمانة لبقاء الولاء العراقي للعروبة قويا لا يتصدع. وبمقدار ما تتسع الحملة العربية، الشعبية والرسمية، من اجل رفع الحظر، سيظل هذا الولاء في حصن حصين.

ان المشروع الوطني (الخيمة العراقية اولا) المطلوب يفترض بالضرورة احترام تعددية الاراء والاتجاهات وقيام دولة المؤسسات، واطلاق الحريات، انه مشروع وطني ديمقراطي لبرالي يأخذ الزبدة من فكر وتجربة التيارات السياسية الكبرى في العراق. . ولابد لمثل هذا المشروع ان يعزل شؤون الدين عن شؤون الدولة، وان يتعامل مع الدين كرسالة روحية وحضارية وليس كمشروع سياسي.

تلكم بضع افكار وملاحظات اتمنى لو ان لا تكون مجرد احلام يقظان.

(نشر المقال في ثلاثة اقسام في صحيفة، القدس العربي، واعلاه هو الجزء الثالث من المقال، ونشر بتاريخ، ١٤ شباط ١٩٩٤).

لااتفق مع رأي غسان العطية بشأن قراءته لافكار صدام

السيد رئيس التحرير

اطلعت اليوم على مقال الدكتور العطية في عدد ٢٦، شباط الماضي بعنوان "صدام حسين وسياسة الغريق لايخشى المطر" .

١- اذا كانت قراءة الكاتب لافكار القيادة العراقية صحيحة نسبياً، فانه ليس محقا في قراءة ردود الفعل الامريكية، وستكون هذه المرة ايضا (في رأيي) عَنفيَة وشرسة، ولن يحتج احد، لا من الغرب ولا من العرب، ولاغيرهم، وهذا رأيي المتواضع.

٢- الخيار الوحيد والسليم لتحدي الحصار وواشنطن هو الانفتاح الديمقراطي الداخلي، ودولة المؤسسات تحت راية الكيان الوطني العراقي الواحد والديمقراطي. . ان الافضل التنازل للشعب، بدلا من اية عملية خارجية، مصيرها، كما ارى نفس العنف الامبريالي التدميري.

عزيز الحاج

باريس ٤ شباط ١٩٩٤

تقرير منظمة العفو الدولية تدين ممارسات السلطات الكويتية

لندن- قالت المنظمة في تقرير صدر في ٢٤ شباط ١٩٩٤، "في اعقاب انسحاب القوات العراقية، قامت القوات المسلحة الكويتية والشرطة والمدنيون المسلحون بارتكات انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع، فالقي القبض بصورة تعسفية على المئات ممن اشتبه في "تعاونهم" مع القوات العراقية، وصار من المعتاد ان يقاسي المعتقلون صنوف التعذيب. بينما راح البعض الاخر ضحية الاعدام خارج نطاق القضاء او "اختفى".

وقالت منظمة العفو الدولية، "لقد مضت ثلاث سنوات ولم يقدم الى ساحة العدالة سوى اثنين من الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون والمسؤولين عن هذه الجرائم. ان الحكومة الكويتية لم تقم حتى بتطبيق الحد الادنى من المعايير في محاكمها، وما زالت احكام السجن تصدر على العشرات ممن اشتبه في "تعاونهم" وظلوا قيد الاعتقال منذ عام ١٩٩١، بعد محاكمات تتسم بالظلم الفادح".

وجاء في التقرير ان مايزيد عن ١٢٠ شخصا، من بينهم سجناء رأي، من المتهمين "بالتعاون" مع قوات الاحتلال العراقية، يقضون حاليا عقوبات بالسجن في اعقاب محاكمات جائرة. وما يزال الحكم بالاعدام قائما على ١٩ شخصا، بينما نفذ الحكم في شخص واحد. وكان بينهم من ادانته محكمة امن الدولة التي ما تزال تصدر احكام الاعدام واحكام السجن على عشرات المتهمين في اعقاب محاكمات، لايتحقق فيها الحد الادنى من المعايير الدولية. ومنظمة العفو الدولية تطالب بايقاف جميع المحاكمات التي تجري امام محكمة امن الدولة الى ان تكفل محاكمة عادلة للمتهمين كافة.

واضاف التقرير "لقد اعلن امير الكويت، في اعقاب انسحاب القوات العراقية في ٢٦ شباط ١٩٩١، الاحكام العرفية لمدة ثلاثة شهور، ثم امتد سريانها بعد ذلك حتى ٢٦ حزيران ١٩٩١. وانشئت محكمة عرفية خاصة لمحاكمة الافراد المشتبه في "تعاونهم" مع قوات الاحتلال العراقي، والمتهمين بارتكاب جرائم ضد امن الدولة وجرائم عادية. وعلى الفور بدأت قوات الحكومة الكويتية والمدنيون والمسلحون الذين كانوا كثيرا يفعلون ما يفعلون بعلم المسؤولين الكويتيين او حتى برضاهم في شن حملة من الاعتقالات التعسفية للاشخاص الذين حامت حولهم شبهة "التعاون" مع السلطات العراقية، وتعذيبهم وقتلهم خارج نطاق القضاء. ومن ثم اعتقل بصورة تعسفية قرابة ١٠٠٠ شخص غالبيتهم العظمى من غير الكويتيين، و"اختفى" منهم ما لايقل عن ١٢ شخصا في الفترة من ٢٦ شباط الى نهاية حزيران ١٩٩١.

وذكر التقرير ان الادلة التي حصل عليها الطبيب الشرعي الموفد من قبل منظمة العفو الدولية لزيارة الكويت في اذار ونيسان ١٩٩١ قد اكدت ان تعذيب المعتقلين- خصوصا في فترة الاحكام العرفية- كان يجري بصورة منظمة وعلى نطاق واسع. وشهد العديد من ضحايا التعذيب انهم تعرضوا للضرب، وللتحريق بلفائف التبغ او بالاحماض الكاوية، وللصدمات الكهربائية، والاعدام الوهمي، وتجريح بشرتهم بالسكاكين على ايدي رجال الجيش وقوات الامن الكويتية وكذلك، في بعض الحالات، على ايدي المدنيين المسلحين.

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان اختيار هؤلاء الضحايا وتعذيبهم كان يستند في حالات كثيرة الى سبب واحد هو جنسيتهم او اصلهم. وطبقا للمعلومات التي قدمتها السلطات، حوكم ١٦٤ معتقلا امام المحاكمة العرفية قبل حلها في ١٦ حزيران ١٩٩١، وقد ادين ١١٨ شخصا، منهم ٣٤٠ حوكموا غيابيا، وحكم بالاعدام على ٢٩ من المدانين. وفي اعقاب الانتقادات واسعة النطاق التي وجهها كثير من المراقبين لهذه المحاكمات، خفضت احكام الاعدام التسع والعشرون، وخفضت بعض عقوبات السجن. وحرم المتهمون الذين حاكمتهم المحكمة العرفية من الاتصال بذويهم ومحاميهم، ومن الرعاية الطبية المستقلة، وتعرض الكثير منهم للتعذيب وحرم الجميع من حق العرض بسرعة على احد القضاة. ولم يكن كثير من المتهمين يعرفون التهم الموجهة اليهم حتى حلول يوم المحاكمة. وكثيرا ما كانت التهم وجرائم امن الدولة غامضة وفضفاضة الصياغة الى الحد الذي تعذر معه اعداد الدفاع. ولم يتح للمتهمين من الوقت والتسهيلات ما يكفي لاعداد دفاعهم، وكثيرا ما كانوا لا يشاهدون الادلة المقدمة ضدهم، او يعرفون هوية شهود الاثبات. ولم يكن القضاة يتسمون بالاستقلال او بالحياد، ولم يقوموا بالتحقيق الكافي في مزعم التعذيب. كما حرم الذين ادينوا من الحق في استئناف الحكم.

ومضى التقرير قائلاً، "اما قضايا ما يزيد على ٤٥٠ متهما ممن لم تحاكمهم المحكمة العرفية قبل حلها، فقد احيلت الى محكمة خاصة اخرى هي محكمة امن الدولة التي شرعت في محاكمة "المتعاونين" المزعومين في نيسان ١٩٩٢، ورغم ادخال بعض التعديلات على الاجراءات المتبعة في محكمة امن الدولة في ايلول ١٩٩١، وفي التعديلات التي ادت الى الافراج عن ١٥٠ متهما على الاقل قبل بدء المحاكمة في ايار ١٩٩٢، فان اجراءات محكمة امن الدولة لاتحقق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وبحلول نهاية كانون الثاني ١٩٩٤، كانت محكمة امن الدولة قد ادانت ما لا يقل عن ٩٥ متهما، وقضت ببراءة ٤٧. وحكمت بالاعدام على ٢٤ من المدانين، من بينهم اثنان حوكما غيابيا. وقد اعدم احد الاشخاص، وهو مواطن عراقي، بعد محاكمة جائرة. وخففت محكمة النقض حكمين بالاعدام، الاول الى السجن المؤبد والثاني الى الحبس ستة شهور. وما تزال محاكمات العشرات الاخرى المحتجزين منذ اوائل ١٩٩١ مستمرة، وما يزال بعض الذين برأتهم محكمة امن الدولة محتجزين. واختتم التقرير بالقول" ان منظمة العفو الدولية تحث حكومة الكويت على الشروع في مراجعة قضائية لجميع حالات السجناء الذي ادينوا في اعقاب محاكمات جائرة امام المحاكم الخاصة، وتخفيف جميع احكام الاعدام التي اصدرتها، وايقاف جميع المحاكمات التي تجري في هذه المحكمة الى ان يكفل حق المتهمين جميعا في محاكمة عادلة. وتطالب منظمة حقوق الانسان بالافراج فورا عن جميع الذي حكمت المحاكم الخاصة ببرائتهم، او اسقطت التهم الموجهة اليهم وما يزالون محتجزين.

كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الكويتية كذلك الى اجراء تحقيقات محايدة ودقيقة في جميع حالات القبض التعسفي، والتعذيب، والوفاة في الحجز، والاختفاء، والاعدام خارج نطاق القضاء، واعلان نتائج هذه التحقيقات واحالة من تثبت مسؤوليتهم الى ساحة العدالة. ■

سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق على ضوء تصريحات وزير الخارجية

الانباء الكويتية - ١٩٩٤/٢/٧ - قال الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية في لقاء مع رئيس مجلس الادارة والمدير العام لـ "كونا" ورؤساء تحرير الصحف المحلية ، ان للصحافة مطلق الحرية في تناول القضايا ذات الشأن المحلي ولكن يجب علينا توخي الحرص عند الحديث عن مواضيع تتعلق بالمحيط الخارجي للكويت.

وحول توجهات سياسة الكويت الخارجية قال الشيخ صباح الاحمد انها تقوم على مرتكزات حددها سمو امير البلاد في خطابه امام مجلس الامة، الذي اكد ان ثوابت الكويت ترتكز على وجودنا الخليجي والعربي والاسلامي مع التفاعل مع العالم الذي نعيش فيه.

وان الكويت تحتل مكانة اقليمية ودولية هي اكبر من مساحتها وعدد سكانها وان المطلوب هو ان نتعرف بعمق مواقع قوتنا ونقاط ضعفنا حتى نحدد بالضبط موقعنا في العالم.

وقال الشيخ صباح الاحمد ان الكويت تبني علاقات ثقة وعلاقات مستقبلية مع العالم تقوم على العقل وليس على العاطفة.

واضاف ان السياسة مصالح ومن الخطأ الاعتقاد ان الاخرين سيقفون معنا الى الابد هكذا وعلينا ان نبني صداقتنا مع الجميع، الا انه استدرك مؤكدا في الوقت نفسه ان الكويت لايمكن لها ان تتعايش مع النظام العراقي وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

واوضح ان الكويت ليس من مصلحتها معاداة دول او شعوب على الرغم من اساءات بعض افرادها اليها.

واوضح الشيخ صباح الاحمد ان النظام العراقي الدكتاتوري هو الذي اشاع التوتر في المنطقة نتيجة لعدوانه على الكويت ولاشك ان بقاء النظام سيبقي على حالة التوتر في المنطقة.

واشار الى ان اساءات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تتمنع الكويت من التمسك بالقضية الفلسطينية وتقديم الدعم لها وهو ما فعلته طوال ٤٨ سنة الماضية.

ودعا الشيخ صباح الاحمد وسائل الاعلام المحلية الى مساندة السياسة الكويتية الخارجية الرامية الى عزل النظام العراقي.

وقال اننا يجب ان نتحرك ببعد سياسي واقعي وان نترك العواطف الشخصية جانبا لان بناء الدول والعلاقات السياسية لايتم الا من خلال بناء الاصدقاء والمحافظة عليهم.

وذكر ان الكويت يجب ان تستثمر علاقتها في العديد من الدول لعزل العراق لكي لا يحدث العكس.

واشار الى جولة مرتقبة له سيقوم بها الى دول المغرب العربي وتشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

وقال انه تم ارجاء تلك الجولة بسبب زيارة رئيس اللجنة الدولية المكلفة ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية رولف ايكيوس التي بدأها امس.

واوضح انه من المهم ان نلفت انتباه ايكيوس الى ان مسألة رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق ترتبط بصورة وثيقة بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت.

وحول العلاقات الكويتية مع ايران اكد انها جيدة ونتطلع الى تدعيمها، وقال ان الكويت تريد بناء هذه العلاقات على اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل.

العراق في قرارات المؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في جدة في الفترة ١٣- ١٥ اكتوبر ١٩٩٠

ان قرارات المؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في جدة - والكويت في ظل الاحتلال - عبرت عن ارادة كافة القوى الوطنية الكويتية حول مستقبل الكويت والعلاقة مع العراق، جاء فيها،

((اننا نعلن أننا رغم آلامنا وجراحنا وما جره عدوان النظام العراقي الآثم من المصائب والويلات على شعبنا، فاننا لانضمر للشعب العراقي الشقيق شرا ولا نحمل له حقداً، لاننا نعلم علم اليقين انه مغلوب على أمره، ينتظر ساعة الخلاص من طاغية بغداد وزمرته الباغية الذين يسومونه سوء العذاب، والذين زجوا به في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الايراني المسلم حصدت أرواح مئات الالوف من أبناء الشعبين واستنزفت مواردهما وثرواتهما الوطنية، وهم اليوم يزجون بالشعب العراقي في مجابهة خاسرة ضد العالم كله لايمكن ان يجني منها الشعب العراقي الا الدمار والهلاك وفناء المزيد من ابنائه)). وبشأن مستقبل النظام السياسي الكويتي نصت القرارات على ،

((تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية ونظامه الشرعي الذي اختاره وارتضاه، المعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٢ والذي يعتبر الدرع الواقي والضمانة الاساسية لسلامة المجتمع)).

عراقيون يرفضون تعويضات كويتية

اعلنت وكالة الانباء العراقية (اف ب. ٢٢ شباط ١٩٩٤) ان العراقيين الذين اجبروا على مغادرة منطقتي العبدلي وام قصر الحدوديتين (صارتا تابعتين للكويت) رفضوا قبول التعويضات التي عرضتها الكويت. كما نقلت الوكالة عن ناطق رسمي قوله ان "هؤلاء المواطنين الذين ارغموا على مغادرة اراضيهم وممتلكاتهم كانوا بعثوا في اذار وتشرين الاول الماضيين رسائل الى الامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الامن ابلغوهما فيها رفضهما قبول اي تعويض". وكانت اللجنة اصدرت بياناً اول من امس الاحد وصلت منه نسخة لوكالة فرانس برس جاء فيه ان الكويت دفعت ٧٠ مليون دينار عراقي كتعويض للعراقيين الذي غادروا المنطقة الحدودية الكويتية مع العراق موضحا ان هذا المبلغ وضع في صندوق انشأته الامم المتحدة لهذه الغاية. واوضحت الوكالة ان موفداً من الامم المتحدة قابل في تشرين الاول الماضي المزارعين العراقيين في المنطقة الحدودية واطلع منهم على موقفهم الرافض للتعويض عن اراضيهم وممتلكاتهم.

ويذكر ان العراق قبل في ١٥ كانون الاول الماضي للمرة الاولى اجلاء رعاياه من الشريط الحدودي الذي اصبح كويتيا بعد الترسيم الجديد الذي اقرته الامم المتحدة. ولم يعترف العراق رسميا بعد بهذا الترسيم الجديد.

فلتشرق الشمس من جديد على الشرق الاوسط

د. محمد فاضل الجمالي
(رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي)

في محاضرة القيتها في جمعية الشؤون الخارجية الالمانية في "بون" في صيف سنة ١٩٥٧ اقترحت ان تكون شمال افريقيا امتداداً حضاريا للشرق الاوسط فيشملها اصطلاح الشرق الاوسط، وذلك بفضل الدين الاسلامي الحنيف. فالبلاد العربية من الخليج الى المحيط هي من مشمولات الشرق الاوسط. ان منطقة الشرق الاوسط هي من اغنى مناطق العالم ان لم تكن اغناها (ماديا ومعنويا) بلا منازع.

انها مهد الحضارات الانسانية ومهبط الرسالات السماوية ثم انها من اغنى بلاد الارض اقتصاديا، ارض زراعية واسعة، انهار، جبال ووديان، صحارى وبترول، معادن، طقس حار ومعتدل، شمس مشرقة الخ. . . شعوب ذكية يعوزها التكوين الصحيح..

للمرء ان يتساءل كيف اصبحت هذه البلاد التي اسبغ عليها ربنا سبحانه هذه النعم مركزاً لسفك الدماء والخصومات والحروب والنقم؟ الا تدل هذه الاحوال المتردية على كفر الانسان المعاصر بنعم الله تعالى على ابناء هذه الاقطار؟ اجل انه الجهل والكسل والطمع والفساد والانانية والكذب والرياء والجبن وانعدام الثقة المتبادلة وقصر النظر (وكلها علل اخلاقية) هي وراء المآسي التي نعيشها في الشرق الاوسط اليوم. ولو عدنا الى العوامل النفسية والاجتماعية والسياسية المؤدية الى هذه الحالة لوجدنا انها عوامل داخلية بالدرجة الاولى استدعت الاجنبي وسيطرة الاجنبي. فلو كان الجسم العربي-الاسلامي صحيحا قويا ينعم بالمناعة لما استطاع الاجنبي ان يعتدي على الحق العربي والكرامة العربية في كل من فلسطين ولبنان وليبيا والعراق والسودان والصومال. ولما استدعت دول عربية الحماية العسكرية من دول اجنبية. ولما صرفت بلايين الدولارات في اقتناء الاسلحة الفتاكة عوض ان تصرف في مساعدة البلاد المحتاجة وفي سبل الاعمار والثقافة.

ولسائل ان يسأل ومن اين جاءنا الضعف الداخلي وفقدان المناعة؟ لقلت انه ناشيء من اهمالنا تعاليم القرآن الكريم الداعية الى التحلي بالايمان وبالفضيلة وبالعلم الصحيح وبالعمل الصالح. . التعاليم الداعية الى التحلي بالصبر وبالتآخي والتعاون والرحمة والاحسان. ان جهازنا التربوي في العالم العربي خاصة والاسلامي عامة يحتاج الى اعادة نظر جذرية. انه قليل الاهتمام بالناحية الاخلاقية-الروحية في تكوين الانسان، انه يؤكد الناحية النظرية ويهمل التطبيق، فالافكار لا ترافقها افعال، انه موسوعي لفظي حفظي اكثر منه مغذيا لحب البحث عن الحقيقة وحب الاكتشاف، انه يؤكد الاتباع وقل ما يعنى بالابداع، انه ضعيف في غرس العزة القومية ومعرفة الهوية العربية الاسلامية الانسانية، انه يحتاج الى الاهتمام بالاتقان وممارسة الصدق في القول والاخلاص في العمل.

انه لايربى للانتاج وكسب الرزق الحلال بل للأتكال على الدولة والبحث عن اعمال تستدعي الجلوس على الكرسي وراء المنضدة، ولذلك نشاهد كثرة العاطلين من خريجي الجامعات وكثرة الناقمين والمشاغبين. . والى جانبهم جمهور امي تقوده الافلام الرخيصة والدعايات المضللة، ومن وراء ذلك كله اصبحنا "امة لا تنتج ما تأكل، ولا تنسج ما تلبس" (جبران خليل جبران في "بستان النبي") ونحن نضيف "ولا تصنع ما تركب". اصبحنا عالة على الغرب وتحت رحمة البلاد المصنعة التي تزدهر فيها التقنيات والبحوث العلمية الدقيقة، لم اتعجب حين سمعت وقرأت مؤخرا ان اسرائيل قدمت هدية لمصر لقاء جهودها من اجل السلام خريطة جيولوجيه لسيناء، هي نتيجة ابحاث علماء بني اسرائيل اثناء احتلالهم لسيناء !! ان صح ذلك نتساءل اين علماء الجيولوجيا المصريون، ولم لم يعدوا هذه الخريطة قبل احتلال اسرائيل لسيناء ؟ ومن مفاخر مصر انها انجبت الجراحين في جراحة القلب في العالم فأين علماؤها في طبقات الارض؟

ان اوضاعنا المتخلفة تربويا هذه ادت الى تغلب الغرب في الحرب العالمية الاولى على الدولة العثمانية فازالتها من الوجود. وقامت بعد زوالها تركيا الحديثة وعشرين دولة عربية فئات من الدولة العثمانية وكل منها تصلح ان تكون لقمة سائغة للغرب، وهذا ما حصل فعلا فقد تم استيلاء الغرب على البلاد العربية كلها (تقريبا) بعد الحرب العالمية الاولى بعنوان الحماية او الاستعمار المباشر، فقامت ثورات وطنية وقدمت تضحيات بشرية من اجل تحرير البلاد العربية واتحادها، فتحررت معظم البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسست جامعة الدول العربية ولكن الاقطار المجزأة، لم تتحد ولم تكون قوة عالمية يعتد بها، بل بقيت تتصارع فيما بينها على الحدود وعلى الزعامات وعلى كراسي الحكم فقدمت للبلاد الاجنبية الدعوة لأن تتدخل وتشارك في توجيه سياساتها الداخلية والخارجية.

ولما قامت الحرب الباردة بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، انقسم الصف العربي فسارت بعض البلاد العربية في ركاب المعسكر الغربي وسار البعض الاخر (بدعوى عدم الانحياز) في ركاب المعسكر السوفييتي، وكلاهما (المعسكر الغربي والاتحاد السوفييتي) يرعيان الصهيونية كل لدوافع خاصة به، وقد سبق ان شبهنا الصهيونية بأمراة حسناء تنتقل من زوج الى آخر، فبعد المانيا القيصرية انتقلت الى فرنسا ومنها الى بريطانيا ثم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وهاهي تغازل اليابان والصين وكوريا الشمالية. والكل يحبونها ويعشقونها، وفي يومنا هذا تعامل الولايات المتحدة اسرائيل كحليف وشريك لها في الحقل الدولي، في مكافحة الشيوعية بالامس وفي الهيمنة على البلاد العربية واستغلالها اقتصاديا اليوم.

لما اشتدت الحرب الباردة بين العملاقين في الخمسينات لم يتفق العرب على اتباع سياسة موحدة، فالعراق والسعودية ولبنان والاردن كانت صراحة او ضمنا تقف الى جانب المعسكر الغربي، اما مصر وسورية فلم تتخذ موقفا واضحا بدعوى عدم الانحياز وفي الحقيقة ان مصر اعتبرت دولة منحازة الى الجانب الشيوعي بعد صفقة السلاح

من تشيكوسلوفاكيا وتدويل القنال. . وعلى كل فكان الجانب العربي ضعيفا امام العدوان الثلاثي على مصر وبعد نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ استولت اسرائيل على كل فلسطين وسيناء والجولان وجنوب لبنان، واكتسبت بذلك مقاما سياسيا مرموقاً.

العراق الملكي وانقلاب ١٩٥٨

كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي ابدت انحيازها الى الجانب الغربي بتوقيعها "ميثاق بغداد" ولم يعرف الكثيرون من الباحثين بان العراق استغل عضويته في الميثاق هذا لدرء الخطر الصهيوني عن الحق العربي في فلسطين، وانه توصل الى اتفاق مع وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس على حل القضية الفلسطينية عن طريق الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب القرارات الصادرة من الجمعية العامة لسنتي ١٩٤٧، ١٩٤٨ كان ذلك في السفارة العراقية في انقرة بمناسبة اجتماع ميثاق بغداد فيها عام ١٩٥٨.

كاتب هذه السطور يحتمل ان هذا الاتفاق مع جون فوستر دالاس قد يكون احد العوامل المؤدية الى قيام الانقلاب العراقي على العهد الملكي عام ١٩٥٨ فقد تعاونت القومية العربية مع الصهيونية ومع الشيوعية في احداث ذلك الانقلاب، والمستفيد الاول من ذلك هو اسرائيل. قويت اسرائيل في الولايات المتحدة واصبح لها نفوذ في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة (في الكونغرس، في وزارة الخارجية، في رئاسة الجمهورية) واصبح من اهداف السياسة الامريكية (المتصهينة) اضعاف الدول ذات الامكانات العسكرية في المنطقة لكي تبقى اسرائيل اقوى من الجميع، فقسمت الدول العربية الى قسم يسير في ركابها وقسم مناوىء لها ودبرت بمساعدة الدول العربية الحليفة لها حرب ايران والعراق التي دامت ثمان سنوات، ثم حرب الخليج الثانية بين العراق والدول الحليفة للولايات المتحدة حتى شلت الجهاز العسكري في العراق وسحقت شعبه.

وبعد ان تم لها ذلك بدأت بالدعوة الى السلام الذي تستهدف منه استسلام المنظمة للتفوق العسكري الاسرائيلي وفتح اسواق البلاد العربية في وجه الصناعة والبضاعة الاسرائيلية.

عملت الولايات المتحدة بالاشتراك مع اسرائيل على تشتيت الدول العربية وتشتيت الفلسطينيين وتفتيت الحق العربي في فلسطين في عملية السلام، انها تتعامل مع كل دولة عربية على حدة، انها تتعامل مع جزء من الشعب الفلسطيني وتستبعد اجزاء، انها تفتت القضية الفلسطينية وتعالج قضاياها في شتى انحاء العالم من الصين الى كندا عبر اوربا وشمال افريقيا كل هذا سراب ولم نحصل على ماء بعد سنتين من اللقاءات.

ولما يئست منظمة التحرير الفلسطينية من التوصل الى حل منصف بمساعدة الدول العربية الحليفة لامريكا، ولما منع عنها الدعم المادي من الدول العربية اضطرت الى الوصول الى اتفاق سري مع اسرائيل في بلاد النرويج وهو ما يدعى "غزة واريحا اولا" اما هدف اسرائيل من هذا الاتفاق ففيه الظاهر وفيه الباطن. اما الظاهر فان اسرائيل تريد كسب الرأي العام الدولي والمساعدات الدولية التي تحتاج اليها باعتبارها دولة محبة للسلام، واما الخفي فانها تريد التخلص من الاتفاقية ومن المقاومة المعارضة للاتفاقية لتدع الفلسطينيين يقتل بعضهم بعضا. فترجع اسرائيل عن تنازلها للجانب العربي ويأتي حزب معارض فيطرد الفلسطينيين من المنطقة ويسوقهم الى الوطن البديل (الاردن).

اما اذا تغلبت الحكمة لدى الفلسطينيين ووحدوا صفوفهم فقد تصبح الدولة الفلسطينية واسطة للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي في العالم العربي فاسرائيل رابحة من وراء هذه الصفقة سواء نجحت ام لم تنجح. يعتقد الكثيرون ونحن منهم بان الوضع العربي الشرق اوسطي هبط الى الحضيض وقد وصل السكين العظم وبلغ السيل الزبى، فلا بد من يقظة عربية شاملة ونهضة تعيد للعروبة امجادها وللاسلام عزته ونوره. المهمة ليست بسيطة انها تتطلب جهودا جبارة للنهوض بالانسان العربي خاصة والمسلم عامة.ان اتحاد الدول العربية وجمع شمل العرب يتطلب انهاء الخصومات بين العراق وايران وبين العراق ودول الخليج وبين العراق وسورية وبين الكويت والدول التي لم تؤيد حرب الخليج.

ثم انها تتطلب العمل لغرس العزة القومية والتشرب بالقومية العربية والاخلاقية الاسلامية والتفتح على العالم بروح ايجابية خالية من التعصب الديني او المذهبي او العنصري او القبلي او العقائدي والتمسك بالشرعية الدولية التي تحترم الحق والقانون وحقوق الانسان.

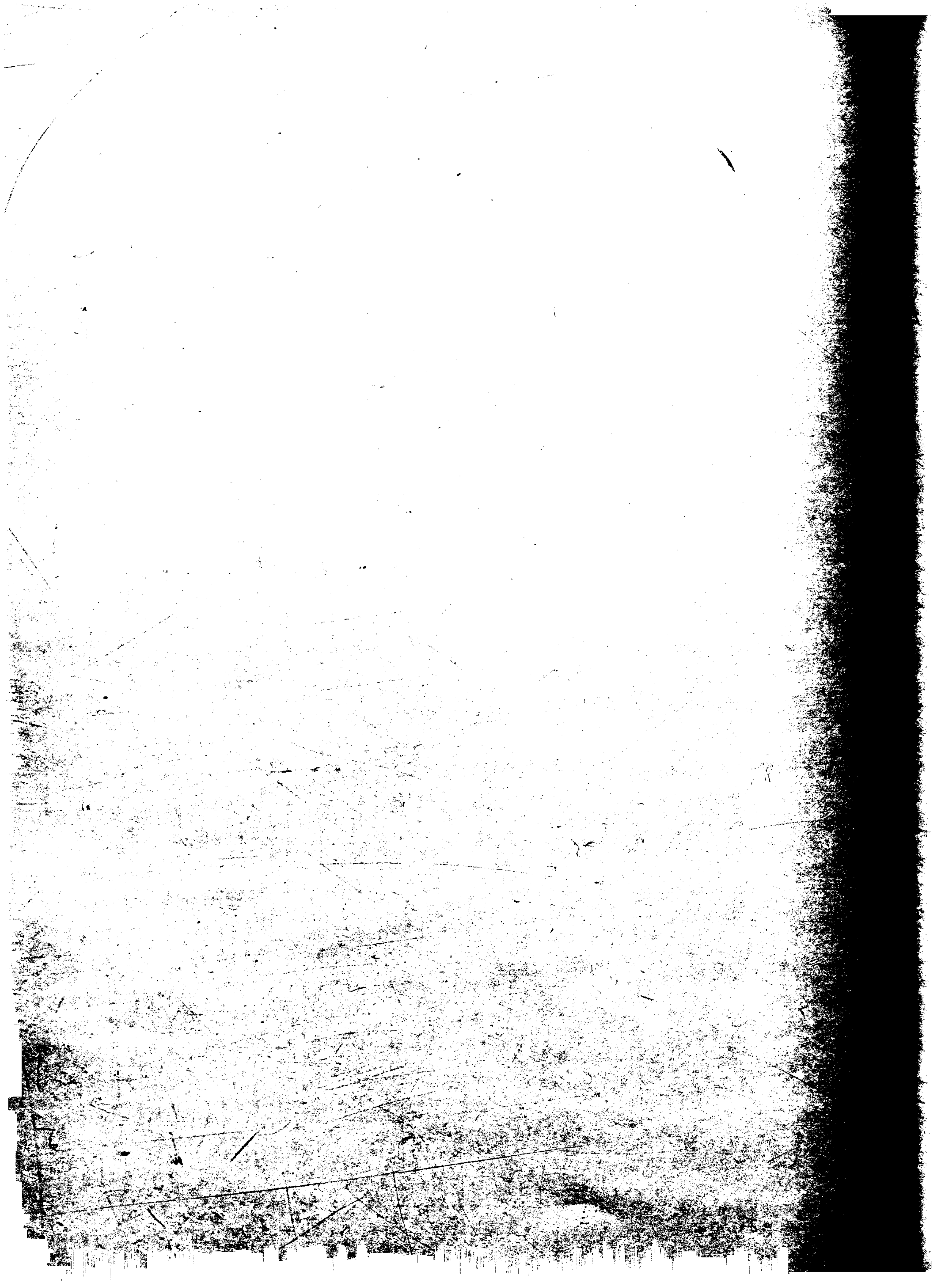
ولتشرق علينا شمس حضارة جديدة يتولى فيها العرب حمل رسالة التوحيد والاخاء والعدل الى البشرية جمعاء، وتتعامل الدول فيما بينها على اساس الند للند، لا سيد ولا مسود،او آمر ومأمور، فيعيش الجميع "بعالم واحد" له "رب واحد" ومقاييس اخلاقية واحدة و "علم واحد" يصبح اداة خير ورفاه للانسانية جمعاء وليس اداة افناء وهلاك للخليقة والبيئة.

ولنتذكر دوما قوله تعالى (. . ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم) صدق الله العظيم.

اول تعويضات حرب الخليج يبدأ صرفها في ابريل (نيسان) ١٩٩٤

جنيف -اف ب، اعلنت الامم المتحدة (الخميس ١٩٩٣/١٢/١٦) انها ستبدأ بدفع التعويضات لضحايا الغزو العراقي للكويت التي تبلغ ثلاثة الى خمسة ملايين دولار اعتبارا من نيسان ١٩٩٤.

وصرح امين سر لجنة التعويضات كارولوس الزامورا ان هذه التعويضات التي سيتم اعداد لائحة بها اعتبارا من شباط المقبل تشمل الاشخاص الذي قتلوا او اصيبوا بجروح خطيرة (اي الفئة ب). وهذه التعويضات تبلغ ٢٥٠٠ دولار لكل شخص وتصل الى عشرة الف دولار للعائلة الواحدة. ويذكر ان مجلس الامن شكل منذ سنتين هذه اللجنة التي في حوزتها الان ٢٩ مليون دولار نصفها من مساهمات خاصة ونصفها الاخر من الودائع العراقية المجمدة في الولايات المتحدة. ومعظم المسجلين في الفئة ب هم من الكويت والاردن الى جانب ١٧ دولة اخري معنية (استراليا والبحرين والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايران واليابان وكينيا وموريشيوس ونيوزيلندا وباكستان وبولندا وسريلانكا والجمهورية التشيكية وتايلاند ويوغوسلافيا السابقة).



الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review

No. 28

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 28 - April 1994

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق

السنة الثالثة - نيسان/أبريل ١٩٩٤

رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

العقوبات الاقتصادية عصا امريكا الغليظة في التعامل مع عراق اليوم والغد

د. غسان العطية

بانهيار السوفيات دخل العالم مرحلة جديدة تمثلت بأحادية القطب الاعظم-امريكا، واستخدم تعبير النظام العالمي الجديد للتدليل على هذه الظاهرة. كانت حرب الخليج الثانية نموذجاً فريداً لنجاح امريكا كقائد اوحد في توجيه دفة الصراع، فقد استطاعت اشراك اكثر من ثلاثين دولة لفرض قرار انسحاب العراق من الكويت.

واصبحت الامم المتحدة احدى اهم ادوات هذا النظام الجديد، واعتبر نجاحها في التعامل مع غزو العراق للكويت كنموذج للنجاح بعد تاريخ طويل من الفشل. وتزداد اهمية هذا النجاح بالنسبة للامم المتحدة وامريكا، في ضوء تجاربهما اللاحقة في الصومال وهايتي والبوسنة والتي اتسمت بالفشل او على احسن تقدير بالتعثر.

كما افرزت حرب الخليج الثانية سلاحا - قديم جديد- هو العقوبات الاقتصادية. وفي الوقت الذي لم يعول على هذا السلاح في فرض انسحاب العراق من الكويت، الا انه يستخدم اليوم بحزم لفرض ارادة الامم المتحدة وبالتالي امريكا على العراق، ونجاح هذه الاداة على الصعيد العراقي ستكرس العقوبات الاقتصادية كاحدى اهم ادوات الامم المتحدة في فرض ارادتها. وهو الامر الذي شجع على فرض العقوبات الاقتصادية على الصرب، وتفكر جديا امريكا في استخدام ذات العقوبات على كوريا الشمالية من اجل منع تسلحها النووي.

ومن تداعيات سقوط السوفيت، اصبح لقرارات مجلس الامن بعض الاسنان القوية، فبعد سنوات من العجز في تنفيذ تلك القرارات بسبب الصراع الامريكي-السوفيتي اتخذ قراري الحرب والعقوبات بغطاء الفصل السابع من الميثاق الذي يجيز استخدام القوة لفرضهما.

واذا كانت عملية استصدار قرار من مجلس الامن تحتاج الى الكثير من الجهد الدبلوماسي وخاصة في اقناع الدول صاحبة حق النقض، فان تعطيل او الغاء قرار سبق وان صدر يصبح بذات الصعوبة ان لم يكن اكثر وذلك لان الظروف اللاحقة والمستجدة في حياة القرار تعطي تفسيرات متنوعة لمعنى ذلك القرار.

وان قرارات مجلس الامن بشأن العراق خير نموذج على هذا التباين. حيث اصبحت لهذه القرارات وبالذات قرار العقوبات حياة خاصة به تتجاوز الظروف التي احاطت بأصداره.

فقرار الحصار الاقتصادي اتخذ اصلا من اجل فرض انسحاب العراق من الكويت، ومن ثم تطور الامر بعد نشوب الحرب ليدخل في صلب قرار وقف اطلاق النار ٦٨٧ (٣ نيسان ١٩٩١). وحددت الفقرة ٢٢ منه شروط رفع حظر تصدير النفط العراقي (وليس رفع كافة العقوبات) بتنفيذ الفقرة ١٩ (الخاصة بالتعويضات) و الفقرات ٨،٩،١٠،١٢،١٣ (الخاصة بتدمير الاسلحة الكيمياوية والباليستية والنووية ذات الدمار الشامل).

ثم صدر قرار ٧١٥ (١١ أكتوبر ١٩٩١) بشأن الرقابة المستقبلية لضمان تنفيذ قرارات تدمير الاسلحة العراقية ذات التدمير الشامل.

الفهم الامريكي لقرارات الحصار

استجاب العراق حسب ادعائه لكافة هذه الشروط، او معظمها حسب رأي معظم الدول الاخرى، ولكن مع ذلك يواجه العراق مرة تلو الاخرى برفض امريكا وبالتالي مجلس الامن تنفيذ الفقرة ٢٢.

ان افادة مساعد وزير الخارجية الامريكية الجديد، روبرت بلترو امام لجنة العلاقات الخارجية برئاسة لي هاملتون (١٩٩٤/٣/١)،

توضح بعض ابعاد الموقف الامريكي في قرارات الحظر.

حيث يتساءل لي هاملتون باكثر من صيغة ما الذي يجب ان يفعله العراق من اجل رفع الحظر؟ وهل ان الولايات المتحدة تريد شيء اكثر من تنفيذ القرارات المتعلقة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل حتى توافق على رفع الحظر النفطي عن العراق؟ وهل يتوجب على العراق التقيد بتنفيذ قرار ٦٨٨ الخاص بحقوق الانسان ليرفع عنه الحظر النفطي؟

يأتي الرد غامضا ورافضا الالتزام بأي جواب محدد، فيقول بلترو "انا متردد في الاجابة على هذا السؤال" او "اعتقد بان الاوان لم يزل مبكراً لتحديد ذلك بالتفصيل".

ان "الغائب الحاضر" في رد بلترو، يصبح جليا في مداخلة مارتن انديك، مساعد الرئيس بيل كلينتون لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا وعضو مجلس الامن القومي، وذلك في مناظرة عن استراتيجية امريكا تجاه العراق وايران عقدت باحدى قاعات مجلس الشيوخ في ٢٥ شباط ١٩٩٤. اكد انديك اعتماد امريكا سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران، وان العقوبات الاقتصادية تسبب "تاكلا في قاعدة صدام" وانها ادت الى خمس محاولات انقلابية في الشهور الستة الاخيرة مما يبين ان "عقوباتنا بدأت في التأثير".

وتلقي التقارير التي تقدم بها خبراءُ سياسيون، الى اللجنة الفرعية لاوربا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي في جلسته في ٢٣ شباط ١٩٩٤ لبحث سياسة امريكا تجاه العراق ونظام صدام حسين، المزيد من الضوء،

- في تقريره اعتبر الباحث غراهام فولر ان مشكلة العراق "هي ليست فقط صدام حسين، بل حزب البعث الذي ساعد على بروزه وسانده، ولن يكون هناك تغيير مهم في العراق حتى يذهب البعث مثلما ذهب الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي". واكد غراهام فولر على ضرورة التشدد بفرض الحظر، رغم الصعوبات المتزايدة بسبب انصياع العراق لقرارات الامم المتحدة، خصوصا في مايخص التسلح. واعتبر ان موقف الولايات المتحدة الحالي بـ "عدم افصاحها عن رغبتها في اسقاط صدام" ادى الى تكهنات في المنطقة بان واشنطن "تفضل بقاء صدام في السلطة كمبرر وجودها في الخليج"، وان النظام العراقي يساهم في اذاعة هذه "الاسطورة".

وعن مستقبل العراق يرى فولر على الولايات المتحدة ان تعلن "دون لبس" رغبتها في رؤية نظام ديمقراطي في العراق، وان تفهم "اي قائد عسكري يقضي علي صدام" بان لانهاية للمأزق الذي يعيشه العراق ولا الغاء كامل للعقوبات الا باقامة وضع ديمقراطي.

- وتذهب لوري ميلوري، الصحفية المختصة بشؤون الشرق الاوسط لتؤكد امام اللجنة ضرورة تشديد الحصار الى ان يتم اسقاط صدام حسين وتقترح مزيداً من القيود كمنع صادرات العراق النفطية الى الاردن، وبالمقابل مد المعونات ورفع الحصار عن كردستان العراق.

- ويشارك الخبير الاسرائيلي اماتسيا بارام، الاخرين في الدعوة الى سياسة امريكية واضحة تجاه اي حكم يخلف صدام حسين. ويقول ان على واشنطن ان تضع شرطين اساسيين للتعاون مع اي نظام جديد، هما حقوق الانسان وتحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية.

الا انه يضيف ان جذور العنف والتسلط في الوضع العراقي تعود الى ما قبل عهد البعث، ويعزو هذا جزئيا الى ان "العسكريين العراقيين شكلوا تاريخيا مؤسسة عدوانية متشددة قوميا، وعندما تلاحمت مع نظام حزب البعث العدواني والمتشدد بدوره مع شخصية صدام حسين اوصلت العراق الى وضعه الحالي".

ويرى ان نفوذ المؤسسة العسكرية هذه سيستمر حتى اذا اقيم في العراق نظام ديمقراطي صديق للغرب. وانها ستلعب دورا حاسما في تحديد موقف النظام الجديد من التسلح غير التقليدي. لهذا يعتبر ان على المجتمع الدولي عدم رفع العقوبات الا بعد توضيح امكان فرضها من جديد في حال العودة الى هذا النوع من التسلح.

ان الاصرار على العقوبات الاقتصادية يشكل القاسم المشترك بين مختلف التيارات السياسية الامريكية لمواجهة نظام صدام حسين، خاصة وانه سلاح رخيص الكلفة بالنسبة لواشنطن وبذات الوقت ثمين في عوائده السياسية.

ويخفي هذا النهج السياسي، كما اوضحت الباحثة فيبي مار- من خبراء البنتاغون الرئيسيين - ثلاث خيارات وهي، الاستمرار في العقوبات حتى سقوط نظام الحكم، او اعتماد العقوبات وسيلة لمنع النظام من الحصول على ما يكفي من الاموال للعودة الى التسلح التقليدي وغير التقليدي على المستوى الذي كان عليه وينهي بذلك قدرة صدام على تهديد الخليج. اما الخيار الثالث، وهو الخيار الرسمي من قبل الامم المتحدة، وهو استعمال العقوبات لضمان تغيير في سلوك العراق، اي اجباره على الانصياع لقراراتها.

ان المواقف والتصريحات الامريكية الرسمية وغير الرسمية لم تحدد - عن قصد- خيارها، وتركت الابواب مفتوحه لكافة الاحتمالات مستفيدة من هذا الغموض للتحرك على مختلف الاصعدة (الامم المتحدة، النظام العراقي، الخليج، المعارضة العراقية).

ولكن عدم سقوط صدام حسين في انقلاب عسكري في المنظور القريب، ونجاحه في اقناع غالبية اعضاء مجلس الامن بتنفيذ العراق كافة قراراته الخاصة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، فان الولايات المتحدة ستواجه احد الخيارين ، الابقاء على العقوبات اعتمادا على حق الفيتو في مجلس الامن، او رفعها في النهاية تاركة صدام حسين في السلطة.

خيارات صدام حسين امام استمرار الحصار

ان قرار الحظر الاقتصادي على العراق تجاوز البعد القانوني لياخذ بعدا سياسيا تجاوز ازمة الكويت او تدمير اسلحة العراق الكيمياوية والنووية ليصبح اداة بيد الولايات المتحدة وبريطانيا في تقرير مستقبل العراق، الامر الذي يتجاوز صلاحية القرارات اصلا.

- ان تخبط صدام حسين في التعامل مع قرارات الحظر، وفيما بعد تلكؤه في تنفيذها ساعد امريكا على اصدار المزيد من القرارات المتشددة على العراق، كقرار ٧١٥ الخاص بالرقابة المستقبلية. ولكن سياسة بغداد اخذت منحىً مختلفا بعد مجيء ادارة كلينتون للحكم، حيث اخذت بغداد تتجاوب مع تنفيذ قرارات مجلس الامن بأمل رفع الحظر الجزئي عن صادراتها النفطية، كما ان اعلان كلينتون عن فك الارتباط بين أزاحة صدام حسين وتنفيذ قرارات مجلس الامن، شجع هذا الاخير على الاستجابة لتنفيذ تلك القرارات.

- التزام بغداد تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن تدمير الاسلحة خلق بعض الثغرات في الموقف الدولي، كما استفاد صدام من اختلاف العديد من الدول الاعضاء في مجلس الامن مع تحميل

الولايات المتحدة لهذه القرارات مضامين سياسية تتجاوز النص. فروسيا والصين وفرنسا متفقة بان إكمال تدمير اسلحة العراق كاف لتنفيذ البند ٢٢ القاضي برفع الحظر الجزئي عن صادرات النفط. خاصة وان بعض الدول مثل فرنسا وروسيا والصين وتركيا غير معنية بالنظام السياسي الحاكم في بغداد بقدر مراعاة مصالحها الاقتصادية المتضررة من استمرار الحظر على العراق.

- لجأ صدام حسين، من اجل الضغط على اعضاء مجلس الامن، الى لغة التهديد (خطاب صدام ١٩٩٤/٣/١٢، في اجتماع الوزراء، وكذلك مذكرة طارق عزيز لمجلس الامن)، مرفوقا بحملة دبلوماسية واعلامية واسعة من اجل رفع الحظر الجزئي عن العراق.

- لغة التهديد كان لها اثر سلبي على اعضاء مجلس الامن، بما فيهم فرنسا، حيث اصروا على ضرورة التزام بغداد تنفيذ قرارات المجلس دون قيد او شروط، ومع ذلك كانت هناك اطراف دولية واقليمية تسعى لرفع الحظر عن العراق، ولو بشكل جزئي. ولكن الموقف الامريكي والبريطاني بقي متشددا حيال هذا الموضوع. فأبقى مجلس الامن (١٩٩٤/٣/١٨) قرار الحظر، ولكن مع تطور جديد تمثل في اختلاف بعض الاعضاء بالذات روسيا وفرنسا مع امريكا وبريطانيا في تقييم مدى استجابة بغداد في تنفيذ قرارات المجلس.

وردا على تهديدات بغداد، قال سفير الولايات المتحدة لدى الكويت ادوارد غنيم (١٩٩٤/٣/٢٧) ان واشنطن سوف لا تنتظر صدام حسين حتى يجتاز الحدود الكويتية في المستقبل، لكنها ستتحرك بقوة عند اي مؤشر لنيات عدوانية.

ان خيارات صدام حسين محصورة بين الاستمرار بالتجاوب مع تنفيذ قرارات مجلس الامن مادام هناك امل بفك الحصار في المستقبل، او المواجهة -استنادا لنظرية الغريق لايخشى المطر- في حالة الوصول لقناعة بانه لا امل بفك الحظر ولا قدرة له على الصمود اقتصاديا. وقد يكون في يد صدام بعض الاوراق غير المكشوفة او المعروفة، من غزو او ارهاب ولكن اي عمل من هذا النوع يعني تعريض الشعب العراقي لمزيد من المعاناة وقد يرهن مستقبل البلد لعقود طويلة قادمة.

اعتبر صدام حسين التطور المتمثل بالاختلاف بين اعضاء مجلس الامن، كافيا للاستمرار في تنفيذ قرارات مجلس الامن، بامل كسب الجولة القادمة. فاصدر بيانا (٢٩ آذار ١٩٩٤) رسميا جاء فيه انه سينتظر لمدة شهرين قبل اتخاذ قرار بخصوص تغيير اسلوبه لانهاء العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة عليه. وقال البيان "ان الشهرين المقبلين سيمثلان اهمية بالغة وان حزب البعث ومجلس قيادة الثورة سيتمكنان بعد شهرين من اتخاذ قرارات ملائمة".

وامام مأساة الحصار التي يعاني منها العراق، يقف ابناء البلد مسلوبي الارادة بين نظام مستبد اعتبر وجوده اهم من العراق، وبين معارضة يدعمها الغرب، تراهن على الحصار والامريكان للوصول الى السلطة. اما الاحزاب والقوى السياسية غير المتحالفة مع امريكا، فان معظمها يعيش معارك وهمية ضد بعضها البعض، مستبدلاً خلاص العراق بانتصارات حزبية ضيقة ؛؛؛ ■

قرر صدام حسين الانتظار شهرين قبل تغيير اسلوبه

رويتر- ٢٩ آذار ١٩٩٤، خفف العراق من موقفه المتشدد ضد مجلس الامن في وقت متأخر من مساء الاحد قائلا انه سينتظر لمدة شهرين قبل اتخاذ قرار بخصوص تغيير اسلوبه لانهاء العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة عليه.

وقال بيان رسمي صدر بعد الاجتماع بين الرئيس العراقي صدام حسين وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء الذي ترأس وفدا عراقيا الى الامم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر انه حدثت تطورات ايجابية وهامة لدى دوائر مؤثرة في مجلس الامن.

وقال البيان ان الشهرين المقبلين سيمثلان اهمية بالغة وان حزب البعث ومجلس قيادة الثورة سيتمكنان بعد شهرين من اتخاذ قرارات ملائمة.

واضاف قوله ان الوفد العراقي توصل الى ان هناك دوائر في مجلس الامن قد تتحول الى اغلبية بدأت تشعر بقسوة الحصار المفروض على الشعب العراقي.

واستطرد قائلا ان هذه الدوائر تقوم بتسجيل وتقييم تنفيذ العراق لالتزاماته وفقا لقرار الامم المتحدة رقم ٦٨٧.

وقال البيان ان مثل هذه التطورات يجب ان تستغل وان تلقى تشجيعا في غضون الشهرين المقبلين لانهاء العقوبات الموجهة ضد العراق.

وكان مجلس الامن اتفق في اجتماعه في ١٦ اذار على الابقاء على العقوبات المفروضة ضد بغداد بعد الاجتياح العراقي للكويت في اب عام ١٩٩٠. ولكن الاعضاء دائمي العضوية انقسموا فيما بينهم حول صياغة البيان الرسمي ومن ثم لم تصدر اي بيانات.

وكانت روسيا والصين وفرنسا ترغب في تعديل الصياغة بحيث تعكس تعاون العراق مع لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة مسؤولة عن ازالة اسلحة الدمار الشامل وفقا لشروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١ بينما رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا تغيير الصياغة.

ويجتمع مجلس الامن مرة اخرى لمناقشة تجديد العقوبات ضد العراق في منتصف ايار القادم.

السفير الامريكي في الكويت: واشنطن لن تنتظر صدام الى ان يجتاز الحدود الكويتية مستقبلا

الكويت- (١٩٩٤/٣/٢٦) قال سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى الكويت ادوارد غنيم ان الولايات المتحدة لن تنتظر صدام حسين حتى يجتاز الكويت في المستقبل، لكنها ستتحرك بقوة عند اي مؤشر لنيات عدوانية عراقية.

واضاف غنيم في لقاء خاص مع الصحافة الكويتية لمناسبة انتهاء خدمته في الكويت "نحب ان نخبر صدام بان الكويت، بمساعدة الولايات المتحدة واصدقائها، ستكون قادرة على مواجهة العدوان"، وعبر عن قناعته بانه "في حال استمرار الضغط على النظام العراقي، فان عناده سينهار وينصاع في النهاية لقرارات الامم المتحدة".

تجديد فترة العقوبات الاقتصادية على العراق، خلاف في مجلس الامن على شروط رفع العقوبات

طارق عزيز يلمح الى استعداد بغداد لمناقشة مسألة الحدود العراقية ـ الكويتية

وكالات، الحياة، الجمعة ١٩٩٤/٣/١٨ نيويورك-، طالب نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز مجلس الامن بان "ينفذ فورا من دون اي شرط" الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ الخاصة برفع الحظر النفطي على العراق، ولمح الى استعداد بغداد لمناقشة مسألة ترسيم الحدود الكويتية-العراقية "طبقا للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ولميثاق الامم المتحدة".

واعلن السفير البريطاني لدى الامم المتحدة سير ديفيد هانيه ان مجلس الامن "انتهى من مراجعة العقوبات المفروضة على العراق" واتفق على عدم وجود ما يدعو الى اي تغيير في تطبيق العقوبات. لكن رئيس المجلس للشهر الجاري، سفير فرنسا جان برنار ميريمية اعترض على تصريحات هانية واكد ليل الاربعاء-الخميس ان المجلس "لم ينته من النظر" في العقوبات "وصحيح ان الشعور العام هو ان الوقت لم يحن لرفع العقوبات لاسباب مختلفة، لكن هناك اعتبارات اخرى. . والمحادثات جارية".

واكد ان "بعض الوفود في المجلس عبر عن رغبته في الاستمرار في المحادثات في شكل اشمل مع الاخذ بالاعتبار العناصر الجديدة". وجاءت تصريحات هانية وميريمية لتعكس الاختلاف في مواقف اعضاء مجلس الامن من مسألة شروط رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ غزوه الكويت. واشار ميريمية الى ان احد العناصر الجديدة التي طرأت على المراجعة الدولية للعقوبات (كل ٦٠ يوميا) هو الرسالة المطولة التي وجهها طارق عزيز الى رئيس المجلس، وعرضت مواقف العراق بالتفصيل. لكن السفير البريطاني اعتبر الرسالة ناقصة لجهة عدم الاشارة الى سيادة الكويت وقال ان "الرسالة اساءت الى (هدف العراق) اقامة حوار" مع مجلس الامن. وزاد مشيرا الى اسلوب الوفد العراقي وفحوى الرسالة، ان مجلس الامن يشمئز عندما يجرب العراقيون اسلوب التهديد وفرض شروط على امتثالهم لقرارات المجلس. واكد ان المجلس يصر على الامتثال العراقي الكامل من دون اية شروط مسبقة.

وسلم طارق عزيز الى رئيس المجلس رسالة من ٩ صفحات عرضت المواقف العراقية لمناسبة زيارته لنيويورك كرئيس للوفد العراقي السياسي والفني "ولقائي معكم ومع اعضاء مجلس الامن وقرب موعد المراجعة الدورية" للعقوبات الدولية.

وعكست الرسالة لهجة تصعيد ضد اللجنة الخاصة المكلفة ازالة الاسلحة العراقية المحظورة التي ترأسها السفير رالف ايكوس، واتهامها بالتلكؤ لجهة تحديد برنامج زمني ومواعيد لتطبيق الرقابة الدولية الطويلة الامد على تسلح العراق.

وجاء في الرسالة ان موقف اللجنة الخاصة فحواه انها "ستتأخر في تقديم التقرير الخاص بامتثال العراق للقسم المتعلق بالاسلحة من القرار ٦٨٧، والذي في ضوئه ينظر المجلس في الفقرة ٢٢ من القرار" التي تنص على رفع الحظر النفطي.

واعتبر طارق عزيز في رسالته ان "الحجج والذرائع ذات الطبيعة الفنية التي تستخدم لتبرير هذا التصرف لاتستند الى اساس، فلا يوجد اي سبب فني يدعو اللجنة الخاصة الى عدم الاعلان رسميا عن بدء (تطبيق) خطة الرقابة" الطويلة الامد.

ووصف هذا الموقف بانه "موقف سياسي متعمد" وراءه "اطراف معينة في المجلس لاتريد رفع الحصار عن العراق، وتريد ان تفرض عليه شروطا لا علاقة لها بقرارات المجلس". وتابع ان "مسالة استمرار الحصار لايجوز ان تصبح لعبة ديبلوماسية او سياسية" مشيرا الى ان "المدة والمواعيد التي يعتبرها الافراد او الدول لعبة سياسية" هي بالنسبة الى العراق "مسألة حياة او موت".

واضاف : "بعد هذه التجربة الواضحة، العراق ليس مطمئنا الى ان المجلس، بسبب ضغط دول معينة سيفي التزماته بعدما وفى العراق الالتزامات التي طلبت منه بموجب القرار ٦٨٧" الذي يتضمن شروط وقف النار في حرب الخليج. وطالب مجلس الامن بان "يطبق فوراً ومن دون اي قيود او شروط اضافية الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧، وان يحترم نصوص قراراته، ويفسرها تفسيرا قانونيا صحيحا، وان يرفض التفسيرات السياسية المغرضة لقراراته التي يحاول بعض الدول فرضها على المجلس".

واشار عزيز الى موضوع الكويت والاعتراف بسيادتها وقال ان "هذا الموضوع لايرتبط اطلاقا بتطبيق الفقرة ٢٢ طبقا لنصوص القرار ٦٨٧". وافادت وكالة فرانس برس ان طارق عزيز شدد على ان مسألة الكويت "لا ترتبط في اي حال بتنفيذ الفقرة ٢٢" مشيرا الى ان "مناخا جديدا" قد ينشأ "تناقش في اطاره هذه المسألة بالذات طبقا للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ولميثاق الامم المتحدة". ولفت الى ضرورة اتخاذ تدابير معينة لايجاد هذا "المناخ الجديد".

في السياق ذاته افادت وكالة رويتر ان طارق عزيز لمح الى ان بغداد ستعترف بالحدود المشتركة مع الكويت فور رفع العقوبات، وانهاء الحظر الغربي المفروض على تحليق الطيران العراقي فوق شمال العراق وجنوبه. وحذر من انه اذا لم يطرأ اي تغيير على العقوبات "سيكون على العراق ان يتصرف بطريقة تحمي شعبه". ■

صحيفة "بابل" تنتقد سياسة العراق الخارجية

وصفت صحيفة بابل العراقية، (٣/١٩) الانقسام داخل مجلس الامن بانه بمثابة "رسالة" للولايات المتحدة. واضافت هذه الصحيفة قولها ان هذه الرسالة تطالب الولايات المتحدة بضرورة النظر الى مصالح الدول الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن والا فستسبب دولة او اكثر من هذه الدول مشاكل للولايات المتحدة داخل المنظمات الدولية. وقالت صحيفة "بابل" العراقية ان سياسة العراق الخارجية هي المسؤولة عن عدم تخفيف او رفع العقوبات التي فرضتها عليه الامم المتحدة أبان ازمة الخليج. وقالت "بابل" انه منذ انتهاء حرب الخليج تدهورت نوعية السياسة الخارجية العراقية الى الحد الذي اصبحت فيه مبتذلة. واضافت ان العراق استسلم للامم المتحدة ولم يعد بين ايديه اي شيء يساوم به. وكان هذا ثاني هجوم لاذع لـ بابل على السياسة الخارجية للعراق. وفي نقد لاذع مماثل منذ اقل من شهرين قالت "بابل" ان المسؤولين عن صنع السياسة الخارجية العراقية اعطوا للامم المتحدة والغرب كل شيء ولم يحصلوا على شيء في المقابل.

افادة مساعد وزير الخارجية الامريكية الجديد امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي

سياسة أمريكا تجاه العراق والحصار

افادة روبرت بلترو مساعد وزير الخارجية الامريكي الجديد لشؤون الشرق الادنى، امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي، برئاسة النائب لي هاملتن، بتاريخ الاول من اذار ١٩٩٤.

هاملتن - دعني اسألك بعض الاسئلة حول العراق. لقد استمعنا في الاسبوع الماضي الى افادات بعض الشهود الذين اتفقوا على ان الحظر النفطي المطبق على العراق يجب ان يستمر مادام صدام في السلطة، و هذه ليست سياستنا حسب علمي. ما هو ردك على هذا الامر؟

بلترو - ردي هو ان المجتمع الدولي مستمر في فرض العقوبات على العراق و هو جاد جدا في هذا المضمار.

هاملتن - الا توجد مؤشرات الى ضعف تأييد بعض الجهات للاستمرار في العقوبات؟

بلترو - كلما نشعر بوجود ثغرة ما نتحرك باتجاه سدها، الا انه من الحق ان نقول بأن التأييد الدولي لاستمرار هذه العقوبات واسع جدا، و بأنها تؤدي مفعولها. اننا نركز على المحافظة على صلابة هذا التحالف الدولي، لانه في حالة تسرب بعض الاطراف فأن العقوبات سوف تنهار - و نحن عازمون على الأبقاء على العقوبات لأن العراق يخالف كل قرارات مجلس الامن الدولي.

هاملتن - إذن فإن مسألة رفع الحظر عن مبيعات النفط لا علاقة لها باستمرار صدام في السلطة ام لا. الذي اعنيه اننا لم نعبر عنها بهذه الصيغة. هل هذا صحيح؟

بلترو - انها بسبب المخالفات العراقية المستمرة لقرارات الامم المتحدة.

هاملتن - حسنا، و ليس لبقاء صدام حسين في الحكم اي اثر على العقوبات.

بلترو - كلا، هذا امر لم يرد ذكره في قرارات الحظر.

هاملتن - ماالذي يجب ان يفعله العراق لكي يرفع عنه الحظر النفطي؟

بلترو- انا متردد في الاجابة على هذا السؤال، فهو سابق لاوانه في الوقت الذي لم يفعل العراق اي شئ في هذا المجال و يستمر في موقفه الرافض بالاساس لقرارات الأمم المتحدة - فحتى امر انشاء نظام المراقبة طويل الاجل للتسلح العراقي يبدو بعيد المنال.

هاملتن - دعني اسألك هذا السؤال: هل تريد الادارة الامريكية من العراق شئ اكثر من التقيد بالقرارات المتعلقة باسلحة الدمار الشامل قبل رفع الحظر النفطي؟

بلترو- هذا امر من اختصاص التحالف الدولي و لا اعتقد انه من الحكمة الخوض في تفاصيل او الشروع في مناقشة امر رفع الحظر و العراق لايزال مخالف لكل القرارات.

هاملتن - إنني اجد صعوبة كبيرة في فهم ما على العراق عمله ليرفع عنه الحظر النفطي، و قد يكون العراق مثلي يجد صعوبة في فهم ما عليه عمله. لقد استمعنا الى افادات كثيرة حول هذا السؤال البسيط: ماالذي يتعين على العراق عمله في سبيل رفع الحظر النفطي عنه؟

بلترو - و انا اقول لك ياسيدي بأني اعتقد بأن الاوان لم يزل مبكرا لتحديد ذلك بالتفصيل.

هاملتن - اذا لم تقم بتحديد ذلك، فكيف نعلم نحن و كيف يعلم العراق ما عليه عمله من اجل رفع الحظر؟

بلترو - ان العراق من البعد عن التقيد بالقرارات بحيث يصبح هذا الامر غير ذا جدوى.

هاملتن-لا خلاف حول ذلك، فأنا متفق معك فيه. انا احاول فهم ما عليهم عمله ليرفع عنهم الحظر النفطي فقط. ما الذي عليهم عمله؟

بلترو- دعني اقترح عليك بضعة امور كبداية. عليهم الموافقة اولا على خطوات المراقبة طويلة الامد و هي امور لم يتم الاتفاق على صيغتها بعد، ناهيك عن تنفيذها. بعد ذلك، يجب ان تمر فترة تختبر خلالها هذه الاجراءات. اعتقد ان هذه تعتبر نقطة بداية جيدة.

هاملتن - دعني اسألك هذا السؤال: هل هناك ثمة علاقة بين رفع الحظر النفطي و تنفيذ القرار ٦٨٨ المتعلق بحقوق الانسان في العراق؟

بلترو- هذا سؤال نظري بحت في الوقت الحاضر، و عندما يحين الوقت للتفكير جديا في هذا الامر، سيساهم موضوع تقيد العراق بكافة القرارات في صياغة القرارات. الا انني لست متأكدا من اننا سوف نصل الى تلك النقطة، حيث لا تقودني تصرفات العراق الى الاعتقاد بذلك.

هاملتن - لم افهمك. هل يتوجب على العراق التقيد بالقرار ٦٨٨ المتعلق بحقوق الانسان ليرفع عنه الحظر النفطي؟

بلترو- ليست بامكاني الاجابة القطعية على هذا السؤال في الوقت الحاضر ياسيادة الرئيس. انا لا اعرف الجواب الكامل في هذا الوقت، كما انني اشك في انه سيصبح له صلة وثيقة بالموضوع.

هاملتن - هل ان سبب ذلك كون قرارات الامم المتحدة يشوبها الغموض؟ لماذا لا تستطيع الاجابة على هذا السؤال؟

بلترو- انها بسبب كون تصرفنا حيال العراق هو تصرف للمجتمع الدولي. لقد قام به تحالف دولي و تعتمد فاعليته على تماسك هذا التحالف و وصوله الى قرارات يستطيع تقبلها.

هاملتن - هل هناك فروقات في الرأي حول هذه القرارات بين الولايات المتحدة والامم المتحدة فيما يتعلق برفع الحظر عن العراق؟

بلترو- قد تكون هناك بعض الاختلافات في الرأي، الا انني لا اريد الخوض في هذا الموضوع قبل اوانه. لا اعتقد انه امر مهم وعلينا التركيز على التضامن ضمن التحالف.

هاملتن- اعتقد بأنه امر مفيد بالنسبة للتضامن ان نحصل على موقف موحد، اليس كذلك؟ كيف يمكنك الحصول على التضامن اذا كانت المواقف غير موحدة؟ كيف يمكنك الحصول على التضامن اذا لم تستطع توضيح ما على العراق عمله ليرفع عنه الحظر النفطي؟

بلترو - اعتقد بأن الوقت المناسب للخوض في هذا الامر هو عندما تلوح احتمالات واقعية بحصولها، و هو امر لا اراه حاليا.

هاملتن - ان انطباعي هو انه، في السياسة الخارجية، اذا لم تتمكن من تعيين و صياغة موقفك بدقة و تأني، فسوف تجد نفسك في متاعب لاحقا.

بلترو - شكرا.

هاملتن - و دعني اقول لك - و هذا امر لا يتعلق فقط بافادتك بل يتعلق بالكثير من الافادات حول امر ما يجب على العراق عمله ليتم رفع الحظر النفطي عنه - بأن الدقة لم تكن السمة المميزة للافادات. لدينا العديد من القرارات، و انا اقر بأن الموضوع سرعان ما يصبح معقدا جدا. فالقرار ٦٨٧ يطالب بتفكيك و تدمير البرامج العراقية لتصنيع اسلحة الدمار الشامل و بتطبيق العقوبات ضد العراق، بما في ذلك حظر مبيعات النفط العراقي. اما القرار ٦٨٨ فيدعو العراق الى الكف عن اضطهاد المدنيين من سكانه. ثم هناك القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يسمحان للعراق ببيع كميات محددة من النفط وفق شروط معينة. ثم لدي قرار ٧٠٧ الذي يسمح للامم المتحدة بالتفتيش، و القرار ٧١٥ الذي يدعو الى الرقابة طويلة الاجل لبرامج التسلح العراقية. أجد صعوبة بالغة في فهم ماهية الظروف التي يتم فيها رفع الحظر النفطي عن العراق. أقدر كونك مستجد في منصبك و ان هذا امر معقد، لذلك فأنا اطلب منك ان تجيبني خطيا خلال اسبوع او اسبوعين على سؤال ما الذي على العراق عمله ليرفع عنه الحظر النفطي.

حسنا، دعني الآن اقودك الى موضوع ايران و الاحتواء المزدوج. لقد مثل سابقك امام هذه اللجنة قبل بضعة اشهر و قمت بسؤاله بصورة وافية حول الاحتواء المزدوج، و قد كان مترددا جدا في استخدام عبارة "الاحتواء المزدوج." و في حقيقة الامر، لم يستخدمها بالمرة. الا انك استخدمتها في افادتك، كما استخدمها السيد (ليك) في مقالته التي لم يتسنى لي قراءتها، الا انني استنتج بأننا نتبع سياسة الأحتواء المزدوج حيال العراق و ايران. هل هذا صحيح؟

بلترو- اعتقد انه من المفيد ان استرعي انتباهك ثانية الى مقالة السيد (ليك)، حيث اننا في خطر النظر بأختزال الى سياسة هي في حقيقة الامر سياسة مدروسة دراسة جيدة جدا. ففي تلك المقالة - مثلا - يوضح الكاتب بأن استخدام عبارة "الأحتواء المزدوج" لا تعني سياسة مزدوجة اي تطبيق نفس السياسة تجاه العراق و ايران. فاستخدام العبارة جزافا يعرضها الى سوء الفهم، و لذلك هناك بعض التردد في استعمالها.

هاملتن - لا يتردد ليك في استعمالها.

بلترو- كلا، و لكنه استعملها ضمن سياق مقالة يوضح فيها ما يود قوله. لم يقول ببساطة: ان سياستنا هي الأحتواء المزدوج. قال انها ليست احتواءً متطابقا، و بدأ مقالته بالقول بأن هناك ثمة سوء فهم فيما يخص استخدام هذه العبارة، و انه من المهم الفهم بأننا لا نقصد استخدام احد البلدين كموازن للبلد الآخر و بأن هذا جزء من السياسة الكلية.

هاملتن - اذن نستطيع وصف سياستنا فيما يخص العراق و ايران بأنها سياسة الأحتواء المزدوج؟

بلترو - تستطيع ذلك اذا رغبت، الا انني انصح ان نوضح ماهية هذه السياسة عند استخدامنا للعبارة.

هاملتن - هذا امر مهم بالتأكيد. فعندما توضح هذه السياسة تخلص الى سياسة تجاه العراق تطالب بالتقيد التام بقرارات مجلس الامن، و الى سياسة تجاه ايران تحاول تغيير المواقف الايرانية من جملة امور لا تعجبنا. الاختلاف واضح في السياسة..

بلترو - نعم.

هاملتن - و استخدام عبارة "الأحتواء المزدوج" تثير شئ من اللبس، كما يبدو لي.

بلترو - اعتقد ان هذا صحيح. كما اعتقد بأن احد اسباب نشر السيد (ليك) لمقالته هو توضيح ما نرمي اليه. ■

كلينتون يعتبران العراق يهدد الامن القومي لامريكا

بغداد ترد وتحذر . . وتحرك قوات في الشمال

وكالات، ١٩٩٤/٣/٥- هدد العراق امس الولايات المتحدة بانها ستدفع ثمن اصرارها على ابقاء العقوبات على بغداد ورافق هذا التهديد تصعيد عراقي تمثل في تحريك قوات على خطوط المواجهة مع الاكراد في الشمال حيث اعلنت لجنة التنسيق العسكري لقوة التحالف المكلفة حمايتهم انها قررت زيادة طلعات الطائرات التابعة لها فوق منطقة الحظر الجوي شمال خط العرض ٣٦.

وجاء التهديد العراقي على لسان طارق عزيز، بعد يوم من الرسالة الدورية التي وجهها الرئيس الامريكي الى الكونغرس في شأن العلاقات مع العراق. ووصف كلينتون نظام الرئيس صدام حسين بانه يهدد الامن القومي والسياسية الخارجية للولايات المتحدة وامن الخليج واتهمه برعاية الارهاب. واكد ان ادارته ستستمر في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لانه لم يتقيد بقرارات مجلس الامن ولردعه عن تهديد السلام والاستقرار في المنطقة. واضاف ان الحكومة العراقية مستمرة في خرق حقوق الانسان وقمع المدنيين. واشار الى ان بغداد توصل منذ سنتين فرض حصار اقتصادي على شمال العراق وتمنع وصول المواد الغذائية والوقود والدواء اليه.

وزاد ان الجيش العراقي يضايق باستمرار سكان الشمال وحاول "تعريب" المناطق الكردية والتركمانية والاشورية في هذه المنطقة. وقال ان العراق استمر في شن الهجمات المدفعية على المدنيين في الجنوب وان جهوده لتجفيف الاهوار ادت الى هروب الالاف من السكان الى الدول المجاورة.

وفي بغداد اعتبر طارق عزيز ان "نهج الاصرار على ابقاء الحصار الاقتصادي على العراق ليس عدائيا وظالما فحسب، بل هو خاطىء ايضا ولن يحقق لمخططي السياسة الامريكية الاهداف التي يعلنونها". وقال انهم "سيجنون نتائج توجهاتهم السطحية والحاقدة".

واعتبر طروحات لمستشار الرئيس الامريكي للامن القومي انطوني ليك، اكد فيها تبني الادارة مبدأ "الاحتواء المزدوج" تجاه العراق وايران مع استعدادها للحوار مع طهران" بانها تعبر عن "موقف استعماري عدواني حاقد".

العراق في ميزان السياسة الامريكية في ثلاثة تقارير امام الكونغرس

غراهام فولر، لوري ميلوري، أ. بارام

عقدت "اللجنة الفرعية لأوربا والشرق الاوسط" التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي جلسة في ٢٣ من الشهر الماضي لبحث الموقف تجاه وضع العراق، في ظل استمرار نظام صدام حسين بعد ثلاث سنوات على حرب الخليج، وما يعنيه ذلك بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة من جهة والوضع العراقي نفسه من جهة ثانية.

وكان محور الاجتماع التقارير التي قدمها ثلاثة من الباحثين، هم اماتسيا بارام، الذي يعمل في مركز وودرو ويلسون للباحثين في واشنطن، ولوري آن ميلوري من معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، وغراهام فولر من معهد راند.

الاول اسرائيلي، الثانية صهيونية الميول ومعروفة بعلاقاتها الكردية، في حين ان الثالث اميركي معتدل وصاحب خبرة واسعة في شؤون الشرق الاوسط ويذكر ان اللجنة الفرعية اختارت الاستعانة بنصحهم وخبرتهم مجتمعين كباحثين "موضوعيين" كلهم، مع ان الاول والثانية ليسا كذلك.

يختلف الباحثون الثلاثة في تقويمهم لموقف الولايات المتحدة الحالي من العراق، الذي يمكن تحديده بسياسة "الاحتواء"، لكنهم يتفقون، كل من منظوره، على ضرورة قيام واشنطن بدور اكثر فاعلية تجاه النظام العراقي والوضع الذي قد يخلفه.

فولر: الشمال منطقة عراقية محررة وليس كردية محررة

في تقريره اعتبر الباحث غراهام فولر ان مشكلة العراق "هي ليست فقط صدام حسين، بل حزب البعث الذي ساعد على بروزه وسانده، ولن يكون هناك تغيير مهم في العراق حتى يذهب البعث مثلما ذهب الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي".

من هذا المنظور يعتبر فولر ان بقاء صدام حسين في السلطة "والخطر الذي يحمله على المدى المتوسط" للمنطقة و"التسوية العربية- الاسرائيلية" يمثل ناحية "فشل" سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، مقابل النجاح الذي سجلته تلك السياسة باخراج صدام حسين من الكويت وتدمير آلته الحربية والعزلة الديبلوماسية والضائقة الاقتصادية الكبرى في العراق نتيجة العقوبات الدولية. ويحذر من ان هذا الفشل واستمرار الوضع الحالي يهدد بتفكيك العراق مما يخلق عنصر عدم استقرار خطيرا في المنطقة.

ويقول فولر ان موقف الولايات المتحدة الحالي بـ "عدم افصاحها عن رغبتها في اسقاط صدام" ادى الي تكهنات في المنطقة بان واشنطن "تفضل بقاء صدام في السلطة كمبرر وجودها في الخليج"، وان النظام العراقي يساهم في اذاعة هذه "الاسطورة" كما يسميها الباحث لاحباط المعارضين. وعلى رغم ان الباحث يقول "لايمكن لاحد التنبؤ بنهاية النظام" فانه يقول ان تلك النهاية ستكون "مفاجئة"، ويفترض انها ستتم عن طريق انقلاب عسكري.

ويرى ان على الولايات المتحدة حاليا ان تعلن "دون لبس" رغبتها في رؤية نظام ديمقراطي في العراق، وان تفهم "اي قائد عسكري يقضي على صدام" بان لانهاية للمأزق الذي يعيشه العراق ولا عودة له الى الاسرة الدولية ولا الغاء كاملا للعقوبات الا باقامة وضع ديمقراطي يتمثل بدستور جديد وانتخابات تتم ربما بأشراف الامم المتحدة.

ويضيف في هذا السياق مشيراً الى الحاجة الى "نوع من النظام الفيدرالي اذا كان للاكراد ان يبقوا ضمن العراق". كما يحذر من "التعامل مع كردستان العراق باعتبارها منطقة كردية محررة وليس منطقة عراقية محررة". ويقول ان الولايات المتحدة لا تريد تفكيك العراق "لكننا وغيرنا نواجه احراجا في منطقة الحكم الذاتي في الشمال" الا ان لهذه المنطقة اهمية كبيرة اذا اعتبرت "منطقة عراقية محررة"، ذلك عندما تكون قاعدة للمعارضة العراقية ككل. ويطالب الباحث فولر باستثناء هذه المنطقة من العقوبات.

مقترحات الباحث تتلخص في الاستمرار في العقوبات الى اقصى مدى ممكن، مع الاعتراف بالصعوبة المتزايدة في ذلك مع انصياع العراق لقرارات الامم المتحدة، خصوصا في ما يخص التسلح النووي. ويقول ايضا ان على واشنطن ان تسعى للربط ما بين المقرارات هذه وقرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ المتعلق بحقوق الانسان، الا انه يعترف ايضا بالصعوبات التي تعترض ذلك. كما يقترح فولر اقامة منطقة آمنة في جنوب العراق شبيهة لما في الشمال، ويرى في ذلك خطوة اضافية لنزع الشرعية عن حكم صدام حسين واضعافه.

قبول المؤتمر الوطني بترسيم الحدود مع الكويت هو انتحار سياسي

من النقاط التي يوردها الباحث فولر ضرورة عدم احراج المعارضة العراقية بقبول ترسيم الحدود مع الكويت، معتبرا هذه القضية بالغة الاثارة بالنسبة للراي العام العراقي. ويقول ان "الطلب الى المؤتمر الوطني العراقي قبول هذه التسوية يعني الطلب اليه ان يقدم على الانتحار سياسيا".

ميلوري: خطر التفكك

في تقريرها الى اللجنة الفرعية تناولت الباحثة لوري ان مليوري قضية وحدة العراق من منظور مختلف، موجهة النقد الى المفهوم الذي اعتمدته ادارة الرئيس جورج بوش، والذي يستمر الى حد كبير لدى الادارة الحالية، فهي "في الحقيقة مسألة تنظير وتحديد للاولويات" في ضوء ذلك التنظير.

تقول الباحثة ان ادارة بوش اتخذت عموما على الصعيد الدولي سياسة معارضة تفكك الدول، خصوصا التي يبدو انها تميل اليها، كما يبدو من موقفها تجاه يوغوسلافيا السابقة، وذلك محافظة على "الاستقرار". هي نظرت عموما الى العراق من هذا المنظور، الا انه في هذه الحال يعكس توجها، خصوصا لدى خبراء الشرق الاوسط في الميل الى ربط "وحدة العراق" بـ "هيكل السلطة الذي يسيطر عليه السنة العرب"، باعتبار ان هذا هو الضامن لعدم تفكك تلك الوحدة، وانطوى هذا الميل، بحسب الباحثة، الى "اهمال الغالبية من سكان العراق".

ترد ميلوري الى هذه النظرة سياسة بوش في نهاية حرب الخليج في عدم تأييد الانتفاضة في جنوب العراق وشماله، على رغم ان بوش

وحلفاءه في حرب الخليج دعوا الشعب العراقي الى انهاء حكم صدام حسين. فقد اعتبرت الادارة ان الانتفاضة تهدد وحدة العراق، وانها تثير مخاوف الجيش الذي يسيطر عليه السنة، فيما كان الحل الافضل بالنسبة للادارة هو انقلاب عسكري تقوم به الفئات السنية هذه، يطيح بصدام في الوقت الذي يديم فيه هيكل السلطة البعثي ضامنا بذلك "وحدة العراق".

تقول الباحثة ان فشل هذه النظرة برهن عليه عدم قيام الجيش بالانقلاب المرتقب، على رغم محاولة الادارة تطمين قيادات الجيش والمحيطين بصدام الى مستقبلهم عن طريق قرارها عدم تحريك قضية جرائم الحرب ضدهم، اضافة الى السكوت عن الكارثة الانسانية التي احاقت بالجنوب والشمال بعد فشل الانتفاضة. وعلى رغم ان الادارة ادركت خطأها فان مراجعتها لسياستها بقيت جزئية. واستمرت ادارة كلينتون عموما على هذا الخط مع انها تظهر ميلا اكثر لتفهم مواقف الشيعة والاكراد.

هذه المعادلة-اي ان "وحدة اراضي العراق تساوي الاستقرار، تساوي السنة العرب"- تنعكس في موقف الادارة الامريكية من الاكراد. وترى الباحثة ميلوري ان "التزام وحدة اراضي العراق هو اسم اخر لسياسة تهدف الى تحجيم الاكراد وتقييدهم، وضمان ان الوضع الحالي لايدعم القومية الكردية وانفصال كردستان في النهاية عن بقية البلاد".

وترى ان هذا يستتبع الكثير من التناقضات، اهمها الاستمرار في شمول المنطقة الكردية بالحصار الاقتصادي المفروض على بقية العراق، الذي تعاني منه المنطقة الكردية اكثر في عدد من النواحي-مثل النفط والاتصال الداخلي والخارجي- مما تعانيه بغداد والاراضي الخاضعة لسيطرتها.

تتساءل الباحثة عن معنى الاستمرار في التركيز على وحدة اراضي العراق، في الوقت الذي "لم يعد فيه وجود" لتلك الوحدة، اي ان ليس هناك سلطة سياسية واحدة تسيطر على كل اراضي البلاد. وتقول "اضافة يجب عدم افتراض ان العراق (تضع الكلمة بين مزدوجين) يمكن اعادة تشكيله بسهولة"، وان ذلك سيحتاج الى مفاوضات بين السلطة في بغداد ما بعد صدام حسين والقيادة السياسية الكردية، يطرح الاكراد خلالها مطلبهم في "الفيدرالية" وادخال مدينة كركوك في المنطقة الكردية.

متوازيا مع ذلك تدعم ميلوري مطالبتها باستثناء كردستان العراق من العقوبات بالاشارة الى ان "كردستان العراق ليست فقط منطقة كردية، فهي ايضا القاعدة الرئيسية للمعارضة العراقية، خصوصا المؤتمر الوطني العراقي". وتقول ان "النظر الى شمال العراق بانه موطن المعارضة العراقية بدل النظر اليه بمنظور قومي كموطن الاكراد، يقوي مقولة ان الافضل عدم تنفيذ العقوبات على شمال العراق..." معتبرة ان قوة المعارضة العراقية ستتزايد مع تحسن الوضع الاقتصادي هناك.

كردستان مركز استخباري

ترى ميلوري ايضا ان الولايات المتحدة لا تستغل كفاية الوضع في كردستان العراق عن طريق استعماله مركزاً لـ "جمع المعلومات" موضحة ان "الكثيرين يتنقلون دوما ما بين كردستان العراق وبقية العراق، وكذلك ما بين كردستان العراق وايران، وهي بذلك منطقة ممتازة لجمع المعلومات عن هذين البلدين، اللذين يمثلان التحدي الاكبر امام الولايات المتحدة".

تحذر ميلوري من ان الجمود الحالي في الوضع يشكل ضغوطا كبيرة على الاكراد وعلى المعارضة ككل متحدية بذلك موقف المدافعين عن سياسة امريكا الحالية، الذين يعتبرون ان اهداف واشنطن تحققت بالفعل من خلال الحرب، وان "صدام تم وضعه في الصندوق" ولا حاجة الى اجراءات اكثر ضده.

وتقدم تقويما بالغ الايجابية لمنجزات الاكراد في تمكنهم من ادارة شؤونهم الداخلية خلال السنوات الثلاث الماضية، امام الحصارين الدولي وذلك الذي تسلطه حكومة بغداد. الا انها تحذر من ان هذا التماسك قد لايستمر، وترى مؤشرات على ذلك في الصدامات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاكراد الاسلاميين، وذلك على رغم تطويق الخلاف من قبل القيادات الكردية.

يقودها هذا الى بحث الخيارات امام صدام حسين، التي لا تزال متاحة له على رغم الحصار. من هذه اعمال الاغتيال ضد القيادات الكردية والمعارضة عموما، كذلك المؤشرات غير المباشرة الى تورط نظام بغداد بعملية تفجير مركز التجارة الدولي في نيويورك، بعدما تبين ان اثنين من المتهمين الرئيسيين يحملان جوازات سفر عراقية. ان احدهما يعرف انه الان في بغداد. وتشير بسخرية الى ان "الصندوق" الذي يعتقد العسكريون الامريكيون انهم وضعوا صدام فيه ليس محكم الاغلاق كما يدعون.

تعدد ميلوري في نهاية تقريرها بعض الخطوات الممكنة للامم المتحدة لتصعيد الضغط على العراق. من بين هذه المطالبة بتسليم عبد الرحمن ياسين الذي يعرف انه في العراق، الذي يشتبه بانه العنصر الرئيسي في تنظيم تفجير "مركز التجارة الدولي" في نيويورك قبل سنة تقريبا. وتقول ان طلب التسليم سيشكل من جهة تحذيرا الى صدام حسين من انه لا يزال تحت المراقبة، ومن الجهة الثانية تبريرا تجاه حلفاء واشنطن لموقفها في معارضة رفع الحصار.

الاجراء الثاني الذي تقترحه وقف مبيعات العراق من النفط الى الاردن، التي تجري بموافقة الامم المتحدة ويبلغ وارد العراق منها نحو نصف بليون دولار. وتقول ان على واشنطن تعويض الاردن عن ذلك بصفقة نفطية مماثلة من دول الخليج و تشير في هذا السياق الى ان العلاقة النفطية هذه تشكل ستارا لعمليات تهريب كبيرة تنتهك الحظر الدولي، كما ان العراق يستعمل بنوك الاردن للتعامل مع المنظومة المصرفية العالمية.

الاجراءات الاخرى تشمل تخفيف الحصار على المنطقة الكردية، وملاحقة اركان النظام بتهم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، والتحرك ضد الانتهاكات الحالية ومن بينها تجفيف الاهوار، عن طريق الاحتجاج عليها وحتى قصف السدود هذه من الجو.

اماتسيا بارام: دعم سياسة الاحتواء المزدوج

من جهته اعرب الباحث الاسرائيلي الدكتور اماتسيا بارام عن تأييده سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد العراق وايران، على رغم انها في حال العراق لم تود حتى الان الى اسقاط الحكم. ويعتبر بارام ان ذلك سبب يكفي لادامة العقوبات على العراق، مع اعترافه بمعاناة الشعب العراقي منها. ويبرر حمل العراقيين لهذا العبء بالقول ان العقوبات والتنازلات التي يقدمها الحكم العراقي تجاهها تحجم من

آلة الحرب العراقية، وان هذه الآلة موجهة بالدرجة الاولى ضد الشعب.

ويشارك بارام الباحث الامريكي فولر في الدعوة الى سياسة واضحة من واشنطن تجاه اي حكم يخلف صدام حسين. ويقول ان على واشنطن ان تضع شرطين اساسيين للتعاون مع اي نظام جديد، هما حقوق الانسان وتحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية.

الا انه يضيف ان جذور العنف والتسلط في الوضع العراقي تعود الى ما قبل عهد البعث، ويعزو هذا جزئيا الى ان "العسكريين العراقيين شكلوا تاريخيا مؤسسة عدوانية متشددة قوميا، وعندما تلاحمت مع نظام حزب البعث العدواني والمتشدد بدوره مع شخصية صدام حسين اوصلت العراق الى وضعه الحالي".

ويرى ان نفوذ المؤسسة العسكرية هذه سيستمر حتى اذا اقيم في العراق نظام ديمقراطي صديق للغرب. وانها ستلعب دورا حاسما في تحديد موقف النظام الجديد من التسلح غير التقليدي. لهذا يعتبر ان على المجتمع الدولي عدم رفع العقوبات الا بعد توضيح امكان فرضها من جديد في حال العودة الى هذا النوع من التسلح.

على رغم موافقة الباحث الاسرائيلي على الموقف الامريكي تجاه العراق المتمثل بسياسة الاحتواء فانه يقدم مقترحات لسياسة اكثر ايجابية تجاه كردستان على غرار تلك التي تقترحها ميلوري، مع حرصه على القول بضرورة "ثني حكومة المنطقة الكردية عن اي محاولة للانفصال" عن العراق.

ويقول ان لمساعدة المنطقة فوائد ثلاثا هي انها قد تمنع كارثة لجوء جديدة مثل تلك التي احاقت بالاكراد لدى الهجوم الحكومي على مناطقهم بعد الانتفاضة، ومع انهيار الموقف مجددا هناك بسبب الحصار و الضغط العراقيين واضطرار الحكومة المحلية تبعا لذلك الى الانصياع لصدام حسين، وجعل كردستان المزدهرة اقتصاديا بعد مساعدتها، وبما فيها من ديمقراطية، قدوة لبقية مناطق العراق.

خطوات المساعدة هذه تشمل توفير مصفاة للنفط لكردستان وتمكين الاكراد عموما من الاستفادة من موارد المنطقة ومساعدتها بالمعدات الزراعية واعادة تشغيل بعض المصانع، الا انه يقترح ايضا رفع التجميد عن الارصدة العراقية في الولايات المتحدة واستعمالها لتمويل المنطقة الكردية والمعارضة العراقية، على رغم اعترافه بالعوائق القانونية.

(تقرير اخباري نشر في الحياة، ١٩٩٤/٣/٢١)

قرار مجلس الامن المرقم ٨٩٩ (٥ اذار ١٩٩٤)

الاحد، ١٩٩٤/٣/٦ ، اتخذ مجلس الامن قرارا يصب في اطار التشدد في مسألة ترسيم الحدود العراقية-الكويتية، ويتعلق بتعويض المواطنين العراقيين الذين اصبحت املاكهم داخل اراضي الكويت بموجب ترسيم الحدود، ويسمح بموجب القرار الجديد للكويت بدفع تعويضات عن ممتلكات عراقية.

وتبنى المجلس القرار ٨٩٩ بموجب المادة السابعة من ميثاق الامم المتحدة وهي ملزمة كونها تسمح باستخدام القوة لتطبيق القرار، وذلك وفق آلية يحددها الامين العام للمنظمة الدولية بطرس غالي.

وكان غالي اكد في رسالة الى مجلس الامن الاسبوع الماضي ان الكويت وافقت على تمويل صندوق تخصصه الامم المتحدة لهذا الهدف، لكن الكويت تطالب بان يعود جميع العراقيين المعنيين الى بلادهم.

ولا يعترف العراق بترسيم الحدود الذي انجزته لجنة تابعة للامم المتحدة. واوضح غالي استنادا الى تقديرات خبير مستقل ان القيمة الاجمالية للتعويضات تصل الى ٧١,٥ مليون دينار عراقي (٢٣٠ مليون دولار بالسعر الرسمي) تعويضات عن ٩٥ مزرعة و ٢٠٦ أبنية باتت داخل الاراضي الكويتية.

وقال ديبلوماسيون ان قرار مجلس الامن ضروري ليتيح نقل اموال الى العراق الذي يخضع لحظر دولي منذ غزوه الكويت في اب ١٩٩٠.

اعادة الممتلكات الكويتية من العراق

نيويورك، ٧ آذار ١٩٩٤- جاء في تقرير للامم المتحدة ان عمليات اعادة العراق الممتلكات الكويتية التي اخذها خلال حرب الخليج جرت "من دون عراقيل تذكر" مع ان بعضها "استغرق وقتا طويلا واثار مشاكل لوجيستية كبيرة".

واعطى الامين العام للامم المتحدة في تقرير رفعه الى مجلس الامن جردا مفصلا جاء في ٢٦ صفحة بالممتلكات التي اعادتها بغداد منذ نهاية حرب الخليج. واوضح انه كان من المستحيل وضع آلية تسجيل تسمح بمقارنة ما اعاده العراق بالطلبات التي قدمتها الكويت.

واوضح غالي انه سيتم استكمال هذا الجرد قريبا باستخدام اللائحة التي وضعتها الكويت بالممتلكات التي لم تتم اعداتها او اعيدت غير سليمة وفقا لقرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ في نيسان ١٩٩١ في ختام حرب الخليج.

واوضح غالي ان الاولوية اعطيت لاستعادة الذهب والاوراق النقدية والطائرات المدنية وقطع الغيار التابعة لشركة الخطوط الجوية الكويتية والقطع الاثرية التي كان يضمها المتحف الوطني الكويتي وكتب ومخطوطات المكتبة المركزية.

واضاف ان العراق اعاد في وقت لاحق ممتلكات تابعة لوزارات الاعلام والدفاع والنقل والنفط والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة والاشغال العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقال الامين العام للامم المتحدة انه تم تقديم طلبات لاعادة ممتلكات خاصة "لكن لم تتم اعادة اي ممتلكات من هذا النوع الى الكويت".

واضاف "تمت العمليات بشكل عام من دون عراقيل تذكر مع ان بعضها استغرق وقتا طويلا واثار مشاكل لوجيستية كبيرة". واعطى غالي مثالا على ذلك عملية اعادة القطع الاثرية التي تطلبت شهرين "وعمليات تدقيق كبيرة لكل قطعة اضافية الى توضيب نحو ستين طنا من القطع القابلة للكسر".

السياسة الامريكية. مناظرة في مجلس الشيوخ الامريكي

سياسة "الاحتواء المزدوج"

في المناظرة عن الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق وايران التي اجراها في احدى قاعات مجلس الشيوخ في واشنطن في ٢٥ شباط مجلس سياسة الشرق الاوسط، استبعد مارتن انديك، مساعد الرئيس بيل كلينتون لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا وعضو مجلس الامن القومي، رفعا قريبا للعقوبات الدولية على العراق، وقال ان افتراض قيام صدام حسين بتنفيذ كل الشروط التي يتطلبها ذلك يعتبر "ام الافتراضات".

وذكر المسؤول الامريكي انديك الذي يعتبر من المخططين الرئيسيين السياسة الامريكية تجاه العراق ان "العديد من الناطقين باسم الادارة اشاروا الى ان هناك قضية اوسع (في مايخص رفع العقوبات) وهي ان ذلك لاتقتصر على الالتزام بنص المادة ٢٢ من قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ بل مسألة الثقة في ان نظام صدام حسين سيستمر في الالتزام بعد رفع العقوبات".

وقال ان بمقدور النظام العراقي متى ما تم رفع الحظر النفطي ان يستعيد قوته ويعود الى تهديد شعبه والدول المجاورة، وان يتراجع عن التزاماته تجاه المراقبة الدولية على المدى الطويل وغيرها من القيود التي وضعتها الامم المتحدة. وقال : "اذن علينا ان نهتم ليس بمجرد الالتزام بالمعنى الضيق بل بالسؤال الاوسع عما اذا كان بأمكاننا الثقة بهذا النظام في ان يستمر بالالتزام بتعهداته".

كما اشار انديك الى ان رفع العقوبات رهين "بالتزام العراق تنفيذ كل قرارات الامم المتحدة، وهذا يشمل القرار رقم ٦٨٨" المتعلق بحقوق الانسان. وقال ان القرار يعني وقف اضطهاد الشعب العراقي "وهذا ما نريد ان نرى نهاية له لكي نحصل على الالتزام الكامل بكل قرارات الامم المتحدة". وقال ان على الادارة الامريكية متابعة قضية حقوق الانسان في العراق في الامم المتحدة، وانها تساعد في مهمة توثيق "جرائم صدام حسين ضد الانسانية" ضمن الجهود التي ادت الى جمع "كمية هائلة من الادلة" على ذلك.

جاءت تصريحات انديك هذه في معرض الاجابة على عدد من الاسئلة تبعت طرحه لأسس استراتيجية "الاحتواء المزدوج" تجاه العراق وايران التي تعتمدها الادارة الامريكية، كذلك الانتقادات لتلك الاستراتيجية التي تقدم بها ثلاثة من اهم الخبراء الامريكيين في شؤون الشرق الاوسط هم انتوني كوردزمان، المسؤول السابق وبروفسور دراسات الامن القومي في جامعة جورجتاون، وغراهام فولر، من كبار محللي معهد راند الذي عمل سابقا لدى الاستخبارات المركزية الامريكية (سي آي ايه)، وفيبي مار الزميلة العليا في جامعة الدفاع الوطني التابعة لوزارة الدفاع.

وكشفت المناظرة التي قادها السناتور السابق جورج ماكغفرن رئيس مجلس سياسة الشرق الاوسط تباين المواقف السياسية والفكرية تجاه العراق وايران في اوساط الخبراء الامريكيين، وما تحدده من خيارات بالنسبة لصانعي القرار في واشنطن، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات المواقف المختلفة التي ينتمون اليها اليها، وتقدم "الحياة" هذا التقرير عنها المستقى من محضرها كما نشره مجلس سياسة الشرق الاوسط.

الاحتواء المزدوج

بدأ انديك، المعروف بنشاطه الصهيوني في الولايات المتحدة قبل انضمامه الى ادارة كلينتون، بنكتة قال فيها انه اتصل بسفير الولايات المتحدة الى اسرائيل ادوارد جيرجيان وحصل على "السماح" بالكلام في موضوع استراتيجية الاحتواء المزدوج.

وعاد في نهاية الاجتماع الى النقطة، نافيا بشدة انه عمل مستشارا لرئاسة الحكومة الاسرائيلية، الا انه اكد على الدور المحوري لاسرائيل بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط. وقال ". . اسرائيل هي حليفنا الديمقراطي، ونحن ملتزمون بقاءها ورفاهها، ونعمل في شكل وثيق معها في محاولة تحقيق مصالحنا في شرق اوسط اكثر سلاما من خلال التوصل الى سلام شامل بين اسرائيل وجيرانها".

وركز مساعد الرئيس لشؤون الشرق الادنى طرحه على دحض الانتقادات التي وجهت سابقا الى الاستراتيجية، التي قال انها تنبع من تحليل لميزان القوى الحالي في الخليج، اذ توجد قوتان اقليميتان كبيرتان بنظام للحكم "معاد اساسا للمصالح الامريكية". واوضح ان هذه "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة مرتبطة بدول الخليج تلك، التي لا يمكنها لوحدها ضمان امنها تجاه هاتين القوتين.

ووضع انديك سياقا تاريخيا للاستراتيجيات الامريكية السابقة في المنطقة، المتمثلة بالتزام احدى الدولتين تجاه الاخرى، كما التزمت امريكا الشاه ونظامه تجاه العراق اولا، ثم انتقلت بعد انهيار ذلك الحكم الى مساندة العراق ضد ايران. وقال ان النتيجة في الحالتين كانت كارثية، اي من ناحية، الثورة الاسلامية في ايران، ثم الحرب العراقية-الايرانية، ثم غزو الكويت من قبل العراق وحرب الخليج الثانية.

وذكر ان الاستراتجية الجديدة لا تنبع من تعلم من دروس الماضي فحسب، بل من الوضع الحالي في المنطقة، الذي يسمح بتبني سياسة احتواء تجاه الاثنين سوية بدل "تنمية احدى القوتين . . لاحتواء الاخرى".

وعدد اربعة عناصر تمكن الولايات المتحدة من ذلك، هي زوال الاستقطاب الدولي بنهاية الحرب الباردة، والاستنزاف الذي احدثته حرب الخليج الاولى للعراق وايران بما يجعل "ميزان القوى الاقليمي بينهما يستقر على منسوب منخفض" ويمكن بالتالي من احتوائهما سوية، وما ادت اليه حرب الخليج الثانية من ازالة تحفظات بعض دول الخليج من الدخول في ترتيبات امنية مع واشنطن، "مما يسهل لنا من استعمال قواتنا على المستوى الاقليمي ومواجهة التهديدات لمصالحهم ومصالحنا".

اما العنصر الاخير فهو "السياق الاستراتيجي" الاوسع على المستوى الاقليمي "الذي يسمح لنا . . بالاستعانة بأصدقائنا من بين القوى الاقليمية اي مصر وتركيا واسرائيل، الى دول الخليج". ويضيف انديك ان نهاية الحرب الباردة ونتيجة حرب الخليج الثانية مكنت من البدء

بعملية السلام الحالية بين العرب واسرائيل، وان استمرار المسيرة يوطد الانظمة ويعزل العراق وايران المعارضان لهذه المسيرة.

بعد ذلك يوضح انديك الفرق بالنسبة للادارة بين النظامين العراقي والايراني. ويقول ان النظام العراقي ببدئه حرب الخليج الثانية و"جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية" التي ارتكبها اصبح "منبوذا دوليا". اما ايران فيقول ان الخلاف معها لايطال نظام الحكم الاسلامي فيها ويكرر استعداد واشنطن للحوار معها، ويؤكد ان واشنطن "لاتعمل لتقويض نظام الحكم".

ويلاحظ ان انديك لا يقدم تأكيدا كهذا عندما يتكلم عن العراق، على رغم انه يعلن ان "لنا مصلحة في دعم مستقبل افضل للعراق" وان واشنطن في هذا الاتجاه تدعم "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" التنظيم الرئيسي للمعارضة. كما يعتبر ان العقوبات الدولية تسبب "تأكلا في قاعدة صدام" وانها ادت الى قيام خمس محاولات انقلابية في الشهور الستة الاخيرة، وان ذلك يبين ان "عقوباتنا بدأت في التأثير".

ويختم المسؤول الامريكي بالرد على افتراضات بان الاستراتيجية قد تؤدي الى تقارب بين العراق وايران بالقول ان هناك مؤشرات الى ان الطرفين يحاولان بالفعل تحديد مصالح مشتركة، الا ان "مراقبتنا لهما خلال الشهور الـ ١٢ الى ١٤ الاخيرة تظهر حقيقة رئيسية وهي انهما يشكان ببعضهما اكثر مما يشكان بالشيطان الاكبر، اي الولايات المتحدة، وان الغريم الاستراتيجي بالنسبة لكل منهما هو ذلك القابع خلف شط العرب".

كما يرد على الرأي بأن اضعاف العراق "سيوفر فرصا لايران للتدخل واستغلال هذا الضعف" بالقول ان "الادلة المتوافرة ان هذا التخوف مبالغ فيه". ويزيد ان "ايران مثلها مثل بقية جيران العراق ومثلنا نحن الولايات المتحدة تحرص على تلافي تفكك العراق خوفا من ان ذلك سيشجع على تفكك اراضيها هي نفسها".

خطر التفكك : ايران ام العراق؟

التعقيب الاول على مارتين انديك كان من الباحث فولر، الذي نشر اخيرا كراسا بعنوان : "هل سيبقى العراق الى العام ٢٠٠٢" اضافة الى كتاب عن ايران بعنوان "مركز الكون، التكوين الجغرافي السياسي لايران" ويوضح بداية رفضه لمبدأ "الأحتواء المزدوج" في ما يخص ايران وتأييده لاستمرار الضغط على العراق، مستندا الى منظوره للبلدين ونظام الحكم فيهما، كذلك الوضع العالمي والاقليمي الذي قدمه انديك تبريرا للاستراتيجية الامريكية.

عن وضع ايران يقول ان هناك مبالغة كبيرة في الخطر منها على الخليج والوضع الاقليمي عموما. ويحذر من ان ايران هي الجمهورية الاسلامية الاولى في المنطقة وان طريقة التعامل معها ستنعكس مع الجمهوريات الاسلامية المقبلة، التي يعتقد فولر انها آتية لامحال.

اما على الصعيد العالمي فيرى ان نهاية الحرب الباردة تتيح الفرصة لسياسة انفتاح تجاه قوى مثل ايران، تتمثل بتشجيع ايران على الدخول في حوار حول امن الخليج، توصلا في النهاية الى نظام امني هناك لاتعتمد في شكل مباشر كما في الوقت الحالي على الولايات المتحدة.

يستند فولر في رأيه الى ان ايران ليست كالعراق من حيث الوضع الاجتماعي والسياسي وهوية البلد ككل. فهو يرى في ايران نظاما لا يعتمد على حكم الفرد المطلق كما في عراق صدام حسين، ويعتبر ان مجتمعها مفتوح نسبيا وان الوضع فيها قابلا للتطور عكس ما في العراق، اذ لا تطور بوجود صدام، ولا يمكن اعتبار ما سيحصل بعده تطورا متواصلا مع ما كان.

النقطة الاخيرة، هي الاخطر، ان ايران بحسب فولر تتمتع بهوية متماسكة توحد قومياتها،اما في العراق "فهناك ازمة في الهوية . . . بالغة العمق". والعراق "مجتمع متعدد القوميات يواجه الفشل ويواجه في شكل كبير خطر التفكك، في حين انني اعتبر ان ايران مجتمع متعدد القوميات ناجح نسبيا وتشكل الحضارة الفارسية لحمته". وهذا يعني ان من السهل التعامل مع ايران بينما مصير العراق غامض ولن يعرف حتى يذهب صدام حسين.

الاحتواء عسكري وهدفه النفط

من جهته يقول الباحث انطوني كوردزمان ان من المستحيل على المدى البعيد الحيلولة دون تملك دول مثل العراق وايران لاسلحة الدمار الشامل، ويشير انه حتى في الفترة الحالية فان العراق لم يقدم جوابا مقنعا الى الامم المتحدة على مصير نحو مئة صاروخ من طراز "سكود"، وان المراقبين الدوليين لايزالون يعتبرون ان كميات كبيرة من المواد المستعملة للسلاح الكيماوي لاتزال مجهولة المصير.

يعتبر كوردزمان ان القوة العسكرية التقليدية لدى العراق لا تزال كبيرة. وعلى رغم ان ايران لا تملك قوة عسكرية تقليدية كبيرة حاليا، وان انفاقها العسكري لايزال متواضعا، فان نشر قوات ايران البحرية والجوية يشير الى توجهها نحو الخليج، وان الدول هناك لاتملك ردا على ذلك في الوقت الحالي او مستقبلا، ويخلص الى القول بان "الاحتواء المشترك" لابد ان يعني حضورا عسكريا امريكيا دائما في المنطقة.

ويتكلم بشكل غامض عن تقرير من "الوكالة الدولية للطاقة" صدر في "الشهر الماضي"، قالت فيه "اننا سنحل مشاكل الطاقة باحداث زيادة في انتاج الشرق الاوسط من النفط من عشرين مليون برميل في اليوم الى ٤٥ مليونا في اليوم بحلول عام ٢٠١٠". ويضيف "ان هذا سيأتي كصدمة للكثير من الدول في الشرق الاوسط لكن النقطة في الحقيقة هي الآتي: الاحتواء العسكري مرتبط في هذه المنطقة بالاعتماد الدائم والمستمر على النفط للحياة العملية لكل شخص في هذه الغرفة".

الباحثة فيبي مار، التي تعتبر من الخبراء الرئيسيين الذين يعتمد البنتاغون على ارائهم لصياغة مواقفه تجاه قضايا الشرق الاوسط خصوصا العراق، بدأت مناقشتها للاستراتيجية الامريكية بالرد على مقولة فولر عن ضعف "الهوية العراقية" وخطر التفكك، الذي قالت انه "ليس حادا كما يشير فولر".

الا ان مار عندما تعود الى هذه النقطة في معرض طرحها للاحتمالات التي تطرحها استراتيجية الاحتواء تجاه العراق، تقول ان الاستراتيجية التي تتمثل حاليا باستمرار العقوبات تشكل ضغطا كبيرا على السكان و"تصيب بالتأكل التدريجي كيان الدولة، وهو ما يتناقض مع السياسة التي نقول اننا نتبناها، اي استمرار وحدة اراضي العراق".

وتطرح في هذا السياق تمييزا بين الحكومة والدولة في العراق. فتقول ان التفرقة ما بين المجموعات التي يتكون منها العراق، اي

الشيعة والاكراد والسنة "هي شيء تديمه الحكومة"، وان الغالبية ضمن هذه المجموعات "مرتاحة الى وجودها ضمن دولة عراقية تحت حكومة مختلفة، اي ان تفاقم التوتر (بين المجموعات) عائد الى الحكومة وليس الدولة".

وتقول مار ان سياسة الأحتواء تجاه العراق، اي العقوبات الدولية، تمثل "القاسم المشترك الادنى" بين الاراء في كيفية مواجهة نظام صدام حسين، الا انها تخفي ثلاثة خيارات لم تتم مواجهتها بوضوح، كما ان من غير الممكن ادامتها فترة غير منظورة.

الخيارات هي ادامة العقوبات مدة تكفي لاحداث تغيير في نظام الحكم، او استعمالها وسيلة لاستراتيجية الاحتواء، اي لضمان ان النظام لن يستطيع الحصول على ما يكفي من الاموال للعودة الى التسلح التقليدي وغير التقليدي على المستوى الذي كان عليه، ويكف تاليا عن تشكيل تهديد للخليج. اما الخيار الثالث، وهو الخيار الرسمي من قبل الامم المتحدة، وهو استعمال العقوبات لضمان تغيير في سلوك العراق، اي اجباره على الانصياع لقراراتها.

تبدأ مار بالخيار الاخير وتشير الى الصعوبة في ادامة العقوبات اذا ما انصاع العراق فعلا لقرارات الامم المتحدة، وان هذا سيعني رفع الحظر على تصدير النفط وبالتالي حصول نظام صدام حسين على الموارد الكافية لادامته ربما الى نهاية القرن.

اما الخيار الثاني، اي ادامة العقوبات كجزء من سياسة الاحتواء، فالجانب السلبي فيه ان ضرره يقع على كاهل الشعب العراقي، وخطر التفكك الذي يحمله للكيان العراقي كما ورد اعلاه. اما الخيار الثالث، اي استعمال العقوبات وسيلة لاسقاط النظام فتقول ان ذلك لم يحصل حتى الان، وليس من ضامن انه سيحصل اذا اديمت العقوبات لمدة سنتين او ثلاث اضافية. وتضيف : "بصراحة، اذا كان هذا هدف الحكومة الامريكية عليها اتخاذ اجراءات اكثر خطورة، واشك ان هذه الادارة او اي ادارة اخرى مستعدة للقيام بالقضايا الضرورية لذلك".

وتنتهي الباحثة الى القول ان الخيار هو بالتالي بين الابقاء على العقوبات او مواجهة انها سترفع في النهاية تاركة صدام حسين في السلطة بكل ما يحمله ذلك من مشاكل.

(نقلا عن الحياة ٢٩ اذار ١٩٩٤)

تبرئة العراق من قصف الاهوار بأسلحة كيماوية

الاربعاء ٢ اذار ١٩٩٤

نيويورك- برأت اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة إزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية بغداد من تهمة استخدام اسلحة كيماوية في قصف مناطق الشيعة في الاهوار في جنوب العراق. واصدرت اللجنة ليل الاثنين بياناً جاء فيه "ليس هناك اثبات يدعم اتهامات باستخدام الاسلحة الكيماوية" في تلك المناطق "ولم تجد التحاليل اي آثر" لهذه الاسلحة.

وتسلمت اللجنة نتائج تحليل عينات جمعها فريق تحقيق دولي.

وكان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بزعامة السيد محمد باقر الحكيم اكد استخدام الجيش العراقي اسلحة كيماوية في الاهوار مطلع ايلول الماضي.

وقال الناطق باسم اللجنة تيم تريفان ان خبراء الامم المتحدة قسموا العينات الى ثلاثة اجزاء ارسلت لتحليلها في ثلاثة مختبرات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

واضاف ان تحاليل اجريت على العينات في المختبرين الامريكي والبريطاني بينما تم الاحتفاظ بالعينة التي ارسلت الى فرنسا للتدقيق.

الحكيم ينتقد تقرير الامم المتحدة بتبرئة بغداد من استخدام الاسلحة الكيمياوية

ادلى سماحة اية الله السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بالتصريح التالي،

"ان اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول استعمال النظام العراقي للاسلحة الكيمياوية ضد السكان المدنيين في الاهوار (جنوب العراق)، قالت في بيانها انها لم تعثر على اية ادلة. . ." ولم تنف استخدام العراق للاسلحة الكيمياوية. . وان هذا النفي بالعثور على الادلة كنا نتوقعه من قبل لاسباب منها ان وصول اللجنة الى المنطقة التي استخدم فيها النظام للاسلحة الكيمياوية كانت بعد فترة اربعين يوميا تقريبا من عملية استخدام السلاح الكيمياوي وهي فترة كافية ليقوم النظام العراقي خلالها بازالة كل الآثار الدالة على الاستخدام خصوصا وان المادة الكيمياوية المستخدمة كما يقول الخبراء سريعة التحلل. هذا من جهة ومن جهة ثانية فان فرق التفتيش كما تؤكد المعلومات التي نملكها لم تقم بعملية فحص كاملة للمنطقة المستخدمة فيها المواد الكيمياوية، كما ان المنطقة حين زارتها من قبل فرق التفتيش كانت خاضعة لسيطرة قوات النظام.

اننا اذ نؤكد ان النظام قام يقيناً باستخدام الاسلحة الكيمياوية في المنطقة المذكورة (هور إعلوي)، نود ان نذكر بان هناك شهود عيان تحدثوا بشكل تفصيلي ودقيق وكامل عن طريقة استخدام النظام للسلاح الكيمياوي وطبيعة المادة المستخدمة، وان هؤلاء الشهود تحدثوا ضمن ظروف محايدة تماما مع فريق التفتيش الذي التقى بهم على انفراد.

اننا نؤكد مرة اخرى اصرارنا على ان النظام العراقي استخدم الاسلحة الكيمياوية في المنطقة المذكورة، وندعو الامم المتحدة للاضطلاع بمسؤولياتها الانسانية وان تلتزم جانب الموضوعية والحياد في مثل هذه القضايا الانسانية التي يذهب ضحيتها عادة الابرياء من الناس.

(نقلا عن نشرة العراق، لندن-١٩٩٤/٣/١١ - يصدرها مكتب اسناد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق)

Confronting Backlash States
Anthony Lake
(Foreign Affairs - March/April 1994)

مواجهة دول "ردة الفعل"
انطوني ليك
مساعد رئيس الجمهورية لشؤون الامن القومي

مجموعة من الخارجين عن القانون

أدت نهاية الحرب الباردة و بروز عدد من الدول المستقلة حديثا في اوربا الشرقية الى امكانية توسع هائلة في تعداد الامم التي تؤمن بالسعي الى انشاء المؤسسات الديمقراطية و توسيع الاسواق الحرة و حل المنازعات بالطرق السلمية و فكرة الامن الجماعي. تضطلع الولايات المتحدة، تمشيا مع مبادئها و مصالحها معا، بمسؤولية خاصة في رعاية هذه الافكار و الترويج لها. و كما اوضح الرئيس في خطابه عن حالة الاتحاد، فإن جزء كبير من السياسة الخارجية لادارة كلنتون مكرس لهذا الجهد.

في ذات الوقت، يجب على سياستنا مواجهة حقيقة وجود دول عاصية و خارجة عن القانون، لا تكتفي بالاصرار على الخروج من الاسرة الدولية بل تهاجم المبادئ الاساسية لهذه الاسرة. هناك بضع من دول "ردة الفعل" مثل كوبا و كوريا الشمالية و ايران و العراق و ليبيا. تفتقر هذه الدول في الحال الحاضر الى الموارد التي تجعل منها دولا عظمى تشكل تهديدا جديا للهيكل الديمقراطي الذي يجري انشاؤه حولها. مع ذلك، فإن تصرفات هذه الدول غالبا ما تتسم بالتهديد و العدوانية، كما ان العلاقات فيما بينها في نمو ضمن سعيها الى عزل نفسها عن توجه عالمي يصعب عليها التأقلم معه.

تشترك دول "ردة الفعل" هذه ببعض الخصائص، فجميعها تحكمها طغم تسيطر على مقدراتها بالقوة و جميعها تتنكر لحقوق الانسان الاساسية و جميعها تدين بايديولوجيات راديكالية. و مع ان انظمة الحكم في هذه الدول تختلف من دولة الى اخرى، الا ان قياداتها تشترك في نفورها من المشاركة الشعبية مخافة ان تؤدي هذه المشاركة الى اضعاف الانظمة القائمة. تبدي هذه الدول عجزا مستديما عن التفاعل البناء مع العالم الخارجي، و لا تستطيع ان تتصرف بفاعلية في التحالفات حتى اذا كانت هذه التحالفات مع دول تشبهها في التوجهات. اضحت هذه الدول - و بازدياد مضطرد - في موقع الدفاع و هدف للنقد و للعقوبات الدولية.

كما تشترك هذه الدول في الشعور بالحصار، و نتيجة لذلك فإنها تنفق الكثير على برامج التسلح الطموحة و المكلفة - و خاصة في مجالات اسلحة الدمار الشامل و منظومات الصواريخ - في بحث ضال عن وسيلة فعالة لحماية انظمتها او لبلوغ اهدافها في الخارج.

تضطلع الولايات المتحدة، بحكم كونها القوة العظمى الوحيدة، بمسؤولية ايجاد ستراتيجية هدفها تحييد و احتواء و - باستخدام الضغوط المختارة - ربما تحويل دول "ردة الفعل" هذه الى دول تساهم بشكل ايجابي في المجتمع الدولي. تمتاز كل من دول "ردة الفعل" هذه بتاريخها و حضارتها و ظروفها الخاصة بها، و قد تم تفصيل الستراتيجية الامريكية تجاه كل من هذه الدول تبعا لخصائص كل منها. الا ان ثمة قواسم مشتركة تجمع ما بين هذه الدول المختلفة، و في كل حالة نحتفظ بالتحالفات و بالقوة العسكرية الكافية لردع او الرد على اي عمل عدواني. نسعى في سبيل احتواء نفوذ هذه الدول، احيانا بعزلها و احيانا اخرى بممارسة الضغوط عليها، و احيانا ثالثة بالاجراءات الاقتصادية و الدبلوماسية. نحن نشجع المجتمع الدولي للاشتراك معنا في جهد موحد. ففي حالة ليبيا و العراق، على سبيل المثال، استطعنا الحصول على اجماع عالمي قوي مدعم بقرارات من الامم المتحدة فيما يخص العقوبات المطبقة بحق هذين البلدين.

كما تساهم الولايات المتحدة بفاعلية في الجهود الاحادية و المتعددة الجوانب التي تهدف الى الحد من قابليات هذه الدول في المجالات العسكرية و التكنولوجية، حيث يتم استخدام اساليب المخابرات و مكافحة الارهاب و السيطرة على الصادرات - خصوصا فيما يتعلق باسلحة الدمار الشامل و وسائل اطلاقها. ففي حالة كوريا الشمالية - على سبيل المثال - نعتبر برنامج هذه الدولة النووي مثارا لقلقنا المتزايد. ان احتمال حصول كوريا الشمالية على الاسلحة النووية سيشكل تهديدا خطيرا لمصالحنا الامنية في آسيا و لنظام منع انتشار الاسلحة النووية في العالم. ان الالتزام الامريكي بأمن كوريا الجنوبية لايتزعزع. تقود الولايات المتحدة جهدا دوليا هدفه اقناع كوريا الشمالية بتغيير مسارها الحالي. في الوقت ذاته، اوضحنا لبيونغيانغ بأن الابواب الى علاقات افضل بيننا سيفتح فيما لو قامت بتطمين المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامجها النووي، خلاف ذلك سوف تواجه كوريا الشمالية المزيد من النبذ و الصعوبات.

تشابه كل من العراق و ايران كوريا الشمالية في تشكيلهما تهديدا لجهودنا في الحد من انتشار الاسلحة، الا ان هذين البلدين، بحجم موقعهما على الخليج الفارسي الحيوي و الذي يحتوي على 65% من احتياطيات النفط في العالم، يشكلان معضلة ستراتيجية معقدة استعصى حلها على الحكومات الامريكية الثلاثة السابقة.

ان المبدأ الستراتيجي الاساسي في منطقة الخليج الفارسي هو خلق ميزان قوى لصالحنا، يحافظ على مصلحة امريكا في دعم اصدقائنا و السريان الحر للنفط باسعار مستقرة. طبقت الحكومات الامريكية السابقة هذه الاستراتيجية بالاعتماد على احدى القوى الاقليمية لتوازن القوة الاخرى. ففي البدء دعمت الولايات المتحدة ايران الشاه باعتبارها عمود الاستقرار للمنطقة، بعد ذلك دعمت عراق صدام في حربه مع ايران الثورية من اجل احتواء نفوذ حكومة خميني الاسلامية. و في كلتا الحالتين انهارت ستراتيجية امريكا في الاستقرار الاقليمي: في حالة ايران عندما اطيح بالشاه، و في حالة العراق عندما مكنت المساعدات الامريكية صدام حسين من الحصول على ترسانة عسكرية عملاقة استخدمها اولا ضد شعبه و من ثم ضد الكويت.

منطق الاحتواء المزدوج

إن ستراتيجية ادارة كلنتون تجاه دولتي "ردة الفعل" هاتين مبنية على افتراض ان كلا النظامين الحاكمين فيهما يتبعان سياسات معادية لمصالحنا. لذا فإن فكرة دعم احدهما ليوازن الثاني قد

استبدلت بسياسة "احتواء مزدوج." و نحن اذ نتبنى هذا الاسلوب لا تغيب عن بالنا الحاجة الى توازن للقوى في هذه المنطقة الحيوية، بل نحاول بمعية حلفائنا المحليين خلق توازن لصالحنا دون الاعتماد على اي من العراق او ايران. بأمكاننا عمل ذلك لتوفر عدد من النقاط في صالحنا افتقرت اليها الحكومات الامريكية السابقة.

اولا، ادت نهاية الحرب الباردة الى الغاء عنصر ستراتيجي مهم من حساباتنا. فلم نعد نخاف من ان يستغل السوفيات دعمنا لاحدى الدولتين ليدعموا نفوذهم في الدولة الاخرى و يحصلون بذلك على موطئ قدم في الخليج. لذلك فإن الاهمية الستراتيجية لكلا الدولتين قد انخفضت بشكل كبير، كما انعدمت قابليتهما في خلق المواجهات فيما بين القوى العظمى.

ثانيا، شهد العقد الماضي ظهور توازن اقليمي في القوى بين العراق و ايران على درجة من القابلية العسكرية منخفضة جدا: فقد ادى انتصار العراق في الحرب العراقية الايرانية الى خفض كبير في قابليات ايران العسكرية، كما ادى اندحار العراق في حرب عاصفة الصحراء الى اضمحلال قابلياته الهجومية و وضعت اسلحة الدمار الشامل التي بحوزته تحت السيطرة الدقيقة. لذا، و بدون دعم من قوة عظمى اخرى، ستواجه الدولتان صعوبة بالغة في تحدي القوة الامريكية.

ثالثا، و نتيجة للغزو العراقي للكويت، لا تشعر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنفس التردد في الدخول في تحالفات امنية و دفاعية مع واشنطن. من شأن هذه التحالفات و الترتيبات ان توفر لقواتنا القدرة على التواجد في منطقة الخليج لمواجهة اي تهديد قد يبدر من العراق او ايران تجاه هذه الدول.

أخيرا، تتسم المؤشرات العامة في المنطقة بالايجابية: فواشنطن تتمتع بعلاقات قوية مع القوى الفاعلة الاخرى في المنطقة - مصر و اسرائيل و تركيا و السعودية. و من شأن التقدم المحرز في حل النزاع العربي الاسرائيلي ان يدعم مركزنا في العالم العربي و يقوي العلاقات ما بين حلفائنا الاقليميين، كما يزيد من عزلة العراق و ايران و يقلل من قابليتهما في استغلال النزاع العربي الاسرائيلي في تحقيق طموحاتهما الاقليمية. ان الحل الشامل الذي تسعى من اجله الولايات المتحدة سوف يفوت الفرصة على العراق في استخدام القضية الفلسطينية لاغراضة و سوف يلغي قابلية ايران في زعزعة الامن في لبنان.

من هذا نستطيع الاستنتاج بأنه - حتى تتغير الظروف - لم تعد هناك حاجة للاعتماد على اي من العراق او ايران من اجل الحفاظ على التوازن او لحماية اصدقاء امريكا و مصالحها في الخليج. ان ادارة كلنتون واثقة من اننا نستطيع المحافظة على هذا الوضع لفترة طويلة بسبب الاتفاق الذي توصلنا اليه مع اصدقائنا الاقليميين حول الاخطار المشتركة و كيفية التعامل معها. في الوقت الذي نعمل فيه على توطيد هذه التوجهات الايجابية، نبقى حذرين من اي تغيرات قد تطرأ.

لا يعني "الاحتواء المزدوج" احتواءً مطابقا. ان هدفه الرئيسي هو مجابهة عدوانية كل من بغداد و طهران، الا ان التحديات التي يشكلها كل من النظامين مختلفة و لذا تقتضي منا نهجا خاصا بكلتا الحالتين. تختلف العراق و ايران اختلافا كبيرا من النواحي الحضارية و التاريخية رغم مجاورتهما لبعضهما البعض. ففي حالة نظام صدام حسين، تواجه واشنطن نظاما عدوانيا علمانيا شديد الطمع. اما في حالة ايران، فإن مصدر التحدي هو نظام ديني ذو حس حضاري و سياسي مصيري و عداء مستديم للولايات المتحدة.

يتحمل النظام القائم في العراق مسؤولية جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية، فهو نظام ادى غزوه للكويت و استخدامه للغازات السامة ضد مواطنيه الى جعله مارقا دوليا. اما في ايران ما بعد خميني، فنرى نظاما ثوريا مستمر في تصرفاته الخارجة عن القانون. مع ذلك، لا تعارض ادارة كلنتون الحكم الاسلامي ولا تهدف الى الاطاحة بالنظام. نحن على استعداد للبدء بحوار مسؤول نوضح فيه الجوانب التي تثير قلقنا في التصرفات الايرانية.

يعتبر احتواء العراق تحديا مختلفا عن احتواء ايران. فبعد ان وضعت حرب الخليج اوزارها، أنشأت الامم المتحدة نظاما بعيد المدى من شأنه التأكد من ان لا يشكل العراق مستقبلا خطرا على جيرانه او على السلام العالمي و يمنع صدام حسين من البطش بالمواطنين العراقيين. لا تزال العقوبات الدولية مفروضة على العراق رغم مرور ثلاث سنوات على نهاية حرب الخليج. ان المجتمع الدولي يؤيد اصرار واشنطن على تقيد العراق الكامل بكافة قرارات مجلس الامن الدولي ذات العلاقة نظرا لقلقه من تصرفات صدام و لشكوكه في نواياه.

لا يزال جيش صدام و حتى يومنا هذا يمارس تدمير المجتمع العربي في اهوار جنوب العراق في نفس الوقت الذي يحاصر و يرهب المواطنين الاكراد و التركمان و غيرهم في شمال البلاد. و في الوقت الذي يبدي النظام العراقي تعاونا مع لجنة الامم المتحدة الخاصة بالعراق (UNSCOM) يحاول سرا الحصول على المواد الاولية الداخلة في صنع وقود الصواريخ و يمتنع عن الادلاء بمعلومات عن برامجه التسليحية. لذا فمن غير العجيب ان يصار الى تمديد العمل بالعقوبات كل ٦٠ يوم دون معارضة تذكر.

يبدي العراق في الآونة الاخيرة بعض العلامات التي تشير الى تبدل في موقفه من بعض متطلبات الامم المتحدة، كما بدا في قبوله لقرار مجلس الامن الدولي المرقم ٧١٥ و الذي يدعو الى الرقابة طويلة الامد لبرامجه التسليحية. الا ان هذه الموافقة تأتي في سياق الرفض العراقي المستمر لقرارات مجلس الامن الاخرى، و خاصة رفضه الاعتراف بسيادة الكويت و حدودها. فيخلط العراق التحدي مع الالتزام الظاهري. ثمة شواهد كثيرة تشير الى ان السبب الوحيد الذي يدفع النظام العراقي للتعاون مع الامم المتحدة هو ليرفع عن كاهله الحظر النفطي. على واشنطن الافتراض بأن صداما سوف يتملص من الرقابة طويلة الامد و يشرع في اعادة بناء ترسانته من اسلحة الدمار الشامل حال عودته الى تصدير النفط. لذلك، و قبل التفكير في الغاء الحظر النفطي، يجب ان تتوفر درجة عالية من الثقة بأن العراق لم يمتثل بالنقاط الفنية من القرارات ذات العلاقة بالتسليح فحسب، بل بأنه سوف يستمر في الامتثال الى اجل غير مسمى. و كما يصر (رولف اكيوس) رئيس (UNSCOM)، فإن هذا الامر يستوجب انقضاء فترة طويلة تختبر خلالها انظمة الرقابة الدائمة. لقد قبلت واشنطن و باقي الاعضاء الدائميين في مجلس الامن الدولي بهذه الفكرة، كما يعترفون بأن استعراض المجلس لنظام العقوبات سوف يأخذ بنظر الاعتبار النوايا العامة لصدام و التي

تتوفر الادلة الكثيرة حولها.

كما تعكس قرارات الامم المتحدة الاجماع الدولي المؤيد لانهاء صدام بطشه بالشعب العراقي. نحن نعمل، بالتعاون الوثيق مع وكالات الامم المتحدة و منظمات حقوق الانسان الدولية، في سبيل التعريف بما يكابده المواطنون العراقيون الذين يعانون من قسوة هذا النظام، و نصر على تواجد مراقبين لحقوق الانسان داخل البلاد. كما تساهم ادارة كلنتون بشكل فعال و مباشر في توفير العون الانساني للاكراد و المجموعات الاخرى في شمال العراق الذين يعيدون بناء حياتهم تحت حماية قوات التحالف التي تردع قسوة صدام.

إن مساهمات المجتمع الدولي في المجال الانساني في العراق لهي مؤشر واضح على اهتمامه بمعاناة الشعب العراقي، كما انه متيقن من التأثير الذي تسببه العقوبات على حياته اليومية. لقد تم استصدار القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ من قبل مجلس الامن الدولي - و التي يرفض صدام تطبيقهما - خصيصا لرفع المعاناة هذه، فهي تسمح ببيع كميات محدودة من النفط العراقي لتمويل شراء الاغذية و الضروريات الاخرى شرط ان تتم عمليات البيع و الشراء باشراف الامم المتحدة. لذلك يجب ان يكون واضحا بأن معاناة الشعب العراقي سببها صدام حسين و ليس المجتمع الدولي.

كإشارة الى اهتمامنا بعراق ديمقراطي، تؤيد ادارة كلنتون اهداف المؤتمر الوطني العراقي الموحد، تلك المنظمة التي تمثل مدادا واسعا من الآراء و المعتقدات و الانتماءات الدينية و العلمانية و الاثنية. لقد قام المؤتمر الوطني العراقي الموحد مؤخرا بتوسيع قاعدته و اسس تسهيلات له في شمال العراق و عمق علاقاته مع الحكومات العربية المجاورة التي تشاركه اهدافه في المحافظة على وحدة العراق الاقليمية و السعي نحو حكم عراقي تمثيلي مسالم.

رغم محاولات صدام في شراء الذمم، فإن العقوبات اخذت تؤثر على الدائرة المحيطة به و التي يعتمد عليها النظام. تتزايد التقارير حول محاولات الانقلاب و التململ ضمن الصفوة العراقية المرفهة نسبيا. قد تؤدي هذه التوجهات الى ظروف جديدة بالنسبة للمواطنين العراقيين و الى فرص جديدة لبناء علاقات اكثر سلمية بين العراق و العالم الخارجي.

تحدي طهران

تعتبر ايران تحديا اكبر و اصغر في الوقت نفسه. فمن جهة، لا تواجه ادارة كلنتون دولة عدوانية بشكل سافر قامت بغزو و احتلال جار ضعيف. يمكن تصور قيام علاقات اكثر طبيعية مع حكومة طهران في حال قيام الاخيرة بالابداء عن رغبتها في الانصياع للمعايير الدولية و هجر السياسات المخلة بالامن و الاستقرار الاقليميين. من جانب آخر، لن يسهل حل المشاكل السياسية مع ايران، فايران بلد ثوري يشعر قادته بالغضب من العلاقات الحميمة التي كانت تربط الولايات المتحدة بالشاه. ان شعارات ايران الثورية تعبر عن عداء سافر للولايات المتحدة و لمصالحها الاساسية. سوف تحدد هذه الحقيقة السياسية الاساسية العلاقات في المستقبل المنظور. سوف يكون التوفيق صعبا و خاضع لاختيار ايران.

يجب ان لا يساء فهم الخلاف مع ايران على انه "صراع حضارات" او بأنه مبني على كون ايران دولة دينية، فواشنطن لا علاقة لها بالبعد "الاسلامي" للجمهورية الاسلامية في ايران. فكما قال الرئيس كلنتون، تكن الولايات المتحدة عظيم الاحترام للديانة و الحضارة الاسلاميتين. نحن معارضون للتطرف، دينيا كان ام علمانيا. تشعر الولايات المتحدة بالقلق من تصرفات و سياسات الحكومة الايرانية، حيث تقوم ايران بجهود سرية هدفها الحصول على الاسلحة النووية و غيرها من اسلحة الدمار الشامل و الاسلحة الصاروخية، كما انها المؤيد الاول للارهاب و الاغتيالات في العالم. انها تعارض و بشدة عملية السلام العربية الاسرائيلية، كما انها تسعى الى قلب انظمة الحكم الصديقة في عموم الشرق الاوسط و اجزاء من افريقيا. انها تحاول الحصول على الوسائل الهجومية التقليدية التي تهدد بواسطتها جيرانها الخليجيين، كما ان معاملتها لمواطنيها - و على وجه الخصوص النساء و الاقليات الدينية - مثير للقلق.

الا ان ادارة كلنتون في مواجهتها لهذه التحديات متعددة الجوانب، تواجه مهمة اسهل من تلك التي تواجهها مع العراق نظرا الى ان اسلحة الدمار الشامل التي بحوزة ايران لازالت في الاطوار المبكرة. لذلك لدى الولايات المتحدة الفرصة الآن بمنع ايران من ان تصبح خلال خمس سنوات ما كان العراق قبل خمس سنوات، الا ان الاحتواء اصعب بسبب عدم وجود تأييد للادارة من قبل اجماع دولي تعكسه قرارات لمجلس الامن كما في حالة العراق، كما ليس للادارة عقوبات مفروضة تجبر ايران على تغيير تصرفها. لقد حاولت الادارات السابقة دعم "المعتدلين" في ايران. لقد علمتنا هذه التجارب بأن هؤلاء "المعتدلون" هم انفسهم مسؤولون عن السياسات التي نعترض عليها. و لكن سياسات ايران الاقتصادية الخاطئة و الهبوط في اسعار النفط قد ادت الى وضع اقتصادي صعب بالنسبة للحكومة الايرانية. فلا تبدو ايران - بنسبة تضخمها البالغة 30% و ديونها البالغة ٣٠ مليار دولار و متأخر ديونها البالغ ٥ مليارات دولار - كشريك تجاري مثالي، و هذا يسهل الامر للولايات المتحدة في اقناع حلفائها بعدم تطوير علاقاتهم مع ايران لدوافع تجارية صرفة.

للرد على محاولات ايران الهيمنة على الخليج الفارسي، تتعاون الولايات المتحدة مع الحكومات الصديقة في الخليج لمنع ايران من الحصول على الواردات التي تحتاجها في برامجها النووية و الكيماوية، و هي متيقظة للمحاولات الايرانية للحصول على الصواريخ و المنظومات المتعلقة بها من مجهزيها و بضمنهم كوريا الشمالية. لا يعني هذا ان واشنطن تنوي عزل ايران او منعها من الحصول على المواد ذات الاستخدام العسكري. تحاول الادارة التمييز ما بين المواد الدفاعية التي لا تؤثر على البيئة الامنية الاقليمية و المواد التي لها استخدامات هجومية و بوسعها زعزعة امن المنطقة.

التزام وليس حملة صليبية

تعتمد الستراتيجية الامريكية بشكل كبير على التنسيق و التشاور مع الدول الصديقة. يجب ان تستلم ايران اشارات مستمرة و متوافقة من الدول الغربية التي تسعى الى التجارة معها. لقد تمكنا من الحصول على بعض الاجماع من الدول الاوربية و كندا و اليابان حول ما نجده غير مقبولا من التصرفات الايرانية. الا ان بعض حلفائنا يعتقدون بأن سياستنا الاقليمية يجب ان تبنى على الحوافز الايجابية لايران، غير ان التجربة تشير الى ان الحوافز الايجابية من تسهيلات تجارية و اعادة جدولة الديون لا تؤدي الى تغيير حقيقي في تصرفات ايران غير المقبولة. ان الاشارة الاكثر فاعلية هي الاشارة الثابتة و

المستمرة: لا تطبيع للعلاقات حتى تتوقف ايران عن تصرفاتها. الا اننا لن نرفض الحوار البناء: فالحوار و ممارسة الضغط ليسا اسلوبين يلغي احدهما الآخر.

هناك ثمة مخاطر في ربط تعاملنا مع كل من العراق و ايران. فبالدرجة التي يمارس عليهما الضغط، قد يتحدان في جهودهما في مقاومة الغرب. و بالفعل، يبدو ان بغداد و طهران قد تعاونتا بشكل محدود في العام الماضي على الرغم من خلافاتهما. الا ان آفاق التوفيق بينهما تبقى محدودة في نهاية الامر لسبب بسيط هو انهما يثقان ببعضهما اقل من ثقتهما بالولايات المتحدة، و في الوقت الذي لديهما مصلحة مشتركة في التعاون التكتيكي، لا يرغبان في مساعدة احدهما الآخر في تقوية نفسه، و كل منهما يعلم بأنه سيكون هدف القوة النامية الواقعة على الجانب الآخر من شط العرب.

كما هناك خطر من ان يؤدي اصرارنا على ان يمتثل العراق لكافة قرارات الامم المتحدة الى توفير الفرصة لايران للتدخل في شؤون العراق، فقد رأينا محاولات ايران بناء علاقات مع الشيعة العراقيين و تدخلها في السياسة الكردية، الا ان الاثباتات تدل الى ان هذه مخاوف مبالغ فيها. فمنذ الحرب العراقية الايرانية حافظ الشيعة العراقيون على هويتهم العربية و العراقية و لايزالون مرتابين من الوقوع تحت نفوذ طهران، كما ان جهود ايران في الشمال تبدو مركزة على اضعاف الاقلية الكردية فيها وليس اضعاف العراق بالتشجيع على انفصال الشمال. فكما الامر مع جيران العراق الآخرين سورية و تركية، تبدو ايران مهتمة بمنع تفكك العراق مخافة ان يؤدي ذلك الى تفككها هي.

لقد بنت ادارة كلنتون سياسية واقعية و قابلة للاستمرار تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الامريكية و الحقائق الماثلة في منطقة الخليج. فنظامي بغداد و طهران اليوم اكثر ضعفا. و هما يصلان ببطء الى الاستنتاج بأن هناك ثمن يجب دفعه لاصرارهما على البقاء على الجانب الخطأ من مسيرة التاريخ. هذه ليست حملة صليبية، بل هي جهد حقيقي و مسؤول لحماية المصالح الامريكية الستراتيجية و صيانة الاستقرار الدولي و توسيع حلقة الامم المؤمنة بالديمقراطية و السوق الحر و السلام.

كتب (جورج كينان) في هذه المجلة قبل ٤٧ عاما داعيا الى احتواء امبراطورية خارجة عن القانون، و قال بأن الولايات المتحدة لديها القدرة على "زيادة بشكل كبير الصعوبات التي تواجه السياسة السوفيتية" و بذلك تؤدي الى "تفكك او اضعاف القوة السوفيتية." اما اليوم فإن الولايات المتحدة تواجه تحديا اقل صعوبة في احتواء عصابة من الخارجين عن القانون نشير اليهم بدول "ردة الفعل"، وبمقدورنا الانتصار عليها. ■

اسبانيا تحقق في استخدام اموال كويتية لرشوة سياسيين غربيين

مدريد - اب، (٨ اذار ١٩٩٤)اعلنت الحكومة الاسبانية امس انها ستفتح تحقيقا في اتهامات افادت ان مكتب الاستثمار الكويتي المشرف على ادارة اصول الكويت في الخارج قام بدفع مئات الملايين الدولارات الى ساسة اسبان واجانب في محاولة لكسب موقف دولهم لصالح الكويت ودفعها الى تأييد عملية الحشد لمحاربة العراق بقيادة الولايات المتحدة.

ومع ان هذه الاتهامات كانت تظهر بين حين واخر منذ الصيف الماضي. فقد دأب المسؤولون الكويتيون الرسميون وبعض مسؤولي مجموعة توراس الاسبانية المملوكة للكويت، على نفيها. كما ان الحكومة الاسبانية لم تعرها اهتماما قبل الان.

وامس قال ميغيل غيل الناطق باسم الحكومة الاسبانية "ان الحكومة مهتمة بشدة في ان تحصل على ايضاحات سريعة وكافية بشأن ما جاء في التقارير" وذلك اشارة الى تقارير صحافية في هذا الخصوص.

واضاف ان مكتب المدعي العام الاسباني سيقوم على الفور بفتح تحقيق. وجاء اعلان الحكومة الحاد هذا بعد ان نشرت صحيفة "البايس" الاسبانية واسعة الانتشار تقريرا حول مدفوعات مالية الى ساسة في نهاية الاسبوع الماضي.

فقد نقلت الصحيفة عن مسؤول سابق في مجموعة توراس لم تسمه قوله ان مكتب الاستثمار الكويتي قام بدفع ما يصل الى ٣٠٠ مليون دولار الى سامسة غربيين وعرب ومؤسسات من اجل ضمان تأييدهم للكويت ولجهود الولايات المتحدة لشن حرب على العراق بعد اجتياحه الامارة الخليجية. كما قالت "البايس" ان مسؤولين في مكتب الاستثمار الكويتي قاموا بتحويل ما يساوي ٧٠ مليون دولار من اموال مجموعة توراس التابعة له في اسبانيا الى حساباتهم الشخصية في بنوك بريطانية وسويسرية. واضافت ان عددا من مسؤولي مكتب الاستثمار والمديرين الكويتيين في مجموعة توراس حصلوا على منافع شخصية في عمليات تحويل الاموال، لكنها لم تذكر سوى اسماء اثنين منهم الشيخ فهد محمد الصباح الرئيس السابق للمكتب ونائبه فؤاد جعفر.

يذكر ان اول من نشر تقارير عن مدفوعات كويتية لكسب الود السياسي كانت صحيفة "فايننسال تايمز" اللندنية التي قالت في تموز الماضي ان الكويت استعملت المال لشراء اصوات في الامم المتحدة لدى مناقشتها اجتياح القوات العراقية للكويت. وقد انكر وزير المالية الكويتي في حينه اتهامات الفايننشال تايمز، ووصفها بانها "محاولة سافلة من الذين نهبوا المال العام لتبرير ما فعلوه.

محمد باقر الحكيم في استجواب مع مراسل الحياة

حول انتقاله الى شمال العراق واحتمال التقارب الايراني ـ العراقي

اجرى مندوب الحياة من لندن استجوابا هاتفيا مع السيد محمد باقر الحكيم جاء فيه:

حول انتقال الحكيم الى شمال العراق

▫ اطراف من المعارضة تعتبر ان بقائكم في ايران وعدم انتقالكم الى شمال العراق يحول دون جهود لتوحيد المعارضة؟

▪ ان بقائي في ايران امر طبيعي بعدما كانت (ايران) ولا زالت قاعدة العمل الجهادي والسياسي ضد النظام، وفيها هذا العدد الكبير من العراقيين والمجاهدين، وتوفر فرصة للاتصال في الداخل والخارج، سواء المنطقة او المجتمع الدولي.

كما ان فيها الحوزات العلمية الكبيرة ومنها حوزة قم، الامر الذي يوفر فرصا للتحرك في جميع المجالات، تنسجم بطبيعة الحال مع مجمل حركتنا السياسية والثقافية. ولا اعتقد ان انتقالي الى شمال العراق سيوفر فرصة جديدة للمعارضة، خصوصا انني كنت ولا زلت حتى الان اعتقد بضرورة ان ابقى شخصيا خارج المؤسسات التوحيدية للمعارضة، مع اعتقادي بوحدة المعارضة ودعوتي لها واسنادي لكل عمل وحدوي، وقد بذلت جهوداً كبيرة من اجل تحقيق هذا الغرض.

▫ وهل انتقالكم الى شمال العراق وارد؟

▪ انتقالي الى شمال العراق امر وارد وطبيعي في الوقت الذي ارى انه فرصة افضل لخدمة هدف الخلاص من النظام المجرم وتحقيق العدل والسلام والاخوة والوحدة في العراق، والعلاقات الجيدة مع الدول المجاورة. ولا اعتقد في الوقت الحاضر بوجود حاجة الى ذلك، خصوصا ان الانسجام العام والتعاون موجود وقائم مع الاخوة الاكراد سددهم الله، وكذلك مع بقية اطراف المعارضة العاملة في منطقة كردستان العراق.

التباس حول الوحدة

▫ اتعتقدون ان توحيد المعارضة ما زال ممكنا؟ وماذا عن تحفظاتكم على مؤتمر صلاح الدين؟

▪ اعتقد ان توحيد المعارضة بالمعنى العام ممكن، وقد تحققت بعض الخطوات، حيث تتعاون مجموعة من القوى الرئيسية في هذا المجال، وما زالت الجهود مستمرة لتحقيق الخطوات الاخرى، ولا يترك الميسور بالمعسور كما تقول القاعدة الفقهية الاسلامية.

واما التحفظات التي اعلنتها القوى الاسلامية حول مؤتمر صلاح الدين فقد استجابت هذه المؤسسة بعضها وهناك مساع للتغلب على بعضها الاخر، وما زالت القوى الاسلامية تطالب بأزالة اسبابها من خلال التاكيد على اهمية وحدة العراق وازالة جميع اشكال الغموض والالتباس حول هذه الوحدة سواء على مستوى الكيان السياسي او الشعبي او الانساني، حيث يتم التاكيد على وحدة المسلمين من ابناء السنة والشيعة، وكذلك وحدة العراق السياسية على رغم وجود وجهات نظر مختلفة في الصيغة الادارية للعراق.

▫ هناك من يتهمكم بالارتباط بالسياسة الايرانية ومجاراتها؟

▪ هذا الاتهام باطل من الاساس وهو اسلوب يستخدمه الاعداء في الحرب النفسية لتحقيق اهداف سياسية،علما اننا نحترم آراء الاخوة المؤمنين في ايران ونحترم سيادة ايران، والسياسات والعلاقات فيها، كما نسعى الى ان نتبادل هذا الاحترام مع دول اخرى، وهو امر ضروري للمعارضة (العراقية) اذا ارادت ان تكون قوية في مواجهة النظام، وارادت ايضا ان تكون في موضع احترام الشعب العراقي والشعوب المجاورة والمجتمع الدولي، اذ لابد ان تكون لها علاقات قوية وتتبادل الاحترام مع غيرها من الاطراف.

▫ الحظر الدولي باق وصدام في السلطة. ما هو المخرج في رأيكم لتخفيف معاناة العراقيين؟

▪ قدمنا اقتراحات عديدة للأمين العام للامم المتحدة ومجلس الامن والجهات المختصة بالاغاثة والصليب الاحمر وحقوق الانسان، خصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمقرر الخاص (لحقوق الانسان). وصيغت هذه الاقتراحات في شكل محدد في تقرير المقرر الخاص (ماكس فان در شتويل) الذي قدمه للأمين العام، وتعتمد هذه الاقتراحات على خطين رئيسيين:

اولا التمييز في التعامل الدولي بين النظام العراقي المحاصر والشعب العراقي المظلوم، حيث يمكن مد يد المساعدة للشعب دوليا ومن قبل المنظمات الانسانية.

ثانيا العمل على فك الحصار الداخلي الذي يفرضه النظام على الشعب العراقي، ومنع النظام من ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب، وذلك بارسال المراقبين للمناطق التي يقوم النظام فيها بأعمال وحشية وحرب ابادة، وارسال لجان التفتيش الى السجون والمعتقلات، وفتح مراكز اغاثة تديرها الامم المتحدة في شكل مباشر، ومنع القطعات العسكرية من استخدام الاسلحة الثقيلة لقتل المدنيين. .الخ.

المنطقة الآمنة

▫ تقولون او تنادون بتغيير النظام، والمعارضة متهمة بعدم الفاعلية وعدم التأثير في الداخل؟

▪ المعارضة العراقية والاسلامية في شكل خاص تحولت من معارضة فئات وقوى سياسية الى معارضة شعب يقاتل من اجل الخلاص، وافضل دليل على هذه الحقيقة هو انتفاضة ١٥ شعبان ١٤١١هـ (آذار ١٩٩١) وكذلك استمرار الشعب العراقي في اعمال المقاومة والجهاد حتى الان، على رغم المحاولات العديدة للنظام للقضاء على ذلك واستخدام الاسلحة الثقيلة والفتاكة، والمشاريع العديدة الضخمة التدميرية للحياة مثل تجفيف الاهوار والحصار الاقتصادي العسكري، وعمليات الدهم الواسعة والمستمرة للمدن والتصفيات الجسدية والاعدامات.

▫ هل ترون ان تدخلاً خارجيا هو امر وارد؟

▪ من وجهة نظري اعتقد ان الشعب العراقي يجب ان يقوم بمهمة الخلاص، وعلى المجتمع الدولي مساعدته في ذلك. ومع الاسف لم يستجب المجتمع الدولي لطلب المساعدة حتى في الحد الادنى وهو الاعلام، فضلا عن مسؤوليته تجاه القضايا الاخرى. ولو اتخذ المجتمع

الدولي في مساعدة الشعب المنهج ذاته الذي استخدمه في (ازالة) الاسلحة التدميرية (العراقية) لسقط النظام منذ فترة من الزمن، لكن المجتمع الدولي- كما عبر عن ذلك سفير فرنسا السابق في طهران- مجتمع بلا ضمير.

◘ طالبتم باقامة "منطقة آمنة" في جنوب العراق. كيف تفسرون تدخل الغرب لاقامة منطقة امنة في الشمال، وتجاهله والامم المتحدة دعوتكم في ما يتعلق بالجنوب؟

- لم اطالب بمنطة آمنة في الجنوب وانما طالبت بالامن لجميع ابناء الشعب العراقي من استخدام الاسلحة الثقيلة وعمليات الابادة البشرية او القضاء على الحياة.

واما عدم الاستجابة فقد ذكرت السبب الاساسي في النقطة السابقة. وهناك اسباب اثرت في قضية الشمال العراقي منها الهجرة الجماعية التي تمكنت وسائل الاعلام من تصويرها بعد حرب الخليج، وكذلك قضية المصالح الغربية والجذر التاريخي لمسألة الاكراد، والخوف المصطنع من قضية الشيعة في العراق، وغير ذلك من الاسباب.

وسائل خاصة

◘ كم عدد رجال "فيلق بدر" التابع لـ "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" في ايران؟

- ليس من الصحيح كشف مثل هذه المعلومات.

◘ تقول مصادر في المعارضة العراقية ان السلطات الايرانية شتت رجال الفيلق؟

- هذا خبر غير صحيح، وعلى اي حال فنحن لنا وسائلنا الخاصة للاحتفاظ بالقوات العسكرية التابعة لنا.

◘ وماذا عن محاولات طهران تطبيع العلاقات مع بغداد؟ الا تثير قلقاً لديكم؟

- ذكرت منذ البداية ان هذه المحاولات لاتثير قلقا لدينا لان عملنا مرتبط بالشعب العراقي كله والقضية اوسع واعمق من ان تضرها مثل هذه العلاقات. لذلك نجد النظام يتخوف من هذه العلاقات اكثر من تخوفنا منها.

◘ وكيف تفسرون تهديدات الرئيس صدام حسين بالرد على تمديد العقوبات الدولية علماً ان انقساما في مجلس الامن ظهر بالنسبة الى تحديد برنامج زمني للرقابة على التسلح يمكن من رفع الحظر النفطي؟

- صدام يعيش ازمة حقيقية ليس على مستوى الاقتصاد فحسب بل على مستوى القاعدة الضيقة والمحدودة التي يرتكز عليها وهي بدأت تهتز، بالاضافة الى الغليان الشعبي وعدم القدرة على السيطرة الا باستخدام الجيش. وهذا يشكل تهديدا حقيقيا لوجوده، لذلك فهو يحاول ان يشغل الجيش باعمال مفتعلة، وقد يرتكب جريمة او حماقة اخرى من اجل البقاء في كرسي الحكم، ولذلك كانت هناك مناطق ثلاث مرشحة، الاهوار والشمال او الكويت او ايران او جميعها، وبالفعل بدأ هجومه في الاهوار ولم يحقق اهدافه حتى الان وبدأ تحرشه بايران من خلال بعض العمليات العسكرية المحدودة وكذلك تحشده على الشمال وكردستان العراق وكذلك على الكويت. ولعل الكويت هي اهم الجبهات المذكورة في نظره، والله العالم.

واما انقسام مجلس الامن فهو انقسام المصالح وتضاربها، وهناك اساليب النظام في الاغراء الذي يسيل له لعاب اصحاب المصالح والامل في استيفاء بعض الديون المترتبة، مع ان النظام لم يف بديونه السابقة بل زادها ولم يف بوعوده وعهوده بل نقضها، ولم يحقق الاستقرار للمنطقة، بل كان الاضطراب والتهديد الخطير نتائج ترتبت على هذه المواقف المصلحية الانتهازية.

(نقلا عن الحياة، لندن ١٩٩٤/٣/٣٠)

مقابلة مع حميد مجيد موسى، الامين الجديد للحزب الشيوعي العراقي

الامين الجديد للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، حميد مجيد موسى، من الجيل الثالث من القادة الشيوعيين العراقيين. فهو من مواليد ١٩٤٢ من مدينة الحلة، دخل الحزب في اواسط الخمسينات من خلال المنظمات الطلابية، ودرس الاقتصاد السياسي في بلغاريا وتخصص وعمل في مجال النفط. اعتقل عام ١٩٦٨ وانتخب للجنة المركزية عام ١٩٨٤ فكان اصغر الاعضاء سناً. وانتخب في المؤتمر الخامس كسكرتير للجنة المركزية.

زهير الجزائري التقاه وكان هذا الحوار،

◘ كيف كان تأثير المتغيرات الجديدة على الموقف من الماركسية والاشتراكية، خاصة بعدما حصل لطبيقاتها الملموسة؟

- ردود الفعل كانت متباينة، بل متناقضة، مثلا، تحت لافتة التجديد واجهنا آراء عدمية تدعو الى حل الحزب وتشكيل حزب آخر. وعلى رغم ان هذه الآراء كانت ظاهرياً ضد الاستنساخ، لكنها في الحقيقة تستنسخ النهايات التي آلت اليها الاحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان التي كنا ندعوها "اشتراكية". وهناك من دعا الى التخلي عن الاشتراكية كليا، حتى كهدف بعيد. من جانب آخر واجهنا التيار التبسيطي الذي ينكر وجود عوامل داخلية ويعتبر ما حدث مجرد مؤامرة امبريالية تورطت فيها قيادات شيوعية.

◘ وكيف استقر الموقف في النهاية ؟

- نحن لم نضع على عاتقنا حل كل المشاكل النظرية المعقدة. فقد اعتبرنا ذلك فوق طاقتنا كحزب يعيش في جو استثنائي. توقفنا كثيرا عند الازمة البنيوية التي كانت تعاني منها البلدان الاشتراكية والمثال السائد، الموقف السلبي من الديمقراطية، احتكار القرارات في قيادة الاحزاب التي جعلت نفسها بديلا عن مشاركة الشغيلة، الجمود العقائدي والركود الفكري وتنامي البيروقراطية والتخلف عن التطورات التكنولوجية في العالم. وفي رأينا ان الخلل لم يكن في الاشتراكية، حتى ان مس جوانب منها، لكن تبقى الاشتراكية بديلا حيوياً للمشاكل التي تعاني منها الراسمالية، التفاوت الطبقي الصارخ، مشاكل البطالة الواسعة، عجز الراسمالية عن حل مشاكل البلدان النامية، مشاكل الفقر والتخلف و البيئة.

◘ وعلى الصعيد العراقي؟

- نعتقد ان طرح الاشتراكية كخيار لبلد خارج من حربين مع دمار واسع في كل بناه الاقتصادية امر سابق لأوانه. ففي وثيقة المؤتمر البرنامجية وضعنا تصورا لبرنامج اقتصادي ينطلق من الخيار

السياسي الديمقراطي الذي نعمل على تركيزه.

في تصورنا ان العلاقات التي ستنشأ من خلال البديل الديمقراطي هي رأسمالية بالتاكيد. ولكنها ستنطوي على تعايش انماط اقتصادية متنوعة، دور حيوي للقطاع الخاص، ولكن مع القطاع المختلط وقطاع الدولة ضمن خطط عامة لتطوير الاقتصاد واعادة الاعمار.

□ تعتقد ان قطاع الدولة بعد كل الذي حصل ما زال ضروريا؟

▪ في ظروف الخراب الذي يعاني منه العراق هناك حاجة ماسة ودور اساسي لقطاع الدولة.

□ ماهو اذن تميزكم عن حزب اشتراكي ديمقراطي؟ واين هو الخيار الاشتراكي في هذا البرنامج؟

▪ نختلف عن الديمقراطيين الاشتراكيين في اننا لا نستطيع تصور خيار اشتراكي داخل الراسمالية. وفي المرحلة الراسمالية سيتركز عملنا على ان تكون حقوق الشغيلة محمية بقوة القانون. خيارنا الاشتراكي سيأتي لاحقاً، وعبر البديل الديمقراطي، بعملنا لتوسيع قناعات اوسع القطاعات الشعبية بهذا الخيار، وبخصائصه الانسانية التي شوهت جوهرها النماذج التي كانت مطروحة.

□ تميز حزبكم عن الاحزاب الدينية والقومية بكونه يضم قوميات واديانا مختلفة. لكن هناك تغيرات جديدة على بنية الحزب وخياراته مثل قيام حزب شيوعي كردستاني، واستبدال الحزب شعار "الحكم الذاتي" بالفيدرالية؟

▪ اولاً احب ان اوضح سوء فهم حول موضوع الحزب الشيوعي الكردستاني فالحزب لا زال حزبا واحدا، وليس حزبين متوازيين. الجديد هو للحزب الكردي لجنته المركزية، وله الحق في عقد مؤتمراته ونظامه الداخلي، ولكن في اطار الحزب العام.

□ بوجود لجنة مركزية مستقلة ونظام داخلي مستقل وسياسة كردية مستقلة، مامعنى هذا الاطار العام؟

▪ ارتبط هذا التغير بعملية توسيع عامة للديمقراطية داخل الحزب وتخفيف المركزية، وقبل ذلك ارتبط بدور منظمة الاقليم واستقلالية عملها في ساحة كردستان. وفي الاطار العام نعني اننا نرسم سياسة عراقية عامة معاً. فممثلو الحزبين يجتمعون معاً في المكتب السياسي، وتعقد اللجنتان المركزيتان اجتماعات مشتركة حول القضايا الاساسية. بهذا المعنى اتحدث عن حزب واحد وبمركزية اقل. اما موضوعة الفيدرالية فقد تبناها الحزب قبل ان يتبناها البرلمان الكردي بعام. حقاً كان "الحكم الذاتي" شعارنا قبل ذلك، لكن الشعارات ليست مقدسة لذاتها. فهذا الشعار امتهن وأجهض من قبل النظام وممارساته الدموية في كردستان. وقد تبنى الحزب شعار الفيدرالية بالاعتماد على تحليل للوضع الذي وصلته الحركة الكردية محليا. نعني الوضع الفعلي في كردستان وطبيعة العلاقة مع الدولة المركزية، اضافة الى الوضع الاقليمي والتعاطف الدولي الذي حصلت عليه القضية الكردية. ومن اجل ترجمة شعار الديمقراطية على الساحة الكردية بدت الفيدرالية الطموح الاقرب للشعب الكردي.

□ هناك من يقول ان هذا الامر الواقع الذي تتحدث عنه هو نتاج للحماية الدولية ومرهون بوجودها؟

▪ هذا التصور ينطوي على ظلم للتاريخ النضالي والمأساوي الذي عاشه الشعب الكردي بل لاتسنده الحقائق السياسية-الجغرافية على الارض. فالموصل مثلا مشمولة بخط ٣٦ للحماية الجوية، ومع ذلك لا تقع ضمن منطقة الفيدرالية مقابل ذلك تقع السليمانية داخل الفيدرالية وهي غير مشمولة بالحظر الجوي.

□ لديكم، كما نعرف، تحفظات حول "المؤتمر الوطني" وانتم احد اطرافه. وهذه التحفظات قدمت للمؤتمر في مذكرة.

▪ تحفظاتنا تتركز حول ثلاث نقاط،الارتهان بالعامل الخارجي، والمالية، اضافة لقضايا ذات طابع تنظيمي.

□ الا تعتقدون ان هذه الشروط تعجيزية؟

▪ قبل ان اجيب عن هذا السؤال، احب ان نتجنب الاتهامات، فقد وصلنا الى مرحلة من النضج بحيث لانتهم كل معجب بالمثال الراسمالي، وحتى الامريكي، بانه عميل. اذا كنا جادين في طروحاتنا الديمقراطية، فينبغي ان نتعايش ونتفهم تيارات معجبة بالنمط الرأسمالي، ومع ذلك فهي لا تفتقر الى الوطنية. حقا ان للعامل الدولي دوراً كبيراً، ولكن الاعتماد عليه كخيار وحيد غير مرغوب ولا واقعي، ولذلك ركزنا في مذكرتنا على ضرورة اعتماد العامل الداخلي الوطني.

□ ماذا يعني هذا بالملموس؟

▪ نعني به اعادة النظر في تركيبة المؤتمر ليكون الوزن الاساسي فيه للقوى حسب فعاليتها ووزنها الفعلي في الداخل. وارجو ان لا تتصور ان ذلك يعني اعادة توزيع الحصص القيادية، انما يرتبط اولا بنقل ساحة عمل المؤتمر الاساسية ونشاطه الى الداخل. فمن دون ان تتحول قيادته الى قيادة ميدانية قريبة من نبض الجماهير ومن القوات المسلحة، لن يكون قادراً على تحريكها.

□ واذا قوبلت مذكرتكم بالسلبية؟

▪ نحن قدمنا المذكرة من اجل اصلاح هذه المؤسسة وتفعيل دورها الوطني، وليس من باب تحسين مواقعنا. نريد للمؤتمر ان يكون مؤسسة فعالة قادرة على قيادة الشعب كبديل لحكم صدام حسين، وعلى ضوء الجواب سنقرر موقفنا.

(نشرت المقابلة في جريدة الحياة، ١٨ آذار ١٩٩٤).

ايكوس، رئيس اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي يؤكد ايجابية بغداد

اف ب، رويتر- ١٩٩٤/٣/٢٧، اعتبر رالف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة نزع اسلحة العراق ان بغداد "تعتمد حاليا موقفا اكثر ايجابية".

واستدرك في حديث اجرته معه مجلة "لو نوفيل افريك"، يقول "لا نعتقد ان العراق لبى كل الشروط الضرورية" لرفع الحظر النفطي، واضاف "منذ الصيف الماضي تغيرت علاقاتنا مع العراق، وتعتمد الحكومة العراقية حاليا موقفا اكثر ايجابية في تعاملها معنا . . . تحسن الوضع كثيرا وتم احراز تقدم كبير، صحيح انه بقي بعض المشاكل لكننا مرتاحون في شكل عام". واشار الى "تدمير القسم الاكبر من الاسلحة الكيماوية وتعطيل القدرات الانتاجية، وفي المجال النووي نعتبر النتائج مرضية". وختم قائلا، "يبقى حل مسألة اخيرة لكنها الجزء الاصعب من عملنا، وهي وضع نظام رقابة للتحقق من التزام العراق عدم التزود باسلحة ممنوعة، وهذا امر يتطلب وقتاً".

صدام حسين يتهم ويحذر بشأن استمرار الحصار على العراق

نص خطاب صدام حسين خلال اجتماع له مع الوزراء العراقيين بتاريخ الاحد ١٣ آذار ١٩٩٤:

ان الامل كبير دائما بكم وباخوانكم العاملين معكم في ان تجعلوا شعبكم يشعر بصورة ملموسة بانكم تقدمون له يوميا خدمة ذات مستوى اعلى قياسا بما لو كانت الخدمة بأيدي غيركم. وبنفس الامكانيات وتحت نفس الظرف. من الامور المعروفة ان الانسان عندما يفترض انه قدم اعلى ما عنده، ولم يعد باستطاعته ان يقدم ما هو اعلى، يتوقف عند ذلك عن التطور الفكري وزج امكانيات حافز جديد في داخل نفسه، ولكن في هذه الدولة، دولة العراق، التي انتم وزراؤها، لابد ان يكون مثل هذا الشعور بعيدا عن احساسنا جميعا، وان نكون دائما تحت احساس اننا نرضى اذا كان هذا يبعث على الرضا، نرضى عن الذي قدمناه مع وجود شعور قوي باننا قادرون على ان نقدم ما هو اعلى نوعا، وما هو اعلى ايضا بحسابات الكم او العدد.

ان ظروف شعبكم صعبة، وقد فرضت علينا من الطاغوت الظالم، وان امريكا والصهيونية يقفان في مقدمة الذين يقودون موقف الاذى والاغراض المسبقة ضد العراق، وهذا الاذى الذي فرض علينا ستمضي عليه اربع سنوات في اب المقبل.

منذ وقف اطلاق النار بقرار من الرئيس الامريكي السابق في الثامن والعشرين من شباط عام ١٩٩١ وحتى الان، تعاملنا مع قرارات مجلس الامن ضمن السياق الدبلوماسي وما يوحي به من امكانيات لتجاوز اية مهلة، وتعاملنا مع القرارات الجائرة بما يحقق مستوى فهم افضل لدى مجلس الامن، املين، وربما متوقعين، او ربما توقع الكثير من الناس في بلدنا وفي العالم، بان هذا المستوى من التعامل من العراق، ورغم ان القرارات جائرة وظالمة وتحمل مستوى من الاغراض المسبقة من اناس معروفين في مجلس الامن ولهم الدور المؤثر في اخراج القرارات ومنهم امريكا، اقول ورغم كل هذا، فقد تصور البعض بان التعامل الذي يحقق مستوى من الانجاز، مع ان القرارات ظالمة، سيجعل قلوب من لا ترق قلوبهم ترق، لكي يفتحوا الابواب، من جديد، امام شعب العراق ليعيش بحرية كما يجب.

ولكن كان آخرون مقتنعين، على وجه اليقين، بان مستوى الجريمة التي وقعت في العدوان، وطريقة فرض العقوبات على العراق بما في ذلك قرار الحصار، نفحت من عقول لاتسندها ضمائر حية، ولذلك فمهما قدم العراق، ومهما استجاب فان المعنيين سيكتشفون بان ليس هنالك من مقابل، وان الذي جرى الحديث عنه حول التزامات مجلس الامن، ما هو الاغطاء تكتيكي لجعل العراق يفي بالتزاماته، دون ان يفي مجلس الامن بالتزاماته، لان مجلس الامن ليس لديه الحرية الكافية في قول الاعضاء كل ما يريدون قوله، وليس لدى مجلس الامن قياسات قائمة على الانصاف والعدل لان هنالك من يعاكس مثل هذه القياسات وله القدرة على التأثير المضاد لها.

وكما قلت مرارا، فان هناك من يحرص يوميا، ويشجع يوميا امريكا والصهيونية على التآمر على الامة العربية، وفي مقدمة من يجب التآمر عليه، كما يفكر الخائنون والمغرضون، هو العراق، بسبب موقف العراق من المبادىء التي تكسب الامة العربية المزيد من الشرف، بعد ان تحصن شرفها على قياسات الموروث مما هو عال في مبادىء ومسلك امتنا، ولان العراق يعمل بهذا الاتجاه، وهو صاحب الموقف المشهود في ترسيخ هذه القيم والمعاني.

في كل يوم تأتي لجنة وتذهب اخرى . . ولقد دمروا الاسلحة التي ارادوا تدميرها وفق هواهم ودمروا المعامل والمصانع اضافة الى ما دمرته طائراتهم وصواريخهم وحصلوا على كل المعلومات التي طلبوها. وقالوا انهم يريدون ان يضمنوا المستقبل، مع ان هذا لا يتضمن نفس الطريقة التي جاءوا بها في ضمان المستقبل قبل ان يؤدوا التزاماتهم تجاه العراق، ومع ذلك وافق العراق على ما سمي بالرقابة المستقبلية.

لقد نفذت كل القرارات المتعلقة بالتزامات العراق وفق سياقها الموضوع من جانب مجلس الامن بصيغ اسبقياتها وكانوا يقولون في كل مرة للدبلوماسيين العراقيين انكم لو فعلتم هذا الشيء لاصبح الباب مفتوحا امام رفع الحصار او على الاقل امام تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧، ونعني بذلك القسم (ج) كما ورد في القرار رغم انهم اصدروا سلسلة من القرارات بعد القرارات الاولى، وبعضها لايمثل جوهر القرارات الاولى، بل يتناقض احيانا مع جانب من فقرات القرارات الاولى، التي بنيت عليها شروط انسحاب العراق من الكويت، والتزامه بتدمير ما سمي باسلحة التدمير الشامل، ومنها القرار ٧٠٥.

واخيرا قلنا، وما بقي بعد؟ فقالوا عندما توافقون على هذا القرار فان ايكوس سيكتب تقريره ويذهب به الى مجلس الامن ليقول له ان التزامات العراق قد انتهت وعليك يامجلس الامن ان تقوم بالتزاماتك ابتداء بتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧، وخلاصتها السماح للعراق بتصدير منتجاته واهمها النفط.

وقال العراق، رغم اننا غير مقتنعين بان علينا مناقشة هذا القرار الان وانما علينا ان نعمل وفق التسلسل الوارد في القرار ٦٨٧ والتزاماته المتقابلة، فاننا مع ذلك وافقنا على هذا القرار لكي نخلص شعبنا من معاناته، فذهبوا واعادوا وقالوا، كلا ينبغي ان نشغل المراقبة ونتأكد من ان العراق ينفذهما كما يريد ايكوس، نشغلها مثلما نريد، ونتأكد من التزام العراق وبعدها تنظر في رفع تقرير الى مجلس الامن، لينظر هو الاخر وفق صلاحيته في الفقرة ٢٢.

فقلنا، ولكنكم باشرتم بالتشغيل فعلا ما هي الرقابة؟ أليست هي كاميرات تنصبونها؟ فمتى ستشغلون الرقابة؟ لان الكاميرات منصوبة وهي تصور وتسجل.. فمتى ستبدأون حساب الوقت؟ فقالوا ان العملية ربما تستغرق ستة اشهر.

وبعد ان غادر ايكوس العراق قال ان البعض يتحدث عن ستة اشهر والبعض الاخر يتحدث عن سنة، ولكن من هو هذا البعض؟ حسنا متى ستكون البداية؟ هل ان الاشهر الماضية التي كنتم تراقبون فيها غير محسوبة؟ متى ستقولون لنا انكم قد بدأتم؟ لكي يتسنى لنا ان نحسب الوقت؟ هل هو ثلاثة اشهر؟ ام اربعة؟ ام ستة؟ آمنا بالله.. بعد نستطيع ان نحسب الاشهر فنقول ان شهر او شهرين قد مضيا، وان امامنا اربعة اشهر مثلا. لان من حق الشعب العراقي ان يحسب برامجه ويصمم وضعه النفسي والاقتصادي على اساس هذا الزمن،

الا ان ايكوس ظل في رواح ومجيء، وصار يخرج علينا يوميا بتصريحات جديدة دون تحديد واضح للزمن الذي يبدأ بعده تطبيق الفقرة ٢٢. فالى متى ينتظر شعب العراق ويقبل بهذا التعامل الدبلوماسي القائم على مراوغة الثعلب في الغابة؟ لابد ان يكون لذلك وقت محدد وعندها يكون من المشروع لشعب العراق، خصوصا واننا نسمع من الناس ونتصل بهم ونراهم، ان يختار طريقا جديدا، غير هذا الطريق، عندما يتكشف ان هذا الطريق لا يوصل الى نتيجة تنقذه من الظلم، او تضعه امام حالة جديدة للتعامل مع الحياة من غير هذا الظلم القائم عليه والذي يتركز في اهم بنود من بنوده في الحصار ثم الخطوط المفروضة على العراق، خطوط العرض والطول، في الشمال والجنوب. الخ، وبالمناسبة فان مجلس الامن يقول في احد قراراته انه مسؤول، او بصيغة اخرى، عن كل ما يؤمن سيادة العراق. اليس كذلك ايها الاختصاصيون؟ ولكن اين هي سيادة العراق، وبعض الاعضاء الدائميين في مجلس الامن فرضوا خطوط العرض والطول بما ينتهك سيادة العراق؟ انهم يصدرون القرارات ولا يطبقونها عندما تتعلق بالتزاماتهم وبالاحرى انهم ينتهكونها علنا وبوضوح. من المقرر ان يسافر الرفيق طارق عزيز نائب رئيس الوزراء الى نيويورك ليعرض على مجلس الامن بوضوح كاف اننا طبقنا التزاماتنا ويقول لهم. كان عليكم بموجب المنطق والتعامل العادل والمنصف ان تطبقوا التزاماتكم منذ وقت طويل، ولكنكم لم تطبقوا هذه الالتزامات، ولم يعد لديكم ابسط غطاء تغطون به تأخركم في تطبيق التزاماتكم، وعليكم ان تبدأوا فورا وبلا شروط بتطبيق الفقرة ٢٢.

واذا عاد الرفيق طارق عزيز دون ان يفي مجلس الامن بالتزاماته ودون امل في رفع الظلم عن شعب العراق، فليس امام شعب العراق وقيادته الا ان يقرا ما يعتقدان بأنه قد يفتح لهما الامل باذن الله بالاتجاه الذي يعتقدان انه صحيح.

وعلى الوزراء ان يحثوا الخطى في ادامة صبر شعبكم الى ابعد مدى وان يحثوا الخطى في اداء الخدمة العامة الى اقصاها. ■

ترسيم الحدود بين الكويت والعراق : وجهة نظر كويتية

كتب دبي حربي في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ يقول، اذا كان الاسهام الدولي الكبير في تحرير الكويت في ٢٦ فبراير ١٩٩١ اعطى بعدا مضاعفا للشرعية والسيادة الكويتية فان هذه السيادة والشرعية قد تعززت بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٨٣٣ الذي وضع حدا لمماطلة النظام العراقي ترسيم حدوده مع الكويت. ويشكل قرار مجلس الامن ٨٣٣ في مايو ١٩٩٣ نهاية عملية لازمة الحدود بين الكويت والعراق كما اعطى القرار ضمانا دوليا للحدود التي كانت عرضة للانتهاكات العراقية المتكررة.

ومن يرى بان الترسيم الدولي للحدود بين الكويت والعراق عنصر تأزم في مستقبل العلاقة بينهما فان هذه الرؤية مهما كانت مبرراتها ودوافعها تعتبر قاصرة وتغفل حقائق التاريخ ومسيرة العلاقات بين بغداد والكويت.

ومن يتتبع مسيرة هذه العلاقة سيدرك بجلاء ان عنصر التأزيم الرئيسي كان مماطلة النظام العراقي بترسيم الحدود بين البلدين لاسيما منذ تفرد صدام حسين بسلطة اتخاذ القرار في الشان العراقي ولجوئه الى الزحف المبرمج على الاراضي الكويتية ومحاولة طمس معالم الحدود بين البلدين.

وقد سبق للكويت ان وثقت احتجاجاتها على الانتهاكات العراقية لحدودها لدى الهيئات الدولية والاقليمية المختصة على امل انهاء هذه التجاوزات عند البدء في ترسيم الحدود بشكل سلمي.

ولاشك ان مماطلة النظام العراقي ترسيم حدوده مع دولة الكويت ليست نابعة للافتقار للمواثيق التاريخية المنظمة لهذه الحدود او الخلاف على هذه البقعة من الارض او تلك لكنها كانت تخفي نوايا مبيتة تجلت في الاجتياح العراقي الكامل للاراضي الكويتية في ٢ اغسطس ١٩٩٠، كما ان مماطلة النظام العراقي في الاقرار بهذه الحدود لايخرج عن هذا السياق.

ولو كان النظام العراقي جادا في مسألة ترسيم حدوده مع دولة الكويت لرسمت الحدود بين الدولتين منذ امد بعيد وفقا للاتفاقيات المبرمة بينهما والتي اعتمدتها اللجنة الدولية كاساس لوضع نقاط الارتكاز واحداثيات الحدود الفاصلة بينهما. وكانت لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد اعتمدت الاتفاقيات الحدودية المبرمة بين الكويت والعراق والتي ابرزها اتفاقية ١٩٣٢ التي صادق عليها عام ١٩٦٣ مجلس الوزراء العراقي برئاسة احمد حسن البكر الذي تولى رئاسة الجمهورية العراقية مابين ١٩٦٨-١٩٧٩.

وانشئت اللجنة في مايو ١٩٩١ وفقا لقرار وقف اطلاق النار في حرب تحرير الكويت الذي اصدره مجلس الامن الدولي وحمل رقم ٦٨٧ وذلك لوضع احداثيات الحدود بشكل دقيق وسليم منعا لاي خلاف مستقبلي تحول هذا الموضوع وعدم ترك ذلك للمزاج السياسي ضمانا للامن والاستقرار.

وقد قال الخبراء الدوليون ان استخدام اللجنة للتكنولوجيا المتطورة والتصوير من خلال الاقمار الصناعية مكن اللجنة من وضع كل نقطة ارتكاز في موقع لايزيد هامش الخطأ فيه عن سنتيمتر او نصف السنتيمتر وهذا شيء لا يمكن تصوره قبل بضع سنوات. وان كثيرا من الدول تسعى لان تطبق نفس المعايير العلمية والفنية في ترسيم حدودها مع جيرانها. ويعتبر قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ بشأن عملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق الذي صدر تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة ملزما لجميع الاطراف اضافة انه يتضمن آلية لتنفيذه.

وقد اكد بيان اللجنة انها لم تعمل على تقسيم اراض بين الكويت والعراق بل قامت بالعمل الفني الضروري لتحديد احداثيات الحدود الدولية التي تؤكدها المحاضر المتفق عليها بين البلدين في عام ١٩٦٣. وعلى ضوء ذلك فان من لايقر بالقرار رقم ٨٣٣ سواء من فصائل المعارضة العراقية او دول الضد بهدف الكسب او الابتزاز السياسي فانه يقف بخندق مضاد للشرعية الدولية. واذا كانت ادبيات المعارضة العراقية تطالب المجتمع الدولي بالزام النظام العراقي بقرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ وتتهم صدام حسين بمحاولة الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية بهدف رفع الحصار عنه وذلك بموافقته على القرار ٧١٥ فيه مطالبة-اي المعارضة- ان لا تلجأ هي نفسها للانتقائية وتعلن بجلاء بجميع فصائلها موافقتها على كافة القرارات الدولية.

ويتضمن القرار ٦٨٨ ضمن اشياء اخرى الزام العراق باحترام حقوق الانسان بينما يتضمن قرار ٧١٥ رقابة دولية طويلة الامد على التصنيع والتسلح العسكري العراقي. وكان مجلس الامن قد اكد في مراجعته الاخيرة لقرار الحصار الاقتصادي على العراق ان رفع الحصار مرتبط ومرهون باذعان النظام العراقي لجميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالغزو العراقي للكويت وحرب التحرير.

مذكرة الحزب الشيوعي العراقي الى المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

١٥ كانون الثاني ١٩٩٤

تدارس المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا الشيوعي العراقي موضوعة التحالفات الوطنية ونشاط الحزب وعموم قوى المعارضة في هذا الميدان الهام. وتوقف بشكل مستفيض امام ظروف وعوامل انضمام الحزب الى المؤتمر الوطني العراقي الموحد، المتمثلة بالشعور العالي بالمسؤولية والرغبة في تجاوز المنطلقات الحزبية الضيقة. وحرص الحزب على تطوير وتنشيط جبهة المعارضة للنظام الدكتاتوري للتعجيل بتحقيق اهداف شعبنا في اسقاطه واقامة البديل الديمقراطي التعددي.

ان تلك العوامل كانت وراء موافقة حزبنا على المشاركة في مؤتمر صلاح الدين، رغم النتائج غير المرضية للندوة التحضيرية للمؤتمر، والنسبة المتواضعة في تمثيله داخل المؤتمر، والغبن الذي لحق بالحزب جراء ذلك والذي لاينسجم بأي حال مع مكانة الحزب ودوره الراهن في نضال شعبنا ضد الدكتاتورية وتاريخه النضالي الطويل، وعلى الرغم من المواقف اللاموضوعية والفئوية الضيقة والضغوطات الخارجية لتحجيم دوره، كما جرى تجاهل غير مبرر لاطراف من التيار الديمقراطي وعدم دعوتها لحضور المؤتمر. وكانت لنا تحفظات وملاحظات، شاركنا فيها العديد من الاطراف الاخرى، على طريقة اعداد المؤتمر وطريقة التمثيل فيه، هذا فضلا عن عدم ارتياحنا من الاسلوب الذي تم فيه اصدار العديد من القرارات وخاصة التنظيمية منها بمعزل عنا.

وارتبطت مشاركتنا في هذه المؤسسة، رغم مآخذنا عليها، بتقديرنا لضرورة مواصلة العمل والنضال لتقويمها وتطوير نشاطاتها، مع مواصلة الجهود مع القوى الاخرى التي مازال خارجها من اجل التعاون والتنسيق معا وصولا الى اتفاق لاحق يرضي جميع الاطراف.

واليوم بعد مرور اكثر من عام على تشكيل المؤتمر الوطني العراقي الموحد نجد من الضروري التوقف امام حصيلة عمله ونشاطه خلال هذه الفترة، ساعين في ذلك الى تسليط الاضواء على انجازاته واخفاقاته من جهة وعلى الخلل في تركيبته واولوياته سواء على صعيد الموقف السياسي او العلاقات.

يسجل المؤتمر الوطني العراقي نجاحه في ضم هذا العدد من القوى والاحزاب والشخصيات المعارضة للدكتاتورية، وسعيه لتجميع نشاطها في اطار صيغة تحالفية مرنة تستوعب الجميع، ومن جانب اخر يسجل على المؤتمر عدد من الثغرات ومواطن الخلل الجدية التي صاحبت ولادته وتسببت في تحجيم نشاطه وانطلاقته.

ان واحدا من ابرز جوانب الخلل التي رافقت الاعداد ل (موعم) ولازمت نشاطاته اللاحقة هو التعويل والمراهنة على العامل الخارجي، الولايات المتحدة بالذات، في عملية تقييم الاوضاع في بلادنا ورسم مستقبلها، الامر الذي ادى الى اضعاف الاهتمام بالعامل الداخلي، المتمثل بقوى الشعب باعتبارها العامل الحاسم والفاعل في ذلك، ولاتنفي هذه الحقيقة دور واهمية العامل الخارجي كعامل مساعد، او تلغي اهمية الاستفادة منه واقامة علاقات متوازنة مع اطرافه على اساس الموقف السياسي ومواقفنا الوطنية كمعارضة عراقية مستقلة في قرارها، او تقلل من اهمية النتائج الطيبة التي تحققت في هذا المضمار وضرورة توسيع شبكة العلاقات مع سائر الدول، لكنه يبقى قاصرا ومحدودا ان لم يجر تحريك الوضع ميدانيا وتعبئة الجماهير.

وعلى الرغم مما تحقق من نجاحات على الصعيد الدولي لازالت هناك حاجة ماسة لايجاد قنوات فاعلة لاقامة الصلات مع القوى الاقليمية الداعمة للمعارضة العراقية وتأمين تأييدها لقضاياها العادلة.

وبصدد الخطاب السياسي للمؤتمر فقد بقي بعيدا عن تحسس مشاعر الجماهير وتبني المواقف التي تتطلع اليها بما يعزز ثقتها بقوى المعارضة وب (موعم)، وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير الى الموقف من القرارات الدولية والحصار الاقتصادي على الشعب وخاصة كردستان وترسيم الحدود مع الكويت والموقف من قصف بغداد بالصواريخ. . الخ.

ومن الامور الجدية التي يعاني منها المؤتمر الخلل في هيكليته وتركيبته القيادية وتمركز مصادر القرار ورسم السياسات لدى عدد محدود من الاعضاء على حساب القيادة الجماعية والمشاركة الفعلية لممثلي الكثير من القوى والاحزاب لاسيما الفعالة منها، الامر الذي ادى الى تحويل اكثرية هيئات ومكاتب (موعم) الى واجهات شكلية دون نشاط فعال وقاد الى تكريس آلية لعمل المؤتمر يصعب بوجودها الحديث عنه باعتبارها مؤسسة فاعلة لقوى المعارضة، كما يريدها شعبنا.

مجلس الرئاسة لم يأخذ دوره، والمجلس التنفيذي يضم عدد من الاعضاء البعيدين عن ميادين العمل الحقيقي والبعض منهم لم يشارك اصلا في اجتماعات المجلس. اما المجلس الاستشاري الدستوري فلم يجتمع لحد الان ولم يكتمل قوامه. ولعل اخفاق الهيئات القيادية لـ (موعم) رغم قراراتها ووعودها المتكررة في نقل مركز عملها الى داخل الوطن واحدة من الثغرات الكبيرة في عمل المؤتمر.

ويشكل الوضع المالي لـ (موعم) المتمثل بغياب السياسة المالية له وعدم وجود ميزانية فعلية وواضحة تشير الى مصادر التمويل واوجه الصرف المختلفة، وتحدد صلاحيات الصرف بهيئات مختصة ومسؤولة واحدة من السلبيات الجدية التي يكثر الحديث حولها ومدعاة للتساؤل.

ان (موعم) وللاسباب المشار اليها فيما سبق، لا زال واجهة سياسية اعلامية اكثر منها مؤسسة تعبوية ميدانية قادرة بقواها الذاتية على الفعل والتغيير واستنهاض الجماهير لاسقاط الدكتاتورية.

لقد حقق (موعم) خطوات ايجابية على صعيد تطوير الاعلام واصدار جريدة اسبوعية ناطقة باسمه. غير ان هذه النجاحات لم تستثمر بشكل جيد بسبب من غياب السياسة الاعلامية الواضحة للمؤتمر وتعدد القيادات ومراكز القرار التي كثيرا ما تتعارض فيما بينها. هذا فضلا عن غياب الخطاب السياسي التعبوي الذي يمكن ان يشكل اساسا ومنطلقا للنشاط الاعلامي، واداة لخدمة العمل الميداني.

ان قوة اية مؤسسة تحالفية هي في قدرتها على التقييم الموضوعي لعملها ونشاطها بغية تعزيز الجوانب الايجابية وتشخيص الثغرات والسلبيات ووضع الحلول الناجعة لمعالجتها. واننا عند طرح

ملاحظاتنا، تنطلق من شعورنا بمسؤوليتنا التاريخية وواجبنا النضالي وحرصنا على تطوير هذه المؤسسة وجعلها قوة فاعلة وقادرة على تحريك الجماهير للخلاص من الدكتاتورية واقامة البديل الذي يرتضيه شعبنا بارادته الحرة.

لذا نتقدم اليكم ببعض المقترحات استنادا الى ملاحظاتنا انفة الذكر:

اولا: الاستفادة من الامكانيات المتاحة لتطوير العلاقات مع كافة الدول الاقليمية والاجنبية على اساس مواقفنا السياسية الوطنية المستقلة، بما يخدم تعزيز دور العامل الداخلي في اسقاط الدكتاتورية. مع تجنب المراهنة على وعود هذه الدول والترويج لها واشاعة الاوهام حولها، والسعي لتطوير علاقات (موعم) وصلاته مع قوى واحزاب وبرلمانات هذه الدول وكسب الرأي العام فيها الى جانب قضايا شعبنا.

ثانيا: ضرورة تدقيق القرارات الدولية المتعلقة بالعراق ومطالبة مجلس الامن باعادة النظر بأولوياتها وآلية تنفيذها بحيث يزيل الأعباء الاقتصادية عن كاهل شعبنا، ويشددها في الوقت نفسه على الدكتاتورية. ودعوة القوى المتنفذة في مجلس الامن بالتخلي عن الانتقائية في تطبيق هذه القرارات ومطالبتها بالضغط على النظام كي يلتزم تطبيق القرارات التي تحمي شعبنا من التعسف والاضطهاد وتخفف من ضائقته الاقتصادية وخاصة القرارات ٦٨٨، ٧٠٦، ٧١٢.

- رفض المبررات الدولية حول عدم استثناء كردستان من مفعول قرارات الحصار المفروض على العراق وتحرير جزء من الاموال المجمدة لغرض تطوير المنطقة وتوفير حاجاتها من المواد الغذائية والطبية والضرورية الاخرى، وضمان ايصال المعونات الى منطقة الاهوار والى ابناء شعبنا العراقي عموماً تحت اشراف المنظمات الانسانية والمنظمات التابعة للامم المتحدة.

- اعادة النظر في موقف (موعم) من قرار مجلس الامن ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود مع الكويت الذي هو قرار وحيد الجانب ومجحف بحقوق العراق. ذلك ان من واجبنا وضع مصلحة شعبنا وسيادة وطننا في المقدمة وليس علينا ان نكون متطابقين في مواقفنا مع جميع قرارات الامم المتحدة.

ثالثا: تشكيل لجنة مالية مركزية للمؤتمر ذات صلاحيات واضحة، تأخذ على عاتقها وضع سياسة مالية وادارية وتحديد اوجه النشاط المالي للمؤتمر، تكون معنية باستلام الواردات ووضع الميزانية التخمينية والموازنة السنوية، وتقديم تقرير مالي دوري للهيئات المسؤولة.

- حصر قرارات الصرف المالي بالهيئات القيادية للمؤتمر والاشراف على مصادر التمويل واوجه الصرف المختلفة.

- فتح حساب مصرفي اصولي للمؤتمر.

- تقديم الهيئات القيادية تقريراً ماليا متكاملاً الى اجتماع الجمعية الوطنية للمؤتمر ودراسته والمصادقة عليه.

- رفض اي معونات مشروطة من أية جهة كانت.

رابعا: ان تطوير المؤتمر الوطني العراقي الموحد الى مؤسسة فاعلة تمثل المعارضة يستلزم اجراء اصلاح جذري بهيكلية (موعم) وتركيب هيئاته القيادية واسلوب عملها من خلال اعتماد معايير سياسية بدلا من المعايير العرقية والطائفية في تقييم القوى والاحزاب وتمثيلها في هيئات المؤتمر وفعالياته المختلفة، لذا نرى:

آ- اعادة تركيب جميع مؤسسات المؤتمر، بدءا من الهيئات القيادية، بما يتناسب مع توازن القوى الحقيقي لاطراف المعارضة، والاستفادة من تجارب الاحزاب والقوى المؤثرة في الساحة النضالية داخل الوطن، مع مراعاة نسبة أعلى لتمثيل الاحزاب في هذه المؤسسات ومعالجة الغبن الذي لحق بحزبنا في هذا المجال، وبغيره من القوى، بما يضمن مشاركة فاعلة لجميع الاحزاب المؤثرة في الساحة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتأكيد على ضرورة التواجد على ارض الوطن لمن يجري اختيارهم لعضوية الهيئات القيادية.

ب- تنشيط هيئة الرئاسة ومنحها دوراً اكبر في الاشراف على الهيئات التنفيذية.

ج- اعادة النظر بتركيب المجلس التنفيذي باختيار اعضاء سواء من ممثلي الاحزاب او الشخصيات المستقلة، من ذوي الكفاءة والخبرة في العمل السياسي المعارض، واعتماد آلية للعمل فيه تؤمن المواظبة والتواصل وتنفيذ القرارات والاشراف على مكاتب الاختصاص ومفاصل العمل الاخرى.

د- تفعيل المجلس الاستشاري الدستوري، وتنشيط مكاتب الاختصاص وبرمجة عملها لتطوير نشاطها داخل الوطن باستثناء تلك التي لها مهام خارجية.

هـ- التركيز على العمل الميداني، واعادة النظر في القرارات التي تبنتها الجمعية العامة في هذا المجال، ووضع خطة عمل واقعية تنسجم مع الامكانيات المتاحة وقدرات التنفيذ وهذا يتطلب اعادة النظر بتركيب الهيئة المسؤولة عن هذا النشاط وعدم حصرها بهيئة الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذي كما هو الحال الان.

و- تطوير وتحسين النشاط الاعلامي وفق اسس اعلامية واضحة تعتمد على المنطلقات الاساسية في الخطاب السياسي لـ "موعم" وعلاقاته.

ز- مواصلة السعي للاتصال بجميع الاطراف والقوى الاخرى المعارضة للنظام وفتح حوار جاد معها باتجاه تقريب وجهات النظر حول القضايا الاساسية التي تهم عموم القوى المعارضة وصولاً الى الاشكال المناسبة من التنسيق والتعاون والعمل المشترك.

ح- تطوير الخطاب السياسي للمؤتمر بما يساعد على تحسين مزاج الجماهير والاقتراب اكثر من تطلعاتها ومطاليبها وبشدها الى المعارضة.

ط- التوجه نحو القوات المسلحة ومنتسبي الحزب الحاكم الرافضين للدكتاتورية بهدف كسب ثقتهم بالمعارضة ومراعاة شعورهم وتطمينهم على مستقبلهم.

اننا اذ نتقدم اليكم بهذه المقترحات، نرى ضرورة ان يأخذ المجلس الرئاسي والتنفيذي في دورة اجتماعاتهما القادمة بحثها على نحو جاد واتخاذ موقف مسؤول بأتجاه تطوير هذه المؤسسة وتحويلها الى مؤسسة جامعة للحركة الوطنية ومؤثرة في الساحة النضالية الحقيقية.

ان استعدادنا لمواصلة العمل في اطار "موعم" والمساهمة الجدية في نشاطاته يتوقف على الجدية في التعامل مع ملاحظاتنا والتفاعل معها واصلاح مواطن الخلل المرافقة لاوضاعه وآلية عمله وهيكليته وبما ينسجم مع تطلعات الشعب واهدافه. وفي هذا الصدد نرى ضرورة الدعوة لعقد اجتماع سريع للجمعية الوطنية للمؤتمر، وفقا لما هو منصوص عليه في النظام الاساسي، لتدقيق سياسة المؤتمر وعلاقاته ودراسة مجمل اوضاعه واجراء التغييرات اللازمة.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ■

مذكرة المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي رداً على مذكرة الحزب الشيوعي العراقي

اطلع المجلسان الرئاسي والتنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد على مذكرتكم المؤرخة في ١٩٩٤/١/١٥، وقرروا انتداب عدد من اعضاء المجلس التنفيذي من بينهم اثنان من نواب الرئيس للقاء بوفد من حزبكم، والبحث في الموضوعات التي تناولتها المذكرة وهو اللقاء الذي تم في جلستين طويلتين يومي ٢ , ١٩٩٤/٢/٤ عكستا الاهتمام الكبير من جانب الطرفين والرغبة المخلصة في الوصول الى قناعات مشتركة، جهد الامكان، بخصوص القضايا موضوعة البحث.

نشاركم الرأي بضرورة بذل الجهد ومن جانب الجميع للارتفاع بمستوى عمل المؤتمر، وادارته وتعزيز روح العمل الجماعي ومعالجة نواحي القصور فيه وتحسين خطابه السياسي والانتقال بالجزء الاكبر من نشاطه وخصوصاً الاعلامي والميداني الى داخل الوطن.

كما ونشاركم الرأي في ضرورة الاستفادة من الامكانيات المتاحة لتطوير العلاقات مع الدول الاقليمية والاجنبية كافة على اساس مواقفنا السياسية الوطنية بما يخدم تعزيز دور العامل الداخلي في اسقاط الدكتاتورية. وان التوجه العام في الاجتماع كان يركز على عمل الداخل وتعزيزه باعتبار ان مسؤولية التغيير هي مسؤولية الشعب العراقي، وان العامل الدولي هو عامل مساعد في هذه العملية، وبناء الديمقراطية التي يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاولى الشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية.

كما قرر الاجتماع السعي لتطوير علاقات المؤتمر الوطني العراقي الموحد وصلاته مع قوى واحزاب وبرلمانات هذه الدول وكسب الرأي العام فيها لجانب نضال شعبنا. جرى التعبير عن كل ذلك في خطة عام ١٩٩٤ بالاستفادة من التعاطف الدولي والاقليمي مع شعبنا وتوظيفه بما يخدم تعزيز قدراته الذاتية ونضاله ضد الدكتاتورية، وتأكيد الاعتماد على ارادة شعبنا في اقامة النظام الديمقراطي التعددي الذي يناضل من اجله. و"تعزيز مبادرات المؤتمر على الصعيد العربي والاقليمي والدولي الى جانب قضية شعبنا وعدم الاكتفاء بردود الافعال لما يجري اتخاذه من مواقف دولية". و"مواصلة الاهتمام بالتحرك على الدول العربية جمعاء ومتابعة نتائج الزيارات والاتصالات السابقة لايصال صوت الشعب العراقي الى اوساط الرأي العام العربي، شعوبا وحكومات، وكسبها الى جانبه". و"تعزيز علاقات المؤتمر المباشرة وكذلك العلاقات الثنائية من جانب اطراف المؤتمر بالاوساط العربية والاسلامية والدولية".

و"تعزيز نشاط المؤتمر في العواصم الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية للاتصال بالاحزاب والبرلمانات والحكومات واوساط الراي العام، واقامة علاقات سياسية مباشرة معها".

اما بخصوص القرارات الدولية، فرغم التباين الذي يمكن ان يوجد بين موقف اي طرف في المؤتمر، وبين مواقف المؤتمر ككل، لاسيما وانه يضم اطرافاً كثيرة، وكيفية تناول هذه القضية او تلك تختلف بشأن هذا الشعار او ذاك، فاننا جميعا نؤكد على ضرورة تخفيف معاناة الشعب الاقتصادية، وتشديد الخناق على الدكتاتورية التي هي سبب هذه الاعباء والمعاناة الشديدة والتي لن تزول بدون اسقاط الدكتاتورية وتخليص شعبنا من شرورها واثامها ومن هذا المنطلق اكدت الخطة التي اعتمدها الاجتماع في دورته الحالية على:

"السعي لتخفيف معاناة شعبنا بتطبيق القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ وتوظيف الاموال العراقية المجمدة لتوفير الغذاء والدواء لابنائه تحت اشراف الامم المتحدة". و"العمل بكل الوسائل لمنع النظام من مواصلة تجفيف الاهوار وتشريد سكانها و العمل على رفع الحصار الذي يفرضه النظام على كردستان" والمطالبة باستثناء اقليم كردستان من الحصار وحرصا من المؤتمر على تجميع قوى المعارضة كلها بحث الاجتماع المساعي التي بذلها خلال الفترة المنصرمة للقاء مع قوى المعارضة الاخرى دون التوصل الى نتائج ايجابية حتى الان، وقرر الاستمرار في بذل الجهود بنفس الاتجاه بأمل التوصل الى نقاط مشتركة سواء اكان ذلك بعمل هذه القوى داخل المؤتمر او التنسيق معها على اساس من القواسم المشتركة للعمل على اسقاط النظام الدكتاتوري واقامة بديل ديمقراطي يحظى بثقة الشعب. وتوقف الاجتماع عند موضوع العمل الميداني واتخذ الخطوات لتطويره بالاتجاه الذي اشرتم اليه والذي حظي بموافقة اعضاء المجلسين وتأييدهم، ونأمل ان نوفق في تنفيذها بما يرضي طموحنا المشترك للنهوض بهذا الجانب من عملنا.

كما تداول الاجتماع في الوضع المالي واقر ضرورة تنويع مصادره المالية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم الصرف وفق الميزانية التي تعدها المكاتب وتقر من قبل المجلس التنفيذي وبأشراف المكتب المالي.

ايها الاخوة،

اننا في الوقت الذي نقدر الحرص الذي ابديتموه في طرحكم المقترحات الواردة في مذكرتكم، نؤكد من جديد ان المؤتمرهو التقاء لقوى عديدة تتباين في كثير من وجهات النظر ولكن يجمعها هدف نبيل واحد هو العمل على اسقاط النظام الدكتاتوري واقامة البديل الوطني الديمقراطي الذي يخلص شعبنا من اثار الاستبداد ويعمر وطننا الحبيب ومجتمعنا بعد الخراب الذي سببه هذا النظام لهما. وان التقاؤنا على هذا الهدف المشترك الذي تجسده وثائق المؤتمر الوطني العراقي الموحد المقرة لايمنع اي طرف من ان يجتهد في تطبيق السياسة العامة، ولايزال التباين، الى هذا الحد او ذاك، بين تيارات الاطراف المتعاونة ومواقفها فضلاً عن احترام المؤتمر لخصوصيات كل طرف من اطرافه.

هذا بالاضافة الى تأكيد الخطة على ضرورة مواصلة السعي لتطبيق القرار ٦٨٨، ووضع آلية لتطبيقه وذلك من خلال:

- ارسال مراقبين دوليين لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان.
- نشر حراس الامم المتحدة في جميع انحاء العراق للمساعدة في تنفيذ برنامج الاغاثة.
- الضغط على نظام صدام حسين لرفع القيود التي تعيق تواجد المنظمات الانسانية غير الحكومية، لاغراض الاغاثة في جميع انحاء العراق.
- المطالبة بتحويل منطقة الحظر الجوي جنوب خط ٣٢ الى منطقة ملاذ امن، وجعل العراق كله منطقة حظر جوي.
- تقديم صدام حسين واركان نظامه الى محاكمة دولية بتهمة كونهم مجرمي حرب، وبتهمة ابادة الجنس البشري، وفق لائحة

التجريم التي قدمها المؤتمر الى الامم المتحدة والهيئات الدولية.

هذا اضافة لجملة من القرارات والتوجهات التي احتوتها الخطة التي اعتمدها الاجتماع لنشاط المؤتمر خلال علام ١٩٩٤.

اما على الصعيد الاعلامي فقد اشارت الخطة الى ضرورة "تدقيق الخطاب السياسي للمؤتمر بالتاكيد على البديل الديمقراطي في كردستان، والحرص على وحدة العراق، ودحض الادعاءات التي تزعم بان نهج المؤتمر يهدد هذه الوحدة". واعتماد سياسة اعلامية تستهدف تطبيق ما ورد اعلاه، وتجنب ما يتعارض معها، والاهتمام الجدي بتطلعات ابناء شعبنا. والتوجه نحو منتسبي القوات المسلحة والحزب الحاكم لحملهم على التخلي عن النظام الذي اوصل شعبنا ووطننا الى الحالة الكارثية والمأساة التي يعيشانها. وتأمين المستلزمات البشرية والمادية والفنية لتطوير أجهزة اعلام المؤتمر الخاصة به. وتوكيداً لما نص عليه النظام الاساسي للمؤتمر من ان مركز عمله هو في العراق، اقر الاجتماع ضرورة تنظيم تواجد اعضائه الدوري في كردستان وتعزيز نشاطاته داخل الوطن.

اننا نتطلع الى تعزيز دور حزبكم في هيئات المؤتمر ونشاطاته، كما وان ممارسة جميع الاطراف وخصوصا تلك التي تمثل ثقلاً نضاليا وجماهيريا ومنها حزبكم، لمسؤولياتها داخل هيئات المؤتمر، كفيل بتعزيز العمل المؤسسي والقيادة الجماعية فضلاً عن كونها ضماناً لاعادة الاعتبار لتقاليد العمل السياسي الديمقراطي في العراق.

وفي الختام نتمنى لكم الموفقية والنجاح في عملكم، آملين المزيد من التعاون وتعزيز العمل المشترك لخدمة اهداف شعبنا النبيلة.

المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

١٩٩٤/٢/١٢

(مثل المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني في المباحثات مع الحزب الشيوعي، كل من السيدين هاني الفكيكي ولطيف رشيد) ■

وفد البطاركة الى العراق

رويتر (٢ اذار ١٩٩٤)، اعلن مصدر رسمي في بغداد ان وفداً من بطاركة كنائس الشرق الاوسط بدأ الاثنين زيارة للعراق لمدة اسبوع من اجل تأكيد تضامنه مع الشعب العراقي في مواجهة الحظر الدولي.

وصرح بطريرك الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية في العراق روفائيل الاول بيداويد الى وكالة فرانس برس بان اعضاء الوفد الذين جاؤوا من لبنان ومصر والاردن سيساعدون على "تخفيف معاناة الشعب العراقي والمساهمة في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من اجل رفع الحظر".

ويضم الوفد بطريرك الاسكندرية للكنسية القبطية ستيفانوس الثاني غطاس وبطريرك كيلكيا للأرمن يوحنا بولس الثامن عشر كارسباريان، وبطريرك القدس لطائفة اللاتين ميشال صباح، والاساقفة اميل سعادة ممثلاً بطريرك انطاكية وسائر المشرق للطائفة المارونية نصر لله صفير، وجورج المر ممثلاً بطريرك الكاثوليك مكسيموس حكيم وميخائل الجميل ممثلاً بطريرك السريان اغناطيوس الثاني حايك. ومن المقرر ان يجتمع الوفد مع الرئيس صدام حسين ووزراء في الحكومة العراقية.

وتعد الكنيسة الكلدانية حوالي ٧٥٠ الف شخص في العراق من اصل مليون مسيحي عراقي.

انقرة للامريكيين: أطيحوا صدام اودعونا نتوسط بينه والاكراد

انقرة- من عصمت امست (١٨ اذار ١٩٩٤)، جرى وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه محادثات في آنقرة امس مع رئيسة الوزراء تانسو تشيلر ونظيره التركي حكمت تشيتين تناولت الوضع في شمال العراق. واكدت المعلومات ان الطرفين اتفقا على ان الولايات المتحدة يجب ان تحسم هذا الوضع اما باطاحة نظام الرئيس صدام حسين او بالسماح لانقرة بان تتوسط لاجراء مصالحة بين الاكراد وبغداد.

وقال ايلنور تشيفيك رئيس تحرير صحيفة "توركيش ديلي نيوز" القريب من الرئيس سليمان ديميريل في مقال افتتاحي تنشره الصحيفة اليوم الجمعة كتبه في ضوء اتصالاته مع وفدي البلدين ان انقرة، التي تشاركها باريس الرأي بالنسبة الى الوضع في شمال العراق، تعتقد ان صدام باق على عكس الموقف الامريكي الذي ما يزال يصر على ضرورة رحيله واقامة نظام بديل يضمن الحقوق الديمقراطية لجميع العراقيين "بمن فيهم الاكراد والشيعة والاقليات الاخرى".

وتابع ان انقرة تعتقد ايضا ان استمرار عدم الاستقرار في العراق سيدفع الاكراد اكثر "نحو اقامة كيان مستقل يمكن ان يتحول في النهاية دولة". ولهذا "تشعر انقرة بان الوقت حان لكي تقرر الولايات المتحدة اما ان تبذل جهدا لاطاحة ادارة صدام او ان تسمح لتركيا بان تتوسط لتحقيق تفاهم بين الاكراد وصدام وانهاء الفوضى القائمة". وختم تشيفيك بتاكيد ان وزير الخارجية الفرنسي "يشارك (انقرة) هذه المشاعر".

مصر تنسحب من مجلس التعاون العربي

القاهرة، ٨ شباط ١٩٩٤ - وافق مجلس الشعب المصري امس على القرار الجمهوري بالغاء موافقة مصر على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي في ١٦ شباط ١٩٨٩ مع العراق والاردن واليمن.

والغاء مصر رسمياً اتفاق مجلس التعاون يعتبر التجربة الوحدوية الرباعية الثانية التي تتعرض للفشل خلال ٢٥ عاماً بعد "اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة" الذي اعلن عام ١٩٧١ وشاركت فيه مصر وليبيا وسورية والسودان، وعصفت به الخلافات لكنه ظل قائما على الورق حتى ١٩٨١، حين اعلنت القاهرة انه لم يعد قائماً.

ايران واحتمال التقارب مع بغداد والموقف من الاكراد

حوار مع وزير الخارجية الايراني، د. علي اكبر ولايتي

حاوره في طهران، زكي شهاب. (مجلة الوسط ، ١٩٩٤/٣/١٤)

أمن الخليج

▫ الامن في منطقة الخليج هو واحد من المسائل المهمة والموضوعات الشائكة لدول المنطقة، كيف ترى ايران دورها في المنطقة، والى أي مدى تبدي استعدادا للتعاون مع جيرانها في هذا الشأن؟

▪ ان حفظ الامن في منطقة الخليج من القضايا المهمة لكل دول المنطقة، لان هذا الموضوع استراتيجي لكل الدول سواء كانت ايران او العراق او دول مجلس التعاون الخليجي. اننا نعتقد ان الدول الست في منطقة الخليج-اقصد مجلس التعاون- قد لا توافق في الوقت الحاضر على التعاون مع العراق، لكننا على رغم ذلك نعتقد باهمية هذا التعاون لمصلحة استقرار الامن. واذا كان هناك اي توتر لسبب ما، فان من واجبنا جميعا العمل لنزع فتيل هذا التوتر بالتفاهم والحوار.

▫ هل تنوي زيارة العراق قريبا كما ذكر بعض التقارير اثر زيارة مسؤول عراقي كبير لطهران اخيرا؟

▪ ان هذا يتعمد على نجاح الخطوات التي بوشر تنفيذها لتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨. ومن اهم ما نتوقعه في هذا المجال تبادل اسرى الحرب بين البلدين وكذلك اعادة ترسيم الحدود المتنازع عليها في المنطقة التي دمرتها الحرب الظالمة. وكذلك قضايا اخرى مختلفة.

ان زيارتي لبغداد تعتمد اعتمادا كبيرا على احراز تقدم في المسائل التي ذكرتها، وامل ان يلتزم العراق هذا الامر حتى نبدأ خطوة جديدة نحو المستقبل.

وحدة العراق

▫ مسؤول ايراني كبير وصف قيام دولة كردية في شمال العراق بـ "اسرائيل جديدة" ترفض ايران قيامها في المنطقة، لماذا؟ هل انتم قلقون من التعاون الوثيق بين الدول الغربية وبعض الاحزاب الكردية الرئيسية في المنطقة؟

▪ نحن نؤمن ايمانا كاملاً بأهمية المحافظة على وحدة ارض العراق وشعبه واستقلاله بغض النظر عمن يدير شؤونه، ان العراق بالنسبة الى ايران هو العراق بحدوده الحالية والمعروفة واستمراره بهذه الحالة امر مهم لاستقرار المنطقة وامنها. واذا حاول بعضهم سواء في شمال العراق او في جنوبه ان يسعى الى اقامة دولة مستقلة، فان هذا يعرض امن ايران للخطر وسنواجه ذلك بشدة.

حوار مع نائب وزير الخارجية الايراني، محمد جواد ظريف

حاوره في طهران زكي شهاب (الوسط ، ١٩٩٤/٣/٢١)

▫ كيف تقوم وضع العلاقات الايرانية-العراقية حاليا وبعد الاتصالات الاخيرة؟

▪ اننا في ايران نعمل ضمن سياسة محددة وهي الحرص على علاقات جيدة مع جميع جيراننا خصوصا الذي تربطنا بهم حدود مشتركة ومن بين هذه الدول العراق وكل الدول العربية الاخرى، كذلك الامر مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وكذلك سورية وتركيا.

لقد سعينا ولانزال من اجل حل جميع المشاكل مع العراق وباشرنا باتخاذ خطوات لاعادة الثقة بين الحكومتين والشعبين لاسيما بعد ان توقفت الحرب التي فرضت علينا من جانب العراق. ان المحاولات الاخيرة لتحسين العلاقات بين ايران والعراق بدأت في كراتشي حين التقى وزيرا خارجية البلدين، ثم تلى ذلك اجتماع بين الوزيرين في نيويورك، وتقرر اثر تلك اللقاءات ان يتم تبادل الزيارات في مناسبات مختلفة من اجل حل جميع المسائل والقضايا العالقة.

ولهذه الغاية زرت بغداد من اجل تهيئة الاجواء وضمان نجاح اي لقاء يعقد مستقبلا بين وزيري الخارجية العراقي والايراني، وتلى زيارتي قيام مسؤول كبير في وزارة الخارجية العراقية بزيارة طهران.

▫ ما هي المواضيع التي نوقشت في هذه اللقاءات؟

▪ قضية اسرى الحرب بين البلدين والتعاون بينهما وترسيم الحدود المتنازع عليها والتنسيق لاعادة النشاطات الحيوية الى شط العرب وقضايا فنية اخرى. كما اثار الجانب العراقي قضية الطائرات العراقية التي هبطت في اراضينا في اعقاب غزو العراق للكويت. وطرحنا نحن قضية الطائرات الايرانية التي هبطت في الاراضي العراقية سواء بسبب خطفها او بسب فرار طياريها.

▫ كم يبلغ عدد الطائرات الايرانية الموجودة في العراق؟

▪ نظرتنا الى اي علاقة مستقبلية مع العراق تنطلق من موقف استراتيجي ينادي ويؤكد على علاقة طيبة وتعاون بناء مع كل جيراننا. هذا الامر في صلب سياستنا تجاه دول المنطقة، ولهذا السبب حرصنا على تناسي الالام والاحقاد التي تنسببت بها الاحداث الماضية التي تعرضنا لها. بكلام ادق حرصنا على التعالي على الجراح والآم الحرب التي انهكت قوانا البشرية والاقتصادية وعملنا ولانزال من اجل فتح صفحة جديدة من العلاقات. لقد مددنا ايدينا الى جيراننا في جنوب منطقة الخليج من اجل دعم استقرار المنطقة وسد الطرق على كل الجهات الاجنبية التي تحاول تدعيم عدم الاستقرار في المنطقة لتبرير استمرار وجودها. من هذا المنطلق اعيد واكرر ان تعاملنا مع العراق حديثا يعتمد وينطلق من موقف استراتيجي. طبعا هناك قضايا عاجلة ومهمة بحاجة الى حل كقضية اسرى الحرب، لاسيما واننا لانزال نعتقد بان اعدادا كبيرة من الاسرى الايرانيين لايزالون في العراق.

ملف الاسرى

▫ هل لديك رقم محدد عن عدد هؤلاء الاسرى؟

▪ بامكاني تقديم فكرة، ولكن المشكلة ان العراق لايزال يردد منذ فترة ان الحكومة العراقية لا تحتجز حاليا اي اسير ايراني في العراق، وما نعتقده لا يتطابق مع المقولة العراقية. اننا نريد ان نتحدث مع المسؤولين العراقيين عن ارقام، ولدينا وثائق تشير الى وجود حولي ٨ آلاف اسير ايراني في العراق، لقد قدمنا الى الصليب الاحمر الدولي معلومات ووقائع تتعلق بمصير ٣٧٠٠ آسير، ولدينا معلومات آخرى عن اسرى ايرانيين في معسكرين عراقيين لم يزرهما الصليب الاحمر الدولي كما انه لا يعلم بوجودهما. في الارقام التي بحوزتنا كان هناك ما يشير الي وجود ٣٩ آلف اسير ايراني، من بين هؤلاء لم

يسجل سوى ١٨ ألف اسير لدى الصليب الاحمر الدولي، و الـ ٢١ الاخرين لم يسجلوا ولم تقدم اي معلومات عنهم للصليب الاحمر الدولي اثناء فترة احتجازهم. بعض هؤلاء قضى اكثر من ٥ سنوات في الاسر، وقدموا لنا معلومات عن اسرى اخرين لايزالون موجودين في العراق. ان مسألة الاسرى بالنسبة الينا قضية انسانية بحاجة الى حل عاجل، ولقد اصرينا لدى اخواننا العراقيين على ضرورة القيام بخطوات ايجابية لطي هذا الملف.

▫ وماذا كان الرد العراقي؟

▪ كان العراقيون يقولون انهم يتعرضون لضغوط من اجل طرح قضية الاسرى العراقيين الموجودين في ايران، وانه لا يوجد لديهم اي مصلحة في الابقاء على اسير ايراني واحد. اننا نريد ان تكون الامور مكشوفة حتى تصفى القلوب، الى جانب هذه القضية هناك العديد من الامور التي يجب التعاون بشأنها حتى ننجح في بناء الثقة وتعزيزها بين الجانبين على الصعيدين الرسمي والشعبي.

▫ وهل لديك الانطباع بان الردود العراقية على اسئلتكم صادقة ومخلصة؟

▪ من الصعب التعليق على ذلك، لكنني آمل ان يكونوا مخلصين. نحن في العراق وايران سواء احببنا ذلك ام لا، سوف نبقى جيرانا الى الابد، هذه الحقيقة من حقائق الحياة.

▫ وهل لمستم سعياً عراقياً لحل مشكلة الاسرى؟

▪ حتى الان لم نتلق ما يشير الى وجود مثل هذه الاستعداد، لقد قدمنا معلومات وطروحات على طاولة المباحثات، وهم كذلك لهم وجهات نظر تجاه عدد من هذه القضايا عرضوها علينا.

▫ هل نفوا وجد اسرى ايرانيين لديهم؟

▪ نعم نفوا ذلك.

▫ وماذا عن الأدلة التي بحوزتكم لتدعم ادعاءاتكم بشأن وجود اسرى؟

▪ لا يوجد ادلة، لكن لدينا شعور قوي بان اعدادا كبيرة من الاسرى الايرانيين لاتزال محتجزة في معسكرات. اننا نعمل ونسعى جاهدين لتطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن العلاقات بين البلدين، ولقد احترمت ايران في السابق هذه القوانين وستواصل العمل بها في المستقبل.

عدد الطائرات

▫ في قضية الطائرات، الحكومة العراقية تتحدث عن لجؤ اكثر من ١٠٠ طائرة الى ايران، وانتم تتحدثون عن عشرين او ثلاثين طائرة عراقية فقط موجودة بحوزتكم؟

▪ المشكلة هنا ان العراقيين اعتقدوا ان كل طائرة غادرت اجواءهم توجهت الى الاراضي الايرانية، وهذا اعتقاد خاطىء. بعض الطائرات التي اقلعت من مطارات عراقية باتجاهنا تحطمت، بعضها عاد الى العراق. العراق يعتبر ان كل طائرة شوهدت على شبكات الرادار متجهة نحو اراضينا واجوائنا موجودة لدينا وهذا غير صحيح. اننا صادقون في حل هذه المشكلة ولكن لايران حوالي ٢٠ طائرة على الاقل موجودة لدى السلطات العراقية، بعضهما كما ذكرت اختطف، وللأسف لم يحاكم اي من الخاطفين ولم يسلموا، وكذلك الطائرات.

▫ كم يبلغ عدد الطائرات العراقية التي تحطمت فور هبوطها على الارض الايرانية؟

▪ لا توجد لدي ارقام محددة، هنا اود ان اضيف، ان بعض الطائرات التي حطت في مطاراتنا كانت طائرات كويتية تم الاستيلاء عليها اثر الغزو العراقي للكويت، وقد اشرفنا على صيانتها واعادتها في وقت لاحق الى اصحابها الاصليين.

▫ ماذا عن عددها؟

▪ حوالي ستة طائرات، ولا نزال ننتظر ان تدفع الحكومة الكويتية تكاليف صيانة هذه الطائرات خلال فترة وجودها في ايران.

▫ كم يبلغ عدد الطائرات العراقية التي تعترفون بوجودها في مطاراتكم؟

▪ لقد اعلنا في حينه عن وصول ٢٢ طائرة من بينها الطائرات الكويتية الست التي تمت اعادتها.

▫ وما هي شروطكم لاعادة الطائرات العراقية؟

▪ هناك حظر دولي مفروض على العراق بموجب قرارات الامم المتحدة، وهذا الحظر لا يسمح باعادة هذه الطائرات في الوقت الحاضر. وعندما يلغى هذا الحظر، فاننا سنناقش هذه القضية ونحلها بما يتناسب ويتطابق مع مناقشتنا للعلاقة العراقية-الايرانية في اطارها العام. لا تزال طائراتنا محتجزة في العراق منذ زمن بعيد وقضية هذه الطائرات يجب ان تحل.

▫ الى اي مدى تتفقون مع الحكومة العراقية في مواجهة خطر قيام دولة كردية في شمال العراق خاصة وانه سبق لكم وقلتم انكم ترفضون قيام اسرائيل جديدة على حدودكم؟

▪ نحن اوضحنا موقفنا من وحدة اراضي العراق وعدم تجزئتها منذ اللحظات الاولى التي شعرنا فيها ان البعض لديه افكار طلموحة في المنطقة. هذا الموقف لم يكن موقفا ايرانيا منفرداً، بل شاركتنا فيه كل من سورية وتركيا خلال اللقاءات الدورية التي نعقدها سوياً. اننا مع دول عربية واجنبية اخرى كثيرة نحرص على التأكيد والعمل على بقاء العراق موحداً، اننا نرفض تقسيم العراق، واي محاولة لتقسيمه وتجزئته سوف تخلق المشاكل لمن يتسبب بها نظرا للمخاطر التي تنجم عن ذلك وتطول عددا من دول المنطقة. لقد عارضنا منذ اللحظة الاولى غزو العراق لدولة الكويت ايمانا منا بهذه النظرة، وسوف نتخذ مواقف مماثلة لذلك في المستقبل. وعلى الصعيد الدولي كان لنا موقف مشابه في اذربيجان وناغورني قره باخ. لقد حثينا بعض دول مجلس التعاون الخليجي في السابق على حل خلافاتها الحدودية بالتفاهم ايمانا منا بان الحوار هو افضل سبيل للتفاهم.

اللقاءات الاسرائيلية ـ الكردية

▫ تتحدث عن تفاهم مع تركيا بشأن الموقف من دولة كردية في شمال العراق، لكننا سمعنا الكثير عن اتهامات تركية لايران بانها تساعد عسكريا منظمات كردية محظورة في تركيا؟

▪ لقد سمعت بعض التقارير حول ذلك، لكنني اقول لك بان هناك تفاهما تركيا-ايرانيا كاملاً بشأن الوضع في العراق واستمرار وحدته وكذلك بشأن مكافحة الارهاب أيا كان مصدره. اننا نتطلع الى اليوم الذي يلتزم فيه العراق بكل قرارات الامم المتحدة ويستعيد فيه سلطته على كامل اراضية، وهذا الرأي تشاركنا فيه سورية كذلك.

▫ هل تشعرون بالقلق من تعاون الاكراد مع عدد من الدول الغربية، ولماذا؟

▪ ان مسألة حقوق الانسان في كردستان العراق ليست قضية جديدة، لكن الجديد هو الاهتمام الغربي والامريكي الطارىء بهذه المسألة،

كما ان هناك اهتماما وتواجدا اسرائيليا في شمال العراق، ومثل هذا الامر يدعونا لان نبقى يقظين من مخاطر مثل هذا الوجود.

□ وما هو دليلك على وجود تعاون اسرائيلي- كردي بالقرب من الحدود مع بلادكم؟

- لقد سمعنا الكثير عن هذا التواجد والتعاون.

□ هل لديكم تقارير بهذا الشأن وما هي طبيعتها؟

- نعم وصلتنا تقارير حول هذا الموضوع، ونتابعها عن كثب. نعم هناك ما يؤكد حصول زيارات ولقاءات ليس لها علاقة بالخدمات الانسانية والاجتماعية، بل هي ذات طابع سياسي وتنم عن نوايا غير طيبة.

□ من المسائل المطروحة للنقاش بعد الاعلان عن قرب زيارة وزير الخارجية الايراني الدكتور علي اكبر ولايتي لبغداد مستقبل المنظمات المعارضة للحكومتين الايرانية والعراقية، وهما "مجاهدي خلق" و "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية"، هل توصلتم الى اتفاق مع العراق بشأن نشاط هذين التنظيمين؟

- ليس سراً القول ان هناك مرتزقة يعملون لصالح الحكومة العراقية منذ اللحظة الاولى التي فرضت فيها علينا الحرب مع العراق، وقد نفذ هؤلاء عمليات ارهابية عدة لصالح الاعداء، ان وجود مثل هؤلاء المنافقين على الاراضي العراقية لا يقلقنا، لكن اذا كان العراق حريصاً على فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين، فلا شك ان واحدة من الخطوات التي سنلجأ اليها هي الحفاظ على امتنا وسلامة مواطنينا، الامر الذي يعني انه في حال نفذت اي من المجموعات الارهابية اي نشاط على اراضينا فاننا سنكون مضطرين لملاحقتهم داخل الاراضي العراقية حيث قواعدهم، ومثل هذا العمل لا يخدم التعاون بين البلدين، الامر الذي يعني بالضرورة منع هؤلاء الارهابيين من ممارسة اي نشاط محظور يسيء الى العلاقات بين العراق وايران.

□ وما كان رد الفعل العراقي حول ما طرحتم بشأن "مجاهدي خلق"، وهل طرحوا بالمقابل مستقبل نشاط "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" الذي يتزعمه السيد محد باقر الحكيم في ايران؟

- ان مسألة حقوق الانسان في العراق يجب معالجتها، ونعتبر ان وجود مئات الالاف من العراقيين في داخل ايران ناجم عن اسباب تحتاج الى معالجة، واستضافتنا لهم هي لاسباب انسانية. ان وجود المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في ايران لا يقارن بوجود منظمة مجاهدي خلق في العراق.

□ وهل سنرى عودة الحجاج الايرانيين لزيارة النجف وكربلاء في وقت قريب في ضوء ماذكرت؟

- هذه قضية من القضايا التي ناقشناها والتي نعمل من اجل افساح المجال لمواطني البلدين من اجل تبادل الزيارات للاماكن الدينية في كل من البلدين. اننا نسعى جاهدين للتوصل الى حل لهذه القضية.

□ متى تتوقع حل هذه القضية؟

- موقفنا متجاوب والكرة في الملعب العراقي.

□ ماذا عن موعد زيارة الدكتور ولايتي للعاصمة العراقية؟

- ستتم الزيارة في غضون شهرين، وهناك عدد من القضايا لا يزال بحاجة الى مناقشة عبر القنوات الدبلوماسية قبل ان نعلن عن الموعد المحدد بالضبط للزيارة المذكورة. ■

العراق يتهم الكويت في اسقاط منشورات معادية والكويت تنفي

بغداد، رويتر (١٩٩٤/٣/٣)، اتهم العراق الكويت بارسال عدد من الطائرات التي يتم التحكم فيها عن بعد دون طيارين فوق اراضيه لتسقط منشورات تحتوي على "دعاية مثيرة ضد العراق".

وفي خطاب الى رئيس مجلس الامن (١٩٩٤/٣/٢) قال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ان الطائرات التي ارسلها "حكام الكويت" يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني الماضي كانت تستخدم اجهزة توقيت الكترونية لاسقاط حمولاتها. واضاف قوله ان واحدة من هذه الطائرات سقطت يوم ٢٥ كانون الثاني في منطقة الشعبية بمحافظة البصرة بعد ان اسقطت حمولتها.

واقال الصحاف ايضا ان "عددا من الطائرات الامريكية والبريطانية المعادية القادمة من الكويت والمملكة العربية السعودية " انتهكت المجال الجوي العراقي واسقطت منشورات فوق انحاء متفرقة من محافظة البصرة في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ كانون الثاني الماضي.

الكويت، رويتر (١٩٩٤/٣/٤)، نفت الكويت اتهام العراق لطائراتها العسكرية باسقاط منشورات دعائية مناهضة لبغداد في جنوب العراق.

وقال سليمان الشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتية في حديث هاتفي "تنفي ذلك تماما، فليس لنا مصلحة في ذلك او حتى السماح به".

وقال ان منشورات يعثر عليها في جنوب العراق ستكون المعارضة العراقية هي التي وزعتها.

وقال الشاهين "تنفي ان نزج بانفسنا في مثل تلك الانشطة. نحن بلد صغير. ونريد ان نحيا في سلام. ولا نريد ان نلعب هذه اللعبة". وقال على اي حال فان الطائرات التي تعمل بلا طيارين تفوق امكاناتنا الفنية. وليواجه العراقيون مشاكلهم الداخلية. فالمعارضة العراقية تقوم دوما بتوزيع المنشورات في جنوب العراق تدعو العسكريين للانضمام لهم في مواجهة النظام. لكن النظام العراقي لا يريد لشعبه ان يدرك هذه الحقيقة ولذلك فهو يتهمنا".

نشاط المعارضة العراقية في بريطانيا

كتب صحيفة "العراق الحر"، العدد ٥٢، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٩٤، تحت عنوان : اجتماع طارىء للمعارضة العراقية في لندن، جاء فيه:

((عقد ممثلو قوى وتنظيمات المعارضة المتواجدة في بريطانيا اجتماعا طارئا ومهما في قاعة "دار الاسلام" بلدن بعد ظهر يوم السبت، الموافق ١٢ اذار الجاري، وذلك لتدارس التطورات المتسارعة والاوضاع المأساوية التي يعاني منها المواطنون العراقيون في الجنوب جراء الهجوم العسكري الاجرامي الجديد الذي شنته قوات النظام على مناطق اهوار محافظات البصرة والناصرية والعمارة، وذلك لاتخاذ مايلزم من خطوات عملية لايقاف حرب الابادة الدموية التي يشنها النظام ضد أبناء العراق وبمختلف المناطق، لاسيما الوسط والجنوب.

وقد بادر لتوجيه الدعوة لهذا الاجتماع حزب الدعوة الاسلامية بأسم "المعارضة الاسلامية العراقية" بلندن. وقد اكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة توحيد المعارضة. . . وقد تقرر ايضا توجيه مذكرة الى بطرس غالي وقد وقع جميع الحاضرين عليها)).

نص المذكرة المرفوعة للامين العام للأمم المتحدة

بسمه تعالى

الدكتور بطرس غالي

الامين العام للامم المتحدة المحترم

بعد التحية والاحترام

نحن الموقعين ادناه ممثلي واعضاء فصائل المعارضة العراقية، نطالبكم العمل بسرعة لايقاف وشجب حملة الابادة البشرية التي تقوم بها قوات صدام حسين في الوقت الحاضر على ثلاث محاور في اهوار محافظات العمارة والناصرية والبصرة في جنوب العراق، حيث تتعرض مناطق الاهوار الى حملة قصف مركز من المدافع الثقيلة الدبابات وتستخدم فيها القنابل الحارقة التي سببت العديد من الحرائق في قرى الاهوار تاركة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى ونزوح الاعداد الاخرى الى خارج العراق.

لقد سبق وان طالبت المعارضة العراقية ولمرات عديدة بحماية حقوق الانسان في العراق وتطبيق القرار الخاص بذلك وتنفيذ مقترح المقرر الخاص بنشر مراقبين من الامم المتحدة في جميع انحاء العراق لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان، كما طالبت بمحاكمة صدام حسين والمسؤولين في نظامه عن جرائمهم، ومن المؤسف ان جميع هذه المطالب لم تجد الاستجابة المطلوبة مما دفع النظام على الاستمرار في سياسته القمعية.

ان شعبنا العراقي يتطلع الى منظمة الامم المتحدة بتطبيق قراراتها الخاصة لحماية السكان من حملات الابادة المنظمة. وهو لن ينسى موقف القوى الخيرة من حكومات ومنظمات وشخصيات من قضيته العادلة ويثمن اي جهد ساهم ويساهم في تخفيف حجم معاناته اليومية.

الموقعون على المذكرة:

د. السيد محمد بحر العلوم، د. ابراهيم الجعفري، د. محمود عثمان، السيد حسين الصدر، د. تحسين معله، العميد توفيق الياسري، السيد حسين الشامي، عادل مراد، اسماعيل احمد، حميد بلباس، سمير شاكر محمود، د. علي علاوي، نشأت احمد، سامي فرج علي، عبد المنعم الاعسم، نبيل ياسين، صلاح عمر العلي، مصطفى حبيب، د. علي الزبيدي، ستار الدوري، سامي عزارة المعجون، مجيد الحاج حمود، رضا جواد تقي، د. محمود شمسه، د. صبحي الجميلي، عبد الحليم الرهيمي، حازم السامرائي، د. حيدر عباس، د. عبد المنعم حسن، عقيل الصفار، د. فاروق رضاعة، محمد عبد الجبار، يوسف الخوئي، د. ليث كبة، غانم جواد، محمد الهماوندي، سامي العسكري، صلاح فهمي، د. عبد العزيز الانصاري، عزيز قادر، د. خالد التميمي، فاروق عباس، عبد الغني الدلي، د. وليد الحلي، عدنان كاظم، د. موفق الربيعي، د. صاحب الحكيم، د. محمد الخفاجي.

السادة الذين لم يؤخذ رأيهم وطلب اليهم ابداء الراي بعدم ممانعتهم من درج اسمائهم ضمن قائمة الموقعين وهم: محمد الشيخ راضي، سعد صالح جبر، ابراهيم احمد، نوري البحراني، د. اياد علاوي، الشريف علي بن الحسين، ضياء الحسيني، د. لطيف رشيد، كمال خان، د. ماجد الياسري، د محمد مكية، د. عزيز عليان، البرت يلدا، احسان الملا علي، علي حسين الجاسم، د. محمد الربيعي، زهير النعيمي، جاسم معروف، د. صلاح الشيخلي، هوشيار زيباري، محمد الظاهر، بلند الحيدري، د. كاظم شبر، حسين الشعلان، محمد علاوي، د. سعد جواد، الشيخ محمد محمد علي، د. بهاء الوكيل، السيد محمد الموسوي، اسماعيل القادري، عبد الكريم الازري، عبد الامير علوان، د. موفق فتوحي، فوزي الحريري، عبد الصمد اسد، د. اسامة التكريتي، د. جاسم الدوري، هاني الفكيكي، د. احمد الجلبي، د. حامد البياتي، عقيل الطائي.

اسبوع التضامن مع الشعب العراقي
تحت شعار لا للحصار الاقتصادي على العراق ولا للدكتاتورية

بمبادرة من اتحاد الديمقراطيين العراقيين (تنظيم عراقي تأسس في لندن قبل غزو الكويت) تم توجيه الدعوة لتنظيم اسبوع للتضامن مع الشعب العراقي خلال شهر اذار الماضي، وقد انبثق عن اللقاءات التي شارك فيها العديد من العراقيين المستقلين والحزبيين المعارضين لنظام صدام حسين، تشكيل لجان مختلفة لتنظيم مختلف النشاطات الاعلامية والسياسية.

فبالاضافة الى الاعتصام وتقديم لوائح الاحتجاج الى مكتب الامم المتحدة والخارجية البريطانية والسفارة الامريكية في لندن، نظمت الاطراف المشاركة في هذا الاسبوع تظاهرة شارك فيها ما يقارب الالف متظاهر اغلبهم من العراقيين وذلك في ساحة الطرف الاغر في لندن بتاريخ ١٩ اذار .

الأسس التاريخية لمطالبة كردستان العراق بالنظام الفيدرالي ومرتكزات هذا النظام

د. نوري الطالباني

يثير موضوع الفيدرالية جدلا بين اطراف المعارضة العراقية واوساطا عربية اخرى، بين مؤيد ومتحفظ ومعارض تبعا لاختلاف الانتماءات الفكرية والسياسية لتلك الاوساط والاطراف السياسية. ويجب القول ابتداء ان كثيرا من الكتاب العرب من (الفكر القومي) كانوا يشبهون منذ بداية الستينات مطالبة الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة في كردستان العراق "بمحاولة تأسيس اسرائيل ثانية على الاراضي العربية"، ورغم ان تلك الاصوات العربية تركت هذه النغمة لادراكها انها تخدم اسرائيل اولا واخيرا، لان الشعب الكردي ليس غريبا عن ارضه ووطنه، وانه يعيش على هذه الاراضي منذ عشرات القرون وقبل الفتوحات العربية-الاسلامية بقرون عديدة، الا ان اجهزة الاعلام الايرانية اخذت تردد اخيرا ذات النغمة، لكن ليس بمناسبة الحديث عن اسرائيل، بل لابراز الخطر الكردي في كردستان العراق على الدول الاقليمية التي تتقاسم الاراضي الكردية وشعبها.

لقد حدث- والحق يقال- تطور كبير في الفكر القومي العربي إزاء المسألة الكردية خلال السنوات الاخيرة، ولكن الخلل الذي لايزال يقع فيه الكثيرون من الكتاب العرب من قوميين وغيرهم، هو تحديدهم لمفهوم "الوطن العربي" بشكل يؤدي الى اعتبار الكرد كما لو كانوا يعيشون على ارض عربية في العراق، وليس على ارض خاصة بهم وهي كردستان، وهي لفظة تعني "وطن الكرد" تماما كما تعني افغانستان "وطن الافغان" وباكستان "وطن الباك" وتاجيكستان "وطن التاجيك"، لان كلمة "ستان" الهندو-اوربية تعني "الوطن" في جميع هذه اللغات الهندو-اوربية. ان تحديد "الوطن العربي" من قبل الفكر القومي العربي على انه "مجموع الدول التي يشكل العرب اكثرية فيها" اوقع بعض الكتاب العرب في وضع يتنافى ليس فقط مع الحقائق التأريخية، بل حتى مع المصالح العربية ذاتها. فالحدود الحالية للدول العربية لاتنطبق على "الوطن العربي" باكمله، لان هناك أجزاء مهمة من الوطن المذكور وضعت بفعل قوى خارجية ضمن حدود دولة اخرى غير عربية، كلواء الاسكندرونة مثلا. لقد عملت ذات القوى الخارجية على تجزئة الوطن الكردي والحاق جزء منه (القسم الجنوبي) بالدولة العراقية في بداية العشرينات من هذا القرن، على الرغم من معارضته ومقاومته الشديدة بل حتى المسلحة لعملية الالحاق هذه. ان ثورات الشيخ محمود الحفيد للفترة من ١٩١٩-١٩٣١، ثم ثورات بارزان في الثلاثينات والاربعينات، ثم اندلاع ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥ واندلاعها مجددا عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩١ خير دليل على عدم قبول الشعب الكردي للحالة الجديدة الناشئة عن عملية الالحاق هذه. كما ان نتائج الاستفتاء الذي جرى في ولاية الموصل العثمانية تحت اشراف لجنة دولية بقرار من هيئة عصبة الامم عام ١٩٢٤ تؤكد ايضا ما ذهبنا اليه. لذلك نرى عددا من الكتاب العرب المنصفين يقرون بأن الحدود الحالية للعراق "هي امتداد تأريخي محدود وحديثة نسبيا ولايفترض كونها ابدية" (انظر سمير شاكر محمود، تأملات في مسألة الاقليات، مجلة الديمقراطي، العدد الثالث عشر، اذار ١٩٩٢، ص ١٤)، ولكن نظرا لان المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا، الدولة المنتدبة على العراق، كانت تقضي بالحاق ولاية الموصل العثمانية بالدولة العراقية الجديدة، فقد تم الحاقها فعلا، ولكن وفق شروط معينة تعهدت الدولتان البريطانية والعراقية بالايفاء بها. فقد جاء في التصريح الرسمي المشترك الذي اصدرته الحكومتان المذكورتان في ٢٤ كانون الاول ١٩٢٢، مايلي:

"تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق في اقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود. وتأمل الحكومتان ان العناصر الكردية على اختلافها ستتوصل باسرع ما يمكن الى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب ان تقوم تلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب ان تمتد اليها وان يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية".

ان هذه العبارات الصريحة الواردة في هذا الاتفاق الثنائي الرسمي بين الحكومتين البريطانية والعراقية توضح ان الكرد في كردستان العراق لهم الحق بتأسيس حكومة كردية، والدخول في مفاوضات مع الحكومتين البريطانية والعراقية منذ نهاية عام ١٩٢٢. وبصدد حدود كردستان، نعود ايضا الى ماجاء في التقرير الذي اعدته لجنة الاستفتاء حول ولاية الموصل عام ١٩٢٤، والذي ورد فيه ان الولاية المذكورة لم تكن جزءا من العراق (عربية كانت ام عجمية).

وكانت ولاية الموصل تعرف في العهد العثماني (بولاية شهرزور) حتى نهاية القرن الماضي، وقد كانت مدنية كركوك عاصمة للولاية المذكورة، ثم جعلت السلطات العثمانية من مدينة الموصل عاصمة للولاية وغيرت اسمها من ولاية شهرزور الى ولاية الموصل باقتراح من احد ولاة الولاية الذي كان ينتسب الى مدينة الموصل. وقد اشار الى هذا التغيير الشاعر الكردي المعروف رضا طالباني (١٨٣٢-١٩١٠) في بيت شعر له باللغة التركية قائلا (ويل لكم ايها الرعية لقد اصبحت الموصل مركزا للولاية، واصبح . . . واليا عليها، فترقبوا منه السوء بل كل السوء). يبدو ان الوالي المذكور كان يتمتع بسمعة سيئة حيث كان واليا على الولاية المذكورة سابقا عندما كانت كركوك مركزا لها. ومن المعلوم ان ولاية الموصل العثمانية كانت تشمل جميع المحافظات الشمالية الحالية، ولكن الكرد لايعتبرون مدينة الموصل والاقضية والنواحي العربية التابعة لها جزءا من كردستان. ووجود التركمان في مدينة كركوك وبعض مراكز الاقضية والنواحي التابعة للمحافظة لايغير من الامر شيئا.

وقد حاول حكام العراق، ومنذ عام ١٩٦٣ بالذات، تعريب محافظة كركوك عن طريق ابعاد سكانها الاصليين الكرد، واسكان غرباء من العرب محلهم. كما ان السلطات البعثية غيرت الحدود الادارية للمحافظة تغييرا كاملا منذ عام ١٩٦٩ بهدف جعل الكرد اقلية فيها، فألحقت قضائي جم جمال وكه لار بمحافظة السليمانية، وألحقت قضاء كفري بمحافظة ديالى وقضاء طوزخورماتو بمحافظة تكريت (صلاح الدين). ان هدفنا من سرد هذه الوقائع هو اصلاح الخطأ الذي وقع فيه البعض من الكتاب والمعنيين العرب نتيجة عدم المامهم

بتاريخ ولاية الموصل قديما وحديثا، وبعمليات التعريب الواسعة التي قامت بها السلطة الدكتاتورية ولاتزال، بهدف تغيير التركيب السكاني للمحافظة المذكورة. ان الالمام بهذه الحقائق من قبل هؤلاء الكتاب يجعل من السهل عليهم تفهم الوضع والمساهمة في بناء علاقة تعايش طوعي اختياري بين الشعبين العربي والكردي، بدل ان تكون قائمة على القسر والاكراه، كما هو الوضع حاليا ومنذ ما يقارب السبعين عاما، اي منذ الحاق كردستان الجنوبي بالدولة العراقية.

وباعتقادنا ان النظام الفيدرالي يوفر لنا هذا الحل، لانه يهدف اساسا الى توفير الحرية الكافية للاقوام والمجموعات التي تعيش ضمن اطار دولة واحدة، مع العمل على عدم تفكك هذه الاخيرة.

ورغم وجود اشكال مختلفة للنظام الفيدرالي، الا ان هناك قواسم مشتركة بين الانظمة التي اختارت الفيدرالية، تنحصر في توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقليم، واشراك هذه الاخيرة في القضايا السياسية الاساسية للدولة الفيدرالية واعطاء ضمانات خاصة للاقاليم عبر تمتع احد جناحي البرلمان الفيدرالي الذي يمثل الاقاليم باختصاصات واسعة تمنع السلطة المركزية من التحكم بمصائرها.

ويمكننا تحديد الاسس التي يقوم عليها النظام الفيدرالي بما يلي:

اولا- وجود برلمان فيدرالي تتمثل فيه الاقاليم كافة، ويلعب هذا البرلمان دورا مهما في رسم وتحديد السياسة الخارجية والدفاعية للدولة الفيدرالية. ويتكون البرلمان الفيدرالي من مجلسين، احدهما يمثل مجموع الشعب لانه يجري انتخابه على نطاق عموم البلاد، يطلق عليه عادة اسم (مجلس النواب)، اما المجلس الثاني الذي يطلق عليه إما (مجلس الاقاليم) او (مجلس القوميات) او (مجلس الشيوخ)، فانه يمثل الاقاليم او الولايات بنسبة متساوية، أيا كان حجم الاقليم جغرافيا او سكانيا. ويتم اختيار ممثلي كل اقليم اما من قبل هيئات الاقليم، او ينتخبون مباشرة من قبل الناخبين في الاقليم بالاقتراع العام المباشر.

ثانيا- وجود سلطة مركزية تعتبر أعلى هيئة تنفيذية وادارية في الدولة الفيدرالية تتولى وضع السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها، في الحدود المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي. وينبغي ان يحوز اعضاء السلطة التنفيذية المركزية، اي مجلس الوزراء الفيدرالي، على ثقة البرلمان بمجلسي النواب والشيوخ. اما رئيس الدولة الفيدرالية، فينتخب اما من قبل البرلمان الفيدرالي مباشرة وبالنسبة التي يحددها الدستور الفيدرالي، او يجري انتخابه بالاقتراع الحر المباشر على نطاق عموم البلاد.

ثالثا- وجود محكمة عليا تكون المرجع الاساسي للقرارات الصادرة من المحاكم المركزية وبعض المحاكم الاقليمية في المسائل المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي والدساتير الاقليمية. ويتم عادة انتخاب اعضاء هذه المحكمة العليا من بين كبار القانونيين في البلاد من قبل مجلس الشيوخ لمدة معلومة وبالنسبة التي يحددها الدستور الفيدرالي.

ويكون المقر الدائم لهذه الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية المركزية، عاصمة الدولة الفدرالية.

وتعتبر مسألة توزيع الاخصاصات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم المشكلة السياسية في النظام الفيدرالي. والملاحظ ان معظم الدساتير الفيدرالية تكتفي بتحديد اخصاصات السلطة المركزية، تاركة الاختصاصات الاخرى للاقاليم. وتدور اخصاصات السلطة المركزية في معظم الدول الفيدرالية حول المسائل الآتية:

١- السياسة الخارجية والتمثيل السياسي والقنصلي وتمثيل الدولة الفيدرالية في المنظمات والهيئات الدولية.

٢- ابرام المعاهدات الدولية، على ان يحق لحكومات الاقاليم ابرام الاتفاقات مع الدول والمنظمات الدولية التي تدخل ضمن اختصاصاتها الاقليمية، خاصة في الميادين الثقافية والتجارية، ويحق لحكومات الاقاليم في هذه الحالات الاتصال بالدول والمنظمات الدولية مباشرة، او عن طريق السلطات الفيدرالية.

٣- الدفاع الوطني وكل ما يتعلق بمسائل الحرب والسلم وعقد الصلح.

٤- اصدار العملة الوطنية.

٥- ادارة الموانيء والمطارات الدولية.

٦- شؤون الكمارك والمكوس المركزية.

٧- شؤون البريد والتلفون المركزية.

٨- الجنسية واقامة الاجانب، على ان يحق لسلطات الاقليم منح الجنسية وفقا للقوانين المركزية، او منح الاقامة للاجانب طبقا للقوانين المذكورة.

٩- تنظيم الميزانية العامة للدولة الفيدرالية، بعد تخصيص المبالغ اللازمة لميزانيات الاقاليم.

١٠- الاشراف على الوزارات والاجهزة المركزية.

١١- وضع التشريعات المركزية في المجالات المحددة في الدستور الفيدرالي، كالتشريعين المدني والجنائي.

١٢- وضع الخطط الاقتصادية العامة للدولة الفيدرالية بعد التشاور مع هيئات الاقاليم المختصة لتنسيقها مع خطط التنمية الاقليمية.

وتتمتع الاقاليم بجميع الاختصاصات الاخرى غير المنصوص عليها لصالح هيئات السلطة المركزية. وتكون اللغة القومية هي اللغة الرسمية في الاقليم، على ان تكون المخابرات والمراسلات مع السلطة المركزية باللغة التي يتكلم بها اكثرية السكان في البلاد، رغم ان بعض الدساتير الفيدرالية تعتبر جميع اللغات القومية رسمية يجب استعمالها في المراسلات الرسمية للدولة الفيدرالية، كالدستور السويسري والبلجيكي والكندي.

وينبغي ان يكون لكل اقليم عاصمة اقليمية تكون مركزا للهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الاقليم. كذلك يحق لكل اقليم ان يكون له علم وشعار خاص به، بجانب العلم والشعار المركزيين.

وتمارس الاقاليم اختصاصاتها بواسطة اجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها، ويكون ايضا لكل اقليم دستور خاص به. بجانب الدستور الفيدرالي لعموم البلاد.

تلك هي باختصار اهم الملامح الاساسية للنظام الفيدرالي الذي اصبح في عالمنا المعاصر اداة توحيد للدولة التي تضم قوميات متعددة، بعكس ما يدعيه البعض من ان الفيدرالية اداة تجزئة وتقسيم. اما الاصرار على التوحيد القسري تحت اي شعار كان، فلن يؤدي الا الى النتيجة التي يخشاها اصحابه لانه يؤدي الى التجزئة والانفكاك الحتمي. وما آلت اليه بعض الدول نتيجة اصرار حكامها على اتباع سياسة القسر والالحاق، كالدولة الباكستانية قبل انفصال البنغلادش عنها، والدولة اليوغسلافية بوضعها الحالي خير دليل على ما نقول.

(نقلا عن جريدة (وه لات) للحزب الديمقراطي الكردستاني، فرع اوربا، عدد شباط ١٩٩٤) ■

بيان صادر عن الوفاق الوطني العراقي (جماعة جريدة بغداد)

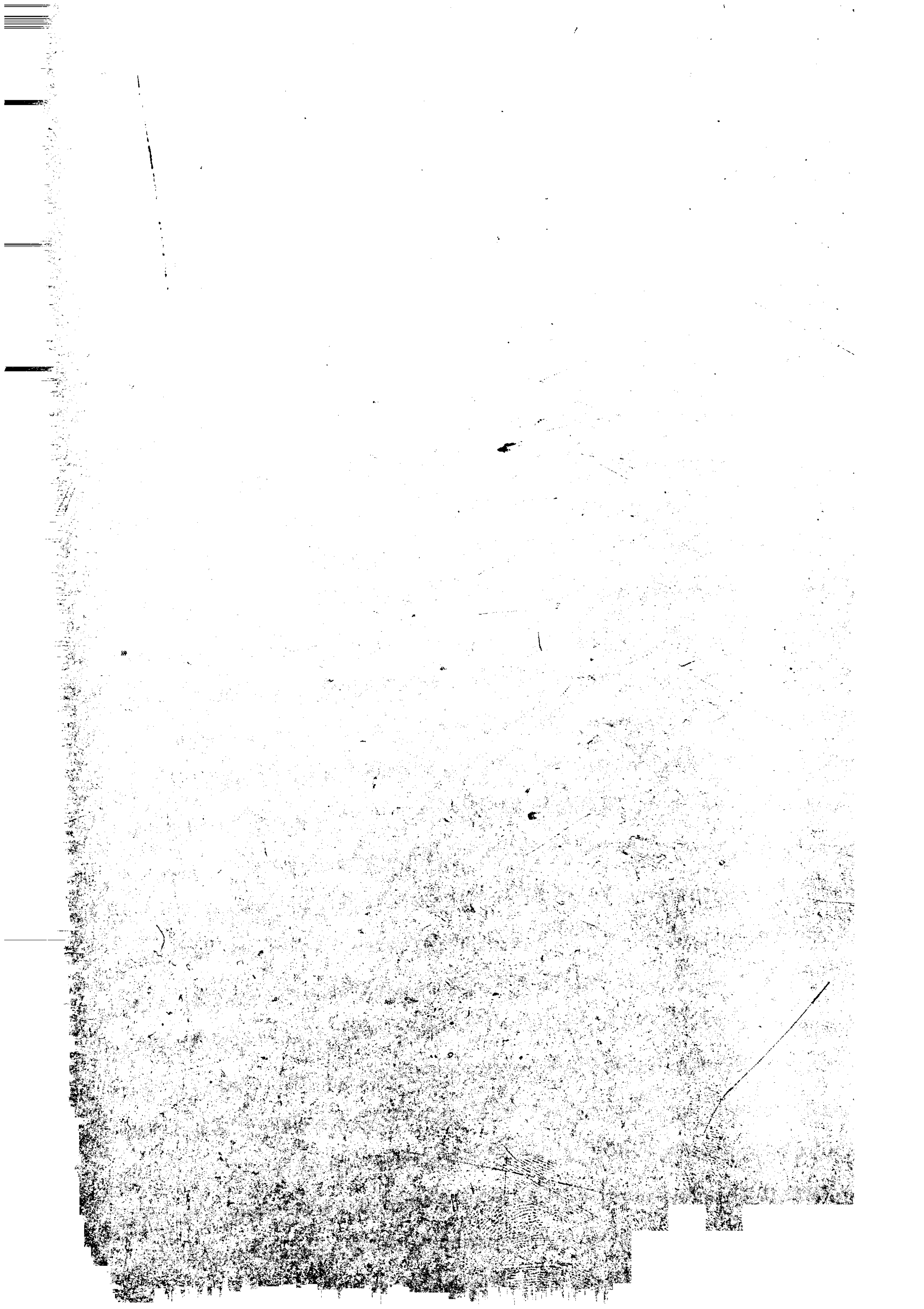
بيان الى شعبنا العراقي الأبي
لقد انتفض أخوانكم الغيارى في بغداد والبصرة والناصرية في ثورة عارمة ضد الطاغية المستبد وجلاوزته.
في الحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك. انتفض الابطال في مناطق الثورة والحرية والشعلة وامتدت انتفاضتهم الى التاجي والضلوعية وسامراء والدجيل والدور، حيث سيطر الثوار على الطريق بين بغداد والموصل. كما انضمت مناطق في محافظات البصرة والناصرية والعمارة. وتشير اخر المعلومات ان الثوار يسيطرون الان على عدد من المناطق الواقعة بين بغداد وسامراء وانهم يخوضون قتالا ضاريا مع جلاوزة الطاغية وخاصة فرقة .... من قوات الطوارىء والحرس الجمهوري" والتي .. .. الطاغية في بغداد وضواحيها .. يوم الاربعاء الماضي بعد ان بلغ السيل الزبى، من سيطرة عصابة الظلم والجور على مقدرات وخيرات شعبنا.
يا أبناء شعبنا الصابر ان انتفاضتكم ضد الطاغية وتحت وطأة أشد الاجراءات الامنية والعسكرية وأقسى ظروف واجهها شعب في التاريخ الحديث لهو دليل قاطع على عظمتكم ورفضكم للذل والقهر والتجويع وفي هذه اللحظات المصيرية من تاريخكم المجيد نناشدكم ان تستذكروا دروس وعبر انتفاضة آذار الكبرى عام ١٩٩١. وندعوكم لتجاوز الاخطاء التي رافقتها، وان يكون تحرككم وقتالكم منظما ومنضبطا، وان تتعزز وحدتكم وتلاحمكم وتعاونكم مع الشرفاء الرافضين لحكم الطاغية في قواتنا المسلحة والحزب والاجهزة المدنية. ان شمولية انتفاضتكم يا أبطال العراق لكل جزء من وطننا الحبيب ولكل مواطن شريف، لهو أمر حيوي لتحقيق النصر المؤزر على الطاغية وزمرته البغيضة، ولتعلموا ان نظام الطاغية مهما استخدم من وسائل البطش والارهاب ضدكم فأنه لن يثني من عزائمكم في هدم أوكاره والانعتاق من ربقة حكمه الجائر، ولتكونوا على ثقة بان نظام الجلاد صدام حسين لازال معزولاً من قبل دول العالم رغم مزاعمه ومحاولاته اليائسة لتطبيع علاقاته معها وان كل القوى الخيرة في العالم ستقف معكم كلما برهنتم على صمودكم وتنظيم صفوفكم وسدكم لجميع الثغرات التي من شأنها الاضرار بأنتفاضتكم المجيدة. وما النصر الا من عنده. (١٩٩٤/٣/٤)

تعقيب جماعة جريدة "الوفاق"

نشرت جريدة "الوفاق" بعددها المؤرخ في ١٦/١٠ اذار ١٩٩٤ تحت عنوان: قطرة حياء لمن لا حياء له، تقول :
اذا سقطت قطرة الحياء، سقطت معها قطرة شرف الشعور بالمسؤولية، وتفاصيل الحادث فيما يلي:
نشرت "الوفاق" خبرا عن معركة بالقناني حدثت داخل سفارة النظام في موسكو. وكان معيار تصديقنا للخبر هو انه من بين تداعيات الفوضى والفساد الذي يعم مفاصل مؤسسات نظام الفوضى والفساد. ومعيارنا ايضا ثقة الناس الذين يكتبون لنا.. وفي نظافة سريرتهم.
غير ان صحيفة "معارضة" تصدر في لندن نقلت عن السفارة (او ربما عن احد رجال السفارة الذي انفصل عنها ويبحث عن فرصة لاعلان الندم) ان لا صحة للخبر.. بل وذهب الى تسفيه ما ذكرناه بطريقة هابطة، وبقلم هابط يليق بالمطبوع نفسه.
كان بودنا- شأننا سابقا- ان لا نتوقف عند هذا الموضوع لولا ان "الغيرة" المفاجئة على سفارة النظام في موسكو تجاوزت الى حديث آخر على هيئة نصيحة مجانية بان نتجنب نشر اخبار ليست دقيقة، فذلك كما يذهب - هذا المطبوع - يصب في صالح النظام.
وكنا سنقبل هذه النصيحة "البرئية" لو لم يفاجئنا وللمرة الثانية، بيان لاصحاب المطبوع المذكور حول اندلاع انتفاضة في العراق. انتفاضة لم يسمع بها احد من العراقيين ولا الاجانب ليتحول الاعلان -في نهاية الامر- الى سلاح بيد النظام للاساءة الى مصداقية المعارضة ونشاطها واخبارها.. وكان الاجدى ان يتأمل اولئك الذين يصطنعوا اخبارا لا وجود لها ليوحوا انهم وراءها انهم يمررون واحدا من سيناريوهات النظام لتيئيس الشعب العراقي، ولا شاعة روح الاحباط لدى المناهضين له، وانهم - من جهة ثانية - يجعلون من تلك الاخبار بمثابة نكتة وموضع سخرية وتندر للقاصي والداني لينتهوا - في نهاية الامر-الى صورة سياسية باهتة، والى وجه بائس بحاجة الى قطرة حياء. ■

نص استقالة نصير محمود مظهر من تجمع الوفاق العراقي

حضرة السيد صلاح عمر العلي المحترم، تحية طيبة وبعد،
لقد عملت في صفوف تجمع الوفاق الديمقراطي العراقي منذ اواخر عام ١٩٩٢، بعد ان استقلت في حزيران من نفس العام من وظيفتي سكرتيرا اولا في بعثة العراق الدائمة لدى الامم المتحدة في جنيف التي كان ولايزال يرأسها برزان التكريتي وذلك احتجاجا على ما حل بالعراق من دمار شامل جراء ما اقترفه نظام صدام الدكتاتوري من جرائم وخاصة غزوه للكويت وتضييعه فرص انقاذ العراق من نتائج الغزو. وقد جاء عملي في التجمع مبنيا على الرغبة المخلصة في بذل جهد منظم ومؤثر مع الخيرين من ابناء شعبنا لانقاذ بلدنا من محنته التي يعاني منها. وهكذا كانت لي علاقات حميمة معكم ومع اخوان في قيادة التنظيم، وقمت بنشر مذكراتي في صحيفة "الوفاق" لسان حال التجمع في اواخر عام ١٩٩٢ واوائل عام ١٩٩٣، وظللت ارفد الصحيفة بما يساعد على تعرية النظام الفاشي الغاشم طيلة الفترة المنصرمة، كما شاركت في المؤتمر الثاني للتجمع بلندن في نيسان ١٩٩٣ وانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة.
وبهدف كسب تأييد دولي اوسع لقضية شعبنا العراقي فقد وطدت الصلة باسم التجمع مع الجهات الرسمية المسؤولة في البلد المهم الذي اقيم فيه وصولا الى اقناعها بضرورة اجراء حوار سياسي معكم، لكنكم لم تلبوا هذه الدعوة لاسباب اجهل دوافعها الحقيقية.
لقد كان لي دور اعتز به في دفع العمل السياسي للتجمع الى امام واعطاء صحيفته دعما مهما كان له تأثيرا في اوساط المتتبعين للمسألة العراقية. لكن حماسي واخلاصي هذا لم يقابل بالجدية المطلوبة من قبلكم حيث لمست من مجمل العمل اقوالا ووعودا بدلا من الاعمال والاجراءات الامر الذي قلص من دور التنظيم في العمل الوطني المناهض للدكتاتورية، وقد ترافق ذلك مع اهمال متعمد للعناصر المخلصة داخل التجمع مما سبب احباطات كبرى اعاقت امكانية الاستمرار في العمل ضمن التجمع. ولكل ذلك فاني اجد نفسي مرغما على كتابة رسالتي هذه مؤكدا فيها قناعتي بعدم الجدوى من الاستمرار في عضويتي بالتجمع. لذا ارجو التفضل بقبول استقالتي من هذه العضوية. ١٩٩٤/٣/١٣



IRAQI FILE

A Documentary and Political Review

No. 29

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 29 - May 1994

الملف العراقي

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق

السنة الثالثة - آيار/ مايو ١٩٩٤

رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

الافتتاحية

د. غسان العطية

من يزرع الريح يجني العواصف
التسعينيات : عصر الهيمنة الاسرائيلية في الشرق الاوسط

كانت اسرائيل منذ قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ دائمة الحضور في مختلف المعادلات السياسية في المنطقة العربية.

وتصاعد واتسع هذا الحضور تدريجيا حتى بلغ ذروته بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية. قبل ذلك ادت هزيمة مصر عام ١٩٦٧ الى فتح الطريق نحو اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ التي مثلت اكبر انعطاف في علاقة اسرائيل بالعرب من خلال اعتراف مصر بأسرائيل وبالتالي خروجها-اي مصر- من حلبة الصراع العسكري العربي - الاسرائيلي. بالرغم من الامال الكبيرة التي علقت على اتفاقية كامب ديفيد فانها فشلت في توسيع دائرتها بما يشمل الفلسطينيين او دول الجوار الاخرى في عملية السلام.

وكان للعراق، الغني بموارده النفطية وطاقاته البشرية وطموح قادته، دورا بارزا في التصدي لاتفاقية كامب ديفيد كما انعكس في مؤتمر القمة العربي لعام ١٩٧٨ في بغداد.

ولكن التطورات في العراق تلاحقت بشكل متسارع نحو التأزم الى ان انهت دوره في المعادلة العربية-الاسرائيلية.

- استلم صدام حسين رئاسة الدولة في عام ١٩٧٩، ورافق ذلك تصفية سياسية وجسدية لقيادات حزبية كانت تشاركه السلطة في السابق، ليدخل الحزب في نفق عبادة الشخصية والدكتاتورية.

- انقلب صدام حسين على سوريا، الطرف الاساس في الصراع العربي الاسرائيلي بعد خروج مصر، وبذلك جرد قمة بغداد من اهم اسلحتها الا وهو التعاون العراقي السوري، ليفتح الباب نحو صراع مرير بين البلدين جاعلا من لبنان ساحته، الامر الذي ساعد على غزو لبنان واحتلال بيروت من قبل اسرائيل في عام ١٩٨٢.

- اشعل في ايلول ١٩٨٠ فتيل الحرب العراقية-الايرانية التي استمرت ثمان سنوات بما انهك الطرفين العراقي والايراني تاركا لاسرائيل حرية الحركة وتثبيت مكتسبات كامب ديفيد. واذا خرج العراق من حربه مع ايران بحصيلة وخبرة عسكرية فانها اهدرت باحتلال الكويت في اب ١٩٩٠ وما اعقبها من حرب ضد العراق.

- تزامن هذه الهزيمة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، جعل من السقوط العراقي سقوطا شاملاً للرفض العربي. وبقدر فشل صدام حسين في ان يجعل من حرب الخليج الثانية حربا عربية ضد اسرائيل وامريكا، انقلبت هزيمته نصرا لاسرائيل وامريكا، كما احدثت شرخا عربيا انهى ما تبقى من مقولة التضامن العربي او النظام الاقليمي العربي بصيغته التقليدية - الجامعة العربية.

هل ان ما حصل كان مجرد مؤامرة استعمارية؟ . . او قدر رباني لا مهرب منه؟ . . او أخطاء يتحمل حكامنا مسؤوليتها والشعب منها براء؟ . . ام ان هناك خللاً في العقل العربي اصلاً؟ . تعددت الاسباب والهزيمة واحدة.

امريكا.. الملاذ الاوحد

اعطت مغامرة صدام حسين في احتلال الكويت، اضافة الى اخطاء منظمة التحرير الفلسطينية، بعض الدول العربية وبالذات الخليجية الفرصة التي طالما انتظرها البعض، الا وهي للتخلص وبالعلن من اخر ما تبقى من اطروحات القومية العربية القائلة بالمسؤولية العربية في استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني. ليعلنوا كما اكتشف السادات من قبل، "اكتشاف" الحاجة للوصاية الامريكية كسبيل وحيد لاصلاح شأن العربي "القاصر".

واصبح شعار مشاركة الولايات المتحدة كطرف كامل وفاعل في المفاوضات العربية-الاسرائيلية مطلبا عربيا رسميا ملحا.

- فعقد في خريف ١٩٩١ مؤتمر مدريد للسلام بحضور اسرائيل وكافة الاطراف العربية المعنية اضافة الى دول الخليج العربية ومشاركة دول اوربا الغربية. وبالرغم من انعقاد المؤتمر بالرئاسة المشتركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الا ان الاخير كان بمثابة الحاضر الغائب.

جاء انعقاد المؤتمر بمثابة تظاهرة سياسية لاعلان انتصار النظام العالمي الجديد في الشرق الاوسط، وتكريس انتصار اسرائيل على التيار القومي العربي المتمثل بنظام مصر الناصرية وعراق صدام حسين.

- ومن تداعيات مؤتمر مدريد، والذي عرف بالمفاوضات المتعددة الاطراف، التوقيع على اتفاق اسلو في ايلول ١٩٩٣، المعروف باتفاق اريحا- غزة اولا، ليعلن رسميا فشل اطروحة منظمة التحرير الفلسطينية كـ "بديل ثوري" عن الانظمة العربية.

- انبثقت عن مؤتمر مدريد عدة لجان تشارك فيها دول عربية واسرائيل. فعقدت اجتماعات لجنة المياه ١٠ آذار ١٩٩٤ في سلطنة عمان. و سيعقد في قطر ببداية شهر ايار ١٩٩٤ اجتماع للجنة مراقبة التسلح، وبعد ذلك باشهر من المفروض عقد اجتماعات لجنة المحافظة على البيئة في البحرين. حضر يوسي بيلين وكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية محادثات عمان، وسيكون مدير عام وزارة الدفاع الجنرال ديفيد عيري على رأس الوفد الاسرائيلي الذي سيسافر الى قطر، والوزير الاسرائيلي يوسي سريد على رأس الوفد الذي سيسافر الى البحرين. ومن المفارقات ان عدد الوفد الاسرائيلي المشارك في اجتماعات عمان ٤٤ شخصا، بينما الوفود الاخرى لا يزيد تعداد كل منها عن خمسة اشخاص، كما حضر تسعة عشر صحافيا اسرائيليا لتغطية المؤتمر وهذا العدد اكثر من جميع الصحافيين الاخرين الذي يغطون اجتماع اللجنة. كتب موطي باسوك معلقا على زخم الحضور الاسرائيلي (صحيفة دافار بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٩) يقول "وهكذا هل يصدقنا احد عندما نقول ان اسرائيل دولة صغيرة في الشرق الاوسط، تعدادها خمسة ملايين فقط."

مشروع النظام الاقليمي الجديد

ان النظام الاقليمي العربي الذي كان سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل بجامعة الدول العربية كصيغة عربية للمساهمة في حل المشاكل العربية، وتوفير صيغة للامن العربي والتعاون والتكامل السياسي والاقتصادي بين اعضاء الجامعة.

ان هذه الصيغة، باعتقاد البعض وخاصة دول الخليج العربية، فشلت في تحقيق الاستقرار والامن، كما فشلت في حل المنازعات او منع الحروب العربية-العربية. وان واقع التسعينيات المتميز بالانفراد الامريكي وانتصار السلام الاسرائيلي هو نتيجة عجز الدول العربية في ضمان امنها اعتمادا على قدراتها الذاتية او حتى من خلال تعاون بعضها مع البعض الاخر، كما لم يعد من الممكن عزل المنطقة العربية عن العالم نظرا لاهميتها الاستراتيجية. وعليه، قالوا، اذا كنا غير قادرين على تسير امورنا فدعونا نلجأ لمن يساعدنا على حلها ومن هو اقدر من امريكا على القيام بهذا الدور ؟

قدمت واشنطن مشروع بيان "اعلان المبادىء" خلال اجتماعات لجنة التوجيه، الخاصة بالمفاوضات المتعددة المنبثقة عن مؤتمر مدريد، التي عقدت في اتاوا في ٦ شباط ١٩٩٤ من اجل اقراره من الدول المشاركة، ويضع الاعلان المقترح الاسس لشكل التعاون السياسي والاقتصادي بين دول منطقة الشرق الاوسط ليكرس نظاما اقليميا شرق اوسطي جديد يجعل من اسرائيل طرفا ان لم يكن محوراً، اساسيا فيه، استنادا الى المبادىء الاساسية التالية.

((- احترام كل بنود قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بها.

- احترام ميثاق الامم المتحدة.
- احترام السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي والاعتراف بذلك.
- التسوية السلمية للمنازعات.
- احترام حقوق الانسان.
- التعاون في المجالات الوظيفية ذات الصلة.
- الوفاء بنزاهة بالالتزامات وفق احكام القانون الدولي.
- حرية الوصول الى الدفق الحر من المعرفة والمعلومات عبر الحدود الوطنية.
- تشجيع الحريات الفردية والجماعية، والمبادرة الفردية والابتكار لشعوب المنطقة والتعهد بالديمقراطية والتعددية.
- وجوب الاعتراف باقتصاديات السوق كحكم رئيسي على القرارات المتعلقة بحركة البضائع والخدمات والافكار.))

واوصى المشروع بعدد من الاجراءات الواجب تحقيقها من اجل تحقيق تلك المبادىء، منها،

على كل مجموعة عمل ان تفكر وتنفذ مشروعات واضحة وملزمة تلبي حاجات شعوب المنطقة.

- يجب ان تسعى العملية المتعددة الاطراف الى تنظيم وتنسيق تمويل المشروعات الاقليمية المتفق عليها.
- يجب جدولة وتنسيق الانشطة الفردية من اجل زيادة تأثيرها الى الحد الاقصى والحد من عدم فاعليتها.
- على مجموعة العمل المتعددة الاطراف ان تفحص الوسائل لاشراك وتوسيع دور القطاع الخاص في التعاون الاقليمي.
- يجب تعزيز الاتصالات بشقيها، غير الرسمي بين المشتركين الاقليميين، والرسمي من خلال ايجاد شبكة للاتصالات.
- يجب ان تبدأ العملية المتعددة الاطراف في تطوير رؤية لما ستكون عليه المنطقة بعد تحقيق السلام في المسار الثنائي، بما فيها دراسة المؤسسات الاقليمية التي قد تحتاجها المنطقة وتطويرها.))

. ان هذا يعني ضمنا ان المؤسسات العربية المنبثقة من جامعة الدول العربية كمجلس الوحدة الاقتصادية العربي، وصندوق النقد العربي، وغيرها من المجالس المتخصصة يجب اعادة النظر بتشكيلاتها بما يناسب النظام الاقليمي الجديد. فينص الاعلان فيما يخص التنمية الاقتصادية على "ازالة العوائق امام التعامل الاقتصادي الحر (حركة البضائع ورأس المال وقوة العمل) عبر الحدود، وتطوير المصادر الاقتصادية والمشروعات على اسس اقليمية، وانشاء مناطق تجارة حرة ومؤسسات للتعاون الاقتصادي الاقليمي". وهكذا حلت كلمة اقليمي مكان عربي.

ويبدو ان دول الخليج النفطية مطالبة بتسديد فواتير مثل هذا المؤسسات الجديدة، مقابل وعود بضمانات الاستقرار التي يحققها لها

النظام الشرق اوسطي الجديد، الامر الذي بدأ يثير مخاوفها في وقت تم استنزافها ماليا بحروب المنطقة السابقة.

كتب جون وست، مراسل رويتر (١٩٩٤/٤/٢٣) يقول "فتحت اول زيارة رسمية يقوم بها مسؤول اسرائيلي لدولة خليجية شهية صانعي القرار ورجال الاعمال الاسرائيليين الذين يرون في الاسواق العربية الخليجية الرائجة والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد، العائد الحقيقي للسلام في الشرق الاوسط. . . وفيما يتعلق بكل الاحاديث عن سوق شرق اوسطية مشتركة فان الاسرائيليين يركزون هدفهم بشكل متزايد على الدول الخليجية بوصفها شريكهم التجاري في المنطقة في المستقبل اكثر من جيرانهم العرب الفقراء مثل سورية والاردن ولبنان."

وقال دان جيلرمان رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية، في حديث مع مراسل رويتر "فوائد السلام مع سورية سياسية اكثر منها اقتصادية. ولكن فيما يتعلق بالعوائد الاقتصادية الحقيقية للسلام فانها تكمن في الخليج". واضاف قوله "الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل الذي يبلغ ٦٧ مليار دولار يفوق الناتج المحلي الاجمالي لمصر وسورية والاردن والعراق والمناطق (المحتلة) مجتمعة".

- ان مشروع اعلان المبادىء تضمن مبادىء سياسية مطلوبة، كاحترام حقوق الانسان، والتسوية السلمية للمنازعات، وتشجيع الحريات الفردية والجماعية والدعوة للديمقراطية والتعددية. ولكن مرة اخرى ستجد دول الخليج النفطية بانها مطالبة بتسديد "فواتير" سياسية جديدة قد تكون على حساب سلطتها التي خافت عليها من النظام الاقليمي العربي السابق.

واهمل المشروع الاشارة الى الاليات الواجب توفرها لضمان تلك المبادىء. ان غياب مثل تلك الادوات - والعرب في حالة العجز الراهنة - سيجعل عمليا الوجود الامريكي من جهة، والنفوذ الاقتصادي الاسرائيلي من جهة اخرى، ادوات فرض النظام الجديد وتصبح سلامة الانظمة الاقليمية الاخرى، مرهونة في كسب رضاهما. وانسجاما مع هذا التصور بادرت قطر، التي هي في خلاف حدودي مع السعودية والبحرين، بعرض بيع الغاز الطبيعي لأسرائيل بأمل كسبها حليفاً بعد ان فقد العراق وايران دورهما.

الاحتواء المزدوج

النظام الاقليمي الجديد سيعتمد على اسرائيل اولا ومصر وتركيا ثانيا في ضمان الاستقرار والمصالح الامريكية والغربية في الشرق الاوسط، جاعلاً من الخطر الاسلامي "الاصولي"، واغراءات الدعم المالي والاقتصادي اللحمة والقاسم المشترك بينهم.

اما على صعيد دول الخليج العربي فقد تخلت واشنطن نهائيا عن تقاليد ميثاق نيكسون وفيما بعد ريغان في التفتيش عن طرف خليجي قوي لممارسة دور الحامي للمصالح الامريكية، الذي تمثل تارة باعتماد شاه ايران كشرطي المنطقة، وفي ما بعد في دعم عراق صدام حسين للوقوف بوجه الثورة الخمينية في ايران. ان التجسيد العملي لهذه السياسية هي في مقولة "الاحتواء المزدوج" الذي يفترض قدرة امريكا على احتواء كل من ايران والعراق دون الحاجة للمساومة مع احدهما ضد الاخر. واذا كان نفط العراق وايران يشكل في السابق سلاحا بالامكان استخدامه ضد الغرب، فان الواقع النفطي الحالي جرد النفط من قوته كسلاح سياسي، وباتت دول الخليج وبالذات ايران والعراق رهينة مستهلكي النفط وليس العكس.

- كما ان استنزاف القدرة العسكرية لايران والعراق من خلال حرب الثمان سنوات، وتدمير معظم ما تبقى عند العراق نتيجة حرب الخليج الثانية، اضافة لقرارات مجلس الامن الخاصة بتدمير اسلحة العراق النووية والشاملة ووضعه تحت الرقابة الدائمة، كل هذا يضمن شل قدرة العراق، وان استمرار العقوبات الاقتصادية علي العراق خير ما يضمن بقاء العراق جسدا مشلولاً.

- ان سياسة الولايات المتحدة المعلنة ترغب بتغيير النظام في العراق، ولكن ليس بأي ثمن، وليس بالتوقيت الذي يرغب فيه الاخرون، ولكنها لا تصر على تغيير النظام الايراني بقدر رغبتها في تغيير نهجه السياسي بما لايناقض مصالح امريكا. ومادامت واشنطن قادرة على احتواء النظامين، فان بقائهما ولو لفترة قد يخدم التعجيل في بلورة وقيام النظام الاقليمي الجديد، فالتلويح بخطر الاصولية المتمثلة بايران ومغامرات صدام العسكرية تخدم هذا الغرض.

العراق والنظام الجديد

ان ولادة المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وممارساته السياسية تجسد قناعة تامة بضرورة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لا كوسلية للتخلص من صدام حسين فحسب، بل كرقم حاسم في المعادلات السياسية العراقية الداخلية. انطلاقا من قناعة الكثير من قادة المؤتمر، وخاصة القيادات الكردية الفاعلة، بان العراقيين اعجز من ان يوحدوا صفوفهم او حتى الاتفاق على صيغة مشتركة، ومن هنا لابد من طرف خارجي قوي قادر على فرض صيغة تضمن الاستقرار والمشاركة المعقولة للاطراف المختلفة، وان امريكا بشكل مباشر او عبر الامم المتحدة هي الجهة المؤهلة للعب هذا الدور.

ان هذا الطرح يذكرنا بمواقف بعض العراقيين من استفتاء قامت به بريطانيا عام ١٩١٩ بشأن مستقبل العراق، حيث قال، احمد جلبي العبد الواحد من وجهاء البصرة ، ان العرب لايمكنهم في الوقت الحاضر ان يحكموا انفسهم. . . ويجب ان تكون حكومتهم من الخارج". وقول الحاج محمود باشا العبد الواحد "نحن العرب كما تعلمون منقسمون على انفسنا جميعا وانانيون. ولا ننظر الا الى مصلحتنا اولاً. انكم سوف تدفعونا للافلاس لو أعطيتمونا الحرية وتركتمونا نفعل مانشاء". وشارك نقيب بغداد، عبد الرحمن هذا الاتجاه بقوله تعليقا على مبدأ تقرير المصير الذي اعلنه الرئيس ولسن، "ما كل هذا الكلام الفارغ؟ . . هل يعرف الشيخ ويلسون الشرق وشعوبه؟ هل يعرف طرقنا في الحياة وفي التفكير؟ انتم الانكليز قد حكمتم مدة ٣٠٠ سنة في اسيا وحكمكم مثال يحتذى به الناس. فاتبعوا طريقتكم ولاتسلموا بنصيحة تأتي من الشيخ ويلسن".

كما اتخذ زعماء الاكراد العراقيون موقفا معارضا لخضوعهم لحاكم عربي، مفضلين حكم بريطانيا المباشر.

ما اشبه اليوم بالبارحة، ويالها من مأساة ان نصل اليوم الى نقطة الصفر التي كنا عندها قبل اكثر من سبعين عاما. لقد فرط العراقيون بالانجازات الكبيرة التي حققها المغفور له فيصل الاول. وان قادة المعارضة العراقية عبر العقود الماضية بدلا من اصلاح الاخطاء التي وقع فيها النظام الملكي، انتهوا في الغالب لتكريس ما هو اسوأ منها.

وكما ان اصلاح اخطاء الملكية لم يكن بالدكتاتورية العسكرية، فان التخلص من دكتاتورية صدام حسين ليس في العودة لنقطة الصفر.

قراءات في ماضي ومستقبل العلاقة بين اسرائيل والعراق

مصالح مشتركة بين تل ابيب وبغداد
ضرورة مشاركة العراق في مجموعة الدفاع الاقليمي
متياهو بيلد (دافار ١٨ نيسان ١٩٩٤)

طرح شمعون بيريز، في صحيفة دافار الصادرة عشية عيد الاستقلال، افكارا جديدة ومثيرة للاهتمام عن وضع اسرائيل في الحاضر والماضي، ومن المدهش بشكل خاص، تصريحه "افكر حاليا في بذل قصارى الجهود في سبيل تحقيق السلام، كنت ذات يوم افكر ان بذل قصارى الجهود في سبيل السلام، يعني تحقيق السلام، وكنت افكر ان الامن يتطلب الفرن في ديمونة والصناعة الجوية، اما الان فاعتقد ان الامن يتطلب علاقات اخرى مع سورية وعلاقات اخرى مع الفلسطينيين.

وليس واضحا ما اذا كان بيريز يعتقد انه قد اخطأ في الماضي، عندما ظن ان الفرن والصناعة الجوية ضروريين للامن، وليس العلاقات الاخرى مع السوريين والفلسطينيين، ام انه غير رأيه على ضوء معطيات جديدة تعطي اهمية للعلاقات وليس للحدود. ويمكن القول ان ما اتضح له في الاونة الاخيرة، كان صحيحا منذ ثلاثين سنة، وبالتالي فان تفضيل الفرن والصناعة الجوية قد اضاع فرصة انشاء علاقات اخرى مع اسرائيل على اثر حرب الايام الستة سنة ١٩٦٧.

وسواء اعترف بيريز بالخطأ الذي ارتكبه في الماضي، بصدد ما هو مطلوب لامن اسرائيل، ام يريد فحص تقديراته لمعطيات تبدو له جديدة، لقد اتضح له ان التقديرات السياسية بصدد امن اسرائيل، قد تبدو صحيحة خلال حقبة ما، ثم تبين في حقبة اخرى ان هذه التقديرات غير صحيحة، وهذه العبرة الهامة، يجدر بشمعون بيريز ان يسترشد بها في مواضيع اخرى، دار الحديث حولها خلال المقابلة.

قال بيريز انه بعد تغيير العلاقات في المستقبل، سيعتمد امن اسرائيل على الدفاع الاقليمي بدلا من هضبة الجولان، وبالدفاع الاقليمي تشارك اسرائيل وكل الدول العربية، عدا العراق وايران وليبيا، ولكن ذكر بيريز لهذه الدول الثلاث امر غريب جدا، ذلك ان ايران ليست دولة عربية، ويدل تاريخ العلاقات بين اسرائيل وايران على وجود مصالح عميقة بينهما، في المجال الامني بالذات، وطالما ان الامن الاقليمي المنتظر، يجب ان يوفر الامن من الصواريخ والاسلحة الذرية، فمن المرغوب فيه ان تكون ايران شريكة فيه وليس خارجه.

وبالنسبة لليبيا فانها لاتشكل في المرحلة الحالية عاملا من عوامل الميزان الامني، ولكن مصر يهمها جدا ضم ليبيا لهذه التشكيلة عندما تتجسد الفكرة.

واصعب ما يمكن استيعابه هو اخراج العراق من الدول المرشحة للمشاركة في تشكيلة الدفاع الاقليمي، ذلك ان ميزان العلاقات بين اسرائيل والعراق ليس سلبيا جدا من ناحية اسرائيل، صحيح ان الجيش العراقي شارك في الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٤٨، ولكن العراق سمح بهجرة اليهود من العراق الى اسرائيل، بينما كل الدول العربية الاخرى اعتبرت ان واجبها منع هجرة اليهود الى اسرائيل،

وعلى مر السنين، لم يكن العراق معاديا لاسرائيل معاداة خاصة، وهناك ما يدل على ان العراق كان مستعدا لاتباع سياسة انفتاح تجاه اسرائيل، سواء في عهد الملكية ام بعد انقلاب عبد الكريم قاسم، وفي الاونة الاخيرة اعلنت الحكومة العراقية انها تقبل اي حل يقبل به الفلسطينيون في المفاوضات بين المنظمة وبين الحكومة الاسرائيلية.

وخلال حرب الخليج، اعتبر العراق ان اسرائيل حليفة فعالة للولايات المتحدة، ثم اطلق صواريخ بالستية على اسرائيل، والسؤال المطروح حاليا، هل كانت اسرائيل ملزمة ان تتضامن مع الغضب الامريكي الناجم عن استيلاء العراق على الكويت، وما يهم اسرائيل اذا كان نفط الكويت تبيعه حكومة العراق، ام تبيعه امارة الكويت الفاسدة؟ لقد خلق الاستعمار الكويت، ويدعي العراق ان الكويت جزء منه، وهذا ما لايهم اسرائيل، الا ان اسرائيل ظلت تعرب عن رغبتها في المشاركة في الحرب لصالح الكويت، وكانت اسرائيل بوقا عظيما للدعاية الامريكية ضد العراق، وخلال هذا الفصل البائس تلقت اسرائيل صواريخ، لم تكن لتصلها لولا الدور الحربي الذي انتحلته، وهو دور ليس ضروريا لها بتاتاً.

وهناك وضع جيو- سياسي يوفر لاسرائيل والعراق امكانية انشاء علاقات من نوع اخر بينهما، ليس للعراق مخرج بحري تقريبا، ذلك ان النزاع التقليدي بين العراق وايران سببه ان العراق يريد ان يضمن لنفسه ذلك المخرج الضيق من شط العرب، وتعرف ايران ان سيطرتها على هذا المخرج تجعل العراق تحت رحمتها، وعندما تم اغلاق المذكور خلال الحرب العراقية - الايرانية كان واضحا للعراق اهمية المخرج البديل الى البحر، فوضع الاردن تحت تصرف العراق ممرا طويلا مكشوفا يؤدي الى العقبة، وكان بامكان اسرائيل انذاك ان تعرض على العراق ممرا اسهل، في ميناء حيفا، ولو ان اسرائيل قدمت هذا العرض لكانت له ابعاد سياسية طويلة الاجل، ذلك ان العراق موجود خلف سورية، والعلاقات بينهما مهتزة، وبالتالي فان الصلة التي تنشئها اسرائيل مع العراق من شأنها تغيير صورة العلاقات بين اسرائيل وسورية، ولكن اسرائيل لم يتوفر لديها انذاك تلك الحكمة السياسية، بحيث تعترف بما يسميه بيريز العامل الجيو- سياسي الجديد، وهو العامل الذي كان واضحا منذ اوائل الثمانينات، ولا يوجد اي تناقض بالمصالح بين اسرائيل والعراق، بل بالعكس توجد مصالح مشتركة كبيرة، وطالما تتبلور حاليا تسوية اسرائيلية- فلسطينية، يقبل بها العراق، وما زالت المفاوضات مع سورية بعيدة عن نقطة البداية، فان اي خطوات تتخذها اسرائيل باتجاه العراق تعتبر استثمارا مثمرا، لذلك يفضل عند الكلام عن تشكيلة الدفاع الاقليمي، اعطاء دور للعراق فيه، الا ان التخلي عن مواقف تم الاعلان عنها، اصعب من التكيف مع وضع لم يكن مرفوضا بشدة سابقا. (نقلا عن القدس العربي ٢٠ نيسان ١٩٩٤).

قراءات في ماضي ومستقبل العلاقة بين اسرائيل والعراق

A Review of Saddam's Iraq: Three Years After the Gulf War

By Amatzia Baram

POLICYWATCH: The Washington Institute for Near East Policy - March 17, 1994

نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تقريرا لأماتزيا بارام، نائب مدير مركز الشرق الاوسط في جامعة حيفا في اسرائيل، والزميل الزائر في مركز ودرو ولسن للدراسات في واشنطن، تقريرا بعنوان:

استعراض لاوضاع العراق بعد مرور ٣ سنوات على حرب الخليج

بقلم اماتزيا بارام

منشورات معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ١٩٩٤/٣/١٧

الجزء الاول. نجاح في اعادة الاعمار

جاءت محاولات (طارق عزيز) هذا الاسبوع لاقناع الامم المتحدة بالتعجيل في تنفيذ اجراءات مراقبة الاسلحة ضمن اعادة تقييم عراقية لاستراتيجية البلاد في مجابهة العقوبات الدولية. لقد تمكن العراق في السنوات الثلاث التي مرت على نهاية حرب الخليج من اعادة بناء معظم ما تضرر من بنيته التحتية و قواته المسلحة و جهازه الامني الداخلي. لا يعاني العراق من المجاعة رغم الحظر الدولي الذي يمنعه من تصدير نفطه، كما ان النخبة الحاكمة لم يصبها الكثير من التغيير في السنين الثلاثة الماضية، فالوجوه القديمة فلا تزال معظمها في مكانها، تتبادل المناصب بطريقتها المعهودة. يبدو النظام نتيجة لذلك مستقر، و بالفعل لم تردنا تقارير موثوقة عن حدوث اية اضطرابات او محاولات شبه ناجحة لقلب نظام الحكم في الفترة الواقعة بين آذار ١٩٩١ و شباط ,١٩٩٤

الا ان هناك ثمة تطورات تنذر باوخم العواقب تحصل خلف الكواليس يحاول النظام احتواءها بشتى الوسائل - و هي تطورات تعلم القيادة العراقية انها قد تؤدي الى تفتت النظام البعثي او حتى الى تفتت البلاد برمتها. بدأت بعض بوادر هذه التطورات بالظهور الى العيان بالتهديدات التي اطلقها النظام ضد الغرب و الولايات المتحدة من انه سوف "يستخدم اساليب اخرى" اذا لم تظهر بوادر لرفع العقوبات عنه بنهاية شهر آذار.

لقد كان الجهد العراقي في اعادة اعمار ما دمرته الحرب مثيرا للاعجاب. فقد تم اصلاح او استبدال كل الجسور الـ ١٣٢ التي دمرها الحلفاء في الحرب، كما تم اصلاح شبكتي الكهرباء و التلفونات بدرجة تفي بالاغراض الحالية (يحتاج العراق حاليا الى كمية من الكهرباء اقل بكثير من حاجته قبل الحرب بسبب توقف الجزء الاكبر من صناعاته الثقيلة)، اما شبكات تصفية و توزيع المياه، فقد تم اصلاحها ايضا ولو ان شبكات المجاري لا تزال تعاني من العطب. منعا لحدوث المجاعة، استحدث صدام نظاما لتقنين الاغذية اثبت نجاحا لابأس به. يقوم ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ بقالا بتوزيع الحصص التموينية - التي توفر 60% من السعرات الحرارية التي تحتاجها العائلة العراقية يوميا - باسعار زهيدة جدا على المواطنين. أما البقية فمتوفر في الاسواق. تقول مصادر رسمية بأن نظام التقنين هذا يكلف الحكومة شهريا ٩٠ مليون دولار بالعملة الصعبة.

لقد اعيدت الحياة الى مصافي العراق النفطية، فهي تغطي الاستهلاك المحلي اضافة الى تصديرها لـ ٢٥,٠٠٠ برميل يوميا من المنتجات النفطية الى الاردن و دول اخرى، و في حالة رفع الحظر النفطي، بإمكان العراق اصلاح منشآته التصديرية بسرعة ليباشر في تصدير حوالي مليون برميل يوميا في الحال، ترتفع الى ٣ ملايين برميل بعد مضي فترة قصيرة.

اضافة لذلك، فقد تمت اعادة تشغيل ميناء ام قصر الذي استقبل اول سفينة ترسو فيه في تشرين الثاني الماضي، كما باشرت الحكومة في تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة و الذي يعتبر "نهر صدام" اشهرها، و هو عبارة عن قناة يبلغ طولها ٥٦٥ كيلومتر تمتد من بغداد الى البصرة اضافة الى ٨٤ جسر جديد و نفق ضخم يمر تحت نهر الفرات. يعتبر تجفيف الاهوار الشرقية لتمكين الجيش العراقي من ملاحقة سكانها احدى الاسباب الرئيسية لتنفيذ هذا المشروع المصمم اصلا للري و البزل.

ضمان المستقبل

لقد اعيد بناء الجيش العراقي ولو ان حجمه الآن يبلغ نصف ما كان عليه، و يكون الحرس الجمهوري ٦ من فرق الجيش الـ ٣٠. يبلغ تعداد الجيش حوالي ٤٠٠,٠٠٠ رجل و لديه ٢,٠٠٠ دبابة و 250-٣٥٠ طائرة مقاتلة و 400-300 طائرة هليكوبتر (لم يخسر العراق الكثير من طياريه في الحرب، حيث لم تشارك قوته الجوية فيها). يقوم الجيش باستمرار بمناورات واسعة النطاق غرضها معنوي بالدرجة الاولى، كما ان فعاليات الجيش تتركز في منع العصيان في الجنوب و التحرش بالاكراد و تهديدهم في الشمال.

تلقت قوى الامن الداخلي ضربات ماحقة في الجنوب ابان الثورة الشيعية في آذار ١٩٩١، الا انه قد اعيد بناؤها و بإمكانها السيطرة على المنطقة باستثناء الاهوار.

اما في بغداد، فيحيط صدام نفسه بحلقة يبلغ تعدادها بضعة آلاف من رجال الحماية ينتظمون في ثلاثة وحدات، يرأسها كل من ولده قصي و اولاد عمومته ارشد ياسين و روكان رزوقي، و يشرف على هذه التنظيمات الثلاثة سكرتير صدام الشخصي عبدالحميد محمود. تساند وحدات الحماية هذه فرقة خاصة من الحرس الجمهوري، كما تتمركز فرقة اخرى على الاقل من الحرس الجمهوري على مشارف بغداد للسيطرة على مداخل المدينة.

السيطرة على القمة باحكام

لم تتغير الحلقة المحيطة بصدام كثيرا منذ نهاية الحرب، باستثناء غياب حسين كامل لاسباب صحية مزعومة، و على الرغم من حدوث بعض حملات التطهير سنأتي على ذكرها في الجزء الثاني، لم تبدو اي آثار للمعارضة في قمة القيادة السياسية البعثية. استمرت التغييرات في المؤسسات العليا الثلاث (مجلس قيادة الثورة، القيادة القطرية لحزب البعث، الحكومة) بشكل متواصل، الا انها لم تشتمل

الا على حالة او حالتين من الاختفاء او المحاكمة، اما البقية فيخسرون مناصبهم و سرعان ما يظهرون ثانية في مناصب اخرى.

على الرغم من التدهور الخطير الحاصل في هيبة و نفوذ الحزب - حيث يملأ الضباط المتقاعدون الفراغ الحاصل - لا توجد اشارات واضحة الى ان الجيش يحاول الامساك بالسلطة. و رغم بعض العلامات المبكرة التي تشير الى وجود خلافات داخل عائلة صدام، لا تزال هذه العائلة تتصرف كوحدة متماسكة، في ذات الوقت تبدو علامات التململ في الجيش و النخبة التكريتية. اما على النطاق الشعبي الواسع، فيعترف النظام بوجود مشاكل اجتماعية و اقتصادية خطيرة، و هناك علامات تشير الى ان النظام يأخذ هذه المشاكل مأخذ الجد.

الخلاصة

لا نستطيع نكران قابلية صدام في الصمود بوجه اعتى نظام للعقوبات في التاريخ، الا انه من الخطأ الاستنتاج بأن العقوبات قد فشلت و بناء على ذلك يجب رفعها و استبدالها باسلوب جديد يسعى الى اعادة العراق الى الحظيرة الدولية. فكما يبين الجزء الثاني من هذا البحث، يبين سيل متواصل من المؤشرات عبر الـ ١٨ شهرا الاخيرة بأن مرونة صدام قد تجاوزت اوجها و انه و نظامه يسابقان الزمن.

الجزء الثاني- المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

على الرغم من الاستقرار الظاهري الذي يبدو عليه النظام العراقي، يئن صدام حسين من ثقل العقوبات الدولية المفروضة عليه، و هو امر اثبتته التهديدات التي قام باطلاقها مؤخرا من انه سيقوم بهجمات ضد الغرب ما لم تقوم الامم المتحدة بتحديد سياق واضح لرفع العقوبات. و اضافة للتحديات التي يواجهها صدام من جانب الاكراد في الشمال و الشيعة في الجنوب، فإنه يواجه كذلك مشاكل اجتماعية و اقتصادية جمة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة الكلية.

لقد عجلت العقوبات في العملية المؤلمة المتمثلة في التخلص من "الادمان" على الجرعات العالية من دولارات النفط و الذي بدأ عام ١٩٧٤، ففي شهر كانون الثاني قام صدام بتخفيض الميزانية بنسبة 25% مقارنة بعام ١٩٧٣، يعني هذا تجميد الدعم الحكومي على اقل تقدير، اضافة الى ايقاف العمل في العديد من المشاريع العامة مما سيؤدي الى تفاقم البطالة التي تسبب فيها تسريح ما يناهز ٦٠٠,٠٠٠ الى ٧٥٠,٠٠٠ شاب من الجيش. قد يكون هذا تفسير لما تتناقله الاخبار عن تفشي الجريمة -وهو امر غير اعتيادي بالنسبة لنظام البعث الشمولي- و عن الفساد المستشري في صفوف مسؤولي الحزب والحكومة

التضخم المتصاعد

يعتبر التضخم و التذبذب في سعر العملة اهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق. فكما قال صدام نفسه، بلغت نسبة التضخم للدينار العراقي بالنسبة للدولار الامريكي في الاشهر الـ ١٤ التي تلت حرب الخليج ما معدله 70% شهريا. و قد تصاعدت هذه النسبة الى 90%-80 شهريا في الفترة الاخيرة، كما تعتبر التذبذبات الحادة في سعر الدينار العراقي اكثر ضررا. ففي مرات عديدة في الاشهر الاخيرة، خسر الدينار 6%-5 من قيمته في يوم واحد، يستعيد بعض منها احيانا ليهوي ثانية. تقر المصادر الحكومية بأن السلع - رغم شراءها بالدينار - تقيم بالدولار مما يعني ان الاسعار ترتفع بنفس نسبة هبوط الدينار بالنسبة للدولار الامريكي.

حاول صدام اخيرا رفع بعض العبء عن كاهل الشعب بزيادة الحصة التموينية بحيث تمثل٧٥٪ من الحاجة اليومية (بدل ٦٠٪)، الا ان هذا الاجراء لم يحل المشكلة لأن العديد من المواد الغذائية الضرورية (كالفواكه و الخضروات و اللحوم الحمراء و الدجاج و الاسماك و الاجبان مثلا) لا يشملها نظام التقنين. فعلى سبيل المثال بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم في بغداد بداية هذا العام ٢٥٠ دينارا - و هو مبلغ يزيد عن نصف معدل الراتب الشهري. اضافة لذلك، لا تخضع اسعار المواصلات و الادوات الاحتياطية و الايجارات والاجهزة الكهربائية و الملابس لأي نظام للتقنين. نتيجة ذلك تعاني غالبية الشعب العراقي صعوبات متزايدة، و لا يتمكن الا القليلين شراء المواد الكمالية التي لاتزال تزخر بها اسواق بغداد.

من اجل ايقاف تدهور الدينار، عمدت الحكومة في اواخر شهر كانون الثاني الى السماح للشركات الاهلية و لأحد المصارف الحكومية بتحويل العملة في السوق الحرة، و ادعت الصحافة الحكومية بأن هذا الاجراء قد رفع سعر الدينار من ٣٠٠ الى ٢١٠ للدولار الواحد، الا انه بحلول شهر آذار هبط الدينار ثانية الى ٢٥٠ للدولار. طالبت بعض المقالات المنشورة في الصحافة الحكومية باعدام التجار المتنفعين و اعتقال تجار العملات، الا ان هذه الاجراءات القاسية قد جربت من قبل و لم تنجح، فقد اعدم ٤٢ تاجرا في شهر آب ١٩٩٢ بتهمة الاستغلال الا ان ذلك لم يؤدي سوى الى ارتفاع نسبة التضخم. قام رجال الامن بقتل عدد من تجار العملة في شهر شباط عندما كانوا يحاولون اعتقالهم، الا ان ذلك لم يؤثر على المضاربة بالعملات لأن المؤسسات الحكومية تمارس هذا النشاط هي الاخرى - و هو امر اعترفت به الصحافة الحكومية.

تصدعات في النخبة الحاكمة

وردت منذ حرب الخليج تقارير مؤكدة تفيد بأن عشائر الجبور و العبيد - و التي كانت تعتبر مصدرا يزود النظام البعثي بكبار ضباط الجيش و الموظفين - تعرضت لحملات اعتقال واسعة. و على الرغم من ان هذه العشائر مستمرة في دعمها للحكومة، الا ان صداما لن يستطيع ان يعتمد عليها اعتمادا مطلقا. كما وردت تقارير موثوقة في الصيف الماضي تفيد باعدام فردين من عائلة مخلص التكريتية المحترمة، بالاضافة الى اعدام شخصيتين تكريتيتين اخريين على الاقل. تمثل هذه الاعدامات اول ضربة منذ سنوات للتضامن التكريتي. اضافة لذلك، افادت تقارير غير مؤكدة بأن النظام قد اكتشف خمسة محاولات انقلابية في الاشهر الستة الاخيرة.

كشفت سلسلة من المقالات ظهرت في الصحف العراقية عن ظاهرة جديدة تعتبر مصدر قلق لصدام نظرا لانها تخصه شخصيا بالنقد و لو بطريقة غير مباشرة. ففي بعض هذه المقالات، الح اخوه برزان ان على صدام الاعتماد على "النقاش عوضا عن الطلقات" لمنع تجزء العراق. كما درج عدي، الابن الاكبر لصدام، على انتقاد قرارات والده في مناسبات عدة كان آخرها ان الح الى ان صداما قد تسبب في الهبوط الكبير في قيمة الدينار. حتى ان صحفيا من غير العائلة الرئاسية (سعد البزاز رئيس تحرير جريدة الجمهورية السابق) قد تجرأ على اصدار كتاب محرج جدا لصدام تناول فيه حرب الخليج و قال فيه بأن "القيادة" قد ارتكبت سلسلة من الاخطاء تسببت في

كارثة للعراق. منع الكتاب في العراق، الا ان الجريدة التي يصدرها عدي نشرت بعض الاتهامات التي وردت فيه. اعترف صدام مؤخرا بأنه حتى "القادة ذوي الحس التاريخ (يقصد نفسه) قد يرتكبون الاخطاء. الله وحده معصوم من الخطأ"، كما الح الى وجود "البعض" ممن ينتقدون اخطاؤه. أخذ صدام مؤخرا يغدق الهدايا و الهبات المالية على الصحفيين في محاولة منه لمنع ظاهرة النقد غير المباشر هذه.

النتائج

رغم الصعوبات التي يعاني منها، لا يبدو النظام في خطر مباشر. ففرق الحماية الخاصة بصدام مستمرة في ولاءها له مدركة بأن مستقبلها مرهون بمستقبله، كما ان الحرس الجمهوري يقف خلفه. أما الجيش النظامي، فعلى الرغم من التذمر المنتشر في صفوفه، الا انه لا يزال قادر على قمع المعارضة المحلية. يبدو الشعب العراقي معتمدا على نظام الحصص الحكومي الى حد يخاف فيه من اي شئ قد يخل بمصدر الرزق هذا. اضافة لذلك، فإن العديد من سنّة بغداد قد ارعبهم الغضب الشيعي الذي كشفت عنه انتفاضة آذار ١٩٩١ الى درجة جعلتهم يتقبلون بطش صدام. لا تعتبر بعض مناطق الارياف الجنوبية امينة بالنسبة للجنود الحكوميين ليلا، و لكن عدا ذلك فإن النظام يبسط سيطرته على كل البلاد (عدا المنطقة الكردية و الاهوار)، كما ان العديد من القبائل الشيعية تتعاون مع الحكومة في منع تسلل المعارضين مقابل المال و السلاح.

حقق العراق بعض النجاح في اعادة علاقاته مع عدد من الدول. تؤيد الحكومة التركية و بعض الوزراء الاردنيين انهاء العقوبات، كما تتزايد الزيارات التي تقوم بها وفود من فرنسا و روسيا و باكستان و كوريا الجنوبية و دول اخرى الى بغداد. لقد كان العراق خلال عام ١٩٩٣ - على غير عادته - هادئا نوعا ما. فعدا محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش، يبدو ان العراق يحاول مجاراة مفتشي الاسلحة التابعين فالامم المتحدة املا منه في الحصول على الاعفاء من العقوبات، الا ان الولايات المتحدة مستمرة في رفضها حتى مناقشة هذا الامر، و يبدو ان صبر العراق يوشك على النفاذ. ففي الاسبوع الماضي صرح صدام بأنه سوف يعطي مجلس الامن "فرصة اخيرة" لوضع جدول زمني يرفع بموجبه العقوبات.

يبين هذا بأن سباقا قد ابتدأ لرؤية ما الذي سينهار اولا: الارادة الدولية في المحافظة على العقوبات ام الاقتصاد العراقي (و معه القابلية على ابقاء سكان بغداد و وسط العراق السنة مماشين للحكم البعثي)، حسب معدلات الاستهلاك الحالية، توجد لدى صدام احتياطيات من المواد التموينية تكفي لثلاثة سنوات اخرى على الاقل، الا ان المؤشرات الاخيرة تشير الى ان الخلل اعمق مما كان يعتقد. في هذا السياق، تعتبر المحافظة عفى العقوبات ضرورية. إضافة الى ذلك، فإذا لم يتم ردع صدام بصورة فعالة، فإنه سوف يعمد الى امتحان ما يعتقده المحللون العراقيون انفراط التحالف بالهجوم على المنطقة الكردية على سبيل المثال، و معاقبة المجلس الوطني العراقي الموحد المعارض في نفس الوقت. ان احتمالا كهذا يجعل وجود جبهة سياسية- عسكرية متماسكة امرا مهما اكثر من اي وقت آخر. ■

اتصالات اسرائيل السرية بالعراق : هل يدخل عامل جديد في عملية السلام الشرق اوسطية؟

تقرير (Foreign Report) الصادر عن الايكونومست بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١

سبقنا الصحف الاخرى بأشهر عديدة عندما اخبرنا قراءنا في تموز الماضي بأن عملية السلام في الشرق الاوسط، و التي كان يبدو عليها انها فقدت قوة دفعها، تتسارع في الواقع بفضل الاتصالات السرية. و قد علمنا هذا الاسبوع بأن اتصالات سرية و غير رسمية قد بدأت بين اسرائيل و العراق اهم دولة شرق اوسطية غير مشاركة في عملية السلام. تأتي هذه الاتصالات بمبادرة من احد السياسيين الاوربيين المرموقين و الذي شغل في السابق منصب وزير الدفاع في بلاده، و من احد كبار مستشاري ياسر عرفات. أما هدف هذه الاتصالات فهو توسيع نطاق عملة السلام.

الخطوة الاولى في هذه الاتصالات كانت محادثة جرت بين مستشار الرئيس الفلسطيني و احد كبار السفراء العراقيين في اوربا حول توسيع نطاق عملية السلام، اخبر السفير المستشار فيها بأن الرئيس العراقي صدام حسين "لن يرفض المبادرة." قام المستشار الفلسطيني بنقل هذا الجواب الى وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز، الرجل الذي شجع محادثات اوسلو التي جرت في العام الماضي بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية، و الذي له ولع بالديبلوماسية السرية. لقد تمت مخاطبة كل من بيريز و صدام حول امكانية عقد اجتماع اسرائيلي-عراقي، و تجري الآن الاعدادات لعقد هذا الاجتماع. إذا سارت الامور كما هو مخطط لها - و لا يعتبر هذا شئ اكيد - فسوف تتمخض هذه الاتصالات عن اجتماع بين بيريز و مسؤول عراقي بارز في وقت لاحق من هذه السنة.

من المرجح ان يلعب وزير الدفاع الاوربي السابق دورا في هذه الترتيبات، حيث يتمتع بعلاقات جيدة مع العراقيين و الاسرائيليين على حد سواء و قد يقوم بدور الوسيط بينهما كما فعل وزير الخارجية النرويجي الراحل هولست بين اسرائيل و منظمة التحرير.

ما الذي يتوقع العراق ان يجنيه من هذه الاتصالات؟ يعتقد صدام حسين بأن الاسلوب الامثل لاقناع امريكا بتغيير موقفها المؤيد لاستمرار الحصار على العراق يكمن في كسب التأييد الاسرائيلي لبلاده، و يشارك نزار حمدون ممثل العراق في الامم المتحدة صدام هذا الرأي. ترتكز هذه الفكرة على فرضية ان للحكومة الاسرائيلية و اللوبي المؤيد لاسرائيل في واشنطن نفوذا قويا على السياسة الشرق اوسطية الامريكية. قد يتم عقد اتفاقية سلام عراقية-اسرائيلية بوقت قصير، و قد تسبق عقد اتفاقية مماثلة بين سورية و اسرائيل، فليس للعراق حدود مع اسرائيل، كما ليس بينهما نزاع حول الارض. ان موقف صدام حسين هو ان اساس النزاع العراقي مع اسرائيل سوف يزول بتوقيع اتفاق السلام بين الاخيرة و منظمة التحرير الفلسطينية.

يتمتع العراق بتأييد بعض اعضاء الحكومة الاسرائيلية، و من ضمنهم بنيامين (فؤاد سابقا) بن اليعازر وزير الاسكان و وزير الشرطة موشي ساهال. لا يزال الوقت مبكرا للحكم على هذه المبادرة بالنجاح، الا انه في مصلحة الطرفين الاستمرار فيها.

مذكرات الوزير الاسرائيلي ديفيد كمحي

(الخيار الاخير ١٩٦٧ - ١٩٩١)

القسم الاول

الاكراد يحظون بمساعدة اسرائيل ١٩٦٥-١٩٧٩

اشتهرت مقاطعات الاكراد بجمالها الفتان، فجبالها المهيبة والتي يصعب الوصول اليها تطل على الاودية الخضراء الخصبة في الاسفل. اما القرى فتتركز على جنبات الهضاب المتوارية جزئيا وراء الجبال. وفي فصل الربيع، يثقل الهواء بالعطور الزكية وتغطي الحقول بالاف الزهور البرية وتزهر الاشجار اللوز وتتدفق الينابيع في الجبال والتلال الفائضة بمياه الثلوج الذائبة.

وفي هذا الفصل، التقينا للمرة الاولى، زعيم الاكراد الشهير مصطفى البرزاني. لقد تم اللقاء في كوخ صغير خال الا من السجاد الثقيل حيث جلس الملا القرفصاء في حضرة الاسرائيليين الذين ظلوا في هذا الوضع ساعات طوال، ناقشنا خلالها المسائل الاقليمية واحتمال نشوء تعاون اسرائيلي-كردي. وراحوا يرتشفون الشاي في اكواب لاتنضب، فيبتلعون السائل الساخن من خلال قطع من السكر على الطريقة الروسية القديمة.

وفي الخارج تحت ضوء القمر، تكدس الثلج اكواما اكواما.

لقد حصل ذلك في شهر ايار ١٩٦٥، حيث ارسل الاسرائيليون الى العراق بهدف اجراء اتصال مع الملا. ولم تكن المهمة سهلة، اذ ان العراقيين لن يسمحوا للاسرائيليين بالتجول داخل اراضيهم، والجدير ذكره، ان العراق هو البلد العربي الاكثر عدائية لاسرائيل خاصة من خلال حملاته الكلامية. فكان البلد الوحيد الذي قاوم نشوء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، ورفض التوقيع على اتفاق للهدنة من اجل انهاء الحرب مع اسرائيل. ولقد مالت اسرائيل الى الاكراد الذين حملوا السلاح بزعامة الملا في وجه بغداد بعد ان رفض طلبهم بالاستقلال.

وفي العام ١٩٦٥، تحولت ثورة الاكراد الى حرب حقيقية اجبرت قسما كبيرا من الجيش العراقي على التدخل لازاحة الاكراد من الجبال. فاعتبرت اسرائيل ان وجود حليف لها داخل العراق امر يتميز بحسنات واضحة بالنسبة الى وجود الجيش العراقي البعيد عن الجبهة الاسرائيلية الشرقية حيث يشكل وجوده تهديدا لأمن اسرائيل.

وسرعان ما تبددت شكوك اسرائيل حول ردة فعل الزعيم الكردي على اقتراحتنا اجراء اتصال منتظم فالملا فهم وضع اسرائيل، وكذلك الاسرائيليون ادركوا صعوبات الملا والاكراد، هم من المسلمين السنة وما خلا ذلك ليست لهم اي جامع مشترك مع العرب المجاورين لهم، فهم من الاصل الاري، ولغتهم شبيهة بالفارسية، ولكنها ليست عربية، ويعتبرون العرب اعداء قاموا بمنعهم بالقوة من العيش وفقا للعادات والتقاليد الكردية لذا لم يتردد الملا في التعامل مع اسرائيل.

وفي الواقع بدا واضحا انه يعرف الكثير عن المسائل الاسرائيلية واظهر اعجابه تجاه انجازاتنا. لكن رجاله كانوا يفتقدون الى السلاح والطعام والمال.

وكان هو في امس الحاجة الى مساعدة خارجية، فتم التحالف بين اسرائيل والاكراد بأقصى سرعة. وقليل مما كان يجري في العراق كان يعرف به العالم الخارجي، اذ ان الاكراد لايملكون وسائل اعلام لنشر معاركهم وانتصاراتهم، فيما العراقيون يتحفظون على هزائمهم. وقلة من الصحافين جازفت في الدخول الى تلك المنطقة التي لا ترحب بزائريها. ولقد قام العراقيون بنشر فرقتين عسكريتين مؤلفتين من خمسة وعشرين الف رجل ضد الاكراد وعلى الرغم من تفوق العراقيين عددا وعدة احرزوا تقدما بسيطا على جيش مؤيدي الملا البالغ عدده اثنا عشر الف قبلي، وهؤلاء صدوا هجمات الجيش العراقي وكبدوه خسائر جسيمة.

وهكذا، اتخذ القرار في "اورشليم" لاعطاء الاكراد المساعدة التي يحتاجون اليها. وعلى اي حال، فقد كانت اسرائيل ترغب في مساعدة الاكراد لاسباب خاصة، اذ نشأت في ذلك الوقت علاقة صداقة بين اسرائيل وشاه ايران.

فمنذ تأسيس دولة اسرائيل، سعت الحكومة الى مصادقة المحيط غير العربي في الشرق الاوسط مثل تركيا وايران واثيوبيا، والى مصادقة الاقليات السنية والشيعية غير العربية في تلك المنطقة.

وكانت تلك السياسة معدة لمواجهة العداء الذي اضمرته لها البلدان العربية.

تحالف ايراني - اسرائيلي

وجاء التحالف مع ايران متبادلا، اذ ان ايران تعتبر اكبر بلد غير عربي في الشرق الاوسط وفترة معاداتها للعرب بلغت قرنا من الزمن. فكان من الطبيعي ان يتوجه زعماء ايران نحو اسرائيل كحليف قوي تجمع بينهما اهداف استراتيجية متشابهة.

فالاثنان يخشان من شرق اوسط يتمتع بقوة كبيرة ويكون ذا اغلبية سنية عربية متجانسة.

اما اسرائيل فلا تريد ان يقوم الجيش العراقي بدعم سوريا والاردن في حرب قد تندلع في المستقبل. وايران لا تريد رؤية حشود الجيش العراقي على طول الحدود الجنوبية حيث شكل كل من ممر شط العرب المائي ومقاطعة خوزستان الغنية بالنفط نقطتي احتكاك بين ايران والعراق.

لذا، حرصت ايران على ابقاء نار الثورة مشتعلة في كردستان كي يضعف جارها العدائي في الغرب.

وشكلت هذه المصالح القواعد الاستراتيجية للارتباطات الودية بين ايران واسرائيل. وهكذا بدأ التعاون المتين بين اسرائيل وايران، مما حملنا ان نرسل المساعدات الى الاكراد في العراق عن طريق ايران فنقلت الاسلحة والامدادات الطبية وكذلك الاطباء والمدربون من اسرائيل الى ايران ومنها الى الجبهة الكردية.

وأتى الاكراد الى اسرائيل ليخضعوا للتدريبات عن طريق ايران ايضا.

وكان هدف ايران واسرائيل واحدا من خلال تلك العملية التي تمت على حساب الاكراد. وعندما توترت العلاقات بين ايران والعراق على الحدود في الجنوب، عزز الايرانيون تدريجيا علاقاتهم مع الاكراد في

الشمال مع مطلع السبعينات، اصبح الجنوب احد مراكز التوتر حيث شن العراق حملات عنيفة بهدف القضاء على سكان خوزستان الواقعة على مقربة من ممر شط العرب المائي. ففتحت هذه الظروف المجال امام العمليات السرية.

ويذكر ان حركة العبور عبر الحدود في تلك المنطقة قد كثرت بسبب تواجد عشرات الالاف من السكان الذين كانوا يعيشون في منطقة ويعملون في اخرى.

وكان العرب الذي يقطنون في ايران ويعملون فيها يعبرون يوميا باتجاه العراق ليبيعوا كعكهم المصنوع من لبن الجاموس الرائب. فادى هذا العبور للحدود، الى اختلاط العملاء، هذا الامر ادى الى اندلاع حرب الاستخبارات في الجبهتين وبلغت من الحدة مبلغا قلما شهدنا مثيلا له في مكان اخر.

اما خوزستان، او كما أسماها العراق عربستان، فكانت بمثابة هدية ذات قيمة استثنائية، اذ انها تشكل الموقع الرئيسي لحقول النفط في العالم، فكانت بمثابة الجوهرة في التاج. وقد رسم النظام العراقي العسكري الذي كان برئاسة الرئيس حسن البكر خطة واسعة يصبح من خلالها العراق مسيطر على المنطقة الغنية بالنفط والتي تشمل خوزستان والكويت على حد سواء فضلا عن حقول البصرة في جنوب العراق، وستجعل السيطرة على خوزستان والكويت من العراق قوة النفط الرئيسية في الشرق الاوسط، فتتيح له هذه الموارد ان يسيطر على الخليج الفارسي بأكمله وعلى سوق النفط التابع لمنظمة الاوبيك.

وترجمت هذه الخطة بسياسة خارجية عنيفة ضد الغرب نشير الى النظام الماركسي في اليمن الجنوبية راح يرسل المال والاسلحة كمساعدات للمتمردين "الظفار" الذين شنوا حربهم في وجه سلطان عمان وكما اخذ يهدد داعما كل تحرك يقف بوجه المحافظين والداعمين للحكومات الغربية في المنطقة.

معاهدة الصداقة بين موسكو وبغداد

وبالتأكيد، لقيت هذه السياسة التأييد الفوري من الاتحاد السوفيتي، ففي العام ١٩٧٢، قام صدام حسين الموفد من قبل البكر، بزيارة موسكو وبعد مرور شهرين ابرمت معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتي والعراق.

فزرعت بغداد الخوف في بلدان الخليج، خاصة بعد ان ادرك حكامها ان بغداد التي عززت موقفها بمعاهدة مع الاتحاد السوفيتي، وباتت الخطر الرئيسي على انظمتهم.

وفي الوقت ذاته، لم يقف الايرانيون مكتوفي الايدي، اذ كانت لدى الشاه طموحاته الخاصة.

ففيما اعتمد العراق مذهب السوفيت العسكري وراح يشتري اسلحة من موسكو، وجه الشاه انظاره نحو واشنطن.

بعد ان سره ارتفاع سعر النفط غير المنتظر الذي شكل نقطة تحول في الاقتصاد الايراني اثر حرب "يوم الغفران" راح الشاه يشتري التجهيزات العسكرية المتطورة اللازمة.

ففي العام ١٩٧٣ قدر مدخول ايران من صادرات النفط بما يعادل خمسة مليارات من الولايات المتحدة.

وفي خلال العام ١٩٧٥ ازداد مدخول النفط السنوي اربعة اضعاف، فبلغ ٢٠ مليار دولار. اما خلال العام ١٩٧٧، واثر سقوط الشاه، بلغ هذا المدخول الذروة اي ٢٤ مليار دولار.

في الواقع، لم تعرف رغبة الشاه النهمة في شراء اكثر السلاح تطورا حدا، وتوافقت هذه الرغبة مع تدفق السلاح اللامتناهي والذي كانت واشنطن سعيدة وراغبة في بيعه لايران باسعار مناسبة وبعد ان التقى الشاه في طهران في العام ١٩٧٢، اعطى الرئيس نيكسون لوزارة الدفاع ان تتيح للشاه ان يختار ما يناسبه من الاسلحة ماعدا الاسلحة النووية.

وفي أثناء السنوات الخمس التي تلت زيارة نيكسون، خصص الشاه مبلغا وقدره ١٢ مليار دولار لشراء احدث الاسلحة من الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك لم ينطفىء "جوعه" الى المزيد، فاقتنع الاميريكيون بتسليم مسؤولية الامن في منطقة الخليج الفارسي الى الشاه، وفي الوقت ذاته، كان البريطانيون يستعدون لسحب قواتهم العسكرية من "شرق السويس" في اواخر عام ١٩٧١.

ادى هذا الانسحاب البريطاني المدروس الى ترك فراغ في السلطة في منطقة من اكثر المناطق تقلبا في العالم، وقد رحب الامريكيون بتدخل الشاه وفرحوا بمساعدة ايران في تجديد سلاحها، اذ ستعود بالافادة على صناعات الدفاع الامريكية.

واعتبر الامريكيون هذا الوضع مثاليا، اذ ان التجاوزات السوفيائية ازعجتهم في المنطقة، غير انهم رفضوا تورط القوات الامريكية في تحمل العبء بعد انسحاب بريطانيا.

فبالنسبة اليهم، شكلت رغبة الشاه في انفاق مليارات الدولارات على التسلح وتجنيد مئات الالوف من الايرانيين بهدف حماية منطقة الخليج الحل الشافي.

وراق للشاه هذا الوفاق البعيد المدى الذي عمل على تحقيقه، فتوجه الاف المستشارين والخبراء والمدربين والتقنيين الى ايران حيث بلغ عددهم في العام ١٩٧٦، ٢٤,٤٠٠ امريكي.

في الواقع اصبحت ايران من اهم حلفاء الولايات المتحدة، اذ اضحت تملك اكبر جيش خارج حلف شمال الاطلسي.

وخلال العام ١٩٧٥ بلغ عدد المجندين في ايران ٢٥٠,٠٠٠ رجل اضافة الى ٥٠٠,٠٠٠ رجل من الاحتياط. اذ انفقت نسبة كبيرة من اجمالي الناتج القومي على الدفاع فتخطت اي بلد اخر ما عدا اسرائيل.

وقد تحمل الشاه مسؤولياته الجديدة بكل جدية، فبات كحام وشرطي الخليج، التي بدورها رات فيه شكلا من اشكال الضمان بوجه المساعي العراقية في الكويت وفي منطقة الظفار في عمان.

وعلى اي حال ظهر اختلاف في وجهات النظر بين طهران وواشنطن. فالامريكيون اعتبروا دور الشاه شاملا، فيما راح الشاه يهتم بتوسع النظام البعثي في العراق. ولقد ظهر ذلك في النزاع الذي دام طويلا مع العراق حول حرية الشحن عبر ممر شط العرب المائي، الذي يعد صلة الوصل الحيوية مع الخليج بالنسبة الى كلا البلدين.

وللعداء بين العرب والفرس قصة طويلة، واساس هذا العداء ستره ضباب الماضي البعيد، بيد ان معركة القادسية التي انتصر فيها العرب على عدوهم الفارسي في العام ٦٣٨، لقنت لكل ولد عراقي بكل ما فيها من تفاصيل حقيقية او مشكوك بأمرها، حتى امست واقعا معاصرا. ومن جهة اخرى، لقن الاولاد الايرانيون ان الشاعر الايراني الوطني "الفردوسي" الذي عاش في القرن العاشر، اعلن انه كتب

مؤلفاته كافة من دون اللجوء الى كلمة واحدة من اصل عربي.
والجدير بالذكر، ان هذا النفور بين العرب الساميين والفرس الاريين، احتدم في القرن السادس عشر حين اعلن الشاه اسماعيل ان الشيعة هي الدين الرسمي. وتنازع الشيعة الفرس والعثمانيون السنة على حقائق دينية واراض قيمة.

ولفترة وجيزة ابان القرن السابع عشر، وقعت الارض التي تعرف اليوم بالعراق بما فيها بغداد، تحت الاحتلال الفارسي. وفي اثناء فترة التوتر هذه بين الفرس والعثمانيين لم تطرح مسألة السيادة على شط العرب مشكلة، اذ قبل بالممر المائي على انه الحدود الجنوبية بين الامبراطوريتين، وكان الاثنان يعملان فيه بحرية. ولم تشكل الحدود عند شط العرب موضوع نزاع الا مع بروز القوى الاوربية، لاسيما بريطانيا العظمى وروسيا على مسرح الاحداث. وكنتيجة لتلك الضغوطات الخارجية جرى عقد سلسلة معاهدات تبرز الحدود في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين.

اما هذه المعاهدات فقد رجحت لصالح الامبراطورية العثمانية على حساب الفرس. ويمكننا ان نستنتج ان الخلافات الحديثة على الحدود في الشرق الاوسط وفي افريقيا واسيا نشأت عندما تحولت مصالح القوى الاستعمارية المتضاربة الى مشاجرات محلية محدودة.

فكانت تلك هي الحالة في شط العرب، واثر انتهاء الحرب العالمية الاولى قامت بريطانيا بضم اجزاء كبيرة من الامبراطورية العثمانية بما فيها الاراضي التي تعرف بالعراق.

وتحول مرفأ البصرة العراقي والذي يلتقي بالخليج الفارسي عبر شط العرب الى صلة مهمة بالنسبة الى الاتصالات البريطانية بالامبراطورية الهندية. اما عن عدد السفن البريطانية التي كانت تستعمل الممر المائي، فقد فاق عدد سفن البلدان العربية الاخرى مجتمعة. ولما طالب الايرانيون خلال الثلاثينات بان تنقل الحدود الدولية وسط ممر شط العرب المائي الصالح للملاحة، عارض البريطانيون هذا الطلب بشدة اكثر مما عارضه العراقيون، اذ خشوا ان تمنع ايران في مالو اندلعت حرب بالمستقبل مرور السفن الحربية البريطانية الى البصرة، فكان ذلك احتمالا لم يرغب البريطانيون في مواجهته.

خلافات ايرانية ـ عراقية

ولم تظهر الخلافات بين ايران والعراق بحجم ازمة الا في اواخر الستينات ففي العراق، بدأ النظام البعثي الجديد بتفخيم الطبيعة العربية لمذهب البعث، اما في ايران فلقد ادت بنية الجيش القوية ثقة جديدة بالنفس، وعدائية اكبر، فكان من البديهي ان يحدث التصادم.

وفضلا عن ذلك، فان النزاع حول شط العرب قد اتخذ اهمية فردية ولم يرغب اي من الطرفين للتوصل الى تسوية. وفي شهر شباط ١٩٦٩، اعلن الايرانيون ان الظروف التي ابرمت خلالها معاهدة ١٩٣٧ لم تعد مناسبة، اذ ان العراقيين لا يطبقون بنودها. فاصدر العراقيون قرارا من ناحيتهم، جاء فيه ان السفن الايرانية التي تستعمل الممر المائي عليها ان تنكس العلم الايراني وان السفن الحربية الايرانية لن يسمح لها بالمرور عبر شط العرب، لقد كان البلدان على شفير الحرب.

اوردت صحيفة "التايمز" في عددها الصادر في ١٩ ايار ١٩٦٩ ان الاف الايرانيين القاطنين في العراق يخطفون من مراكز عملهم او يسحبون من فراشهم في منتصف الليالي ويقتادون الى مراكز الاستجواب العسكرية ويضربون ثم يجري وضعهم في شاحنات وينقلون الى مواقع على الحدود الايرانية، لكن الحرب لم تندلع، اذ ان كلا الطرفين لم يكونا مستعدين لخوضها، غير ان التوتر ظل مستمرا.

دعم ايراني للاكراد العراقيين

ورأى الايرانيون ان الحل بالنسبة الى مسألة شط العرب يكمن في الشمال مع الاكراد. فعملوا على توسيع نطاق عملياتهم العسكرية وراحوا يرسلون بانتظام القوات الى الحدود بهدف دعم المتمردين الاكراد ضد العراق فقام الاكراد المدعومين بقوات ايرانية بتكبيد وحدات من الجيش العراقي كمنت في الجبال خسائر فادحة، كماتلقى الاكراد مساعدات اضافية من الولايات المتحدة.

واحتفظ هنري كيسنجر بالمعلومات عن الجهود الايرانية الاسرائيلية في تشجيع وتقوية الاكراد المتمردين، فاقتنع بالانضمام الينا وبدعم الاكراد خلافا لرأي المسؤولين الرسميين، وعلى رأسهم موريس دراپير الذي اعتبر ان امريكا لن تجني اي ربح من تلك المجازفة. فجاء قرار كيسنجر مغايرا لهذا الرأي اذ يعتقد ان الولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشاه وعليها ان تظهر دعمها لايران. بالخلاصة ارسلت المساعدات الامريكية الى الاكراد عن طريق طهران ولكن ليس بالطريقة التي توقعناها.

وتجدر الاشارة الى ان مشاعر الكراهية التي ظهرت في طهران خلال تلك السنوات، ضد العرب عامة والعراقيين خاصة كانت مذهلة.

اما نحن كاسرائيليين فلم نشعر بأي عداء تجاه العرب ولكن اجبرنا على مواجهة تهديداتهم المتزايدة في ما يتعلق "بابادة" وجودنا الوطني، وكان من الصعب ان يحتمل العراقيون عبارات الكره والنفور العرقي الصريحة التي اطلقها الايرانيون وتركز هذا العداء، انذاك، على الوضع في شط العرب. فكان هدف الشاه المباشر ازالة الظلم الذي لحق بايران عندما سمحت القوى العظمى للعراق من السيطرة على الممر المائي. وسعى الشاه الى اعادة التوازن القديم الى شط العرب، وذلك من خلال الضغط على الجبهة الكردية في الشمال، فنجحت خطته على الرغم من كل التوقعات. اما العراقيون فلم يكن لديهم الحل للوضع في الشمال، وعنفت الهجمات الكردية فضايقت القوات العراقية في الجبال لفترة طويلة. غير ان القوات الكردية دخلت الى عمق مركز النفط في كركوك والسليمانية. وفي الجنوب ازداد الاضطراب بين قبائل الشيعة وقد اذكاه العملاء السنة التابعون للمخابرات العسكرية الايرانية. واذ بالعراق عرضة للتفتت فاستنتج الحكام العراقيون ان لاخيار امامهم سوى وضع حد للعدو الايراني في الشرق.

اتفاقية الجزائر

ادى هذا التطور الى الاتفاق "المعيب" الذي ابرمه الشاه في شهر اذار من العام ١٩٧٥ خلال قمة منظمة الاوبيك التي عقدت في الجزائر. فبموجبه، تخلت ايران عن الاكراد وتركتهم يلاقون مصيرهم المؤلم على ايدي العراق بالاقتراحات الايرانية القاضية باعادة النظر في حدود شط العرب ولم تتلق اسرائيل حليفة ايران في العمليات الكردية ضد العراق اي انذار بشأن النية الايرانية في خيانة الاكراد. وجرى تنفيذ الاتفاق بين الشاه وصدام حسين بمساعدة وزير الخارجية الجزائري النشيط عبد العزيز بوتفليقة. وحتى كبار الضباط في طهران التابعين لجهاز الاستخبارات الايراني اذهلهم

تصرف الشاه. واعطيت الاوامر للواحدات الايرانية التي كانت تحارب في الاراضي الكردية شمال العراق، بالانسحاب فورا الى الحدود الايرانية مع كامل معداتها وفي الحال، شاهد قائد القوات الكردية والاسرائيليون بدهشة انسحاب حلفائهم الايرانيين من ميدان المعركة فبرر القادة الايرانيون الموقف لضباطنا بان ما يحصل هو اجراء روتيني لتبديل القوات اذ انهم احرجوا من قول الحقيقة. وبعد يوم واحد استدعى الممثل الاسرائيلي في طهران لدى احد الرسميين الايرانيين الكبار حيث جرى اطلاعه على تفاصيل الاتفاقية ولما رفض الممثل الاسرائيلي في شدة هذه الخيانة التي ارتكبت بحق اصدقائه الاكراد قام الايرانيون بتلقينه درسا حول الشؤون السياسية الشرق-اوسطية فقال:

"ان ضعف اسرائيل يكمن في انها تسمح للمشاعر بالتدخل في السياسة، فلا يجب اعتبار مساعدة الاقليات هدفا بحد ذاته. وانما وسيلة للحصول من خلالها على تنازلات من الغالبية، وفي هذه الحالة من العراقيين. كما يجب ان يعرف رجال السياسة الحقيقيون متى يضعون حدا لمساعداتهم للاقليات بغية الحصول على التنازلات الرئيسية من الغالبية".

النظام العراقي يضرب الاكراد

اما نحن فلم نكن لنستطيع ان نشارك في تلك السياسة الواقعية الفظة. وهكذا واجه الاكراد بمفردهم في الليل الجيش العراقي وسعت اسرائيل الى الاستمرار في تقديم المساعدة، بيد ان مساعيها باءت بالفشل بسبب الحدود الايرانية المقفلة، فلم يعد بوسعنا الوصول الى الاكراد.

ولاشك في ان العراقيين عرفوا كيف يستفيدون من هذا التبدل المفاجىء للاوضاع في الشمال. فوجهوا قواتهم كافة الى منطقة الاكراد في الشمال حيث شرعوا بهجوم فتاك، لم يكن الاكراد على استعداد لاستيعابه واذ بالجنود العراقيين يصبون نقمتهم العارمة على الاكراد فقتل المئات، واخرج الالاف من منازلهم ونقلوا الى مخيمات في جنوب البلاد، فيما سيطر العراقيون على منازلهم وقراهم.

اما الملا وولداه واركان قيادة القوات الكردية، فقد فروا عبر الحدود الى ايران. واعطى البرزاني شقة في شمال طهران. ومات في مابعد في الولايات المتحدة، كقائد مكسور اجبر على قضاء سنواته الاخيرة في ايران بين شعب خانه وخان مقاومته من اجل حرية شعبه.

وبموته لم ينته الاكراد، فقد سعى العشرون مليون كردي، الموزعون اعتباطا بين العراق وايران وسوريا وتركيا والاتحاد السوفيتي، الى المحافظة على هويتهم والعيش وفقا لتراثهم. وقد شعر الاسرائيليون الذي اتصلوا بالاكراد بميل واحترام كبيرين لهذا الشعب المضطهد.

حين بدأ العراقيون هجومهم ضد ايران في شهر سبتمبر ١٩٨٠، طلبت السلطات الايرانية المساعدة من الاكراد ذاتهم الذين خانهم الشاه شر خيانة في العام ١٩٧٥. فلبى الاكراد طلبهم بشهامة. واذ بمسعود برزاني الابن الاكبر للملا يتزعم الثورة ضد العراقيين الذين بدأوا حربهم ضد ايران وكان يعاونه جلال الطالباني، وهو زعيم فريق ا خر من الاكراد. وتكررت القصة القديمة فتم التوقيع على هدنة بين ايران والعراق في اب ١٩٨٨ وما ان انتهى الجيش العراقي من الجبهة الجنوبية حتى شن هجوما ساحقا على الاكراد. بيد ان العراقيين هذه المرة لم يختاروا المحاربة في الجبال. وعوضا عن ذلك، اطلقوا سلاحهم الجوي المزود بالغازات السامة الفتاكة، ولم يرد الاكراد اذ كانت تنقصهم وسائل الدفاع، فابيد ما تبقى من بيوتهم وقراهم. وبقية القصة هي احداث الامس. تمكن الاف اللاجئين من النجاة من الغاز السام ومن الجنود العراقيين من خلال العبور الى تركيا.

واستسلم الاف اخرون، لقد لبوا استغاثة الايرانيين، فخذلوا للمرة الثانية. ومرة اخرى اضمحل حلم الاكراد في انشاء دولة مستقلة لهم في العراق فوق برك من الدم الزكي وبسبب الخيانة.

انها لقصة حزينة، ولكنها ليست نهاية الاكراد، فواقعهم الجغرافي والاقتصادي والبشري، وطبيعة الشعب الكردي، ستؤهلهم للبقاء على الرغم من الخسائر الجسيمة التي الحقها بهم الغدر الايراني والقسوة العراقية. فبفضل الاكراد تمكنت ايران من تغيير ممر شط العرب. ولما تم ذلك في العام ١٩٧٥، شعر الايرانيون انهم حققوا طموحهم، ولكنهم لم يلاحظوا الغيوم الملبدة.

الخطر على الشاه

وبالعودة الى اخر سنوات الشاه في الحكم، شق علي تصديق ما كنا عليه من الجهل، ففي الماضي البعيد وخلال الستينات، كان الزعماء الدينيون في ايران يشكلون خطرا كامنا على حكم الشاه وصمموا، كما الشيوعيون والاقطاعيون على التخلص منه وتميزوا بقوتهم المتفوقة. كما رغبوا في توحيد قوتهم مع المحافظين او المتطرفين بغية تحقيق هدفهم.

استطعنا ان نرى الخطر وان نلاحظ الفساد والانحطاط، لكن لم نستطيع ان نصدق ان آلة الشاه العسكرية القوية ستسحق تماما وبهذه السرعة، وان الولايات المتحدة ستتقاعس عن المساعدة وتعرض حليفها الايراني، وسمعتها الخاصة، للدمار الكلي. وبدت النخبة الحاكمة في ايران وادارة كارتر في واشنطن عن غفلة عن المؤشرات والتحذيرات كافة في ما يتعلق بالخطر الداهم. وفي الوقت الذي امتلأت فيه شوارع طهران بالمتظاهرين الثائرين والداعمين للخميني، علم ان رئيس البوليس السري (السافاك) الجنرال نعمة الله نصيري كان قد توقع اشياء لم تحدث، ستزول احدى الدول في المنطقة، فهو لم يكن خائفا من الوضع في ايران. وكان متأكدا انه خلال خمسة سنوات على ابعد تقدير، ولكن خلال سنة مات نصيري بعد ان عذبه آية الله خلخالي عذابا مريرا. وتجدر الاشارة الى ان نصيري، الذي شغل منصب رئيس جهازي الامن والاستخبارات التابعين للشاه، كان يجهل كل ما يجري حوله تماما كالاخرين، فلم يصدق احد ان الشاه يخطىء. وقد خضع الزعماء وكبار موظفي الدولة لاهواء الشاه خضوعا تاما. ولما اصبح من الواضح انه فقد السيطرة في مواجهة موجة المعارضة الشعبية، لم يتجرأ لا النصيري ولا غيره من الجنرالات على التصرف بمعزل عن الشاه. ولما أطيح بالشاه، غرقوا معه، فلم يقوموا بأي مسعى لانقاذ ما يمكن من نظامهم او حتى حياتهم. فهل كانوا على علم بما اخفي عن الامريكيين، وهو ان الشاه مصاب بمرض السرطان، وان أطباءه الفرنسيين اخبروه بان حالته سيئة؟ لقد اطلعني في مابعد وزير سابق كان مقربا من الشاه، ان مرض الشاه ظل سرا دفينا في ايران خلال تلك الايام المصيرية. وبالتاكيد لم يعلم احد من كبار الرسميين بهذه الموضوع ولا حتى البوليس السري. فادرك الرسميون الاسرائيليون ما كانت عليه هذه المؤسسة من الجهل في مايخص الشؤون الحيوية في ايران. فحتى نصيري وعلى الرغم من

مركزه المرموق فقد تميز بالسطحية. واظهرت التجربة ان الجنرالات العسكريين يفشلون في ادارة اجهزة المخابرات، وكان نصيري نموذجا عنهم.

ولطالما اذكى رئيس الوزراء امير عباس هويدا، الذي لا يرحم اي فرد يتجرأ على معارضته، روح العظمة لدى الشاه. اما الانسان الوحيد الذي وقف الى جانب الشاه، وكان بمقدوره مساعدته خلال الايام الصعبة، فكان رئيس وزرائه السابق عبد الله علم، الذي خدمه باخلاص وكان ينتقده وعلى اي حال، فقد توفي في العام ١٩٧٧ قبل الامتحان العسير الذي وقع في العام ١٩٧٨.

وكان الشاه قد مال نحو السقوط، فانقذته يد علم القوية من جنونه ومن جنون مستشاريه المقربين. وعكست قصة رخيصة سرت في طهران انذاك حقيقة الرأي العام الداخلي والشعبي. فقد قيل ان الشاه سأل علم عما يستطيع القيام به امام تلك التظاهرات العدائية، فرد علم بالتالي، سأزن خصيتيك فاذا كان وزنهما ثقيلا ساسحق المتظاهرين، وفي حال وزنهما خفيفا سأركب الطائرة واسافر خارج طهران.

وفي الواقع كان الشاه عرضة للسقوط ولم يفاجأ احد عندما حصل ذلك. و من الغريب ان يتجاهل الامريكيون تلك المؤشرات الخطرة خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨، ففي مطلع الستينات عمد جهاز المخابرات الامريكية، الى التعتيم على الشؤون الداخلية المتعلقة بايران، ولما ازدادت ثقة واشنطن بالشاه، اعطيت الاوامر لوقف هذا النشاط المخابراتي وراح جهاز المخابرات الامريكي يعتمد على التقارير الواردة من البوليس السري في ايران لتقييم الوضع داخل البلاد، وفي اواخر العام ١٩٧٧ قدم حنان باروان، مندوب السفير الاسرائيلي في واشنطن، الى الحكومة الامريكية وبالنيابة عن الحكومة الاسرائيلية، تقييما مفصلا عن الوضع في ايران، يتضمن تحذيرا جديا. فارعب الحكومة الامريكية واولي اهتماما واسعا. وتمت قراءة التقرير وحفظ ثم نسي. بعد ذلك قام الملك الحسن ملك المغرب بزيارة واشنطن ابدى خلالها قلقة بالنسبة الى الوضع في ايران.

فاطلع الرسميون الامريكيون من ان الشاه لم يعد يتصرف بتعقل وان الاوضاع في طهران تتدهور بسرعة. وقد اشار الى نقطة يتذكرها الامريكيون بدهشة، هي ان الشاه لم يسجد في مسجد منذ ثلاثين عاما. واضاف الحسن بغضب انه في آخر مرة دخل فيها الشاه المسجد،جلس على كرسي من دون ان يحترم ديانته.

واقترح الملك الحسن ان يزور طهران وان يتحدث الى الشاه شرط ان يدعم الامريكيون مهمته، بيد ان اقتراحه لم يلق الدعم اللازم. واستعاض جهاز المخابرات الامريكية والحكومة عن ذلك بارسال موفدين ناطقين باللغة الفارسية للكشف عما يجري، فامضى احدهم شهرا في ايران خلال ربيع ١٩٧٨ وعاد بمعلومات لا يشوبها الخطأ، مفادها ان كل شيء يتساقط أجزاء وانه خلال اسابيع سيزول نظام الشاه لكن مرة اخرى، حفظ التقرير ولم تتخذ اية اجراءات وبعد ذلك بقليل سمح للسفير الامريكي في طهران بمغادرة ايران لقضاء العطلة الصيفية.

(اعتمدت الترجمة المنشورة في "السياسة" الكويتية ١٤/٢/١٩٩٤)

■

الخبير الامريكي في شؤون الشرق الاوسط غريغروي غاوس يحذر من قيام حرب في العراق

ذكر غاوس في حديث مع "الحياة" ١٢ نيسان ١٩٩٤ ،

ان الظروف الدولية المستقبلية لن تسمح بـ "حروب دولية في المنطقة" وان كانت احتمالات الحرب لاتزال ماثلة في العراق، باعتبار ان الولايات المتحدة "ستبتعد عن تحمل المسؤولية في تنسيق الاوضاع" في الشرق الاوسط، لكنها "سترد بقوة" على اي مصدر يهدد مصالحها، خصوصا المصالح الامريكية واليابانية "ستتناقض" في هذه المنطقة.

ويقول غاوس ان امكان حصول تقدم "كبير جدا بسبب نتائج حرب الخليج والمتغيرات الدولية وصعود حزب العمل الى الحكم . . وبصرف النظر عن التطورات التي تطرأ في مسيرة المفاوضات، فان الفرصة قائمة لان عوامل انعقاد مؤتمر مدريد لاتزال موجودة".

وفي مرحلة ما بعد السلام العربي - الاسرائيلي، يتوقع مواجهة بين دول علمانية كالجزائر وتونس ودول اخرى اسلامية كالسودان وايران اذ "تخاف" الدول الاولى من الثانية "لتدخلها في الشؤون الداخلية" لكن سوريا وغيرها "تقفان وسط هذين المحورين حيث تتداخل علاقات كل منهما مع هذين المحورين من الدول وستكونان فاصلا جغرافيا بين نوعين من الدول".

وستكون العلاقات مشابهة لما كانت عليه عليه العلاقات العربية - العربية في الخمسينات والستينات، مواجهات دعاوية واتهامات كلامية وتدخلات في الشؤون الداخلية لكن من دون حرب مباشرة "ان الظروف الدولية لن تسمح نشوب حروب بين الدول في المنطقة في مستقبل ما بعد السلام الاسرائيلي-العربي" لكن لايزال امكان الحرب قادما من مكان وحيد هوالعراق لان الوضع السياسي فيه شائك وشاذ.

وستستمر العقوبات الاقتصادية على العراق مع رقابة عسكرية. ويشير الى ان الخطر قادم من "كسل" الغرب من مشاكل العرب كما ان "اي تغيير سياسي فجائي في العراق سيؤدي الى حرب اهلية دموية ستدخل فيها تشابكات دولية من تركيا وايران لمنع قيام دولة كردية (في شمال العراق) وبالاسلوب العسكري".

ويحذر الخبير الاميريكي في شؤون الشرق الاوسط من قيام حرب في العراق ومن الاثار التي ستتركها على المنطقة الشرق الاوسطية والخليج والوضع الامريكي في المنطقة.

خبراء الاسلحة فتشوا جامعات عراقية

رويتر-٢١/٤/١٩٩٤، اعلن رئيس فريق تفتيش دولي ان المنشآت التي تفقدها فريقه تشير الى ان بحوث العراق البيولوجية مأمونة وعادية. وقال فوكر بيك رئيس الفريق "مما شاهدناه لا يوجد مما يدفعنا الى الاعتقاد بان هناك شيئا محظورا يجري في هذا البلد". وصرح بان فريقه فتش معدات في منشآت مختلفة "بدءاً بالجامعات الى المختبرات العادية وانتهاء بمواقع انتاج في مجال التكنولوجيا".

هل سيوطن اللاجئون الفلسطينيون في العراق

نعيم ناصر

القسم الاول

كثر الحديث مؤخرا عن وجود "اتصالات ومحادثات سرية امريكية-عراقية" لعقد صفقة تؤدي الى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في مقابل "موافقة بغداد على الانضمام الى المفاوضات المتعددة الاطراف في الشرق الاوسط" تمهيدا لاستيعاب مئات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في لبنان وتوطينهم، والمشاركة في الترتيبات الاقتصادية المرتبطة بعملية السلام. وافادت مصادر صحافية ان الرئيس العراقي صدام حسين "تلقى نصيحة قد تؤدي موافقته عليها الى رفع الحصار عن العراق". واضافت ان هذا الشق الاول من النصيحة "يتعلق بأبداء العراق استعداده لقبول عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومنحهم الجنسية، وكل حقوق المواطنة العراقية". والشق الثاني "يتعلق بان يطلب العراق رسميا الانضمام الى المفاوضات المتعددة الاطراف". وذكرت جريدة الحياة اللندنية عن مصادر دبلوماسية عربية ان موافقة العراق على توطين عشرات الالاف من اللاجئين المقيمين-حاليا، في لبنان وتشغيلهم في مقابل رفع الحصار عنه قد تساهم، ايضا، في حل احدى اهم المشاكل السياسية، التي تواجهه لبنان في اطار التسوية السلمية.

واوضحت المصادر - حسب الجريدة المذكورة- ان وزارة الخارجية الامريكية "مهتمة" بايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينين الموجودين في لبنان مع انها لاتريد اظهار المشروع، وكانه اقتراح رسمي "يكشف رغبة مبكرة في فتح الحوار بين واشنطن وبغداد واعادة تأهيل العراق، قبل ان يلتزم الاخير بخطوات محددة تتيح رفع الحظر الاقتصادي عن صادراته النفطية" (الحياة، ١٩٩٤/١/٤). وبغض النظر عن مصداقية هذه الاخبار، فان مجرد نشرها في وسائل الاعلام يشير الى نوايا الادارة الامريكية لاستغلال ضعف العراق ومعاناة شعبه لـ "مقايضة" رفع الحصار عنه، مقابل "موافقة" القيادة العراقية على ان يستوعب العراق مئات الالاف من اللاجئين الفلسطينيين على اراضيه، خصوصا بعد ان كثر الحديث عن قدرة العراق على استيعاب مليون لاجيء فلسطيني، بعد ان غادره اكثر من مليون عامل مصري مع عائلاتهم، خلال ازمة الخليج الثانية وحربها، بحجة ان العراق سيكون بحاجة ماسة الى اعداد كبيرة من الايدي العاملة للمساهمة في اعادة بنائه بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه. والحديث عن توطين اللاجئين الفلسطينين في العراق، ليس بالامر الجديد، وانما تزامن مع الاطماع الصهيونية في فلسطين منذ بداية هذا القرن، وكان يرتفع، في كل مرة، في المنعطفات المهمة، التي تمر بها منطقتنا والعالم. وقد ظهرت اول فكرة لترحيل الفلسطينيين الى العراق، في نهاية الحرب العالمية الاولى، وتعززت هذه الفكرة بمشاريع توطين اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام اسرائيل. وها هي تعود اليوم، بعد حرب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كزعيم بلا منازع للعالم، وبدء المفاوضات بين العرب واسرائيل لحل الصراع بينهما. فمع بداية المشروع الصهيوني، كان الهاجس الاكبر الذي ارق الزعماء الصهاينة، هو البحث عن السبل الناجعة والامكنة المناسبة لترحيل العرب الفلسطينيين اليها لتسهيل اقامة الدولة العبرية على ارض فلسطين. وقد لاقت فكرة ترحيل الفلسطينيين الى العراق الترحيب عندما اثيرت لاول مرة، في احد الاجتماعات القيادية الصهيونية، التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، وذلك حسب ما اشارت اليه الوثائق السرية الاسرائيلية، التي كشف عنها النقاب مؤخرا في اسرائيل. فبعد ان وضعت تلك الحرب اوزارها، واثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ لاقتسام غنائم تلك الحرب بين الحلفاء، طالب عدد من القادة الصهاينة، من الدول الغربية،بالمساعدة والدعم لـ "نقل" العرب الى العراق وايجاد العمل لهم. وقد آخذت هذه الرغبات تتبلور فيما بعد على شكل مشاريع توطين. فعن تلك الفترة، كشف شبتاي ليفي، الذي عمل سمسارا لشراء الاراضي لحساب الجمعية الفلسطينية للاستيطان اليهودي (بيكا)، التي أسسها البارون اليهودي روتشيلد، ان البارون المذكور قال انه من الافضل ان لا "يرحل العرب الى سوريا وشرق الاردن، فهما جزآن من ارض اسرائيل، بل الى بلاد ما بين النهرين (العراق) واضاف. . واذا ما تم هذا فسأكون مستعدا لارسال آلات زراعية جديدة ومستشارين زراعيين الى العرب على حسابي الخاص"(راجع نواف مصالحة، "طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢-١٩٤٨"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٢، ص ١٦).

وفي الفترة نفسها اقترح المهندس الزراعي الصهيوني آهرون أهرونسن، مدير شركة تطوير اراض فلسطين، وعضو الهيئة التنفيذية الصهيونية، ترحيل الفلسطينيين العرب الى العراق، وكتب في هذا الشأن ما يلي، "في حين انه يجب ان تصبح فلسطين دولة يهودية، فان وادي العراق الشاسع الذي يرويه الفرات ودجلة قد يصبح جنة العالم من خلال استخدام الري المنظم. كذلك يجب ان يعطى عرب فلسطين ارضا هناك، ويجب اقناع اكبر عدد ممكن من العرب بالهجرة الى تلك الاراضي" (راجع المصدر السابق، ص ١٧).

وبعد اندلاع الثورة العربية في فلسطين عام ١٩٣٦ والاضراب الشامل للوكالة اليهودية بتاريخ ١٩-٢٠ ايار ١٩٣٦، والتي كان احد بنود جدول اعمالها كيفية ترحيل العرب، ابدى عضو الهيئة التنفيذية المذكورة، مناحيم اوشكين دعمه للمشروع الذي دعا لترحيل الفلسطينيين الى العراق. وصرح في هذا الشأن يقول، "أودجدا جدا ان يذهب العرب الى العراق. وآمل ان يذهبوا اليه في زمن ما. فالسبب بسيط، اولا، ان الاحوال الزراعية في العراق افضل منها في ارض اسرائيل، اذا راعينا نوعية التربة. ثانيا، سيكونون في دولة عربية لا في دولة يهودية" (راجع المصدر السابق، ص ٤١).

واذا كانت دعوات الترحيل السابقة تدعو الى استخدام الوسائل السلمية لتحقيق اهدافها، فانه قد ظهرت بالمقابل دعوات، ابتداء من عام ١٩٣٧ (العام الذي شهد المشروع الاول لقسيم فلسطين) تحرض على استخدام العنف لحمل العرب على الرحيل من ارضهم. فخلال مؤتمر ايحودبوعالي تسيون العالمي (وهو اعلى منبر للحركة العمالية

الصهيونية) الذي عقد في سويسرا في شهر اب ١٩٣٧. طالب الياهو (لولو) هرملي، وهو يهودي شرقي ولد في حيفا، وكان عضوا في اللجنة الوطنية للصندوق القومي اليهودي، بالترحيل القسري للعرب الى العراق. وقال في المؤتمر المذكور: ". . . اما بالنسبة الى الترحيل- هذا الموضوع المؤلم والمخيف- فانا أقول : اولا، لا تبالغوا في الاستقامة، ثانيا، يمكننا ايضا ان نطرح الاقتراح التالي، طبعا، مع موافقة من يعنيهم الامر، في البلاد العربية المجاورة، اي مابين النهرين وسورية وجزيرة العرب واليمن، هناك اليوم ١٠٠ الف يهودي. وفي مقابل الارض التي سيبيعها العربي المهاجر من ارض اسرائيل، يمكنه شراء المزارع الواسعة في بلاد ما بين النهرين. وتلك البلاد، التي كانت، في الازمنة السحيقة، تؤوي عشرات الملايين من الاشوريين والبابليين، والتي ازدهرت خلال خلافة بغداد، ستزدهر مجددا من خلال تركيز الشعب العربي فيها . . وفي المقابل، فان اخوتنا البعيدين. . . اليهود الشرقيين الذي امثلهم في هذا المؤتمر سيعودون الى هذا البلد. . وحتى لو اردنا ان نبحث في هذا التبادل استنادا الى اي برنامج اشتراكي، فسيكون الحق في جانبنا، بكل معاني هذه الكلمة. . هذا الترحيل، حتى لو تم بالقوة- بالمشاريع الخلفية تنفذ بالاكراه- فسيكون الحق الى جانبنا، بكل معاني هذه الكلمة. . . واذا تخلينا عن كل حقوق الترحيل. فينبغي لنا ان نتخلى عن كل ما فعلناه حتى الان، اي الترحيل عن عيمسك حيفر (وادي الحوارث) الى بيت شأن (بيسان) وعن الشارون (السهل الساحلي الاوسط) الى جبال افرايم، الخ. . . يزعمون هنا ان الترحيل استفزاز سياسي. ليس من استفزاز في الامر، انه برنامج عادل، ومنطقي، وخلقي، وانساني، بكل ما في هذه الكلمة من معنى" (المصدر السابق ص ٦٠).

وقبل الحرب العالمية الثانية، وابانها تكشفت واتسعت مشاريع الترحيل، وسعى الزعماء الصهاينة لايجاد شركاء غربيين يساعدون في تنفيذ هذه المشاريع، التي يدعو احدها الى ترحيل عرب فلسطين الى العراق، فمن خلال مذكرة بعث بها بن غوريون الى اجتماع لجنة الاعمال الصهيونية، المنعقد في بريطانيا بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٣٧، ناشد البريطانيين، الذين كانوا يستعمرون العراق، المساعدة على ترحيل الفلسطينيين الى العراق. وجاء في المذكرة بهذا الخصوص ما يلي: ". . . سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني في مقابل اعادة توطين مائة الف عائلة عربية من فلسطين الى العراق. لا اعلم ما اذا كان العراق سيقبل هذا الاقتراح. لو كانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي الينا. يحتاج العراق الى استيطان عربي اوسع، وهو طبعا لن يزدري الملايين (من الجنيهات)" (المصدر السابق،ص ١٠٥).

وبعد ان يتيقن بن غوريون من عدم جدوى اغراءاته المالية في تحقيق هدفه هذا، اخذ يدعو الى استخدام العنف والقسوة لحمل العرب على الرحيل من وطنهم. وقد كتب في هذا الشأن: "يستحيل تخيل التهجير الشامل من دون القسر، بل القسر العنيف . . . ان امكان ترحيل السكان على نطاق واسع وبالقوة، قد ثبت بالدليل عندما تم ترحيل اليونانيين والاتراك بعد الحرب (العالمية الاولى). وفي الحرب الحاضرة (العالمية الثانية) فان فكرة ترحيل السكان تحظى بعطف متزايد لكونها عملية، ولانها تمثل اكثر السبل أمنا لحل مشكلة الاقليات القومية الخطرة والمؤلمة. لقد جرت منذ الحرب (العالمية الثانية) حتى الان اعادة توطين عدد كبير من اوربا الشرقية والجنوبية. وفي خطط التسويات لما بعد الحرب، فان ترحيل السكان على نطاق واسع في اوربا الوسطى والشرقية والجنوبية يحظى باضطراد بمقام محترم"(راجع المصدر السابق، ص ١٠٦).

ولعل ابرز خطط ترحيل الفلسطينيين العرب من ديارهم الى العراق هي : "خطة ادوارد نورمان للترحيل الى العراق ١٩٣٤-١٩٤٨" (راجع لمزيد من التفاصيل المصدر السابق ص. ١٠٩). وقد رسمت هذه الخطة خطوطها العريضة اول مرة في شباط ١٩٣٤. وقد تضمنتها مذكرة بعنوان : "موقف تجاه المسألة العربية في فلسطين". والتي تتمحور حول: "ان الهجرة وامتلاك الارض هما في الجوهر اساس اعادة بناء الوطن اليهودي، ومن الطبيعي، ليس الا، ان يصار الى المضي قدما بهذين الامرين بالسرعة الممكنة وبأي وسيلة تؤدي الى ذلك". وكان رأي نورمان ان المملكة العراقية هي بين البلاد المجاورة مكان التوطين الافضل، وخصوصا للعرب الذين تمرسوا بالزراعة. "من هنا فان وادي ما بين النهرين قد يكون الحقل الاخصب للاستكشاف، كوطن ممكن في المستقبل لجزء كبير من السكان العرب القاطنين في فلسطين". وكان يريد من الحكومة العراقية ان تقدم الارض، وتسمح باستيراد المزارعين من دون دفع الضرائب، ورسوم سمات الدخول. " كذلك يجب تقدم وسائل نقل الاشخاص والمتاع والحيوانات الداجنة مجانا". وكان يطمح الى الحصول على تعاون الزعماء والسياسيين العرب وصحافتهم من اجل هذه العملية، ومضى يقول : "يجب ان نتذكر ان انتقال العرب من فلسطين الى العراق بالشكل الذي نقترحه هنا لا يعني الترحيل الى بلد اجنبي. في نظر العربي العادي، ليس ثمة من فارق بين فلسطين والعراق او اي جزء آخر من العالم العربي. ان الحدود، التي اقيمت، منذ الحرب العالمية الاولى، تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب. واللغة والعادات والدين، كلها واحدة. صحيح ان الانتقال، ايا يكن نوعه، يعني ترك الاماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب. فالعادات البدوية ما زالت ذات تأثير قوى، حتى في صفوف العناصر الحضرية". وقد اوضح نورمان ايضا "رؤيته الشاملة" التي تود ان ترى السكان الاصليين، وقد تم شراؤهم كليا وتم حملهم على مغادرة فلسطين بالوسائل الاقتصادية لابغيرها. وخلال سنة ١٩٣٤ كان تقدير نورمان ان الوسيلة لتنفيذ خطته قد تتم على عدة مراحل. تتضمن المرحلة الاولى مناقشة مبدأ الترحيل مطولا من جانب اناس جديين من "الذين اعتادوا النظر الى الشؤون الفلسطينية بمنظار اقتصادي، والذين لهم تأثير في الاوساط النافذة في الشعب اليهودي. ويجب ان يجري هذا النقاش بصورة سرية. فاذا علم العالم العربي بصورة غير مباشرة، بان اليهود يناقشون خطة كهذه جديا، فان عوائق، لايمكن تخطيها، ومن شتى الانواع، ستبرز حتما امام تنفيذ هذا المشروع ويجب ان يصاحب هذه الخطة تحقيق غير مباشر يهدف الى التأكد مما اذا كانت الحكومة العراقية مهتمة بازدياد سكانها المزارعين، وانها تملك اراضي يمكن للمرحلين المقترحين الاقامة عليها. ويجب عدم اجراء اية استقصاءات بطريقة مباشرة، ولا ان تتسرب عن الخطة اية تلميحات تدل عليها". اما المرحلة الثانية فهي تأسيس "منظمة" او "نقابة" من "الخبراء" "لديهم من المال ما يكفي لتحري الامكانات الاقتصادية" لهذا المشروع، بما في ذلك "تكلفة نقل عرب فلسطين،

قرية . . قرية، براً الى العراق، ولربما عبر الطريق الجديدة، التي شقتها شركة نفط العراق". اما المرحلة الثالثة لخطة نورمان للترحيل الى العراق، والتي كتبت صيغتها بصورة مبدئية في شهر كانون الثاني ١٩٣٨، فقد رفضت المقترحات كافة، التي طرحت، حتى ذلك الحين لحل الصراع الفلسطيني بالطرق السياسية، كالمجلس التشريعي، والتقسيم الكانتوني، والتقسيم . . الخ وفي تبرير معلل للترويج للترحيل، وفق المبادىء الاقتصادية، كررت الخطة الزعم القائل ان "الطبيعة الجوهرية" لمشكلة فلسطين ليست سياسية، بل اقتصادية. فقد ادى استيطان الصهاينة لفلسطين الى اثارة مخاوف الفلسطينيين من ان قدرتهم على كسب العيش في البلد قد تصاب بالضرر. اما ترحيل العرب الى العراق، فيسمح للهجرة والاستيطان الصهيونيين بان يمضيا قدما "على اساس طاقة الاستيعاب الاقتصادية" من دون اثارة الاعتراضات من جانب العرب. اما الموضوع الاخر، الذي يرد تكرارا في حجج نورمان وتبريراته، فهو ان فلاحي فلسطين لايملكون ثقافة عميقة الجذور ولا تعلقا بالارض "فزارعيها، على الرغم من انهم استوطنوها كرزاع، لبعض الاجيال، لم تتقدم كثيرا، فهم ما زالوا، الى حد بعيد، تحت تأثير النظرة البدوية لاناس يضربون في الصحراء، وهذا ما كان اجدادهم عليه منذ زمن ليس ببعيد" فهذه "الطبيعية البدوية المفترضة تسهل هجرتهم". وخلال الحرب العالمية الثانية عمل نورمان ووايزمن (وهو واحد من اهم زعماء الوكالة اليهودية، واول رئيس لدولة اسرائيل) في جهود منسقة للضغط من اجل الوصول الى توريط امريكي في خطة الترحيل الصهيونية الى العراق، وحاولا ربط هذا المشروع بالاهداف الحربية والجهود الامريكية. وكانا يأملان باقناع الامريكيين بتبني المشروع، وكانت حجتهم ان ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية الى العراق امر ضروري للانتاج المحلي للغذاء الذي تطلبه القوات الامريكية، والجنوب الافريقية، والاوسترالية، والبريطانية، في مختلف ساحات الحرب، بدلا من الاعتماد على استيراد المؤن الغذائية من مناطق خارج الشرق الاوسط. ويبدو ان جهود نورمان ووايزمن لم تثمر، في تلك الفترة، في اقناع المسؤولين الامريكيين في دعم خطة نورمان، ولكن هذا الفشل لم يمنع نورمان من متابعة خطته لترحيل الفلسطينيين الى العراق. ففي تشرين الاول ١٩٤٥ ناشد نورمان البيت الابيض مباشرة، اذ وجه الى الرئيس الامريكي هاري ترومان رسالة زعم فيها ان حل المسائل السياسة من خلال الترحيل قد اصبح وسيلة معترفا بها، وان الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان في الامكان ترحيلهم الى اماكن اخرى خارج فلسطين. واستشهد بقرار حزب العمال البريطاني، الذي اتخذ في مؤتمر كانون الاول ١٩٤٤ في مصلحة ترحيل العرب خارج فلسطين، لكن من دون اقتراح وجهة الترحيل. واوضح انه من اجل ان يكون لقرار حزب العمال البريطاني "منفعة حقيقية" لابد من "ايجاد مكان صالح لاعادة التوطين" وان يكتب الى الرئيس ليعلمه بـ "مكان له مستقبل". وقال للرئيس ترومان، "اجريت قبل عدة اعوام دراسة مستفيضة عن امكان استيعاب العراق لنسبة عالية من عرب فلسطين. وتفيد النتائج التي توصلت اليها، والتي تستند الى حقائق مقبولة عامة، ان اعادة توطين نحو ٧٥٠ الف فلاح فلسطيني عربي في العراق لا تتضمن باي شكل من الاشكال اية صعوبات عملية (تميزا لها عن الصعوبات السياسية). ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها نورمان خلال اربعة عشر عاما لتنفيذ خطته للترحيل الطوعي الى العراق، الا انه لم يتيسر لها اي حظ يذكر في النجاح، لان احد الافتراضات الرئيسية والمغلوطة لخطته ان الفلسطينيين العرب يرغبون فعلا في "مساحة من العيش" وانهم على استعداد للرحيل الى منطقة بديلة يفترض انها فارغة في العراق، بحيث يمكن تسليم فلسطين لشعب اخر. وكان هذا الافتراض مضللاً عمداً، يتجاهل تماما الوعي السياسي للفلسطينين. ومما يثير المرارة، كما كتب الاستاذ عصام سخنيني، ان الجيش العراقي، الذي خاض حرب عام ١٩٤٨ الى جانب الجيوش العربية الاخرى لمنع وقوع الكارثة، التي حلت بالشعب الفلسطيني، لعب دورا في انتقال قسم من الشعب الفلسطيني الى العراق، فقد حدث او اريد له ان يحدث، ان المنطقة الوسطى من فلسطين كانت مسرح عمليات هذا الجيش، الامر الذي جعله يساعد على تفريغ عدد من القرى العربية الفلسطينية-وعلى الاخص المثلث القروي : جبع، اجزم، عين عزال -من سكانها العرب ونقلهم وباشراف الجيش نفسه الى العراق، وقد قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي دخلوا العراق، في النصف الثاني من العام ١٩٤٨ ولغاية مطلع العام ١٩٤٩ على شكل قوافل نظمتها السلطة العسكرية العراقية بثلاثة الاف شخص جلهم من القرى الثلاث السابقة الذكر. (عصام سخنيني، "الفلسطينيون في العراق، مجلة شؤون فلسطينية، الصادرة عن مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣، عام١٩٧٢).

(نشرت الدراسة في "القدس العربي" ٢٢ آذار ١٩٩٤)

* ادموند جيمس دو رونشيلد، فرنسي الجنسية ومن الشخصيات الصهيونية البارزة التي ناصرت فكرة ترحيل الفلسطينيين العرب من اراضيهم. وهوممول كبير له فضل كبير في انشاء المستوطنات الصهيونية الاولى في فلسطين.

** ادوارد نورمان (١٩٠٠-١٩٥٥) مليونير يهودي، اسس سنة ١٩٣٩ ورأس الصندوق الامريكي للمؤسسات الفلسطينية، (الذي اصبح فيما بعد الصندوق الثقافي الامريكي-الاسرائيلي) وكان عضوا في مجلس امناء الجامعة العبرية، ورئيسا للجنة الاقتصادية الامريكية لفلسطين، وهي منظمة صهيونية اقيمت سنة ١٩٣٢

*** نعيم ناصر، صحافي فلسطيني مقيم في قبرص.

وفاة السيد رسول مامند عضو المجلس الرئاسي لاقليم كردستان العراق

نعى الاتحاد الوطني الكردستاني نباء وفاة رسول مامند الذي وافاه الاجل يوم الاثنين، ١٩٩٤/٤/١١ في لندن. وذكر البيان ان مامند عمل منذ عام ١٩٦٣ في صفوف الثورة الكردية، وحين تم تأسيس الحزب الاشتراكي الكردستاني في ايار ١٩٨١ انتخب الفقيد سكرتيرا للحزب، وفيما بعد اعلن بعد انتخابات عام ١٩٩٢ في كردستان العراق، انضمام الحزب الاشتراكي الكردستاني بقيادة رسول مامند اندماجه مع الاتحاد الوطني الكردستاني حيث انتخب عضوا في مكتبه السياسي، وفيما بعد عضواً في المجلس الرئاسي لاقليم كردستان العراق.

مشروع اعلان المبادىء الذي اقترحته الولايات المتحدة على الدول المشاركة في المفاوضات المتعددة (النظام الشرق الاوسطي الجديد)

في ما يلي ترجمة غير رسمية لنص مشروع اعلان المبادىء الذي اقترحته الولايات المتحدة على الدول المشاركة في المفاوضات المتعددة،

مع الاخذ في الاعتبار الحاجة الملحة الى تحقيق تسوية سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط قائم على اساس قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وادراكا للانجازات التاريخية منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط الذي عقد في عام ١٩٩١، وتحديدا اعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي وجدول الاعمال المشترك بين الاردن واسرائيل.

وادراكا بان لجان العمل المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف تكمل المفاوضات الثنائية وتساعد على تحسين المناخ لوضع حد للنزاع العربي - الاسرائيلي من خلال خلق فرص للتعاون الاقليمي في معالجة القضايا العملية والمهمة على مستوى المنطقة.

وبالاتفاق على انه ينبغي على كل الاطراف في المنطقة السعي من اجل الهدف المشترك بتحقيق علاقات كاملة ودائمة من السلام والمصالحة والصراحة والثقة المتبادلة والامن والاستقرار والتعاون والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل انحاء المنطقة.

وبعد مباشرة المفاوضات المتعددة الاطراف التي تهدف الى،

- توفير رؤية للشرق الاوسط تخدم كبديل للخطوات التالية في العملية، وتحدو شعوب المنطقة بالامل والثقة بتحسينات مادية في حياتهم منبثقة من تحقيق تسوية سلام عادل ودائم وشامل.
- ترسيخ الحد من الاسلحة وترتيبات الامن الاقليمي الهادفة الى تحقيق امن متكافىء للجميع باقل مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية،
- تخفيف مأساة النازحين بسبب النزاع العربي-الاسرائيلي، مع التركيز على مشروعات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية لكل اللاجئين الفلسطينيين.

وبانتظار تحقيق سلام شامل، تهدف المتعددة الى تعزيز التعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية بمشاركة اسرائيل والعرب من خلال مشروعات ملموسة تشارك فيها الاطراف في المنطقة.

- تعزيز توفير المياه للسكان في المنطقة بدعم التعاون بين الاطراف في الانشطة التي ستؤدي الى استخدام افضل للمصادر الموجودة وتعزيز الامدادات،
- تحسين البيئة في المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مجالات الادارة البيئية وتلوث البحار ونوعية المياه والصرف الصحي وادارة الاراضي البور والتصحر.

وادراكا بان التحقيق الكامل للاهداف المتضمنة في هذا الاعلان ستيسره مشاركة كل الاطراف الاقليمية في المتعددة خصوصا سورية ولبنان، وبدعوة كل هذه الاطراف لتأييد المبادىء المتضمنة في هذا الاعلان والانضمام الى المفاوضات المتعددة الاطراف في موعد مبكر.

تبنت لجنة التوجية المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف التالي،

- مبادىء اساسية تحكم العلاقات بين الاطراف الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط.

ان الاطراف الاقليمية في الشرق الاوسط وفي سعيها نحو سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الاوسط، وفي تطلعها نحو مستقبل زاهر يتسنى لجميع شعوب المنطقة المشاركة فيه، ستقيم علاقاتها وفقا للمبادىء الاساسية التالية،

- احترام كل بنود قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بها.
- احترام ميثاق الامم المتحدة.
- احترام السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي والاعتراف بذلك.
- التسوية السلمية للمنازعات.
- احترام حقوق الانسان.
- التعاون في المجالات الوظيفية ذات الصلة.
- الوفاء بنزاهة بالالتزامات وفق احكام القانون الدولي.
- حرية الوصول الى الدفق الحر من المعرفة والمعلومات عبر الحدود الوطنية.
- تشجيع الحريات الفردية والجماعية، والمبادرة الفردية والابتكار لشعوب المنطقة والتعهد بالديمقراطية والتعددية.
- وجوب الاعتراف باقتصاديات السوق كحكم رئيسي على القرارات المتعلقة بحركة البضائع والخدمات والافكار.

ارشادات عامة للمفاوضات المتعددة الاطراف في عملية السلام.

تبنت لجنة التوجيه الاتي كارشادات عامة للمفاوضات والعملية المتعددة الاطراف.

- كجزء من عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، فان على المحادثات المتعددة الاطراف ان تكمل وان تخلق مناخا مناسبا لتقدم المفاوضات الثنائية. ويجب ان تتقدم مجموعات العمل حسب ايقاعها الخاص.
- على كل مجموعة عمل ان تفكر وتنفذ مشروعات واضحة وملزمة تلبي حاجات شعوب المنطقة.
- يجب أن تسعى العملية المتعددة الاطراف الى تنظيم وتنسيق تمويل المشروعات الاقليمية المتفق عليها.
- يجب جدولة وتنسيق الانشطة الفردية من اجل زيادة تأثيرها الى الحد الاقصى والحد من عدم فاعليتها.
- على مجموعة العمل المتعددة الاطراف ان تفحص الوسائل لاشراك وتوسيع دور القطاع الخاص في التعاون الاقليمي.
- يجب تعزيز الاتصالات بشقيها، غير الرسمي بين المشتركين الاقليميين، والرسمي من خلال ايجاد شبكة للاتصالات.
- يجب ان تبدأ العملية المتعددة الاطراف في تطوير رؤية لما ستكون عليه المنطقة بعد تحقيق السلام في المسار الثنائي، بما فيها دراسة المؤسسات الاقليمية التي قد تحتاجها المنطقة وتطويرها.

بيانات النيات في شأن اهداف معينة للمفاوضات المتعددة الاطراف

- الحد من التسلح والامن الاقليمي، منع النزاعات الناجمة عن أساءة الفهم او اساءة التقدير عن طريق تبني معايير بناء الثقة والامن والحد من الانفاق العسكري في المنطقة، وخفض المخزون من الاسلحة

التقليدية ومنع سباق التسلح التقليدي، والتحرك باتجاه هياكل قوة لاتتجاوز الحاجات الدفاعية المشروعة، وانشاء منطقة خالية من كل اسلحة الدمار الشامل.

البيئة : تنفيذ المشروعات الاقليمية لمعالجة تلوث البحار ونوعية المياه والصرف الحصي وادارة الاراضي البور والتصحر، وانشاء مؤسسات اقليمية لمعالجة القضايا البيئية.

اللاجئون، تطوير مركز معلومات عن اعداد اللاجئين وتقدير التكاليف المطلوبة للحلول المختلفة في خصوصهم، والسعي لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من دون التعصب او الحكم المسبق على المفاوضات السياسية.

التنمية الاقتصادية الاقليمية، ازالة العوائق امام التعامل الاقتصادي الحر (حركة البضائع ورأس المال وقوة العمل) عبر الحدود، وتطوير المصادر الاقتصادية والمشروعات على اسس اقليمية، وانشاء مناطق تجارة حرة ومؤسسات للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

المياه، تنفيذ برامج لتحسين حصول سكان المنطقة على كميات مناسبة من المياه الجيدة، بما في ذلك بنك المعلومات الخاص بمصادر المياه الاقليمية، وبرامج التعاون للمحافظة على المياه وتعزيز المخزون منها، وخطط ادارة المياه الاقليمية.)

(نقلا عن الحياة ٢٤/ نيسان ١٩٩٤)

بيكر: صدام اراد ان يحل مكان السوفيت في المنطقة

السياسة الكويتية، ١٩٩٤/٤/١٠، واشنطن- قال وزير الخارجية الامريكية السابق جيمس بيكر الذي كان يتحدث في الندوة السنوية التاسعة عشر التي يرعاها مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون ان النزاع اليوم ليس بين الفلسطينيين والاسرائليين بقدر ماهو بين المعتدلين والمتطرفين في المعسكرين.

وتحدث بيكر عن التغييرات الاستراتيجية في الشرق الاوسط وفي العالم وقال ان زوال الاتحاد السوفيتي السابق قد غير موازين القوى في الشرق الاوسط.

واضاف انه لاول مرة في اربعين سنة لم تعد قوى الرفض في الشرق الاوسط قادرة على الاعتماد على سند خارجي قوي. وقال انني اعتقد ان غزو صدام حسين للكويت كان خطأ في الحسابات اعتمد بشكل جزئي على اعتقاده بانه يستطيع استبدال النفوذ السوفيتي المؤثر في المنطقة بنفوذه هو، واضاف بيكر انه مع افول شمس موسكو بدا ان رئيس النظام العراقي اخذ يخشى امكانية وجود قوة امريكية لا منازع لها على الصعدين الدولي والاقليمي ونظرا لتفاقم ديونها جراء الحرب العراقية-الايرانية والبناء العسكري الباهض التكاليف، رأت بغداد ان املها في الهيمنة الاقليمية اخذ يتلاشى.

وقال انه بدلا من الابتعاد عن تلك الامال ونتيجة الخطأ الفادح في الحساب قام صدام حسين بغزو الكويت.

واردف بيكر قائلا ان من المفارقات انه من خلال اضعافه التهديد العراقي لامن اسرائيل وتشويهه لصورة المتطرفين العرب فان اندحار صدام قد اسهم في الواقع في تهيئة التسوية العربية-الاسرائيلية.

مذكرة صادرة عن التجمع القومي الديمقراطي الى تنظيمات المعارضة العراقية

الاخوة الاعزاء في -

تحية طيبة وبعد . . لقد أثيرت في الأونة الاخيرة بعض ألالتباسات والتساؤلات حول علاقات التجمع القومي الديمقراطي وتحالفاته في ساحة المعارضة العراقية، ودرءا لهذه الالتباسات وايضاحا للحقيقة نود ان نعيد تأكيد مواقف التجمع القومي الديمقراطي الثابتة التي عبر عنها في مناسبات سابقة سواء في بياناته او خلال لقاءاته بالقوى والاطراف العراقية الاخرى.

١- ان التجمع القومي الديمقراطي يسعى بكل جدية واخلاص لتحقيق وحدة المعارضة الوطنية العراقية على اساس مشروع وطني عراقي يستبعد تأثير العوامل الخارجية في القضية الوطنية العراقية، ويعمل على تطوير العمل الميداني داخل الوطن، ويسعى الى اسقاط نظام الطاغية الديكتاتوري، ويحفظ للعراق وحدته ارضا وشعبا، ومن اجل تحقيق هذا الهدف فان التجمع القومي الديمقراطي يواصل حواره بروح المسؤولية مع كافة القوى الوطنية العراقية، ويرى ان سياسة قيام المحاور والكتل لاتخدم هدف تحقيق وحدة المعارضة الوطنية العراقية الشاملة، وبالتالي فان التجمع القومي الديمقراطي ليس طرفا في اي كتلة او محور او تحالف ويحتفظ بعلاقات نضالية وودية مع كافة القوى الوطنية العراقية.

٢- ان التجمع القومي الديمقراطي يولي اهمية خاصة لوحدة التيار القومي باعتباره جزءا من هذا التيار، ويجد ان وحدة التيار القومي خطوة اساسية وضرورية لتحقيق وحدة المعارضة الوطنية العراقية، من اجل تحقيق هذا الهدف يواصل التجمع القومي الديمقراطي جهده المخلص في الحوارات واللقاءات التي يجريها التيار القومي، وقد سبق للتجمع القومي الديمقراطي ان طرح مشروعا متكاملا لتحقيق وحدة التيار القومي، وتفعيل نضاله الميداني داخل الوطن، على اسس صحيحة ومتينة تخدم تحقيق هذا الهدف وتساهم في تقريب يوم الخلاص من الطغمة الديكتاتورية الغاشمة المسلطة على رقاب شعبنا، والتجمع القومي الديمقراطي مع تثمينه للخطوات الايجابية التي تحققت على هذا الصعيد والمتمثلة في تشكيل لجنة تنسيق العمل القومي كخطوة على طريق وحدة التيار القومي، فانه يؤكد بانه ليس طرفا كما انه لايشارك بأي من اعضائه في لجنة تنسيق العمل القومي او لجانه الفرعية.

قيادة التجمع القومي الديمقراطي

القاهرة ١٩٩٤/٣/٣٠

قنوات تهريب النفط العراقي

تقرير كويتي خاص

القبس الكويتية - ٢٤ مارس/اذار ١٩٩٤،جنيف- اكدت مصادر نفطية رفيعة المستوى ان العراق مستمر في تصدير كميات محدودة من النفط الخام والمصفى الى ثلاث دول مجاورة رغم الحظر الدولي.
وكشفت تلك المصادر ان هذه الدول هي الاردن وتركيا وايران، كما كشفت المصادر نفسها لـ "القبس" الشركات التي تدير هذه العملية وتعمل مباشرة تحت اشراف صدام حسين وكذلك اسماء الاشخاص الذين يديرونها وكلهم من اقرباء صدام حسين او من المقربين جدا اليه. وقدرت المصادر الكمية المصدرة بين ١٠٠ الف و١٢٥ الف برميل يوميا تبلغ عائداتها حوال ٢٧٥ مليون دولار سنويا يتسلم العراق ثلثها نقدا والبقية بضائع واغذية وخدمات من العملات الصعبة والمواد الاساسية التي يعاني من نقص فيها.
وتوقعت المصادر النفطية نفسها ان تستمر سياسة تصدير النفط عبر الطرق البرية بواسطة الصهاريج والسيارات الحاملة للمستودعات فترة طويلة قبل ان يسمح للعراق بتصدير نفطه عبر تركيا في الشمال واحد موانئه على الخليج في الجنوب ببيع كمية من نفطه قيمتها ١,٦ مليار دولار لتغطية الاحتياجات الانسانية للعراق وتغطية حاجات الامم المتحدة وصندوق تعويضات المتضررين من حرب الخليج. وتتم عملية تصدير النفط على النحو التالي:
أ- التصدير الى الاردن، يصدر العراق ٥٥ الف برميل من النفط الخام الى الاردن بواسطة الصهاريج الناقلة عبر الطريق البري الطويل الممتد بين البلدين. ويمنح العراق الاردن ٣٠٪ من هذه الكمية مجانا، في حين يحتسب سعر البقية بخصم ٣٠٪ من سعر الاوبك المعلن اي حوالي ١٢ دولارا للبرميل الواحد. وتتوفر للعراق من ذلك واردات قدرها ١٨٠ مليون دولار سنويا، يحصل بواسطتها على مواد واغذية وادوية وخدمات من جانب الاردن (وتتم هذه العملية بموافقة الامم المتحدة ومعرفتها).
ب- التصدير عبر تركيا، يصدر العراق كمية محدودة لاتزيد عن ٢٠ الى ٣٠ الف برميل من النفط الخام يوميا الى تركيا بواسطة ناقلات وسيارات محورة لاستيعاب نقل الوقود، ويتم تصدير هذه الكميات المحدودة التي تباع في اقاليم جنوب تركيا.
الا ان العراق بدأ في شهر اكتوبر ١٩٩٣ مفاوضات مهمة مع تركيا قادها وزير التجارة العراقي في زيارته الى انقرة ووفد من رجال الاعمال الاتراك زار العراق وعرض فيها العراق تزويد تركيا بكميات (١٠٠) الف برميل من النفط الخام يوميا بالمجان ودون مقابل على ان يسمح للعراق بتصدير كمية مفتوحة من نفطه عبر الموانىء التركية، ويحسب ربح مقطوع للحكومة التركية قدره ٤ دولارات عن كل برميل نفط عراقي يتم تصديره، مقابل ان تكون الحكومة التركية مسؤولة عن توفير الحماية وبخاصة من جانب الاكراد العراقيين والاتراك، لكن لجنة العقوبات في الامم المتحدة تحفظت على ابرام هذا الاتفاق بين العراق وتركيا. عادت الحكومة العراقية لتعرض (منتصف اكتوبر ١٩٩٣) على الجانب التركي العودة الى اسلوب النقل البري للنفط الخام بواسطة الصهاريج كما كان الحال قبل بناء انبوب النفط (كانت الكمية التي تصدر من قبل تصل الى ٤٠٠ الف برميل يوميا بواسطة الناقلات والحاويات الكبيرة). ويقضي العرض العراقي بمنح تركيا (٥٠) الف برميل مجانا مقابل السماح بتصدير كمية لا تقل عن نصف مليون برميل بالنقل البري على ان تمنح الحكومة التركية ربحا قدره ٤ دولارات عن كل برميل نفط ويتولى الاتراك التفاهم مع الادارة الكردية في شمال العراق لحماية الناقلات وعدم التعرض لها (على ان يذهب ربح ما بين دولار واحد ودولارين الى الحكومة الكردية المحلية عن كل برميل نفط). وهناك احتمال كبير لنجاح العرض الجديد لان الكمية المفترضة ليست كبيرة، ولان جميع الاطراف مستفيدة منه وهي : الحكومة المركزية ببغداد، والحكومة الكردية المحلية في شمال العراق، والحكومة التركية، على الرغم من ان رئيسة الوزراء تانصو تشيلر اعلنت ان العراق متورط في دعم اكراد تركيا لذلك فان اية مرونة لن تصدر نحوه وخاصة في مسألة تخفيف الحظر الاقتصادي عليه. على ان واردات العراق من تصدير كمية ٢٠-٣٠ الف برميل الى تركيا لا تتجاوز ٤٠-٥٠ مليون دولار سنويا حسب تقديرات نهاية ١٩٩٣.
ج- التصدير عبر ايران، تم الاتفاق منذ بداية ١٩٩٢ بين العراق وايران وبوساطة من جانب السودان، قام بها سكرتير الرئيس السوداني السابق للشؤون الصحفية (صادق البخيت) الدبلوماسي في سفارة السودان بواشنطن حاليا، على قيام العراق بتصدير كمية من النفط المصفى الى ايران مقابل قيام الحكومة الايرانية بتصدير كمية من النفط الخام الايراني الى السودان (مقايضة مزدوجة).
وكان مقررا ان ينقل النفط عبر انبوب صغير في منطقة (نفط خانة) في المنطقة الوسطى من الحدود العراقية-الايرانية الا ان هذا الانبوب لم يشغل حتى الان، ولذلك يتم التصدير بالتانكرات حاليا. وتبلغ كمية النفط العراقي المصدرة ما بين ٢٠-٢٥ الف برميل يوميا يستورد العراق في مقابلها بعض احتياجاته من الاغذية والبطاريات والاطارات من ايران، ويتم الاستلام والتسليم على الحدود في منطقة (قصر شيرين). وتبلغ واردات العراق السنوية عن هذه الكمية ما يعادل ٥٠ مليون دولار وقد تم زيادة الكمية (خارج الصفقة السودانية) بالتصدير المباشر لاغراض ثنائية بين العراق وايران عبر صفقة وقعها (ياسر هاشمي رفسنجاني) ابن الرئيس الايراني خلال زيارته الى بغداد في سبتمبر ١٩٩٣ مع حسين كامل حسن المشرف على وزارة النفط بوساطة تجار عراقيين منهم (موفق الحديثي) الذي يعمل لحساب بعض المسؤولين الحكوميين في العراق.

الايراد السنوي التقريبي من تصدير النفط العراقي:

يبلغ اجمالي الايراد السنوي العراقي من تصدير النفط حوالي ٢٧٥ مليون دولار (يتسلم العراق ثلثها نقدا على الاكثر ويتسلم البقية بضائع واغذية وخدمات).

صفقات خارج السوق الدولية:

وقالت المصادر النفطية نفسها ان الملاحظة المهمة ان كل ما يصدره العراق منذ ازمة الخليج من نفط ومشتقات نفطية الى ايران وتركيا

والاردن لا يدخل في سوق النفط الدولية لضآلة الكميات اولا، ولانها تسد جزءا من احتياجات هذه الدول فقط. ثانيا، وهذا يعني ان ازدياد الكمية الى اكثر من ٦٠٠ الف برميل مع نهاية السنة الحالية لن يؤثر بشكل ملحوظ على سوق النفط العالمية ولن ينعكس على اسعار النفط، الا ان السماح الرسمي للعراق بالعودة الى تصدير ما يقارب مليون ونصف المليون برميل يوميا سيؤدي الى خفض مباشر في اسعار النفط لان هذه الكمية ستدخل سوق التنافس الدولي على الفور انذاك، علما ان اخر اجتماع لمنظمة الاوبك لم يعط العراق غير حصة ١٠٠ الف برميل يوميا للاشهر الستة التي تبدأ في ١٩٩٣/١٠/١ وهذا يعني ان الكميات التي تخرج من النفط العراقي حاليا لاتؤثر في سوق النفط العالمية مالم يعد العراق الى ضخ حصته المقررة في اجتماع اوبك تموز/يوليو ١٩٩٠ وهي تقترب من ٣ ملايين برميل يوميا.

شركات مختلطة

وكشفت المصادر لـ القبس ان الحكومة العراقية قررت تأسيس شركات مختلطة بعيدا عن الروتين الحكومي تتمتع بقدر من المرونة في محاولة لكسر قيود الحظر التجاري والنفطي على العراق وسمحت لها بالعمل في حقل تسويق النفط والمنتجات النفطية واعتماد اسلوب المقايضة ببيع النفط مقابل الحصول على سلع اخرى واهم هذه الشركات:

شركة البشائر- رأس المال ٥٠٠ مليون دينار عراقي وترتبط برئاسة الجمهورية (دائرة الاستثمارات).

شركة الوفاق- رأس المال ٥٠٠ مليون دينار عراقي وتعمل باشراف من قيادة حزب البعث.

شركة الاجيال- رأس المال ٥٠ مليون دينار وتركز على الخدمات الزراعية للحصول على السلع التي تحتاجها في الزراعة وهي شركة مساهمة لا تقل حصة الحكومة فيها عن ٢٥٪.

شركة وادي حجر- رأس المال ٥٠ مليون دينار ولهاحق عقد صفقات بيع النفط والمنتجات النفطية.

شركة الصادرة- وتتمتع بنفس مواصفات الشركة السابقة.

شركة الخليج- للتسويق النفطي وترتبط بجهاز المخابرات مباشرة وتعمل مع ايران.

ويدير هذه الشركات نوعان من الاشخاص، الاول افراد من عائلة الرئيس والمقربين له، والثاني موظفون كبار مختصون في شؤون النفط والتجارة. ولا تستطيع اي من هذه الشركات عقد صفقات كبيرة ويسافر مندوبوها الى الاردن وتركيا واليمن.

كما توجد شركة عراقية اخرى باسم (Tesco) تسكو، مقرها عمان ويديرها (طلال الكمود وتعمل باموال حكومية وتختص في مجال الصناعة النفطية وهي تبحث عن عقود عمل في السودان واليمن ولم تحصل على شيء يذكر حتى الان، كما تساهم في بيع كميات محدودة من النفط الى ايران وتركيا عبر تجار اتراك وكذلك حاولت بيع الوقود الى الاكراد في شمال العراق، كما يقوم تاجر عراقي يدعى (فؤاد المخازجي) بترتيب صفقات لبيع النفط عبر الحدود ومقر هذا التاجر جنيف في سويسرا، وتقوم جميع الشركات بالتفاوض لبيع الاسمنت المنتج في العراق وبيع اليوريا (مواد كيمياوية) والجلود الى جانب النفط ومشتقاته مقابل مقايضة بمواد وسلع اخرى.

وهذه هي المرة الاولى التي تسمح بها الحكومة لشركات غير حكومية بالعمل في مجال النفط منذ ان سيطرت على جميع الشركات الاجنبية بالتأميم سنة ١٩٧٣ علما ان بيع النفط محصور لثلاث شركات فقط تعمل باشراف الرئيس واقاربه ولايسمح للمواطنين المساهمة في شراء اسهمها وهي ، البشائر، والخليج، ووادي حجر.

الاشخاص المعنيون بالتسويق والمتاجرة بالنفط العراقي:

١- فاضل عثمان، رئيس شركة التسويق النفطي الرسمية (سومو) وهو موظف يستخدم كواجهة ومن المؤثرين في الشركة.

رمزي سلمان وسعد التكريتي- مقر الشركة بغداد ولديها مكتب في الملحقية التجارية العراقية-عمان.

ب- شركة TESCO تسكو، مقرها عمان ، هاتف ٦٩٤٦٩٢، فاكس ٦٩٤٦٧٢، المدراء سطام الكعود، طلال الكعود. وهي شركة اهلية تعمل بدعم حكومي عراقي.

ج- شركة الخليج، مقرها بغداد ، تشرف عليها المخابرات العراقية ومدراؤها غير معروفين.

د- شركة البشائر مقرها بغداد، تشرف عليها (رئاسة الجمهورية-ادارة الاستثمارات) وهذا يعني ان المسؤول الحقيقي هو حسين كامل حسن.

هـ- فؤاد المغازه جي، مقره جنيف.

'سبب سعودي' للاصرار الامريكي على ابقاء حظر النفط العراقي

الميزان، لندن العدد السابع، نيسان ١٩٩٤- تطوران مهمان شهدتهما اسواق النفط في الآونة الاخيرة وكان لهما فعل خفض الاسعار، واعطاء انطباع بأن النفط الرخيص سوف يستمر الى امد طويل. التطور الاول هو تمديد الحظر الدولي على النفط العراقي باصرار من الولايات المتحدة وعلى الرغم من ممانعة قوي دولية مهمة بينها فرنسا وروسيا والصين. والتطور الثاني هو تمديد سقف الانتاج النفطي الحالي لمنظمة "اوبك" (٢٤,٥٢ مليون برميل في اليوم) باصرار من المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من مطالبة دول مهمة بالخفض لتعزيز الاسعار بينها ايران وفنزويلا ونيجيريا. في المسألة الاولى، اي في مسألة الحظر على العراق، هناك تساؤلات دولية عديدة حول استمرار الحظر، لان الوضع الراهن غير قابل للاستمرار او حتى للتأجيل في رأي البعض. لكن الشيء الواضح ايضا هو ان الولايات المتحدة سوف تمضي في الحظر حتى من دون الامم المتحدة، مما اثار حفيظة اعضاء أخرين في مجلس الامن الدولي للسؤال عن تحديد الولايات المتحدة للظروف التي تسمح بفك الحظر. غير ان واشنطن تتهرب دائما من الاجابة عن مثل هذه الاسئلة.

غير ان مسؤولين اميركيين في واشنطن يشيرون الى ان الولايات المتحدة تشارك السعودية رأيها في الاحوال النفطية العالمية، مما يعني ان فك الحظر عن العراق من شأنه ان يغرق الاسواق بالنفط في وقت تشهد الاسعار مزيدا من الهبوط بكل الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي والمالي والتجاري للمملكة. اضافة الى ذلك، فان الانهيار المستمر في اسعار النفط يشكل عاملا ضاغطا على ادارة كلينتون من قبل منتجي النفط في ولاية تكساس، وخاصة المنتجين الهامشيين الذي ينتجون الان بخسارة لان كلفة الانتاج اعلى من الاسعار الراهنة.

نداء من اجل فك الحصار عن الشعب العراقي

نص النداء الذي وقعه عدد كبير من العراقيين السياسيين والمقيمين في الخارج من اجل فك الحصار عن الشعب العراقي، نشرته مجلة "الغد الديمقراطي" الناطقة باسم التجمع الديمقراطي العراقي بعددها نيسان ١٩٩٤، ومجلة الوفاق بعددها، ٢١ نيسان ١٩٩٤، ندرج ادناه النص،

نداء لفك الحصار عن الشعب العراقي

بعد ثلاثة اعوام على حرب الخليج التي يتحمل الطاغية صدام حسين مسؤوليتها، دفع شعبنا العراقي وما يزال يدفع ثمنها غاليا من دماء أبنائه، وتعرضت مرافق البلاد ومنشآتها الحيوية الى الشلل والدمار وتجرع الشعب ولايزال صنوف الويلات والحرمان بين سندان الديكتاتورية وارهابها الدموي وبين مطرقة الحصار الاقتصادي. فالحصار الاقتصادي ياخذ بخناق الشعب ويتحول من وسيلة للضغط على النظام واسقاطه الى أداة يستخدمها صدام لتعزيز سلطته والامعان في اذلال المواطنين وافقارهم بينما تزداد الفئة الحاكمة ثراء.

لقد تدهورت الاوضاع المعيشية للغالبية العظمى من أبناء الشعب وبلغت اسعار المواد الاساسية لغذاء الناس ودوائهم حدا ينذر بكارثة حقيقة. فالاخبار الواردة من داخل البلاد وتقارير المنظمات الدولية والانسانية تفيد بان التأثيرات الكارثية للحصار الاقتصادي وتردي اوضاع المواطنين الحياتية والصحية وتصاعد معدل الوفيات لاسيما بين الاطفال وكبار السن نتيجة لنقص الغذاء والدواء، بلغت مستويات مخيفة وان المجاعة باتت تشكل خطرا حقيقاً يهدد مئات آلاف العوائل العراقية.

وفي وقت يعاني فيه شعبنا من قمع النظام وممارساته الاجرامية ومن الآثار التدميرية للحصار الاقتصادي، تتكشف له يوما بعد آخر موشرات التواطؤ الغربي لابقاء صدام حسين وزمرته في الحكم واحتوائه حفاظاً على مصالح الغرب وجدول اولوياته في الشرق الاوسط. ولم تعد الحجج التي تسوقها عواصم الدول الغربية للتطبيق الانتقائي لقرارات الامم المتحدة تقنع احدا. فقرارات مجلس الامن القاضية بتدمير القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للعراق تطبق بحماس وهمة في حين تدير الدول الغربية ظهرها للقرار ٦٨٨ القاضي بحماية الشعب العراقي من قمع النظام وممارساته الارهابية الدموية واحترامه لحقوق الانسان.

اننا الموقعون على هذا النداء نتوجه الى المنظمات الدولية والانسانية والى الشعوب وحكوماتها لكي تقف الى جانب شعبنا في محنته العسيرة وندعو كل الشرفاء والخيرين الى التحرك العاجل لانقاذ شعبنا من خطر المجاعة الداهم وتخليصه من شرور النظام ومن كابوسه المخيم على أبناء العراق الجريح وإبداء كل ما في وسعهم للتضامن معه ومساعدته من أجل،

١- رفع الحصار الاقتصادي المفروض دولياً على الشعب العراقي والتخفيف من معاناة شعبنا وتوفير حاجاته من الغذاء والدواء باشراف الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتوفير الاموال الضرورية لذلك من ارصدة العراق المجمدة في الخارج وتشديد الخناق على النظام وعزله دولياً.

٢- أرغام النظام وحمله على تطبيق قرار مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ بشأن بيع النفط العراقي باشراف دولي.

٣- الزام النظام وحمله على تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٨ ووضع آلية فعالة للرقابة على اوضاع حقوق الانسان في العراق بإقامة مراكز داخل البلاد لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان ولتفتيش المعتقلات والسجون ووقف حملات الاعدام وأعمال القتل والتعذيب والتهجير التي يمارسها النظام ضد المواطنين العراقيين ولاسيما سكان الاهوار.

٤- رفع الحصار الاقتصادي المزدوج المفروض على كردستان العراق وتمكين الشعب الكردي من اعادة بناء اقتصاده وترميم المؤسسات والمنشآت التي دمرتها حروب صدام وممارسات النظام القمعية والتخريبية ووقف اعمال الاستفزاز والتحرش ضد شعبنا الكردي.

٥- محاكمة صدام حسين على جرائم الحروب التي اشعلها والجرائم ضد الشعب العراقي والجنس البشري.

ان تنفيذ هذه الخطوات يشكل دعما فعالا لنضال شعبنا العراقي من اجل عراق ديمقراطي موحد يتمتع في ظله شعبنا الكردي بحقوقه القومية المشروعة كما يتمتع التركمان والآشوريون بحقوقهم الثقافية والادارية، ويوفر ضمانة لصيانة الامن في البلاد والمنطقة.

نداء الى مثقفي الوطن العربي والعالم

تقديرا منا لدور الثقافة في صنع الحضارات.. وايمانا بقداسة العلم والقلم فاننا نحن المفكرين والشعراء والكتاب والمثقفين الموقعين ادناه، نتوجه بهذا النداء الى ضمائر زملائنا في جميع الاقطار العربية وبلدان العالم، للمطالبة برفع الحصار المضروب على المثقفين العراقيين-طلابا كانوا او مبدعين- والذي تسبب في حرمانهم من الكتاب والدفتر والقلم، وكل ماله علاقة بالعلم والثقافة والفنون، والذي هو جزء من الحصار الشامل المضروب على شعب العراق. ان هذه الممارسات التي يتعرض لها الانسان في العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات تمثل اغتيالا للعقل.. واغتيال العقول افضع واقسى من تجويع البطون- وهي الحرب الاشنع في تاريخ الانسانية، لانها تحجب نور العلم وتجفف ينابيع الفكر والمعرفة وتقتل الحضارة وصانعيها. وهو وضع يطال الفكر الانساني والكرامة الانسانية الحية في كل مكان من هذا العالم الذي بات يعاني من سطوة الهيمنة الامبريالية الجديدة.

ولايجوز اليوم، ازاء هذه الحرب الثقافية التي تحصد الاقلام منذ اكثر من ثلاث سنوات، ان يستمر القتلة في الالتحاف بصمتنا وفرجتنا على ما يجري، ليمضوا امعانا في الحياة الثقافية، نطالب حكومات بلداننا برفع الحصار الظالم عن العراق فورا- خصوصا وقد سقطت جميع الذرائع السابقة.

وندعو المثقفين في كل مكان من عالمنا الى تنظيم مبادرات وحملات في بلدانهم للتضامن مع زملائهم العراقيين دفاعا عن شرف الكلمة، وحرصا على استمرار ينبوع الابداع في موطن الحضارات.

الموقعون، بلقيزيز عبد الله، مطاع صفدي، د. عودة بطرس عودة، حياة حويك عطية، جميلة الماجري، رشيد خشانة، محمد القيسي، احمد الطريبق احمد، احمد دحبور، عبد اللطيف شهبونة، د. سعد ابو دية، بلعيد بو عمروس، ماجد عيسى، فؤاد حسين، سعد نصار، د. عبد الوهاب مطر، عبد الرؤوف العبادي، عبد الحميد العبادي، عبد الحميد الجوهري، د. سيمون الحايك، احمد المصلح، سلطان الحطاب، منذر العلاونة، حسن عبد القادر بله، عبد الله ساعف، امين شقير، عادل حسين، عبد العظيم مناف، حميدة نعنع، فايز المرعبي، اسامة السابي، خليل السواحري، جبرا ابراهيم جبرا، هادي دانيال، احمد نجيب الشابي، صفية صفوت، محمود حامد.

(نقلا عن القدس العربي ١٩ نيسان ١٩٩٤)

مستقبل العراق في ظل الانفراد الامريكي

د. طارق علي صالح

ان عراق اليوم هو ضحية قهر مزدوج، فهناك استبداد صدام حسين الدموي من جهة، والهيمنة الامريكية التي فرضت الحصار الاقتصادي دون اتاحة الفرصة للشعب العراقي اختيار نظامه بحرية من جهة اخرى. وهناك عامل ساعد على ابتلاء شعبنا بهذا الاضطهاد المزدوج، الا وهو العناصر السياسية الانتهازية والطارئة على المعارضة العراقية والتي كانت لوقت قريب جزء فاعل من مؤسسات النظام الحاكم، حيث فرطت هذه العناصر من اجل التحالف مع امريكا بالثوابت الوطنية - الاستقلال الوطني والديمقراطية.

من سوء الحظ ان يتمثل النظام العالمي الجديد بانفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقبل ان يسود العالم نظام العدالة الدولية المتمثلة بانبثاق سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية دولية. فانفراد امريكا بغياب هذه السلطات سيعزز من دكتاتوريتها الغاشمة على العالم. وان الشواهد تشير الى ان مجلس الامن ما هو الا اداة لتعزيز هذه الدكتاتورية ضد شعوب العالم. كما ان مجلس قيادة الثورة في العراق هو اداة لتكريس دكتاتورية صدام حسين ضد الشعب العراقي.

ان ضعف قواعد القانون الدولي لافتقارها الى عنصر الجزاء من جهة وعدم وضوحها في العديد من الامور الحيوية - من ذلك كيفية اصدار العقوبات وطرق تنفيذها- يجعل من واشنطن الدولة الوحيدة صاحبة الحق في القرار والتنفيذ دون الاكتراث لمبادىء العدالة الدولية. ولاسيما ان مبدأ الكيل بمكيالين بات من ابرز سمات السياسة الامريكية. واصبح من المعروف عن الادارة الامريكية بانها تفعل عكس ما تقول، فهي توظف شعارات حماية الانسان والديمقراطية لخدمة اغراضها السياسية في فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الاستراتيجية بموقعها، والغنية بمواردها، مما يستلزم منا الوعي وتشخيص اطماعها بدقة من خلال مراجعة جادة لتاريخها العدواني المستمر ضد الشعوب الاخرى.

وطالما تشترك امريكا كطرف فاعل في محنة الشعب العراقي فلابد من كشف ادعاءاتها الفارغة من وراء الحصار الاقتصادي وبتبجحها في الدفاع عن حقوق الانسان وارساء الديمقراطية.

شعار الديمقراطية وامريكا

ان واشنطن تعتمد المعيار النفطي في ستراتجيتها التي تتسم بالتناقض بين ما تطرحه من شعارات انسانية كحقوق الانسان والديمقراطية وحل المشاكل القومية وغيرها، وبين الممارسة العملية التي تمتاز باعمال التجسس والمؤمرات ودعم الانظمة الدكتاتورية كما اكد ذلك السيد ولبر كرين ايفلانو (مستشار سابق لدى وكالة المخابرات المركزية الامريكية، وعضو سابق في هيئة التخطيط السياسي في البيت الابيض والبنتاغون)، حيث تؤكد وثائق التخطيط السرية للولايات المتحدة ان الديمقراطية في دول العالم الثالث تعتبر كارثة على مصالح امريكا الاقتصادية لان هذه الانظمة لايمكنها التفريط بالمصالح الوطنية لحسابها لخضوع قراراتها لرقابة المؤسسات الشعبية.

وخير دليل على نهج الادارة الامريكية في دعم الانظمة الدكتاتورية هو استمرارها دعم نظام صدام حسين منذ استلامه للسلطة ولحين غزوه الكويت رغم جميع جرائمه التي ارتكبها ضد الشعب العراقي والشعوب الجارة، كما يؤكد مارتن انديك امام مجلس الشيوخ الامريكي بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥ بمساندة امريكا لصدام حسين لغاية غزوه الكويت. واذا كان هناك من يتوهم بان الولايات المتحدة حريصة على تطبيق الديمقراطية في العراق فان الحقائق والمؤشرات التالية كفيلة بازالة مثل هذا الوهم،

١- اكد جيمس بيكر(وزير الخارجية الامريكي السابق) في حديثه مع اوزال - هيرلد تربيون في ١٩٩٢/٦/١٩ بان العراق غير مؤهل للديمقراطية.

٢- تسهيل واشنطن لعملية اجهاض الانتفاضة الشعبية في اذار ١٩٩١.

٣- انحياز ودعم الادارة الامريكية لبعض الاطراف العراقية وفرضها على المعارضة العراقية رغم افتقارها للدعم الجماهيري او العسكري، تحت راية المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

٤- ممانعة الولايات المتحدة قيام المعارضة العراقية باي عمل مسلح ضد النظام الدكتاتوري، وهذا ما اكده لي الدكتور احمد الجلبي (رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي) امام عدد من العراقيين، وما اكده كذلك ستيفن سالش (مسؤول دائرة العراقيين في وزارة الخارجية الامريكية) عند زيارته لكردستان العراق، حيث قال "ان المعارضة للنظام ينبغي ان تكون سياسية واعلامية فقط"، وهذا الموقف تأكد لي شخصيا من خلال التقائي ببعض الاوساط الامريكية.

الحصار الاقتصادي

اتخذت معظم اطراف المعارضة العراقية موقفا ايجابيا من الحصار الاقتصادي في بداية الامر، وكانت متوهمة على مايبدو بما كانت تروجه الاوساط الامريكية وحلفائها من ان الهدف من الحصار هو اضعاف النظام الدكتاتوري وبالتالي اسقاطه عن طريق انقلاب عسكري وهو الامر الذي طال انتظاره، لابل ان فشل اهم محاولة انقلابية عام ١٩٩٣ من داخل المؤسسة الحاكمة لهو دليل قوي على صعوبة هذا الخيار.

وبعد مرور اكثر من ثلاثة اعوام على فرض العقوبات بدأت الاطراف الرئيسية في المعارضة العراقية وتحت تأثير الشارع العراقي باتخاذ المواقف الوطنية التصحيحية في معارضتها استمرار الحصار بدون سقف زمني محدد، معلنة عن موقفها المبدأي والاخلاقي في عدم استخدام معاناة الشعب العراقي كورقة سياسية من قبل الادارة الامريكية وصدام حسين على حد سواء. هذا الموقف الجديد سيضع العناصر المتحالفة مع امريكا والمؤيدة لسياستها بدون قيد او شرط في عزلة تامة عن الشعب.

لقد لجأت واشنطن الى فرض العقوبات الاقتصادية على شعب العراق كعقوبة جماعية خلافا للقواعد الشرعية والوضعية والاخلاقية التي تقتضي بلزوم ان تكون العقوبة شخصية اي لا تتعدى شخص مرتكبها كما جاء في القران الكريم "ولاتزروا وازرة وزر اخرى" كما ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الحقوق المدنية تحرم

العقوبات الجماعية ولاسيما وان مرتكب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية هو صدام حسين وليس الشعب العراقي باعتراف جميع الاوساط والمحافل والمنظمات الدولية.

لقد اكدت جميع المصادر وبضمنها المصادر الامريكية C.I.A بان صدام حسين اليوم اقوى من الامس، لانه وجميع مؤسساته القمعية بمنجى عن العقوبات الاقتصادية في وسط شعب اعزل وجائع ينهشه المرض والافات النفسية والاجتماعية مما لايمكن لمثل هذا الشعب ان يفكر بغير لقمة العيش.

الخيارات الامريكية

اذا كانت الديمقراطية في العراق مرفوضة كخيار بالنسبة للادارة الامريكية لتعارضها مع مصالحها الاقتصادية الحيوية في المنطقة، واذا كان الهدف من الحصار الاقتصادي لا علاقة له بحقوق الانسان او اسقاط النظام الدكتاتوري في العراق بقدر ما له علاقة بدفع التعويضات وتدمير الترسانة العسكرية وترسيم الحدود مع الكويت حيث اعترف روبرت بلترو مساعد وزير الخارجية الامريكي الجديد بافادته امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونفرس الامريكي بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ عن سؤال موجه له فيما اذا يتوجب على العراق التقيد بالقرار ٦٨٨ ليرفع عنه الحظر الاقتصادي بقوله "انه يشك في انه (قرار ٦٨٨) سيصبح له صلة وثيقة بالموضوع"، كما يؤكد ادوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط السابق، بتقريره المؤرخ ١٩٩٣/٧/٢٧ المصالح الامريكية الحيوية في المنطقة بقوله ". . . اننا نسعى الى انصياع العراق الكامل لكافة قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة، وكذلك الاجراءات التي اتخذتها دول التحالف لمراقبة وتنفيذ هذه القرارات، ان هذه سياسة بعيدة الامد لغرض الحد من خطر العراق على مصالحنا الحيوية في منطقة الخليج"، اذن ما هو هدف امريكا من وراء ذلك؟ ولماذا تدعم واشنطن المؤتمر الوطني العراقي الموحد بهيكليته الحالية وتروج له كبديل لنظام صدام؟ ان الاجابة تكمن في سياسة الاحتواء المزدوج لكل من ايران والعراق التي تعتمدها الادارة الامريكية في الوقت الحاضر. ان هذه السياسة تستوجب تواجدا عسكريا امريكا دائما في المنطقة وهذا ما حققته حرب الخليج الثانية حيث يشير مارتن انديك مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥ بان حرب الخليج الثانية حققت مكاسب عظيمة من خلال ازالة تحفظات بعض دول الخليج من الدخول في تحالفات مع امريكا مما سهل استخدام قوتها العسكرية في المنطقة بالوقت المناسب، وعلى الصعيد العراقي فانها حطمت قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية والنفسية مما سهلت دفع عملية السلام بين العرب واسرائيل.

ترتكز فكرة الاحتواء المزدوج على تحقيق التوازن بين القوى الاقليمية في المنطقة لمصلحة امريكا ونبذ السياسة القديمة في اعتماد احدى الدولتين (ايران او العراق) لتحقيق مثل هذا التوازن كما كان عليه الحال في عهد الشاه حيث استخدم كشرطي الخليج وبعد سقوطه اعطي هذا الدور لصدام حسين. ان جوهر ستراتيجية الاحتواء المزدوج هو تحجيم القدرات الاقتصادية لكل من العراق وايران بحيث لاتكفي ما لديهما من اموال للعودة الى التسلح التقليدي او الستراتيجي بما يضمن عدم تهديدهما دول الخليج الاخرى وضمان تقيدهما التام بجميع القرارات والالتزامات والتعهدات التي تفرضها امريكا مباشرة او بشكل غير مباشر من خلال الامم المتحدة. ان سياسة الاحتواء المزدوج ما هي الا شكل من اشكال الوصاية الامريكية على العراق وايران.

تعتقد الاوساط الامريكية انها نجحت في احتواء العراق الى حد كبير، ولكن المعضلة هي في ضمان التزام صدام حسين وعدم تمرده في المستقبل، فيقول المسؤول الامريكي مارتن انديك في مناظرته امام مجلس الشيوخ الامريكي (١٩٩٤/٢/٢٥)، "ان العديد من الناطقين باسم الادارة اشاروا الى ان هناك قضية اوسع (فيما يخص رفع العقوبات) وهي ان ذلك لاتقتصر على الالتزام بنص المادة ٢٢ من قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ بل مسألة الثقة في ان نظام صدام حسين سيستمر في الالتزام بعد رفع العقوبات".

وترى ذات الاوساط ان ايران تشكل مصدر تحدي دائم لمصالحها الحيوية في المنطقة وان احتوائها ليس بالامر اليسير لما تحتاج من وجود اجماع دولي وعقوبات كما حصل مع العراق. وما دام احتواء ايران لم يتحقق لحد الان فان الخطر الايراني على العراق مازال قائما حسب التصور الامريكي، وبالتالي فان اي محاولة غير محسوبة لتغيير النظام السياسي في العراق قد تؤدي الى اختلال التوازن في المنطقة لصالح ايران وهذا ما تخشاه امريكا. أكد انطوني ليك مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي في تقريره (اذار ١٩٩٤) بان اضعاف العراق اكثر بتشديد الخناق عليه وامتثاله لجميع القرارات قد يوفر فرصة اوسع لايران للتدخل في شؤون العراق، وهذا دليل على ان القرار ٦٨٨ المتعلق بحماية حقوق الانسان في العراق سيبقى فوق الرفوف العالية مادامت ايران خارج لعبة الاحتواء المزدوج.

لذا فان خيار واشنطن الحالي هو حماية نظام صدام حسين من الانهيار بأي شكل من الاشكال ولحين احتواء ايران كليا (وهو امر صعب للغاية)، وهناك ادلة ومؤشرات تصب في هذا الاتجاه، كاجهاض اي ثورة شعبية مسلحة او انقلاب عسكري والسماح لنظام صدام حسين ببيع كميات من النفط للحصول على العملات الصعبة عبر قنوات معينة وعدم التقدم ولو خطوة واحدة باتجاه محاكمته دوليا بالرغم من ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

ولكن هل سيبقى هذا الخيار (حماية نظام صدام) في حالة نجاح الولايات المتحدة باحتواء ايران؟

الجواب، نعم، اذا ما وثقت الادارة الامريكية بخضوع صدام لوصايتها والتزامه الكامل بجميع القرارات والتعهدات المفروضة عليه. اما اذا كانت هناك شكوك بسلوكيته بعدم انصياعه التام للوصاية فان خيار اسقاطه سيكون وارد، اذا ما تهيء البديل المناسب وان اقرب سيناريو لتحقيق ذلك سيكون من خلال تطبيق القرار ٦٨٨ الذي من شأنه سحب الشرعية من نظام صدام وبالتالي اجباره على قبول الانتخابات تحت وصاية الامم المتحدة لاسيما وان هناك تجربتين في هذا الاطار في نيكاراغوا وكمبوديا وان رموز المؤتمر الوطني العراقي الموحد يروجون الى ذلك في العديد من المناسبات. اما كيف تحقق واشنطن وصول حلفائها للحكم بدلا عن صدام حسين فالمسألة في غاية البساطة، سيكون الشعب العراقي بين خيارين لا ثالث لهما، فاما ان يقبل بصدام حسين ورهطه او ينتخب البديل الذي اختارته واشنطن وسينتخب هذا الشعب المبتلى اي بديل اخر لصدام مهما كان لونه للخلاص من معاناته المريرة. وارى بان ماسيكون ليس باحسن مما كان مادام الشعب العراقي سيبقى خاضعا للهيمنة الامريكية. ■

قرارات اجتماع وزراء خارجية دول التعاون الخليجي

سعود الفيصل : ظروف صعبة تمر فيها منطقة الخليج

الرياض ، ١٩٩٤/٤/٣، افتتح وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل اجتماعات الدورة الخمسين لوزراء خارجية دول التعاون الخليجي في الرياض، بكلمة اتهم فيها العراق بمحاولة شق مجلس التعاون الخليجي. ودعا الى اعادة تأكيد موقف خليجي موحد من نظام الرئيس العراقي.

وجاء في كلمته "ينعقد اجتماعنا هذا في وقت ما زالت تمر فيه منطقتنا الخليجية بظروف صعبة ودقيقة. فالنظام العراقي ما زال مستمرا في مماطلاته وسياساته الانتقائية حيال تنفيذ كل بنود قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وتجاهله لقراري مجلس الامن ٧٧٣، و ٨٣٣ اللذين اقرا تخطيط الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت، ومواصلة احتجازه للاسرى الكويتيين وبعض رعايا الدول الاخرى منتهكاً بذلك القوانين الدولية وقرارات مجلس الامن ذات العلاقة".

وشدد على ان الاجتماع الوزاري ينعقد "في ظل ظروف مهما احسنا الظن بها لايمكن القول انها مطمئنة، فالنظام العراقي ما زال يشكل تهديدا لامن واستقرار دولنا وتتربص دوائره لشق مجلس التعاون الذي كان الصخرة الصلبة التي تصدت لاطماعه ودمرت عدوانه. وتأتي جهود النظام العراقي هذه في اطار حملة اتصالات واسعة يجريها على امتداد الساحة العربية محاولاً من خلالها العمل على رفع الحصار المفروض عليه بموجب قرارات مجلس الامن، والشروع في تطبيع العلاقات من دون التقيد بالتنفيذ الكامل والشامل لما تنص عليه هذه القرارات والاسس المعروفة التي بنيت عليها".

- علمت الحياة (١٩٩٤/٤/٣) ان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني طالب نظراءه الخليجيين، خلال جلسة امس التي بحث فيها موضوع العلاقة مع العراق والموقف منه، بايجاد صيغة جديدة للموقف الخليجي تجاه النظام العراقي "على اساس وجود خطوات ايجابية نفذها العراق تجاه التزامه بالقرارات الدولية وعلى اساس عدم تكرار ما ورد في صياغات البيانات السابقة". واكد الوزير القطري ان بلاده "لاتعني بذلك انها ضد استمرار مطالبة العراق بتنفيذ قرارات مجلس الامن بل انها من خلال علاقاتها مع بغداد تعمل على حض العراق على تنفيذ هذه القرارات خصوصا ما يتعلق منها بالاعتراف بالحدود مع الكويت واحترام سيادتها واطلاق سراح اسراها".

المجلس الوزاري الخليجي يرحب بتمديد الحظر على العراق

اف ب. (١٩٩٤/٤/٤) وقال بيان صدر في ختام اجتماعات الدورة العادية الخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون التي استمرت يومين ان المجلس "يرحب بقرار مجلس الامن مؤخرا باستمرار فرض العقوبات الدولية على العراق لعدم امتثاله لقرارات المجلس ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت."

واضاف البيان ان ممثلي الدول الست (المملكة العربية السعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وعمان) اعربوا عن "ارتياحهم لتفهم اعضاء مجلس الامن للسياسة العدوانية للنظام العراقي واصرارهم على ضرورة احترام العراق لسيادة دولة الكويت وحرمة اراضيها".

وناشد المجلس المجتمع الدولي" مواصلة الضغوط على النظام العراقي حتى يكف عن سلوكه العدواني ويمتثل امتثالا تاما لكل قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وبنود القرار ٦٨٧ لاسيما منها المتعلقة بالاعتراف بالحدود الدولية بين البلدين والافراج عن الاسرى والمرتهنين من الكويتيين ورعاياالدول الاخرى ودفع التعويضات، والالتزام بعدم ارتكاب او دعم اي عمل ارهابي او تخريبي".

واكد المجلس "حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضيه" معربا عن "تعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في مواجهته المعاناة الانسانية التي يتحمل النظام العراقي مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضه تنفيذ قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء".

ومن جهة اخرى جدد المجلس الخليجي "دعم ومساندة الامارت في تأكيد سيادتها على جزرها الثلاث ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها"، واعرب عن امله في ان "تستجيب ايران للدعوة الى الحوار المباشر في هذا الشأن.

وابدى المجلس ايضا "استنكاره للتصعيد الملحوظ في وسائل الاعلام الايرانية وحملاتها الاعلامية ضد المملكة العربية السعودية وما تدعيه من ان المملكة تعرقل الحجيج الايراني". ■

رد سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، على رسالة رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

سعادة الدكتور احمد الجلبي ، رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تلقيت رسالة سعادتكم المؤرخة في ١٩٩٤/٤/٤ المعبرة عن تقديركم لما جاء في خطابي خلال مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الاخير الذي انعقد في المملكة بشأن معاناة الشعب العراقي ومساندة المملكة له.

وانني اذ اشكركم على ما ابديتموه من شعور طيب تجاهنا وتجاه المملكة لما تقوم به من مؤازرة للشعب العراقي في ظل الظروف العصيبة. فانني اوكد لسعادتكم بان ما تقوم به المملكة تجاه الشعب العراقي الشقيق نابع من منطلق ما تمليه علينا تعاليم ديننا الحنيف وواجب الاخوة نحو الاشقاء وحق الجوار. وان المملكة لن تألو جهدا في تقديم الدعم والموازرة في كافة المجالات وفي المحافل الدولية والاقليمية للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق.

وتقبلوا تحياتي،

سعود الفيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية

(١٩٩٤/٤/٢٦)

نداء استغاثة من نزلاء رفحاء بالسعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء استغاثة من نزلاء السجن الصحراوي في رفحاء بالسعودية

يتعرض لاجئوا انتفاضة اذار العراقية عام ١٩٩١ في رفحاء السعودية الى عملية تصفية منظمة من قبل السلطات السعودية بالتنسيق مع مخابرات صدام خاصة وان المخيم يقع قرب الحدود العراقية من خلال عمليات قتل وترهيب تفوق الخيال ببشاعتها وفاقت بقساوتها جرائم النازيين وصدام.

واخر ما لجأت اليه السلطات السعودية هو اجبار المئات من اللاجئين على توقيع وثيقة العودة للعراق الاختيارية الصفراء، والذي يرفض يتعرض للجلد المستمر يوميا حتى الموت.

- بضعة آلاف من اللاجئين مفقودين من المخيمات ولا توجد سجلات تؤيد مغادرتهم المخيم بشكل قانوني او عن طريق الصليب الاحمر الدولي، تمت تصفيتهم بمختلف الاساليب بالتعاون مع جلاوزة صدام، ويمكن التعرف على بعض المفقودين من خلال المقابر الجماعية والجثث المنتشرة في الصحراء ما بين الحدود العراقية السعودية.

- حوادث اطلاق النار على اللاجئين المبعدين وقتلهم مستمر لحد الان، والهجمات الليلية من قبل حراس الامن السعودي على اللاجئين في مخيماتهم والقاء القبض عليهم عشوائيا وقذفهم على الحدود ومن ثم استباحة الحرمات والاستفراد بعوائلهم للاعتداء عليها.

- حياة اللاجئين في المخيم هو الرعب والخوف والقلق واليأس يجثم على انفاسهم طيلة الليل والنهار. الاذلال والاهانات المتعمدة

- اغتصاب الاطفال من الجنسين الذكور والاناث من قبل قوات الامن السعودي.

- تهديم الجوامع، اهانة معتقدات المسلمين، شتم وسب الصحابة الاطهار، هتك الاعراض، اضافة الى عمليات القتل الجماعية العشوائية والاغتيالات.

- تزويدهم بالطعام المعلب الفاسد والماء العكر وعند مجيء وفد زائر يتحسن نوع الطعام ذلك اليوم واصبح شائعا لدى اللاجئين عندما يتم تزويدهم بالطعام الجيد والماء المقطر معناه وصول وفد يزور المخيم ولايسمح للاجئين من الاقتراب والتحدث مع الوفد الزائر والذي يخالف يتعرض فيما بعد الى الجلد او الابعاد الى الحدود العراقية ومعناه الموت الاكيد في الصحراء او على يد مخابرات صدام.

- منع اقارب وذوي اللاجئين الذي يعيشون في الدول الاخرى من زيارتهم.

- تمتنع السلطات السعودية عن تزويد اللاجئين بالماء فترة من الزمن وعند تجمهر اللاجئين للحصول على الماء ينهمر الرصاص من الطائرات المروحية وتبدأ عملية القتل الجماعية وحمامات الدم.

- اجبار اللاجئين المبعدين على شرب مادة باردة سامة على الحدود ليضمنوا موتهم في الصحراء.

- سلب ونهب اموال اللاجئين وممتلكاتهم وتحطيم اثاثهم وقتل الجرحى في المستشفيات.

- رائحة الموت والدماء تعبق في شوارع المخيم حتى وصل الامر ان حراس الامن السعودي يقتلون اللاجئين لغرض اللهو بواسطة الرهان والتصويب عليهم وقتلهم.

- ازدياد حوادث الانتحار في المخيم نتيجة اليأس والمعاملة السيئة والشعور المتزايد لدى اللاجئين بالصمت العالمي اتجاههم وسياسة الابادة المنظمة التي تمارسها السعودية بالتنسيق مع مخابرات صدام على الحدود لتصفية وجود المخيم. وان دموع الاطفال تنهمر وبكاء النساء يرتفع والكل ترتعد فرائصهم خوفا من المصير المجهول الذي ينتظرهم خاصة وان اجهزة الامن السعودي تهدد بتسليم المخيم بكامله الى اجهزة صدام على الحدود العراقية.

- اللاجيء يفضل الموت بالعراق على يد المجرم صدام بدل الموت على يد السعوديين وتحمل الاذلال والاهانة والشتم.

- لقد بدأ اللاجئون يحفرون قبورهم بأيديهم في المخيم خوفا من بقاء جثثهم في العراء عندما يأتي دورهم في القتل، لان السلطات السعودية ترفض دفن قتلى اللاجئين وتتركهم في العراء كما يفعل بقايا قبائل آكلة لحوم البشر.

- للمقارنة، بريطانيا تستضيف مئات الالاف من اللاجئين العراقيين لم تحتجز او تتعدى على احد منهم ولم يتحدث اللاجيء العراقي الا عن حسن المعاملة له التي لمسها في انكلترا. كنا في السعودية ولمسنا الفرق الكبير في المعاملة الانسانية هنا في بريطانيا. والسؤال الذي نتوجه به الى الملك فهد لماذا تحتجزون العراقيين الذين يستجيرون بكم في الصحراء وتعاملوهم بهذه الاساليب المخجلة؟ والظريف انكم تدعون انفسكم بخادم الحرمين وامام المسلمين . . ولماذا يهرب اللاجيء من اسلامكم ليجد الامان عند المسيحيين. . هل هي النفس الشريرة وطبعكم يدفعكم لهذه الاعمال؟ ام هو العداء للشعب العراقي والعرب والمسلمين؟

- ونثبت تلك الفضائح من خلال التصاوير والرسائل من داخل المخيم والشهود والاشرطة وتقارير المنظمات الدولية كما اننا مستعدون لتقديم اسماء المئات من القتلى والجرحى والمعوقين من اللاجئين الذين قتلتهم الاجهزة السعودية في فترات متعاقبة داخل المخيمات من تاريخ دخولهم السعودية.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالسيد محمد رشاد الفضل

لندن، نيسان ١٩٩٤

P O Box 1218
Lisson Grove, London NW1 6SE

عمليات الاغتيال والارهاب في كردستان العراق

اغتيال صحافية المانية ومرافقها الكردي في شمال العراق

نيقوسيا - اف ب، الثلاثاء ١٩٩٤/٤/٥، اعلن مكتب صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) في اربيل في شمال العراق امس نبأ اغتيال الصحافية الالمانية ليسي شميدت مراسلة وكالة فرانس برس في كردستان العراق.

وقد كانت ليسي شميدت البالغة من العمر ٣٥ عاما الصحافية الاجنبية الوحيدة التي تقيم باستمرار في كردستان العراقية التي تتمتع بحكم ذاتي منذ التمرد الكردي ضد نظام بغداد بعد حرب الخليج في ١٩٩١.

وقال ستيفن الن في مكتب اليونيسيف الذي اتصلت به وكالة فرانس برس هاتفيا ان مجهولين قتلوا شميدت ومرافقها الكردي العراقي حوالي الساعة التاسعة بتوقيت غرينتش في سيارة كانت تقلهما على بعد ثلاثين كيلومترا من مدينة السليمانية.

رويتر، ٧ نيسان ١٩٩٤- اتهم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الحكومة العراقية باغتيال الصحافية الالمانية ليس شميت، وقال متحدث باسم الحزب لرويتر "وعد نظام صدام حسين بدفع عشرة الاف دولار لمن يقتل اجنبيا في كردستان . وشميت ضحية لهذه الحملة" .

اصابة اثنين من حراس الامم المتحدة

قال متحدث باسم الامم المتحدة ان اثنين من حراس المنظمة الدولية اصيبا بجروح الثلاثاء في هجوم على قافلة تابعة لها قرب اربيل بشمال العراق. واصيب احد الحارسين بجروح خطيرة ووقع الهجوم عند قرية تبعد نحو عشرة كيلومترات عن اربيل. ويرابط نحو ٢٩٠ حارسا تابعين للامم المتحدة في شمال العراق لحراسة القوافل واداء مهام انسانية. ويوجد حوالي عشرة اخرين في بغداد.

وقال متحدث باسم الخارجية الامريكية، مايك مكوري، "تشجب الولايات المتحدة بشدة الهجمات الاخيرة على موظفي الامم المتحدة والصحافيين في شمال العراق خلال الاسابيع الماضية" واضاف "تاتي سلسلة الهجمات في اعقاب تقارير عن ان الحكومة العراقية عرضت مكافأة لقتل الاجانب العاملين في الشمال"

بغداد تنفي تورطها في قتل الاجانب

اعلنت وكالة الانباء العراقية ان العراق نفي امس (الاربعاء ٤/٦) تورطه في قتل الاجانب في كردستان العراقية ووصف الاتهامات الامريكية في هذا الصدد بـ "السخيفة".

بيان المؤتمر الوطني العراقي بشأن عملية الاغتيال

وذكرت هيئة الارسال العراقية، التابعة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، في بيان صادر بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٣، ان عملية اغتيال الصحفية الالمانية ليسي شميت بتاريخ ١٩٩٤/٤/٣ في محافظة السليمانية قد تمت باشراف ومسؤولية مدير جهاز المخابرات العراقية في كركوك والمدعو المقدم صافي التكريتي والمعروف باسم ابو محمد والذي قام بدفع مبلغ قيمته الف دولار مقدما لكل من منفذي عملية الاغتيال للصحفية ليسي شميت وعملية اخرى ضد موظفي الامم المتحدة في السليمانية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٩.

ويذكر ان المقدم الصافي التكريتي يستلم أوامره مباشرة من العميد حجي عبد حسن المجيد نائب مدير جهاز المخابرات العراقية العامة، وهو ابن عم صدام حسين واخ وزير الدفاع العراقي علي حسن المجيد.

الامم المتحدة تدين الاغتيالات في شمال العراق

رويتر، (٨ نيسان ١٩٩٤)- اعربت الامم المتحدة عن قلقها من تزايد الهجمات على العاملين بالمنظمة الدولية واجانب اخرين بشمال العراق وقالت ان الموقف سيبحث مع ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وامتنع متحدث باسم الامم المتحدة جوي سيلز عن التكهن باسباب هذه الموجة من الهجمات في المنطقة التي تقطنها اغلبية كردية مشيرا الى ان هوية مرتكبيها لم تعرف في معظم الحالات.

ولم يستطع تأكيد اتهامات وزارة الخارجية الامريكية للعراق بعضر الف دولار لاي شخص يقتل اي موظف اغاثة تابع للامم المتحدة او اي اجنبي اخر.

وقال سيلز للصحافين "ما من شك في ان الهجمات التي يتعرض لها الاجانب بشمال العراق زادت زيادة كبيرة في الايام والاسابيع الاخيرة". وقال ان الامم المتحدة" قلقة اشد القلق ازاء هذه الوضع" وازاء اثرها على العمليات الانسانية للامم المتحدة في المنطقة التي يتمركز بها ٢٠٠ حارس تابعين للامم المتحدة.

يشار الى ان علاوة على مقتل ليسي شميت (صحافية المانية) ومرافقها في مكمن، اصيب اثنان من الحراس التشكيين واثنان من الحراس النمساويين في الامم المتحدة بجروح خلال الاسابيع القليلة الماضية في اعتداءات في منطقة شمال العراق.

العراق يعرض على امريكا "تعاونا مخابراتيا" حول انفجار نيويورك

رويتر- ١٩٩٤/٤/١٤) اكد العراق امس الاول انه يملك معلومات "خطيرة" حول الجهات التي تقف وراء الاعتداء الذي استهدف مركز التجارة العالمي بنيويورك في ١٩٩٣/٢/٢٦ وعرض ان يتعاون مع واشنطن في هذا الخصوص. واوردت وكالة الانباء العراقية عن متحدث عراقي رسمي ان "لدى اجهزة المخابرات العراقية معلومات موثقة وخطيرة" تتعلق بحادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك. واضاف المتحدث ان "هذه المعلومات تثير شبهات عديدة حول الجهات التي شاركت في الحادث او كانت وراءه".

واكد المتحدث ايضا ان "السلطات العراقية المختصة على استعداد للتعاون مع الجانب الامريكي في التعرف على الحقائق كما هي" معربا في الوقت نفسه "عن امله بان تكون الجهة الامريكية التي تتولى هذه المسألة نزيهة ويفضل ان يتم ذلك بعلم الكونغرس الامريكي او اشرافه" ويذكر ان السلطات الامريكية اعتقلت عددا من الرعايا العرب من ذوي الاتجاهات الاسلامية بينهم الشيخ المصري الضرير عمر عبد الرحمن اثر اعتداء نيويورك بالسيارة المفخخة الذي اوقع ستة قتلى ونحو الف جريح.

اغتيال الشيخ طالب السهيل في بيروت

اف ب، بيروت الخميس ١٤ نيسان ١٩٩٤، اعلن مصدر مأذون انه تم اللقاء القبض امس على دبلوماسيين عراقيين يعملان في بيروت ويشتبه في انهما قتلا المعارض العراقي طالب السهيل مساء الثلاثاء.
واضاف المصدر ان الدبلوماسيين هما الملحق التجاري في السفارة خالد الخلف والملحق الثقافي محمد كاظم ويعملان في بيروت منذ ٢٩ اب ١٩٩٢.
وكان طالب السهيل (٦٢) عاما يعيش في لبنان منذ عدة سنوات ويحمل جواز سفر اردنيا واخر سعوديا. وهو متزوج من لبنانية تدعى ميرفا بدر الدين وله منها سبع بنات.
ويشتبه ايضا بتورط شخص ثالث فار يعمل حارسا في السفارة ولا ينتمي الى السلك الدبلوماسي ولم يكشف عن هويته.
وقال المصدر ان المعلومات الاولية المتوافرة تفيد ان الرجال الثلاثة زاروا مساء امس الاول منزل طالب السهيل الذي يعيش في حي سكني في بيروت. وقدم احدهم نفسه في المنزل بذريعة بيعه قمصانا كان سهيل اوصى عليها وقتله بسلاح مجهز بكاتم للصوت.
وتابع انه بموجب العناصر الاولية للتحقيق اقامت قوات الشرطة بتكتم حصارا على مقر السفارة العراقية في الضاحية الشمالية الشرقية لبيروت وقبضت على الدبلوماسيين فيما كانا يتوجهان الى السفارة. وكان الرجلان يحملان اسلحة قد تكون استخدمت في الجريمة.
وكان السهيل اجتمع مع امريكيين في لندن في نهاية تشرين الاول عام ١٩٩٢، وقالت اوساط عراقية معارضة انه بحث ترتيب انقلاب داخل بغداد. ورددت نفس الاوساط ان المحاولة اكتشفت في ١٥ تموز عام ١٩٩٣ واعدم على اثرها عدد من قادة الجيش.
ويعتبر السهيل من ابرز شيوخ بني تميم في العراق. وكان مقيما في الاردن منذ ١٩٧٤ ثم اخذ ينتقل بين عدة عواصم عربية اخرها بيروت. واوضحت مصادر في وزارة الخارجية اللبنانية ان الحصانة الدبلوماسية لا تمنع التوقيف على سبيل التحقيق.

واكد القائم بالاعمال العراقي في بيروت عواد فخري الذي استدعى الى وزارة الخارجية انه ليس علي علم بالوقائع وابلغ رسميا الوزارة عن عدم حضور دبلوماسيين عراقيين الى مكان عملهما.
بيروت، ١٨ نيسان ١٩٩٤- قالت مصادر مسؤولة ان دبلوماسيين عراقيين اعترفا بتورطهما في اغتيال معارض للحكومة العراقية في بيروت الاسبوع الماضي.
وذكرت هذه المصادر ان الملحق الثقافي محمد كاظم والملحق التجاري خالد خلف اللذين اعتقلا بعد ساعات من اغتيال طالب السهيل في ١٢ نيسان الحالي زعما ايضا انهما تلقيا اوامر بذلك من بغداد.
١٩نيسان ١٩٩٤، سلمت السلطات اللبنانية بعض المعتقلين من انصار حزب البعث المؤيد للعراق الى دمشق وذلك حسب تأكيدات اقاربهم، واوضح اقارب المعتقلين ان عناصر من جهاز المخابرات التابع للجيش اللبناني اعتقلت ليلا هؤلاء البعثيين المقربين من العراق في منازلهم في صيدا بدون مذكرات توقيف. هذا وان المصادر العراقية الرسمية اكدت براءة المتهمين ورفضت رفع الحصانة الدبلوماسية عنهما.

لبنان تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق

الاربعاء ٢٠ نيسان ١٩٩٤- ابلغت الخارجية اللبنانية القائم بالاعمال العراقي في بيروت قرار لبنان قطع العلاقات الديبلوماسية مع العراق وترحيل العاملين في السفارة في مهلة ٧٢ ساعة وتسليم موظفين في السفارة الى القضاء اللبناني لمحاكمتهم بتهمة اغتيال المعارض الشيخ طالب علي السهيل في ١٢ نيسان الماضي في بيروت.

واشنطن : تورط بغداد باغتيال السهيل خرق لقرار مجلس الامن

٢٠ نيسان ١٩٩٤- صرح مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية بانه اذا ثبتت التهم الموجهة الى الديبلوماسيين باغتيال المعارض العراقي فان ذلك يشكل دليلاً على دعم العراق للارهاب خارج حدوده وخرقا لقرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧، وقال ان القرار ٦٨٧ يطلب من العراق ابلاغ مجلس انه لن يرتكب او يدعم اي عمل من اعمال الارهاب الدولي.

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية
IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

العلاقات التركية ـ العراقية

تدخل عسكري في شمال العراق ـ اتفاق على اصلاح خط النفط

تركيا تزود الاكراد في دهوك بالكهرباء

رويتر، ٨ نيسان ١٩٩٤ - قالت وزارة الخارجية ان تركيا تمد اكراد العراق في محافظة دهوك بالكهرباء بعد ان قطعت الحكومة العراقية امدادت الطاقة عن المنطقة منذ اب الماضي.

وقال فرحات اتامان المتحدث باسم الخارجية ان تركيا تزود المنطقة بنحو ٢٠ ميغاواط يوميا عن طريق خطوط تربط بين بلدة سيلوبي الحدودية التركية وبلدة زاخو بشمال العراق. وقال اتمان ان تركيا لم تحصل على اموال مقابل هذه الطاقة التي تقدم في اطار مشروع للمساعدات الانسانية للمنطقة.

رويتر- ١٤ نيسان ١٩٩٤، قال مسؤول تركي كبير ان الثوار الانفصاليين الاكراد قطعوا الخطوط التركية التي تنقل الكهرباء الى الاكراد في شمال العراق. وقال فرحات عثمان "الارهابيون خربوا الخطوط التي تنقل الكهرباء في مطلع الاسبوع". ودمر الاكراد خطوط الكهرباء في الجانب العراقي بعد اسبوع تقريبا من قيام تركيا بتزويد شمال العراق في الثالث من نيسان الحالي.

الكهرباء لشمال العراق ومقايضة اغذية وادوية مقابل تفريغ النفط العراقي من انابيب الضخ المارة في تركيا

رويتر، الخميس٢١ نيسان ١٩٩٤، اعلن المتحدث باسم الخارجية التركية فرحات عثمان امس ان تركيا استأنفت الجمعة الماضي تزويد شمال العراق الخاضع لسيطرة الاكراد العراقيين بالكهرباء. وكانت تركيا بدأت تزويد هذه المنطقة بالكهرباء في ٣ من الشهر الجاري لكن هذه العملية توقفت في العاشر منه بسبب اعمال تخريب قام بها انفصاليو حزب العمال الكردستاني.

وكانت شركة الكهرباء التركية بدأت تزويد اكراد شمال العراق مجانا بعشرين ميغاواط يوميا من الكهرباء في اطار المساعدات الانسانية التركية للسكان الاكراد والتركمان في تلك المنطقة التي تفرض عليها حكومة بغداد حظرا اقتصاديا وعلى الطاقة.

وتنقل الطاقة الكهربائية التركية التي تقدر كلفتها الاجمالية بـ ٤٨٠ الف دولار شهريا عبر خط يصل بين سيلوبي التي تبعد ٨ كيلومترات عن الحدود العراقية وزاخو في العراق.

ومن جهة اخري قالت تركيا امس الاربعاء انها سترسل مساعدات انسانية الى العراق مقابل تفريغ النفط المتراكم في خط انابيب توقف العمل به من جراء العقوبات التجارية التي تفرضها الامم المتحدة على بغداد.

وقال فرحات عثمان المتحدث باسم الخارجية التركية "لن يستخدم النفط في السوق العالمية. ولكن سيعود ذلك بدخل على تركيا وفي المقابل سنرسل اغذية ودواء الى العراق بما يتفق وقرارات الامم المتحدة".

ويوجد داخل خط التصدير العراقي التركي الممتد على طول ٩٨٦ كيلومترا نحو ١٢ مليون برميل من النفط قيمتها ١٥٠ مليون دولار منذ اب ١٩٩٠ بعد ان فرضت الامم المتحدة حظرا تجاريا على العراق لاجتياحه الكويت.

وقال عثمان انه سيتم ضخ النفط الى مصاف تركية وفقا لخطة اتفق عليها البلدان الاسبوع الماضي لاختبار خط الانابيب واجراء اصلاحات لمنع حدوث تأكل بداخله.

القوات التركية باقية في العراق وصدام يصعد مع الغرب

انقرة، ١٩ نيسان ١٩٩٤- اعلنت مصادر رسمية تركية امس ان قوات كوماندوس تركية تدعمها مقاتلات وطائرات هليكوبتر عسكرية وسعت نطاق عملياتها في المنطقة الخاضعة لسيطرة الاكراد شمال العراق وتوغلت مسافة ٥ كليومترات وستبقى في المنطقة فترة طويلة من الصيف لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني.

واكدت مصادر رسمية تركية ان حوالي ٥ الاف جندي تركي دخلوا شمال العراق حيث قتل نحو ٨٠ من مقاتلي حزب العمال خلال الايام الستة الماضية. ويعتقد خبراء في مجال مكافحة الارهاب في انقرة ان الحملة العسكرية في جنوبي شرق تركيا ستتواصل الى اب في شكل ضربة وقائية ضد الثوار الاكراد قبل ان يبادروا بشن "هجوم الصيف".

وكان رئيس الاركان التركي الجنرال دوغان غيوريش تعهد سحق حزب العمال بحلول الصيف. واعلنت رئيسة الوزراء تانسو تشيلر ان لاخيار امام تركيا سوى "قصم العمود الفقري للارهاب".

وتزامنت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق مع زيارة الامين العام لوزارة الخارجية التركية اوزديم سانبيرك لبغداد حيث اجرى محادثات اعلن في ختامها اتفاقا على اصلاح خط انابيب النفط الممتد من كركوك الى الساحل التركي، بانتظار رفع الحظر النفطي عن العراق.

طائرات امريكية اسقطت مروحيتين للتحالف فوق شمال العراق

بدأت الولايات المتحدة باجراء تحقيق شامل لتحديد المسؤولية والظروف التي ادت الى حادث اسقاط طائرتين مروحيتين امريكيتين من طراز بلاك هوك وقتل اكثر ٢٦ سخصا من بينهم اثنا عشر عسكريا امريكيا، وافراد اخرون بينهم بريطانيان وضابط فرنسي وافراد من تركيا. وكانت مقاتلتان امريكيتان من طراز اف ١٥ قد اسقطتا المروحيتان اعتقد خطأ انهما عراقيتان من طراز "هايند" وقد اسقطت المروحيتان في منطقة الحظر المفروض على الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦ وهي المنطقة التي تقوم فيها المقاتلات الامريكية باعمال الدورية.

وقال مسؤولو وزارة الدفاع الامريكية ان الحادث الذي وقع على بعد ٨٠ كيلومترا جنوب شرق مدينة الموصل جاء بعد ان ظنت طائرات الحماية الدولية ان الطائرتين عراقيتان. وكانت السلطات الكردية اعلنت في البداية ان مقاتلتين عراقيتين اسقطتا المروحيتين الامريكيتين.

في اعقاب اسقاط الطائرتين الامريكيتين في شمال العراق
التريبون : يجب اعادة تقييم مهمتنا في العراق

جاء في افتتاحية صحيفة هيرالد تريبون بتاريخ، ١٨ نيسان ١٩٩٤، مايلي،

"من الواضح ان خطأ ما حصل". هذا ما قاله الجنرال جون شاليكاشفيلي رئيس الاركان الامريكي حول الحادث الذي قامت فيه المقاتلات الامريكية بإسقاط طائرتي هليكوبتر امريكيتين كانتا تقلان ٢٦ من العسكريين الامريكيين و الاتراك و الفرنسيين و البريطانيين في طريقهم الى اجتماع مع رؤساء عشائر اكراد في منطقة الحظر الجوي في شمال العراق. كان الغرض من هذا الاجتماع هو مناقشة سبل الرد على الضغوط العسكرية العراقية في المنطقة. الامر الواضح الوحيد هو ان المقاتلات الامريكية اعتقدت ان طائرات الهليكوبتر عراقية فقامت باطلاق الصواريخ عليها. عدا ذلك، يكتنف الغموض الامور الاخرى المتعلقة بالحادث.

و كما ان التحقيق في مسببات هذا الحادث (و الذي بدأ فعلا) يعتبر امرا ضروريا، فضروري كذلك اعادة تقييم الاهداف الامريكية في العراق، فالعمليات العسكرية الخطرة و العقوبات الاقتصادية المطولة لا يمكن تبريرها الا اذا ارتبطت باهداف سياسية واضحة و معلنة.

على الرغم من الاختلاف في الشكل بين هليكوبترات (Hind) العراقية و (Blackhawk) الامريكية، الا انه من الممكن تفهم الخطأ الذي وقع فيه طيارو المقاتلات الامريكيين و هم يطيرون بسرعة عالية. الا ان اللغز يكمن في سبب عدم عمل الوسائل الاحتياطية الخاصة بمنع حوادث الخطأ في التعريف من هذا النوع، و في سبب عدم توفر خرائط خط الطيران الخاص بطائرات الهليكوبتر لدى طياري المقاتلات الامريكية و لطاقم طائرة (AWACS) التي تراقب المنطقة. هناك اسئلة كثيرة بحاجة الى اجابة: لماذا لم تعمل الاجهزة الالكترونية التي تعرف الطائرات الامريكية ببعضها؟ لماذا التسرع في اسقاط طائرتين بطيئتين كانتا تحت المراقبة المباشرة، علما بأن العراق لم يسبق له ان استخدم طائرات الهليكوبتر في مهمات قتالية في منطقة الحظر الجوي الشمالية؟

نشأت فكرة استحداث منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق و جنوبه نتيجة الفوضى التي حصلت في نهاية حرب الخليج. ففي الاسابيع التي تلت وقف اطلاق النار، استجاب اكراد العراق و شيعته لنداءات الحلفاء في اعلان العصيان على بغداد، الا ان الحلفاء لم يحركوا ساكنا عندما استخدم صدام بقايا جيشه في القضاء على هذه الحركات. و لم يصدر مجلس الامن الدولي قراراته التي تطالب العراق بمعاملة سكانه معاملة انسانية الا متأخرا. عندذاك، قامت الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا من جانبها بالاعلان عن قيام منطقتين يمنع فيهما تحليق الطيران العراقي في شمال البلاد و جنوبه، و ذلك لمنعه من التعرض للمناطق الثائرة.

الا ان عمليات الحلفاء الجوية هذه لا ترتبط الآن بأي اهداف سياسية مفهومة. فليس هدفها استقلال هاتين المنطقتين، لأن الدول المجاورة تعارض ذلك بشدة. و هكذا يطوي النسيان المناطق المحررة، فهي تحت السيادة الرسمية العراقية و لكن لا تستطيع بغداد بسط سيطرتها عليها. يعتبر هذا الوضع مفيدا من ناحية توفير الحماية للاكراد و الشيعة، الا انه من ناحية اخرى يشجع على المجابهة المستمرة من النوع الذي ادى بصورة غير مباشرة الى حادث يوم الخميس الماضي.

إن الولايات المتحدة لفي حاجة الى سياسة افضل تجاه العراق، سياسة تسير باتجاه وضع نهاية للمجابهة العسكرية و الاقتصادية. أقدم العراق، بعد الكثير من التأخير، على اتخاذ الخطوات الاولى باتجاه الامتثال لمتطلبات السيطرة طويلة الامد على قابلياته التسليحية، و التي فرضت عند نهاية الحرب. و تحاجج بغداد بأن امتثالها هذا يخولها ان تحصل على بعض التنازلات من جانب الحلفاء، لاسيما في مجال تخفيف الضغوط الاقتصادية، و تؤيد نصوص قرارات مجلس الامن الدولي ذات العلاقة - و التي صيغت حسب المواصفات الامريكية - الموقف العراقي، كما تبدي بعض الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن استعدادا للاثناء على خطوات العراق الايجابية على الاقل. الا ان بريطانيا و الولايات المتحدة تستمران في رفضهما القاطع لوضع اي جدول زمني ترفع بموجبه العقوبات.

ليس من اليسير التعاطف مع حكومة العراق الاستبدادية التي تتحمل مسؤولية الاعتداءات الاخيرة التي تعرض لها موظفو الاعانة و الصحفيين و المعارضين السياسيين، و لكن في ذات الوقت لا توجد مصلحة تجنيها الولايات المتحدة من استمرار حالة الجمود الراهنة مع العراق. إن التحقيق في حادثة اسقاط الطائرتين امر ضروري، و ضروري كذلك اعادة الحياة للسياسة الامريكية تجاه العراق. ■

لجنة التنسيق تؤكد درس افتتاح مقر لـ"البعث" في شمال العراق

الحياة- دمشق، ١٩ نيسان ١٩٩٤، اكدت مصادر في "لجنة تنسيق العمل القومي" العراقية ان دراسة تجري لفتح مقر لـ "حزب البعث العربي الاشتراكي" في الشمال العراقي، ونفت وجود رابط بين زيارات للشمال يقوم بها قياديون في اللجنة والموقف من نتائج مؤتمر صلاح الدين. وقال رئيس مكتب العلاقات الخارجية في اللجنة مهدي العبيدي لـ الحياة "ان السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني سيزور دمشق. واضاف "الاتصالات مستمرة بيننا وبين الاخوة الاكراد وهمنا الدائم هو توحيد اطراف المعارضة الاسلامية والقومية والكردية". واكد ما نشرته "الحياة" امس عن وجود عضو القيادة القطرية في "البعث" احمد الموسوي و "ابو صلاح" في شمال العراق وانهما يدرسان افتتاح مقر للحزب في هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة الجبهة الكردستانية. واشار العبيدي الى انهما "يقومان بمهمات اخرى" رفض الافصاح عنها، وزاد انه سيسافر الى شمال العراق قريبا بدعوة من الامين العام للاتحاد الكردستاني السيد جلال الطالباني.

النشاط الحكومي العراقي على الصعيد الخارجي والداخلي

وفد عراقي يشارك بمؤتمر حزبي في موسكو

اف ب. رويتر (١٩٩٤/٤/١) - ذكرت وكالة الانباء العراقية ان وفدا من حزب البعث العراقي الحاكم غادر بغداد امس متوجها الى موسكو للمشاركة في مؤتمر الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يتزعمه القومي الروسي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي. ويرأس الوفد العضو في قيادة حزب البعث عبد الغني عبد الغفور الذي صرح للوكالة العراقية ان "وفد الحزب سيجري مباحثات مع الاحزاب والقوى السياسية في روسيا باتجاه توثيق العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي وهذه القوى والاحزاب اضافة الى شرح ابعاد مخاطر الحصار الجائر المفروض على العراق واستمراره بدعم من الولايات المتحدة والصهيونية". والمفروض على بغداد منذ العام ١٩٩٠. واضاف ان "التطور الحاصل في مواقف العديد من دول العالم دائمة العضوية في مجلس الامن ومنها روسيا يؤكد ضرورة الانتقال الى تطبيق الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ ورفع الحصار الجائر عن العراق فورا".

نائب وزير الخارجية الكوبي يزور بغداد

اف ب، (١٩٩٤/٤/٥)، ذكرت وكالة الانباء العراقية ان نائب وزير الخارجية الكوبي نيقولاس رودريغز استيازاران بحث امس الاول في بغداد مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وكوبا "على الرغم من الحصار المفروض" على هذين البلدين.

وشبه المسؤول الكوبي في تصريح ادلى به في ختام اللقاء الحصار المفروض على العراق منذ اب ١٩٩٠ بالحصار المفروض على كوبا منذ ٣٢ عاما.

فيتنام تسلم العراق ٢٠٠ الف طن من الارز عبر ميناء العقبة

عمان (١٩٩٤/٤/٨)- قالت مصادر ملاحية وتجارية امس الخميس ان فيتنام بدأت تسليم ٢٠٠ الف طن أرز تعاقدت مع العراق على توريدها في العام الحالي عبر ميناء العقبة.

وقالت مصادر ملاحية ان سفينة سونغ دونغ الفيتنامية اوشكت على الانتهاء من تفريغ حمولة ١٠ الف طن من الارز الفيتنامي للعراق في ميناء العقبة ويتوقع ان تبحر عائدة الى بلادها اليوم الجمعة.

وكانت اول سفينة فيتنامية (توليش) قد افرغت حمولة مشابهة للعراق في ٣١ اذار الماضي وعادت حاملة شحنة من الفوسفات الاردني. وقالت مصادر ملاحية ان شحنتي الارز للعراق تسديد جزئي لديون فيتنامية مستحقة للعراق قبل ازمة الخليج.

وقال احد كبار مستوردي الارز لرويتر ان "العراق تعاقد حتى الان مع فيتنام على تسليم ٢٠٠ الف طن من الارز وانهاء التسليم قبل نهاية العام".

واستورد العراق حوالي ٥٩٠ الف طن من الارز عبر العقبة العام الماضي منها حوالي ٣٠٠ الف طن من الارز التايلاندي والبقية من عدة مصادر من بينها فيتنام.

ويقول موردون كبار ان احتياجات العراق من الارز المستورد بحدود ٥٠٠ الف طن سنويا.

العراق يبحث مع روسيا استئناف العمل لتطوير حقل القرنة

رويتر، ١٢ نيسان ١٩٩٤- ذكرت نشرة "ميدل ايست ايكونوميك سرفي" (ميس) ان وفدا عراقيا توجه الى روسيا الاسبوع الماضي لبحث امكانية استئناف روسيا العمل في تطوير حقل القرنة الغربي النفطي العملاق.

وحقل القرنة الغربي من اكبر حقول النفط العراقية ويقع بالقرب من الطرف الشمالي لحقل الرميلة الشمالي في جنوب العراق.

وفد تجاري ايطالي يزور بغداد

وكالات ١٠/٩ نيسان ١٩٩٤-وصلت بعثة تجارية ايطالية الى بغداد الجمعة (٤/٨) ودعت الى رفع عقوبات الامم المتحدة السارية منذ عام ١٩٩٠. وقال سرجيو ماريني رئيس غرفة التجارة العربية الايطالية للصحافيين "تهدف الزيارة الى مساندة الشعب العراقي والتضامن معه والدعوة الى تنفيذ العدالة".

ودعا ماريني الامم المتحدة الى رفع العقوبات. وطلبت الغرفة من الحكومة الايطالية العام الماضي حث مجلس الامن على رفع الحصار التجاري وهي خطوة مرتبطة بالتزام العراق بشروط وقف اطلاق النار.

وحثت الغرفة الحكومة ايضا على الافراج عن الاصول والارصدة العراقية المجمدة في ايطاليا واستئناف العلاقات الثنائية مع العراق. وضم الوفد الذي يقوم بزيارة تستغرق اربعة ايام مندوبين من ٣٠ شركة ايطالية كبرى.

العراق يدعو البرلمان الكويتي لاجراء محادثات بوساطة عربية لايجاد تسوية لـ "الامور المعلقة".

رويتر ١٨ نيسان ١٩٩٤- دعا رئيس المجلس الوطني العراقي سعدي مهدي صالح الى حوار مع البرلمان الكويتي من اجل البحث في "كافة الامور المعلقة" بين البلدين "بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار وعدم التنازع" و "يترك للمسؤولين الحكوميين في الكويت دفع الامور الى الاسوأ".

وقال صالح "اننا مستعدون لنبحث مع وفد من البرلمان الكويتي في كافة الامور المعلقة بما يخدم القضية القومية العربية ومصالح الطرفين ويؤدي الى تحقيق الاستقرار وعدم التنازع".

واضاف انه سبق ان اقترحت بغداد على عدد من الدول العربية ان يتولى وفد من البرلمان الكويتي زيارة العراق "ليطلع على كل المعلومات والحقائق التي تؤكد بان القول ان في العراق محتجزين من الكويت ما هو الا افتراء وكذبة مشكوفة". واتهم الحكومة الكويتية "بحجب المقترحات العراقية" عن البرلمان "لانها لاتريد ان يطلع على الحقائق" حسب ما ذكر صالح.

وقال صالح ان العراق لايمانع في ان تشترك اطراف عربية "يتفق عليها الطرفان في هذا البحث". وقال "لا مانع لدينا ايضا من ان تتولى جهة عربية اجراء اتصالات مكوكية بيننا وبين برلمان الكويت" وذلك "لانضاج الافكار الاساسية في هذا الاتجاه ولكي لا يترك للمسؤولين الحكوميين في الكويت دفع الامور الى الاسوأ كما فعلوا قبل الثاني من اب ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت.

صحيفة عراقية تدعو واشنطن للتطبيع على اساس "المصالح"

رويتر،٢١ نيسان ١٩٩٤- دعت صحيفة "الثورة" العراقية (٤/٢٠) الولايات المتحدة لاعادة النظر في سياستها في الشرق الاوسط "ولاسيما تجاه العراق" والى العودة الى "علاقات يسودها التفاهم والمصلحة المشتركة" بين البلدين.

وكتبت الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم في بغداد "ان الادارة الامريكية بحاجة الى مراجعة شاملة لمجمل سياستها في المنطقة ولاسيما تجاه العراق . . فوحدة العراق الوطنية تمتلك كل مقومات وشروط البقاء".

ورأت الصحيفة ان "الولايات المتحدة وحلفاءها لم تجن من استمرار وجود قواتها في تركيا واستمرار تدخلها في شمال العراق غير الخيبة والخسران".

وضافت الصحيفة ان الحادث الذي وقع يوم الخميس الماضي وادى الى متقل ٢٦ شخصا اثر سقوط مروحيتين امريكيتين بنيران مقاتلتين امريكيتين في شمال العراق "ينبغي ان يدق ناقوس الخطر بالنسبة لاستمرار التدخل" في الشؤون العراقية. واعتبرت الثورة ، ان تعليق تحليق الطيران فوق شمال العراق لا يقدم حلا. فالحل الصحيح والذي يستجيب لمصالح العراق وتركيا ودول المنطقة الاخرى هو انسحاب قوات التحالف من المنطقة وبناء علاقات صحيحة تحقق فيها المصالح المشروعة للجميع".

تحرك دبلوماسي عراق

اف ب. ٢٩٩٤/٤/١٥، غادر وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف بغداد في زيارة رسمية الى ماليزيا واندونيسيا والهند. وقالت وكالة الانباء العراقية ان "هذه الزيارة تأتي في اطار الجهود التي يبذلها العراق من اجل تعزيز مطالبه العادلة بضرورة ان يطبق مجلس الامن التزاماته بعد ان نفذ العراق جميع الالتزامات المطلوبه منه".

اف ب- ١٩ نيسان ١٩٩٤، اعلن امس ان الرئيس حسن غوليد ابتيدون استقبل وزير الاعلام العراقي حامد يوسف حمادي الذي نقل رسالة شفويه من الرئيس صدام حسين، وكان حمادي زار عمان وصنعاء.

اف ب. ١٩٩٤/٤/٢٠، اعلن مصدر رسمي جزائري ان برزان التكريتي مستشار الرئيس العراقي صدام حسين وصل الى الجزائر موفدا خاصا من الرئيس العراقي الى نظيره الجزائري الامين زروال.

جيرينوفسكي يزور العراق لحضور عيد ميلاد صدام

رويتر - ١٩٩٤/٤/١٦، قالت وكالة انترفاكس للانباء ان الزعيم القومي الروسي فيلاديمر جيرينوفسكي سيسافر الى العراق لحضور الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس صدام حسين يوم ٢٨ نيسان.

وكان جيرينوفسكي قد بعث في كانون الثاني ١٩٩٣ بمجموعة صغيرة من الرجال للمساعدة في الدفاع عن العراق الذي يصفه بانه "ضحية لعدوان اخرق من جانب امريكا واسرائيل".

صدام : يهاجم قوات التحالف ويؤكد ثقته في انهاء العقوبات

رويتر (١٩٩٤/٤/١٩)-اكد صدام حسين في رسالة نشرتها صحف بغداد والى جوارها صورة كبيرة له وقد احاط به ابناه عدي وقصي وكبار قادته العسكريين انه يعتقد ان الرخاء قادم.

وقال صدام ان اعضاء مجلس الامن الدولي الذين يريدون استمرار العقوبات ما هو الا كمن يريد الامساك بحد السيف بيده. وقال انه اما ان يخفف اعداء العراق قبضتهم واما ان تبتر اصابعهم.

واكد صدام ان اسقاط المروحيتين الامريكيتين عن طريق الخطأ بنيران مقاتلتين امريكيتين في شمال العراق "يرتبط بمخطط شرير كانت واشنطن ولندن وباريس قد اعدنه مسبقا".

وقال الرئيس العراقي "لولا وجود جنسيات اخرى بين قتلى الحادث" لكانت الدول الغربية الثلاث واجهزتها الاعلامية حملت العراق مسؤوليته "كما فعلت ومازالت تفعل في حالات كثيرة".

الاهوار قد تتحول الى صحراء وثلثا طيور المنطقة قد تختفي من الوجود

لندن- يخشى علماء الاحياء في بريطانيا ان تتحول الاهوار في العراق الى صحراء قاحلة في السنوات العشر المقبلة اذا استمر النظام العراقي في مشاريعه لتحويل المياه عن المنطقة. ويقول العلماء البريطانيون الذين زاروا المنطقة سرا عبر تخفيهم تحت ستار اعمال الاغاثة "انها ستكون من اكبر الكوارث البيئية في عصرنا الحاضر بعد كارثة احراق ابار النفط في الكويت التي نفذها الجيش العراقي قبيل اجباره على الانسحاب وتحرير الكويت".

ويشير مهندسون علميون بريطانيون الى انه بعد دراسة خرائط توافرت عن السدود والحواجز المائية التي ينفذها مهندسون عراقيون لتحويل المياه عن الاهوار يظهر ان المنطقة قد تتحول الى صحراء ستسفر الى كارثة ليس فقط بسبب "الغاء" فترة خمسة الاف عام من هذه المنطقة واسلوب العيش فيها بل ايضا انهاء منطقة باكملها يسكنها الاف من انواع الحيوانات البرية النادرة الوجود.

وتشير دراسة اجرتها وحدة بحث تابعة لجامعة اكستر البريطانية ان في منطقة الاهوار ما يزيد على ١٣٤ نوعا من الطيور المختلفة ما يمثل نحو ثلثي الانواع التي تتواجد في منطقة الشرق الاوسط.

وتوكد الدراسة ان تجفيف الاهوار سيؤدي الى رحيل هذه الطيور الى خارج المنطقة ولن تعيش فيها ابدا مستقبلا خصوصا انها عادة ما تصل الى منطقة الاهوار في فصول الشتاء حيث تضع بيضها ويفقس ثم تنتقل في الربيع الى انحاء مختلفة من المنطقة العربية.

واهم ما سيختفي البجع والغاق والقزم والنسر الابيض والنسر الذهبي والحسون ومالك الحزين والخفاش طويل الاظافر. ويشير الدكتور مارتن هولدغات المدير العام للاتحاد الدولي للحفاظ على الحيوانات البرية ان تأثير تجفيف الاهوار سينعكس على مناطق تبعد الاف الكيلومترات حيث تهاجر هذه الطيور عادة لتمضية بعض فصول السنة.

ويصف ريتشارد بورتر رئيس هيئة حماية الطيور في بريطانيا التي تضم نحو ٨٠٠ الف عضو " انها اهم منطقة في الشرق الاوسط ومن بين اهم عشر مناطق مماثلة في العالم. ان خسارتها كارثة وتراجيديا كبرى". وقد استندت الدراسة الى خرائط التقطت بواسطة الاقمار الصناعية التي ارسلت الاف الصور عن ما يجريه مهندسون عراقيون وبعد تحليل الصور بواسطة الكومبيوتر امكن رسم ما يمكن ان يصبح واقعا بعد اكمال تنفيذ المشروع العراقي.

رد على مقالة الدكتور غسان العطية "دروس غير مستفادة وتكرار خطير للأخطاء"

دروس مستفادة.. واستمرار في المؤامرة

بقلم: فيصل المصلاوي

نشرت جريدة القدس العربي، بعددها المؤرخ ٢٧/٢٦ آذار ١٩٩٤، الرد التالي على مقالة د. غسان العطية التي نشرت في الملف العراقي (العدد ٢٧ - اذار ١٩٩٤)، وكذلك في القدس العربي. ندرج ادناه نص الرد كما نشرته القدس العربي:

الاستاذ القدير عبد الباري عطوان، رئيس تحرير القدس العربي المحترم.

نشرت جريدتكم الغراء مقالا للدكتور غسان العطية بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٩٤. ولقد وجدت فيه الكثير من الامور والنقط المهمة التي تستحق المناقشة والرد عليها مع احترامنا لكاتبها.

لقد تطرق الدكتور غسان العطية في بداية مقاله الى العلاقات التاريخية التي كانت تربط بين العراق والكويت وبدأ بسرد تاريخ هذه العلاقات منذ ايام الملك غازي (رحمه الله). ولا اود هنا ان اناقش طبيعة هذه العلاقات ولكنني ساقف في نقطة مهمة تطرق اليها الكاتب وهي استغلال الكويت لازمة النظام البعثي سنة١٩٦٣ لتقايض وثيقة وقعتها مع (المغفور له) الاب القائد احمد حسن البكر (رئيس وزراء العراق انذاك) بالاعتراف بالكويت مقابل قروض للحكومة العراقية ورشاوى (هدايا) لعدد من المسؤولين العراقيين. وهذه نقطة تستحق ان نقف عندها. ففي سنة ١٩٦٣ فعلا وقعت اتفاقية بين العراق والكويت ولكن للامانة التاريخية كان على الكاتب ان يذكر بان مجلس قيادة الثورة في العراق وهو أعلى سلطة تشريعية وسياسية رفض هذه الاتفاقية ولم يصادق عليها. وبما ان مجلس الثورة هو السلطة التشريعية والسياسية العليا في البلاد قد رفض المصادقة على الاتفاقية فان الاتفاقية تعتبر غير موجودة، اي كانها لم تكن.

واما بخصوص (القرض) الذي قدمته الكويت، فلو ان القيادة البعثية كانت تريد ان تساوم وقتها -كما يزعم الكاتب- فانها كانت ستصادق على الاتفاقية. وبخصوص ما الح اليه الدكتور العطية من رشاوى (هدايا) قدمت للمسؤولين العراقيين وقتها، فهذا اتهام خطير، وكما يقال "البينة على من ادعى" والقيادة البعثية وقتها كانت تضم في صفوفها خيرة الوطنيين الذين لم يكونوا ليبيعوا مبادئهم كما يفعل البعض الان من العراقيين في المهجر ولو بملايين الدولارات. ولا اود ان اكون هنا كاتبا لسيرة شخصية، لكني اقول بان رجالاً كاحمد حسن البكر وغيره من المناضلين الشرفاء العراقيين اعلم بوطنيتهم وتضحياتهم وهم ممن يذكرهم الله سبحانه (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) صدق الله العظيم.

وفيما يخص العلاقات العراقية-الكويتية منذ سنة ١٩٨٠ قال الدكتور العطية بالحرف "الكويت شجعت واستبشرت بالهجوم العراقي على ايران في ١٩٨٠ بامل كسر شوكة المد الثوري الاسلامي الايراني.. الخ". والواقع ان هذا الطرح فيه نوع من المغالطة او نوع من عدم الدقة. فالعراق لم يبادر بالهجوم على ايران كما افتى الكاتب ولكن حكام طهران وعلى رأسهم (الخميني) منذ وصولهم الى السلطة بدأوا هجوماتهم على العراق سواء الاعلامية باعلان الخميني ان "الطريق الى القدس يمر عبر النجف وكربلاء" او بالعمليات العسكرية ضد المدن والقصبات الحدودية والاعتداءات على حرم الجامعة المستنصرية في بغداد ثم الاعتداء على مشيعي شهداء الحرم الجامعي.. الخ من الاعتداءات. وما الهجوم العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٢ الا رد العراق على الحرب المعلنة والغير معلنة التي يتعرض لها، واما بخصوص موقف الكويت من الحرب فهو لم يكن موقفا منفردا لها، ولكن كل دول الخليج العربي اعلنت دعمها المعلن والغير معلن للعراق لاخوفا من المد الثوري الاسلامي الايراني ولكن لان كل الخليج العربي بدوله يدخل في دائرة الاطماع الفارسية الغابرة وجعل الخليج العربي خليجا فارسيا قلبا وقالباً.

واما بخصوص العلاقات بين العراق والكويت قبل (ام المعارك سنة ١٩٩١) وقبل الدخول العراقي للكويت، فلقد تطرق الكاتب لمجموعة من الامور فيها شيء من الصحة مع الكثير من المبالغات او عدم الدقة. و اود ان اناقش هذه الامور لاعطي مبررات، قال الدكتور غسان العطية انها لا نبرر غزو الكويت، ولكن اود ان الفت انتباهه الى بعض الوثائق الكويتية التي استولت عليها القوات العراقية من الكويت، ونشرتها الصحف العراقية والتي توضح حجم المؤامرة على العراق. وكذلك يا حبذا لو رجع الى المكالمة الهاتفية بين زعيمين خليجيين والتي تمكن العراق من الحصول عليها وبثتها وكالات الانباء العالمية ليعرف ويلمس حقيقة المؤامرة على العراق من افواه من حاكوها، وعندها يقيني بان رأيه سيتغير بخصوص مبررات اجتياح الكويت. وحول المقارنة بين العراق والكويت قائلا بان "العراق والكويت التقيا- مع التفاوت في الدرجة- في كبت الحريات والغاء المؤسسات الخ..". ولا ادري كيف استطاع الدكتور العطية ان يقارن هذه المقارنة الغير منطقية. فالعراق لا يوجد فيه مواطنون من الدرجة الاولى والثانية والعراق يملك العديد من المنابر لابداء الاراء المختلفة. فالصحف وحتى الرسمية منها لاترد اي مقالة مرسلة اليها، وكذلك تجربة (الجدار الحر) والذي يكتب فيه الطلبة في الجامعات والمعاهد بل وحتى بعض المواطنين كل مايريدون ان يوصلوه الى السلطة، بالاضافة الى المجلس الوطني العراقي والذي حق الترشيح والانتخاب فيه مسموح لكل عراقي وعراقية، وتجربة الحكم الذاتي للاقلية الكردية في الشمال. صحيح قد توجد بعض السلبيات والنواقص في التجربة العراقية ولكن اعتقد بعد السماح بحرية تشكيل الاحزاب ورفع الرقابة عن الصحافة في الأونة الاخيرة قد تجاوزت هذه النواقص والسلبيات بالنسبة للراغبين في المشاركة الديمقراطية بالعراق. واما بخصوص التجربة الكويتية فشتان ما بين التجربتين، ففي الكويت يوجد مواطنون يحملون الجنسية الكويتية من الدرجة الاولى وآخرون من الدرجة الثانية والبدون جنسية، ناهيك عن عدم مصداقية الانتخابات. ولو حتى تجاوزنا هذه النقطة، فاننا نجد انفسنا امام نقطتين اثنتين ما زالتا قائمتين، النقطة الاولى هي طريقة

الانتخابات، فلا يحق الا لحملة الجنسية الكويتية من الدرجة الاولى المشاركة في الترشيح والانتخاب في (مجلس الامة الكويتي) اي ان الديمقراطية قد تكون موجودة، ولكن يمكن ان نطلق عليها اسم (ديمقراطية النبلاء). والنقطة الثانية هي عدم السماح للمرأة بالترشيح والانتخاب ولو كانت من حملة الجنسية الكويتية من الدرجة الاولى، واعتقد ان هذا هو اقصى درجات التخلف والاجحاف لدور المرأة في الكويت. اما المرأة في العراق فتتمتع بحقوق لا يتمتع بها المرأة في مختلف الدول العربية وهذا ليس من قبيل المبالغات بل حقيقة جسدتها القوانين والقرارات التي تحمي حقوق المرأة العراقية.

وفي نقطة اخرى يقول الدكتور العطية "شعبنا العراقي ضحية نظام استبدادي وضحية نهج الحكومات العربية والغربية التي تحالفت مع صدام حسين، ولم تتذكر هذه الاطراف انتهاك حقوق الانسان الا عندما رأت العراق خطرا على مصالحها". واذا ناقشنا هذه العبارة مناقشة علمية ومنصفة فانني كعراقي اقول بان العراقيين لم يروا العدل والانصاف والعدالة الاجتماعية الا بعد وصول حزب البعث الى السلطة في سنة ١٩٦٨ وتأميمه لموارد العراق النفطية وثرواته الاخرى وتوجيهها لخدمة المواطن العراقي والدولة العراقية، وانجازات الحكومة البعثية في هذا المجال معروفة للغريب قبل القريب. واذا كان هناك نوع من الاستبداد او الشدة او حتى بعض التجاوزات فان باب الرئيس صدام حسين، مفتوح لكل العراقيين وهناك دائرة خاصة في رئاسة الجمهورية (دائرة شؤون المواطنين) تدرس مشاكل المواطنين وتحاول حلها وان عجزت عن حلها نظمت لهم مقابلات مع الرئيس صدام حسين، بالاضافة الى تخصيص يومين في الاسبوع يقابل فيها الوزراء والمدراء العامين كل مواطن عنده مظلمة او شكاية، هذا بالاضافة الى خط هاتفي مباشر مع وزير الداخلية فتح في الآونة الاخيرة مع المواطنين والصحف لاي شكوى تتعلق بتجاوز السلطة (اي الشطط في استعمال السلطة).

اما فيما يتعلق بتحالف العراق مع الغرب (كما ورد في المقال) فالغرب كما هو معروف يجري وراء مصالحه. وكانت مصلحة الغرب في بيع اسلحته كل من العراق وايران ولم يكن الامر تحالفا مع العراق، وفضيحة (ايران غيت) خير دليل على عدم وجود تحالف مع العراق. والغرب كان مدركا بان صدام حسين بوصفه زعيما وطنيا وقوميا هو اخطر شخص في المنطقة على مصالحها في المنطقة العربية عموما، لذلك قام بتمويل مختلف الحركات المناوئة له في كل بقعة من العالم، واحتضنت دول مثل (امريكا وبريطانيا) كل من قال (انا معارض لصدام حسين) منذ اوائل الثمانينات بل حتى قبل الثمانينات ولفتت انتباهي مجموعة من العبارات وردت كثيرا في مقالات الدكتور العطية وبضمنها المقال السالف الذكر وهي (ايران الاسلامية، المد الثوري الاسلامي الايراني.. الخ). والحقيقة اقول ان هذه العبارات جعلتني في حيرة، فالامس ما زال امام ناظري واعدام ٣٠٠ أسير عراقي مكبلين بقيودهم من قبل الايرانيين في بداية الثمانينات ما زال امام ناظري صورة لاتنمحي وجريمة لا تغتفر، وشريط الفيديو المصور لعملية تعذيب الاسير العراقي والذي ربط (الثوريون الايرانيون) يديه بحبلين وربطوا الحبلين في سيارتين لتنطلقا باتجاهين متعاكسين لتمزقا جسد ذلك الشهيد العراقي الطاهر، ما زالت لم تنمح من ذاكرتي، بل ان التاريخ يعيد نفسه. فهكذا فعل الفرس بالعرب ايام ملكهم (سابور ذي الاكتاف). وروايات الاسرى العائدين من عمليات التعذيب الرهيبة التي مورست ضدهم من قبل "من يدعون الاسلام" ترن في اذني، واعتقد جازما بان هذه العبارات التي استعملها الدكتور العطية هي عبارات مستهلكة ومفضوحة لان (شمس الحقيقة لا تحجب بغربال).

وختاما اقول كعراقي للكويتيين بان ضمانهم الحقيقي لأمنهم هو ديمقراطية حقيقية في الكويت تستطيع ان تتصرف وفق الاتجاهات الشعبية الكويتية بخصوص مسألة الحدود العراقية-الكويتية ومطالب العراق المشروعة في الكويت وانتهاج سياسة حكيمة تجاه العراق وشعبه من جريمة الحصار، والكف عن المهاترات الفارغة والاكاذيب التي تفبركها شركات امريكية للدعاية لحساب حكومة الكويت لتخرج علينا يوميا بأكاذيب لا وجود لها كاكذوبة الحاضنات واكذوبة اغتيال بوش واخيرا وليس اخرا اكذوبة الاسرى الكويتيين والتي رفضت حكومة الكويت المساعي الحميدة التي قام بها ملك المغرب الحسن الثاني مشكورا لحل هذه القضية، خصوصا عندما تيقنت من قرب انفضاح هذه الاكذوبة والتي يراد لها الاستمرار للضغط على المجتمع الدولي لابقاء الحصار على العراق.

لذلك فالضمان والامان بالنسبة للكويتيين ليس خندقا او خنادق لاننا لسنا في القرون الوسطى، ولكن الضمان هو سياسة وطنية حكيمة تجاه العراق لتضمن الامن والأمان للكويتيين في المستقبل، ولان المستقبل لن يضمنه لهم دعاء بعض دهاقنتهم "اللهم لا تبق فيها حجرا على حجر". عندما تتحول المصالح الغربية في الناحية الاخرى.

وختاما ارجو ان ينشر ردي كاملا على اساس حق الرد وحرية التعبير التي منحتها "القدس العربي" لقرائها مشكورة واتمنى ان يتسع صدر الدكتور العطية لردي هذا على ما طرحه في مقاله السالف الذكر والله من وراء القصد.

توقيع: "العراقي فيصل المصلاوي" الرباط، المغرب

(الملف العراقي- ان هذا الرد يشابه، اسلوبا ومضمونا، رد السفير العراق في المغرب، د. نديم الياسين، الذي سبق ان نشر في العدد ١٧ لعام ١٩٩٣).